

عبد الرحمن الرافعي

في أعقاب الثورة المصرية
ثورة ١٩١٩

الجزء الثاني



دار المعارف

في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

الجزء الثاني

يشتمل على تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول في ٢٣
أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد في ٢٨ أبريل ١٩٣٦

الطبعة الثالثة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



دار المعارف

راجع هذا الكتاب
المستشار حلمى السباعى شاهين
نائب رئيس قضايا الحكومة السابق



عبد الرحمن الراقي

ولد في ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ - وتوفي في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الثالثة

هذا الكتاب بين سلسلة مؤلفات والدنا المغفور له الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى تاريخ مصر القومى الحديث وهو الجزء الثانى - فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة سنة ١٩١٩ - وظهرت الطبعة الثانية سنة ١٩٦٦ وهو يجمع أحداث الفترة من وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦.

والطبعتان متطابقتان تماماً. كما تجمع آراء والدنا فى هذه الفترة ومقترحاته العديدة فى كافة النواحي.

أما الطبعة الأولى فظهرت فى سنة ١٩٤٩ قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وفيها تظهر صراحة رأى الرافعى وجرأته فيها اشتمل عليه هذا الكتاب.

والله ولى التوفيق

كريمات المؤلف
عبد الرحمن الرافعى

سنة ١٩٨٧

تقديم الكتاب

هذا الكتاب هو الجزء الثانى - فى أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩، ربطه أستاذنا المؤرخ الوطنى الكبير عبد الرحمن الرافعى بالفترة بين وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك أحمد فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦. وهى فترة هامة من تاريخنا القومى وسيخرج القارئ بنتيجة هامة هى أن ما كتبه الرافعى فى هذا الكتاب وما تنبأ به قد تحقق بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. وكان أن منحت الثورة الرافعى جائزة عن هذا الكتاب فى حفل عام أقيم فى الجمعية الجغرافية. وخاصة أن الطبعة الأولى منه ظهرت فى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩. أى قبل قيام الثورة بحوالى أربع سنوات. وكان يمثل الثورة فى هذا الحفل عضوها السيد/ خالد محيى الدين.

ويجمع الكتاب فى فصوله الثمانية، الحديث عن استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول، وانتخاب مصطفى النحاس رئيساً للوفد المصرى. وإنه لىسر لا يعرفه إلا القليل، وقد سبق للأستاذ مصطفى أمين الصحفى الكبير قوله: إن سعد زغلول عندما تكون الوفد المصرى طلب من الشقيقين عبد الرحمن الرافعى، وشهيد الصحافة أمين الرافعى، أن ينضيا للوفد، فاعتذرا مصرين على بقائهما بالحزب الوطنى. حزب الجلاء ووحدة وادى النيل وسندهما فى اعتذارهما أن الوفد مقبل على مفاوضة الإنجليز، وهما ليسا من هذا الاتجاه، ورشحا له مصطفى النحاس وحافظ عفيفى، وكانا من رجال الحزب الوطنى، وقبل الانضمام إلى حزب الوفد. وكما قال شيخ الصحفيين إن عبد الرحمن الرافعى لو قبل الدخول فى الوفد لكان خليفة سعد زغلول بعد وفاته، وقد تأكدت أنا شخصياً من صحة هذه الواقعة من أستاذنا الرافعى نفسه، وهذا يدل على أن الشقيقين كانا متمسكين بمبادئ مصطفى كامل ومحمد فريد. ولم يحيدا عنها. ولا بالمثل العليا طيلة حياتهما.

وتحدث الراجعى فى الكتاب عن مفاوضات عبد الخالق ثروت مع السىر
أوستن تشمبرلن. وزير الخارجية البريطانية مبينا خلاصة مشروع الوزير
البريطانى. وقدرض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة. وبين الراجعى بعض أعمال
العمران فى عهد ثروت رئيس الوزراء، منها وضع الحجر الأساسى للجامعة ولقناطر
نجم حمادى وإفتتاح مصحة حلوان.

وتحدث الراجعى فى حياء وخجل عن أخيه الشقيق أمين الراجعى الذى توفى فى
٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧. باعتبار أن هذا حدث تاريخى خلال الفترة موضوع
الكتاب. ثم تحدث عن تأليف وزارة النحاس الأولى. وبالرسائل المتبادلة بينها
وبين ممثلى إنجلترا، وعن أزمة قانون الاجتماعات. ثم انتقل إلى نقض الائتلاف
وتعطيل الدستور، وسماء الراجعى الانقلاب الثانى فى الفترة من يونيه
سنة ١٩٢٨ إلى أكتوبر سنة ١٩٢٩. وما ترتب عليه من تأليف وزارة محمد
محمود. وكان بين وزرائه - حافظ عفيفى - أحمد لطفى السيد - تأمل ذلك؟
ومن حل البرلمان. وكان للحزب الوطنى - وبين زعمائه الراجعى - موقف هو
استنكارهم كتابة وعلناً هذا الانقلاب، وكذلك كان لحزب الوفد نفس الموقف.
وتحدث الراجعى عن سياسة الاضطهاد واليد الحديدية التى سارت عليها وزارة
محمد محمود.

ثم تحدث عن المفاوضات التى جرت بين ممثلى إنجلترا وهذه الوزارة التى
استقالت وتألفت بعدها وزارة عدلى يكن الثالثة فى أكتوبر سن ١٩٢٩. التى
أعادت الحياة النيابية. وأجرت الانتخابات فى ديسمبر سنة ١٩٢٩ واستقالت
هذه الوزارة. وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية فى أول يناير سنة ١٩٣٠.
وأجرت مفاوضات مع هندرسن عن إنجلترا. واستقالت هذه الوزارة فى ١٧ يونيه
سنة ١٩٣٠ وتبعته وزارة إسماعل صدقى التى ألغت الدستور، فكان الانقلاب الثالث
فى حياة مصر. وما سار عليه برلمان صدقى وما لاقاه من احتجاجات وحوادث
ومظاهرات فى الأقاليم والقاهرة والإسكندرية، وتأليف صدقى حزب سماء حزب
الشعب. ويستفيض الراجعى فى بيان ما لاقاه الشعب على يد وزارة صدقى التى
استقالت. وتم تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣. حيث خلت

مجلس نقابة المحامين، وحلت محلها بعد ذلك في نوفمبر سنة ١٩٣٤. وزارة محمد توفيق نسيم التي ألقت دستور صدقي بأمر ملكي صدر من الملك أحمد فؤاد. وأعيدت إلى البلاد حياتها الدستورية بعد أن قدمت الجهة الوطنية تقريرها إلى الملك حررته لجنة عنها مؤلفة من مكرم عبيد عن الوفد، وعبد الرحمن الرافعي عن الحزب الوطني، ومحمد حسين هيكل عن الأحرار الدستوريين، وأحمد كامل عن حزب الشعب، وحلمى عيسى عن حزب الاتحاد. وأرسلت خطاباً إلى المندوب السامي ووقع على التقرير والخطاب رؤساء الأحزاب ويمثلون عن المستقلين.

واستقالت وزارة نسيم وحل محلها وزارة علي ماهر الأولى في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦، وتشكل وفد للمفاوضة بين أعضاء الجبهة الوطنية، ولم يشترك في هذا، الوفد الرافعي لتمسكه بمبدأ الجلاء. وتوفي الملك فؤاد ونودي بالملك فاروق ملكاً على مصر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦. وما يهمني هنا كذلك ما كتبه الرافعي عن شخصية الملك فؤاد بكل صراحة، حياته قبل ولاية العرش وبعدها، وكان ما كتب في هذا المجال لم يكتبه أحد قبله ولا بعده، ويحضرني هنا أن كل كاتب مقال كان يتعرض لعمل من أعمال الملك فؤاد بالنقد يحاكم أمام محكمة الجنائيات، ما عليه إلا أنه يقدم صورة من هذا الكتاب للمحكمة. يستشهد بما قاله الرافعي عن الملك فؤاد حسناته وسليباته، وفي هذا رد على ما يدعيه البعض من أن الرافعي كان مجرد مسجل لحوادث تاريخية.

ولم يكنف الرافعي بذلك، بل تكلم عن نهضة مصر الاقتصادية وحالتها المالية، وتأسيس بنك مصر وأثره على الناحية الاقتصادية والصناعية، وفضل طلعت حرب وزملائه في هذا المجال.

وتكلم الرافعي عن البرامج العملية والبرامج الهدامة وكأنه يخاطب هنا بعض المعارضين لمجرد المعارضة. موجهاً النصح لهم، ومهاجماً المبادئ الشيوعية الهدامة وبشدة.

وتكلم عن واجبات الحكومة وواجبات المواطنين من نواح عديدة، منها تنمية

الثروة الزراعية، وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، وتنمية الثروة الحيوانية، وجعل ملكية الأراضي الزراعية مقصورة على المواطنين المصريين. (وقدم مشروع قانون بذلك إلى مجلس الشيوخ عندما كان عضواً بمجلس الشيوخ) وتحسين غذاء الشعب. وحماية أسعار الحاصلات الزراعية. وزيادة طرق المواصلات. وفتح أسواق للتجارة الخارجية. وتنمية الثروة الصناعية. وترقية التعليم الاقتصادي، وتشجيع البحوث العلمية. والتوسع في صناعة الغزل والنسيج وسائر الصناعات الأخرى وتقصيرها، وتفريغ أزمة المساكن. والتوسع في الصناعات اليدوية الريفية والمنزلية والعناية بالثروات المعدنية والبتروولية والمائية، وإنشاء البنوك الصناعية. والتوسع في الصناعات الحربية، والعناية بصناعة النقل البحري وإنشاء البحرية المصرية. وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان. وإصلاح النظام المالي المصري. وطريقة إعداد ميزانية الدولة. وأنها يجب أن تكون ميزانية خدمات وإنتاج لا ميزانية أرقام وموظفين.

وعدد الرافعي واجبات سائر طوائف الشعب، الأفراد العاديين والأثرياء. ثم واجبات المواطنين واجبات الشباب.

• وتكلم عن النهضة الاجتماعية وحالة البلاد الاجتماعية في عهد الاحتلال. والعمل على إحياء البعث الاجتماعي. وتنشيط الحركات التعاونية. وحماية الفلاح الصغير، والعمل على إحياء النهضة العمالية. وإصدار قوانين العمل. وكذلك النهضة الرياضية وتحت ظل المنظمات والخدمات الاجتماعية. وفي التعليم والصحة، ورعاية الأمومة والطفولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من نواحي تحديد الأرباح. وتحديد العلاقات بين الملاك ومستأجرى الأتليان الزراعية. ووضع حد لزيادة الملكية الزراعية. وإصلاح القرية ورعاية الفلاح والعامل، وإنشاء الملاجئ والمطاعم الشعبية. وفرض الضريبة التصاعدية كعلاج اجتماعي، والعناية بالنواحي الأخلاقية بين سائر طبقات الشعب.

هذا ما نادى به الرافعي سنة ١٩٤٨، وأخذت بما جمعه كتابه، ثورة ٢٣ يوليو، فاستفادت الثورة بحق من آرائه ومقترحاته، ومن هذا الكتاب وغيره من مؤلفات الرافعي تستطيع أن تحكم على أخلاق الرافعي وعاداته وتسمكه بالمثل العليا والمبادئ

الوطنية السليمة، والحرية في حدود القوانين، والديمقراطية السليمة البعيدة عن
الفوضى، والمتفقة مع الآداب العامة والخلق الطيب. وكانت رعاية الله للرافعي جزاء
ما قدم، من نعيم مقيم في جنات النعيم.

المستشار حلمى السباعى شاهين
نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

يونيه سنة ١٩٨٧

مقدمة الطبعة الثانية

حمداً لله فهي الطبعة الثانية
لكتابي في أعقاب الثورة المصرية الجزء
الثاني. اشتمل على جزء هام من تاريخنا
القومي. في فترة هامة اجتازتها بلادنا
العزيزة. أعدتها طبق الأصل من الطبعة
الأولى. ولعل ما أشرت إليه في كتابي هذا
الذي خرج إلى الحياة سنة ١٩٤٨ -
١٩٤٩.. قد تحقق بعد قيام ثورة الشعب.
ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

فبراير سنة ١٩٦٦.

عبد الرحمن الرافعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

بعد أن أرخت «ثورة ١٩١٩» وانتهت من تدوين حوادثها من بدايتها في مارس من تلك السنة إلى نهايتها في أبريل سنة ١٩٢١، أخذت في تأريخ الفترة التي أعقبت الثورة، فأخرجت في يولييه سنة ١٩٤٧ الجزء الأول من هذه الكتاب، مشتملاً على تاريخ مصر القومي من نهاية الثورة إلى وفاة زعيمها المغفور له سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

واليوم أقدم إلى القراء الجزء الثاني، وهو يتناول تاريخ مصر القومي من وفاة سعد في سنة ١٩٢٧ إلى وفاة المغفور له الملك فؤاد في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وهي مرحلة كاملة من تاريخ مصر، مليئة بالحوادث والأحداث الجسام، جديرة بأن نستوعب وقائمه وأطوارها، ونتفهم حقائقها وأسرارها، ولست أبغى في هذه المقدمة أن أُلخص هذه الفترة فإن التلخيص فيها لا يغنى عن التفصيل، ولا مندوحة عن مطالعة فصول هذا الجزء كلها، لكي تتألف من مجموعها صورة واضحة جلية لتاريخ مصر القومي في هذه الفترة من الزمن.

وفي هذا الجزء فصلان ختاميان (السابع والثامن) أرخت فيها نهضة مصر الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن التاريخ القومي لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادي، وتاريخها الاجتماعي بأوسع معانيه، فهذه النواحي وثيقة الصلة بعضها ببعض، ولكل منها أثرها وصداهها من النواحي الأخرى، ومنها جميعاً يتألف التاريخ القومي.

ولا أراى في حاجة إلى التنويه بما أشرت إليه في مقدمة الجزء الأول من أن الفترة التي أورشها في كلا الجزأين، وفي الجزء الثالث، تدخل في التاريخ المعاصر القريب، الذي نعيش فيه، ولا أخفى على نفسى دقة الموقف في الكتابة عن هذا

العصر؛ لأنه يتناول أشخاصاً قد تقتضى المجاملة والملابسات مراعاتهم، على أنى
 قد جعلت من التاريخ رسالة أشبه ما تكون برسالة القضاء، فالمؤرخ كما قلت في
 مقدمة الجزء الأول يشبه أن يكون قاضياً في الحوادث التى يؤرخها، وعليه أن
 يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضاؤه، فلا يجامل فى الحق
 أحداً، ولا يتحامل على أحد، وعليه أن يعطى كل ذى حق حقه، ولقد اتبعت هذا
 المنهج قدر ما استطعت فيما أخرجت من حلقات هذه المجموعة، وليس من الحق
 ولا من النزاهة أن أعدل عنه فى أية فترة من فترات تاريخنا القومى، القديم منها
 والحديث، فالروح التى استلهمتها فى الحلقات السابقة، هى ذات الروح التى
 أملت على كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل، ويلهمنا الصدق فى القول والعمل، ويهيئ لنا
 من أمرنا رشداً،

١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩.

عبد الرحمن الرافعى

خلاصة الجزء الأول

نورد هنا خلاصة فصول الجزء الأول من هذا الكتاب ليكون تحت نظر القارئ صورة موجزة منه قبل قراءة الجزء الثاني:

مقدمة الكتاب:

الفصل الأول: الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١ - المفاوضات مصدر الانقسام، الخلاف بين سعد وعدلى، خطبة شبرا، انقسام الوفد، المظاهرات العدائية - اقتراح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية، رفع الرقابة على الصحف، الوفد الرسمى للمفاوضات، كان واجباً على عدلى أن يستقيل، تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى، الحوادث الخطيرة بالإسكندرية، تصريح تشرشل، مفاوضات عدلى - كيرزون، خلاصة مشروع كيرزون، الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات، نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى، بعثة سوان، زيارات سعد للأقاليم، احتفال ١٣ نوفمبر، استقالة عدلى.

الفصل الثانى: الموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى، التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد، إذاعة الوثائق الثلاث، استمرار الانقسام، اعتقال سعد للمرة الثانية، مظاهرات الاحتجاج، استعجال عدلى قبول استقالته، نفى سعد وصحبه إلى سيشل، الدعوة إلى وحدة الصفوف، عودة الوحدة مؤقتاً إلى الوفد، المقاومة السلبية، قرار الوفد فى المقاومة السلبية، عدم المعاونة فى معاملات الأفراد، فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم، المقاطعة، مقاطعة البنوك الإنجليزية، مقاطعة السفن، مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية، مقاطعة التجارة، نشر الدعوة، اعتقال أعضاء الوفد، هيئة وفد جديدة، الإفراج عن أعضاء الوفد، حوادث الاغتيال.

الفصل الثالث: تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - شروط ثروت باشا:

لتأليف الوزارة، موقف الوفد، نصّ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ -، خطاب الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد، الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير، التبليغ البريطانى إلى الدول باستقلال مصر، بيان الحزب الوطنى عن تصريح ٢٨ فبراير.

الفصل الرابع: وزارة ثروت - كتاب الملك إلى ثروت باشا، جواب ثروت باشا، إعلان الاستقلال والمناذاة بالسلطان فؤاد ملكاً لمصر، نظام وراثه العرش، نظام الأسرة المالكة، إقرار تصفية أملاك الخديو عباس، وضع الدستور، العقوبات فى طريق ثروت باشا، احتجاج الحكومة البريطانية على حوادث الاغتيال، رد ثروت باشا، اضطهاد المعارضة، اعتقال أعضاء الوفد ومحاکمتهم، تأسيس حزب الأحرار الدستوريين، مقتل إسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرزاق، استقالة وزارة ثروت باشا، لماذا استقال ثروت باشا؟

الفصل الخامس: مصر فى مؤتمر لوزان - مقدمات مؤتمر لوزان، قرار الحزب الوطنى فى اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان، قرار الوفد، انضمام الوفدين وإعلان الميثاق الوطنى، مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر، رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى، النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان.

الفصل السادس: وزارة محمد توفيق نسيم - تأليف وزارة محمد توفيق نسيم باشا، تجدد حوادث الاغتيال، الشروع فى مسح الدستور، استقالة وزارة نسيم باشا بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور، استمرار حوادث الاعتداء وتعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة، إلقاء قنبلة على المعسكر البريطانى، إقفال بيت الأمة، اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى، هيئة وفد جديدة.

الفصل السابع: الدستور - تأليف وزارة يحيى إبراهيم باشا، الوزارة والدستور، خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك، صدور الدستور، كيف وقع الدستور، القواعد الأساسية للدستور، قانون الانتخاب، الإفراج عن سعد، الإفراج عن المعتقلين فى مصر، الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم

في سيشيل، قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها، في الحزب الوطني، قانون الاجتماعات، قانون الأحكام العرفية، قانون التضمينات، انتهاء الأحكام العرفية، العفو عن بعض المحكوم عليهم، إعادة حرية المبعدين، قانون تمويضات الموظفين الأجانب، تصرفات أخرى لوزارة يحيى إبراهيم، عودة سعد إلى مصر، في الحزب الوطني.

الفصل الثامن: الانتخابات العامة والبرلمان الأول - دوائر الانتخابات، ذكرياتي عن الانتخابات، نتائج الانتخابات.

الفصل التاسع: وزارة سعد، الوزارة والزعامة الوطنية، استقالة وزارة يحيى إبراهيم، كتاب الملك فؤاد إلى سعد، جواب سعد، تأليف وزارة سعد، سياسة وزارة سعد، الإفراج عن المسجونين السياسيين، مقبرة توت عنخ آمون، مسألة اللاجئين الطرابلسيين، حقوق الوزارة السياسية، انتخابات الشيوخ، الشيوخ المعينون - الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم، تحكيم البارون فان دن بوش وحكمه، افتتاح البرلمان، بين الملك، خطاب العرش، الحياة الدستورية، المؤيدون والمعارضون، تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية، أهم قرارات البرلمان، ما يؤخذ على البرلمان، المآخذ على وزارة سعد، وزارة سعد والمحسوبة، حوادث السودان، صدى ثورة سنة ١٩١٩ في السودان، تمثيل السودان في معرض ومبلى، منع وفد سوداني من السفر إلى مصر، صدى حوادث السودان في البرلمان، تصريح الحكومة البريطانية عن السودان في مجلس اللوردات، أزمة وزارية بسبب السودان، جمعية اللواء الأبيض، المظاهرات في السودان، مظاهرة طلبية المدرسة الحربية بالخرطوم، مظاهرة أورطة السكة الحديد بالعظيرة، الاعتداء على سعد، محادثات سعد - مكدونالد، تعديل في الوزارة، موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات، إضراب الأزهرين، استقالة سعد، إعلان العدول عن الاستقالة، مقتل السردار السيرلى ستاك باشا، الإنذار البريطاني إلى الحكومة المصرية، الإنذار الأول، الإنذار الثاني، رد الحكومة على الإنذارين، جواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية، رد الوزارة احتلال جمرك الإسكندرية، استقالة

سعد، نظرة إلى البلاغات البريطانية، احتجاج البرلمان، موقف الدول الأوروبية.
 حيال عدوان الحكومة البريطانية.

الفصل العاشر: وزارة زيور والانقلاب الأول - تأليف وزارة زيور، برنامج الوزارة - التسليم على طول الخط، جواب التسليم، عودة الاعتقالات، استقالة وزيرين، جلاء الجيش المصرى عن السودان، خلف السير لى ستاك باشا، إنشاء قوة دفاعية فى السودان منفصلة عن الجيش المصرى، لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان، تأجيل البرلمان شهرًا، تعيين إسماعيل صدقى وزيرًا للداخلية، حل مجلس النواب، لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب، تأسيس حزب الاتحاد، انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعديل وزارة زيور، حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده، نظام غير دستورى، وتحكم غير مسئول، أثر الانقلاب فى سياسة الحكومة تعيين المستر برسيغال مستشارًا قضائيًا لوزارة الحفانية، العسف والتفكيك، استقالة اللورد ألبانى، وتعيين الورد جورج لويد مندوبًا ساميًا، الحكم فى قضية مقتل السردار، تعديل قانون العقوبات وتشديده فى التهم الصحفية، تعديل فى الوزارة، كتاب الأستاذ على عبد الرازق، وانفصال الأحزاب الدستوريين، حضور اللورد لويد، عدم تقديم أوراق اعتماده، تهافت الكبرياء، الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة، خطبة عبد العزيز فهمى باشا فى وجوب التمسك بالدستور، قانون الجمعيات والهيئات السياسية، احتجاج الأحزاب على هذا القانون، قرار الحزب الوطنى، قرار الوفد.

الفصل الحادى عشر: اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية - الحالة السياسية سنة ١٩٢٥، دعوة أمين بك الرافعى إلى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه، قرارات الأحزاب فى قبول الدعوة، موقف الوزارة إزاء هذه الدعوة، اجتماع البرلمان، طلب الأمراء من الملك إعادة النظام الدستورى، ترقيع فى الوزارة، اتفاقية جفوب والتسليم فيها، قانون جديد للانتخاب، احتجاج الأحزاب على التسليم فى جفوب وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب، إضراب بعض العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب، محاكمة العمد الممتنعين عن تنفيذ قانون الانتخاب، التدخل البريطانى وسقوط حزب الاتحاد، مظاهر

الائتلاف بين الأحزاب، لجنة الأحزاب المؤتلفة، اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطني، اجتماع المؤتمر الوطني وقراراته، صوت الشعر - قصيدة شوقي، انتخابات مايو سنة ١٩٢٦، اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات، نتيجة الانتخابات، قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها.

الفصل الثاني عشر: الوزارات الائتلافية، ميثاق الأحزاب في احترام الدستور، موقف الحزب الوطني من الاشتراك في الحكم، استقالة وزارة زيور، تأليف وزارة عدلي يكن، تقليد دستورى حميد، اجتماع البرلمان وأعماله، وفاة على فهمي كامل بك، استقالة وزارة عدلي باشا - وزارة ثروت باشا، أزمة الجيش، رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا، وفاة سعد، تخليد ذكرى سعد.

الفصل الثالث عشر: شخصية سعد زغلول - تاريخ حياة سعد، سعد زغلول ومصطفى كامل، سعد وفريد، سعد في الجمعية التشريعية، في الحرب العالمية الأولى، في أعقاب الحرب، ثورة سنة ١٩١٩، سعد في الوزارة، زعامة سعد، المآخذ على سعد.

الفصل الرابع عشر: الدستور والحكم المطلق.

وثائق تاريخية: دستور الدولة المصرية.



فصول الجزء الثانى

- الفصل الأول : استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول.
- الفصل الثانى : نقض الائتلاف وتعطيل الدستور - الانقلاب الثانى.
- الفصل الثالث : مفاوضات محمد محمود - هندرسن.
- الفصل الرابع : وزارة إسماعيل صدقى وإلغاء الدستور - الانقلاب الثالث.
- الفصل الخامس: الجبهة الوطنية. وعودة الحياة الدستورية.
- الفصل السادس: شخصية الملك أحمد فؤاد.
- الفصل السابع : النهضة الاقتصادية.
- الفصل الثامن : النهضة الاجتماعية.



الفصل الأول

استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول

انتقل سعد إلى جوار ربه في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ووزارة ثروت الائتلافية قائمة تتولى الحكم، وقد بقيت في الحكم واستمر الائتلاف الوزاري قائماً لمدة وجيزة.

وكان ثروت لا يزال في أوروبا حين وفاة سعد، فلما وصله نبأ الوفاة بادر إلى العودة إلى مصر، فبلغ الإسكندرية يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧.

انتخاب مصطفى النحاس رئيساً للوفد المصري

كان كثير من أعضاء الوفد ومنهم مصطفى النحاس في أوروبا حين وفاة سعد، فلما بلغهم نعيه عادوا على عجل إلى مصر، وتداولوا طويلاً فيمن يختارونه لرئاسة الوفد خلفاً للزعيم الراحل، وكانت المنافسة قائمة بين مصطفى النحاس باشا وفتح الله بركات باشا، ولكن أغلبية الوفد اتجهت إلى اختيار النحاس رئيساً، فقرر الوفد بالإجماع انتخابه رئيساً يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧، ولم يعلن هذا القرار إلا بعد أن اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية المؤلفة من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الوفديين يوم الاثنين ٢٦ سبتمبر، وأقرته بالإجماع، فأعلنت رأسته للوفد.

وانتخب الأستاذ مكرم عبيد سكرتيراً للوفد بدلا من مصطفى النحاس الذي كان يتولى السكرتارية قبل انتخابه للرئاسة.

ولم يكن مصطفى النحاس وزيراً في وزارة ثروت، بل كان وكيلاً لمجلس النواب، فبقي ثروت يتولى رئاسة الوزارة والنحاس يتولى رئاسة الوفد، ولم يبدأ بينهما خلاف في مبدأ رئاسة النحاس للوفد.

وظهر الائتلاف بين الأحزاب في حفلة الأربعين الكبرى التي أقيمت لسعد يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧، إذ كان من خطبائها مصطفى النحاس ومكرم عبيد عن الوفد، وثروت عن الحكومة، ومحمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين، وعبد الحميد سعيد عن الحزب الوطني، وكان من مرائى الشعراء في هذه الحفلة قصيدة لأحمد شوقي أمير الشعراء، وأخرى لشاعر النيل حافظ إبراهيم.

مفاوضات ثروت - تشمبرلن

كان ثروت قد بدأ المفاوضة مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية في شهر يولية سنة ١٩٢٧ أثناء إقامته بلندن، إذ كان يصحب الملك فؤاد في زيارته لها، وقد غادرها في آخر ذلك الشهر ليصحب الملك في زيارته لروما، ثم عاد إلى مصر لما بلغه نبأ وفاة سعد، واتجه ثانية إلى لندن لاستئناف المفاوضة، فبلغها يوم ٣٠ أكتوبر، واستأنف محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن، وبعد أن تمت في جوهرها قفل راجعاً إلى مصر، فبلغها في منتصف نوفمبر. أسفرت هذه المفاوضات عن مشروع لمعاهدة بين مصر وإنجلترا عرضه السير أوستن تشمبرلن في نوفمبر سنة ١٩٢٧، وقبل ثروت معظم أحكامه الجوهرية، وأبقى هذه المفاوضات وما انتهت إليه سراً مكتوماً، فلم يفض بها إلى أحد، ولا لأعضاء وزارته، حتى قبيل استقالته، وكانت حجته في هذا التكتم أنه كان لا يزال بعد عودته من لندن يتبادل الرسائل مع الجانب البريطاني في بعض مواد المشروع، ولما يصل فيها بعد إلى شيء نهائى.

خلاصة مشروع تشمبرلن

احتوى هذا المشروع كل قواعد الاحتلال والحماية، قدم له بدياجة عن الغرض من المعاهدة جاء فيها: «رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصاً على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين، وبما أنه يقتضى تحقيقاً لهذه الرغبة، أن تعين العلاقات بين البلدين تعييناً دقيقاً وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ

بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ورغبة في قطع السبيل دون إمكان التدخل في إدارة مصر الداخلية، ونظرًا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل - في مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدين - تعاونها الفعلي في القيام بواجبهما المشترك، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها، قررا عقد معاهدة لهذا الغرض».

وهاك خلاصة قواعد المشروع:

أولاً: تعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما.

ثانياً: يجب على الحكومة المصرية ألا تتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتنافى مع المحالفة أو موقفاً يجوز أن يفرض على إثارة صعوبات لبريطانيا، وألا تسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرًا بالمصالح البريطانية.

ثالثاً: إذا صارت مصر في حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو لحماية مصالحها أثر غارة أو اعتداء عليها أياً كان نوعه تقوم بريطانيا بإنجادها بصفة محارب، وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم، وإذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل في خطر ما بين مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم في مصر تتشاور الحكومتان المصرية والبريطانية لإتخاذ أنجع الوسائل لحل الإشكال.

رابعاً: تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني، وإذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين.

خامساً: إذا صارت بريطانيا في حالة حرب أو تهديد، بوقوع حرب ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل لها مصر في أراضيها كل ما في وسعها من المساعدة والتسهيلات بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها.

سادساً: تخوّل مصر لبريطانيا الحق في إبقاء قوات عسكرية (أى في احتلال البلاد) في أى مكان فيها ولزمن غير محدود ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه إنجلترا إلى مصر مهمة حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية، والغرض من هذا الاحتلال هو حماية هذه المواصلات، وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية، وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم، وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقاً لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناءً على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداءً من تاريخ صدور القرار المذكور، وتحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن. (سنة ١٩٢٧) من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجاناً تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمباني التى تشغلها إلى أن يغير المكان الذى تستقر فيه، وعلى أثر هذا التغير تعود الأراضى والمباني التى تجلو عنها القوات إلى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع مجاناً تحت تصرف تلك القوات ما يعادها من الأراضى والمباني فى الجهات التى تنتقل إليها.

وتحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأراض عرضها عشرون كيلو متراً على كل من جانبي قناة السويس، ولا يسرى هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن (١٩٢٧) من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها.

سابعاً: تخوّل الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم فى حالة استخدام أجناب بصفة موظفين.

ثامناً: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً تكون له اختصاصات صندوق الدين ويحاط علماً بكل مشروع تشريعى مما يقتضى مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذاً على الأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها. تاسعاً: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضاً مع الحكومة البريطانية مستشاراً

قضائياً يحاط علماً بكل ما يمس أداة القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشئون التي ترى استشارته فيها.

عاشراً: إلى أن يجرى العمل بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية على أثر ما يعقد من اتفاقات بين مصر والدول ذات الشأن لا تغير الحكومة المصرية في عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن (١٩٢٧) بإدارة الأمن العام والبوليس إلا بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة البريطانية.

حادى عشر: تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول ذات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر، وتبذل وساطتها لقبول مصر في جمعية الأمم.

ثاني عشر: نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشئها المحالفة بين الحكومتين يمثل بريطانيا في مصر سفير يحوّل حق التقدم على أى ممثل آخر.

ثالث عشر: لا تخلل أحكام هذه المعاهدة بالحقوق والتعهدات التي تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم.

رابع عشر: كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من المعاهدة لم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيها طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

خامس عشر: أغفل المشروع الإشارة إلى السودان إطلاقاً^(١).

(١) سبق هذا المشروع مشروعات، عرض أحدهما ثروت باشا، وعرض الآخر السير أوستن تشمبرلن، ففي مشروع ثروت جاء في المادة ١١ منه الخاصة بالسودان ما يأتي: «مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيها بعد يكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تقرير حقوقه، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذ كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في التقرير الذي وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقاً للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الري على مجرى النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر».

هذا، ولقد أخطأ ثروت خطأ كبيراً في هذه المفاوضات، وكان واجباً عليه أن يقطعها، كما قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون من قبل (ج ١ ص ٢٠ طبعة سابقة) إذ استبان من المشروع الذى عرضه تشمبرلن أولاً وأخيراً أن انجلترا لا تريد أن تتزحزح عن مطامعها الاستعمارية في مصر والسودان، ولا يختلف هذا المشروع في جوهره عن مشروع كيرزون^(٢) الذى رفضه عدلى، فكان واجباً على ثروت أن يرفض مشروع تشمبرلن، ويقطع هذه المفاوضات، ولكنه لم يفعل، وظهر الفرق كبيراً بينه وبين عدلى.

تخرج مركز ثروت عقب مجيئه حاملاً هذا المشروع، وإن كان قد ظل يكتنم أمره ويمنع في نشره حتى استقال.

خطاب العرش والمفاوضات

افتتحت الدورة البرلمانية الجديدة يوم الخميس ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧، وألقى ثروت خطاب العرش، وانتخب النحاس رئيساً لمجلس النواب.

«وجه في المادة ١٣ من مشروع تشمبرلن الأول سابق: «يعترف الطرفان المتصادقان بأن أولى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر في مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان، وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتعديدهن نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثل مصلحتي الرى في مصر والسودان، ويمنع ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر «ستار» كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقاً للقواعد التى وضعت في التقرير المذكور، وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها ويوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن، بأعمال الحفظ المنصوص عليها في ذلك التقرير، وتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكملى ودفع كل مبلغ تقضى تدعو الحاجة إليها باعتراف الطرفين تمويلًا للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها، ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر - نظراً لاهتمامه بحفظ السلام في ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية - في دفع حصته الحالية في نفقات الإدارة في السودان إلى أن يقرر الطرفان المتصادقان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر في هذا الترتيب».

ولكن المشروع النهائي الذى عرضه السير أوستن تشمبرلن خلا غلوا تأماً من الإشارة إلى السودان، وهو المشروع الذى حمله ثروت باشا إلى مصر.

(٢) راجع قواعد هذا المشروع في كتابنا «في أعقاب الثورة المصرية» ج ١ ص ١٨. (طبعة سابقة).

وإذ كان أول اجتماع للبرلمان بعد وفاة سعد فقد خطب مصطفى النحاس باشا مؤيماً الفقيه، وألقى إسماعيل صدقي باشا باسم الأحرار الدستوريين كلمة أعرب فيها عن شعوره وشعور حزبه بهذا الرزة الأليم؛ وألقى حافظ رمضان بك باسم الحزب الوطني كلمة أخرى في هذا المعنى؛ وانتخب المجلس الأستاذ ويصا وأصف وحسين هلال بك وكيلين.

لم يتضمن خطاب العرش عبارات واضحة عن مفاوضات ثروت - تشمبرلن؛ وكل ما ورد عنها قوله: «وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلنדרه في ذلك الجو الممتلئ صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الإنجليزية في أحاديث عن بعض شئون سياسية رغبة في إقرار حسن التفاهم بين البلدين، ولقد كان لتلك الأحاديث أثرها الم محمود في ذلك، كذلك كانت محادثات بينها قصد بها إلى تفهم الحكومتين الانجليزية والمصرية وجهتي نظر أحدهما الأخرى في مسألة مصر والسودان، حتى إذا ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتي النظر تيسر الدخول في مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها وتحدداً بينها وبين إنجلترا من العلاقات على أن يكون القول الفصل في هذه المحالفة للبرلمان، وإني لأذكر بمزيد السرور ما ساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الود وما أشرته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتي النظر تحقيقاً لرغبة الشعبين الإنجليزي والمصري في اتساق عهد جديد يرتبطان فيه بميثاق مودة وصداقة».

هذا ما تضمنه خطاب العرش عن المفاوضات، مع أن ثروت كان يحمل في حقيقته عند عودته من لندن مشروع السير أوستن تشمبرلن، وفيه ما فيه من إهدار استقلال مصر والسودان، ولم يبد قط في خلال المفاوضات ما يدل على روح الود كما جاء في خطاب العرش، بل سادتها من الجانب البريطاني روح الجشع الاستعماري البغيض.

رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة

أبقى ثروت أمر محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن سرا مكتوماً، ولم يعرض نتائجها على البرلمان ولا على مجلس الوزراء، ولما أُلح عليه النحاس بعد أن ولي

رأسة الوفد أن يفضى إليه بما أسفرت عنه هذه المحادثات، لم ير بداً من إطلاعه على المشروع الذى انتهت إليه، فلما اطلع عليه الوفد وفحص عنه قرر رفضه، ورأى أن لا لزوم لعرضه على البرلمان، بل يكفى أن يرفضه مجلس الوزراء؛ لأن المشاريع التى تعرض على البرلمان هى التى يقبلها مجلس الوزراء مبدئياً.

وعرض ثروت على مجلس الوزراء مشروع المعاهدة، فقرر يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ عدم قبوله لأنه «لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعياً»، وعهد إلى ثروت إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الخارجية البريطانية، فأبلغه إياها فى خطاب إلى المندوب السامى يوم ٤ مارس قال:

«أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملاً برغبة سعادة السير أوستن تشمبرلن فى الرسالة التى أبلغنى إياها بواسطةكم، قد عرضت على زملائى مشروع معاهدة التحالف الذى أفضت إليه محادثاتنا فى الصيف الماضى، وأحطتهم علماً بالأدوار المختلفة التى مرت بها هذه المحادثات والمذكرات التى تبودلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك، فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعياً.

» بناءً على ذلك عهد إلى زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسمعون قبول هذا المشروع، فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ما تقدم إلى سعادة السير أوستن تشمبرلن، وأن تعربوا له فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أهداه من الاستعداد الودى فى هذه المحادثات منذ بدئها، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضاً ما لقيته من دلائل الود فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة، ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى»

وما أن علمت الحكومة البريطانية بهذا الرفض حتى أخذت سياسة التهديد والوعيد تبدو من جديد فى الأفق، فقد أبرق اللورد لويد المندوب السامى البريطانى إلى السير أوستن تشمبرلن بقرار مجلس الوزراء، كما أبرق إليه

بفحوى حديث دار بينه وبين النحاس بوصفه زعيم الأغلبية قال: «إن زعيم الأغلبية قال إنه يشعر أن من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد من مواد المعاهدة المختلفة ما دامت المعاهدة لا تنصّ على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاء تاماً».

فردّ السير أوستن تشمبرلن على اللورد لويد بما يدل على ما اعتزمته الحكومة البريطانية من التهديد والوعيد، قال: «إن النحاس باشا على ما يظهر ليس أكثر ميلاً إلى إدراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول باشا منذ أربع سنوات عندما ذكر له مستر رمزي ماكدونالد أنه لا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تعتمد بعد تجربة الحرب الأخيرة إلى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها في حراسة حلقة حيوية في المواصلات البريطانية مثل قناة السويس ويجب أن يكون مثل هذا الضمان وجهاً من وجوه أى اتفاق يعقد، وإن إدراك ثروت باشا هذه الحقائق هو الذى جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة، ورفض النحاس باشا إدراكها هو الذى سيجعل من جديد الوصول إلى تسوية مستحيلاً».

وقال فى برقية أخرى: «لتناسبة تقديم ثروت باشا أوراق المفاوضات ومشروع الاتفاق إلى النحاس باشا قبل سفر دولته (ثروت باشا) مع جلالة الملك فؤاد إلى الوجه القبلى، أرى من الضرورى ألا يترك للنحاس باشا أية فرصة للتظنن فى خطورة القرار الذى يطلب من مصر أن تتيديه فى أمر المفاوضات. وما للنحاس باشا بصفته رئيس الأغلبية من أثر فى هذا القرار، وأصرح لك بناءً على ذلك بأنه فى حالة رفض المعاهدة يخطر ثروت باشا بأن الحكومة البريطانية تعتبر إقرار بعض الشئون التشريعية المنظورة الآن أمام البرلمان المصرى مخالفة لتصريح سنة ١٩٢٢ وأن منشورات بعض الطلبة فى الفترة الأخيرة وما تعلمه الحكومة البريطانية عن لجانهم ذات الصبغة غير المرغوب فيها تدفع بريطانيا إلى القيام بتمهدها نحو حماية الأجانب».

استقالة وزارة ثروت

(٤ مارس سنة ١٩٢٨)

وفي ذات اليوم الذي قرر فيه مجلس الوزراء رفض مشروع المعاهدة - ٤ مارس سنة ١٩٢٨ - رفع ثروت استقالته إلى الملك، ولم يذكر فيها شيئاً عن المفاوضات ومشروع المعاهدة، بل بنى الاستقالة على حالته الصحية، فقبلها الملك يوم ١٦ مارس.

وكان تقديمه استقالته يوم ٤ مارس، وهو اليوم الذي أبلغ فيه المندوب السامي البريطاني رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة، يوحى إلى الذهن أن ثروت لم يكن متفقاً مع الوزراء على رفض المشروع، ويزيد هذا المعنى تأكيداً قوله في خطابه إلى المندوب السامي البريطاني: «فرأى زملائي أن المشروع لا يتفق إلخ»، وقوله بعد ذلك: «بناءً على ذلك عهد إلى زملائي في إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول المشروع»، وهذا معناه أن الرفض إنما جاء من زملائه دونه، فكان هذا الموقف من ثروت غير سديد ولا مشرف؛ لأن مشروع المعاهدة كان جديراً بالرفض بدهاءة ومن بداية الأمر، وكان واجباً عليه أن يذكر خطبته التي ألقاها قبل ست سنوات خلت - يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢ - إذ نوه فيها بموقف عدلى باشا في رفضه مشروع كيرزون وقوله: «لقد تضامناً مع الوفد الرسمى في رفضه للمشروع وفي رده عليه، كنا وما زلنا ولن نزال نقرّ الوفد على ما فعل في هذا الرفض لأننا نأبى كل الإباء أن نقرّ أى اتفاق أو تعاقّد ينقص استقلال بلادنا»، فما باله وقد تولى هو المفاوضة يقبل مشروعاً يشبه مشروع كيرزون الذي رفضه عدلى باشا من قبل وأقرّه هو على رفضه.

لقد خسر ثروت من هذا الموقف خسارة أديسة كبيرة، وبخاصة إذا قارنت بين موقفه سنة ١٩٢٨ وموقف عدلى سنة ١٩٢١ إذ لم يتردد في قطع المفاوضات مع اللورد كيرزون حين استبان أن مشروعه لا يتفق مع وجهة نظره، واستقال من الوزارة عقب قطع المفاوضات، وذكر في كتاب استقالته أن مفاوضاته مع الحكومة

البريطانية لم تسفر عن تحقيق برنامجها وأنه من أجل ذلك يرفع استقالة الوزارة، وهنا يبدو الفرق جلياً بينه وبين ثروت^(٣).

بعض أعمال العمران في عهد وزارة ثروت

سنّ البرلمان في عهد هذه الوزارة قانون التعاون، وقانون انتخاب مجالس المديریات، وقانون الجامعة، وهى من أهم التشريعات التى صدرت عن البرلمان.

وضع الحجر الأساسى للجامعة

وفي عهدها وضع الملك فؤاد الحجر الأساسى لبناء الجامعة المصرية الحديثة (جامعة فؤاد الأول) بحدائق الأورمان بالجيزة، وأقيم لذلك احتفال فخم فى مكان الجامعة يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٨، فكان هذا اليوم يوماً مشهوداً فى تاريخ مصر العلمى والأدبى، بما صار له من الأثر العظيم فى رفع مستوى الثقافة فى مصر والشرق، وقد حلت هذه الجامعة محل الجامعة القديمة التى أنشئت منذ سنة ١٩٠٨^(٤)، وأدجت فيها كلية الحقوق وكلية الطب الموجودتان من قبل، وأقيم لبناء الجديد على أرض منحتها الحكومة للجامعة تبلغ مساحتها نحو تسعين فداناً، عدا أربعين فداناً أخرى بمنيل الروضة منحتها لكلية الطب، وكان أول ما أقيم بعد وضع الحجر الأساسى مبنى كلية الآداب وكلية الحقوق، وافتتحت الجامعة سنة ١٩٣٢.

قناطر نجع حمادى

وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨ وضع الملك. الحجر الأساسى لقناطر نجع حمادى، وهى من أجل المشروعات العمرانية التى أنشئت فى هذا العهد، والغرض منها ضمان الرى الصيفى وتوفيره لمنطقة مساحتها ٦٧٥,٠٠٠ فدان واقعة على جانبيه بجرى النيل بين الحدود الشمالية لمديرية قنا وقناطر ديروط شمالى مدينة أسيوط، وبلغت تكاليف هذا المشروع وملحقاته نحو أربعة ملايين من الجنيهات، وهو من

(٣) توفى المرحوم عبد الحالى ثروت باشا بباريس يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

(٤) انظر كتابنا «محمد فريد» ص ٣٧٧ (من الطبعة الأولى).

المشروعات الكبرى التي تقرر وتنفذت في العهود الدستورية، وقد احتفل بافتتاحها يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠.

مصحة فؤاد بحلوان

وفي ١٩ فبراير من تلك السنة احتفل بافتتاح مصحة فؤاد التي أنشأتها وزارة الأوقاف في حلوان لعلاج التدرن الرئوي (السل).

وفاة المرحوم أمين الرافعي

(٢٩ ديسمبر ١٩٢٧)

انتقل المرحوم أمين الرافعي إلى جوار ربه يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧، وإلى لأشعر بشيء من الحرج في كتابة هذه الكلمات، وأخشى أن يقال: أخ يكتب عن شقيقه، ولكني وأنا أؤرخ هذه الحقبة من الزمن أرى واجباً على أن أكتب قليلاً عن أمين، فما كان أمين أخى فحسب، بل إن منزلته كمجاهد في الحركة القومية تعلو في نفسى على منزلته كأخ أكبر لى، ولولا ذلك لما شعرت نحوه بهذا الحب العميق الذى كان يغمرنى في حياته، واستمر على الأعوام بعد وفاته، وإذا قيل إنى أكتب عنه بأكثر مما يقتضيه المقام في سياق الحوادث، أو بأكثر مما أكتب عن معاصريه، فلعلى أجد عذراً في أن للإنسان أن يفضى أحياناً بشعوره وعواطفه، وأحاسيس نفسه، وللمؤرخ أن يسطر في كتابه بعض خواطره وذاكراته^(٥)، وقد يكون في هذه الخواطر ما يصور للقارئ بعض الحقائق عن عصر من العصور، مثلاً يجيد، بل أكثر أحياناً مما يجيد، في تدوين الحوادث وتأريخ السنين، على أنى موجز القول عن أمين، وسأقتصر على ما يتصل بهذه المجموعة، وما جاشت به نفسى من الذكريات لمناسبة ظهور الأجزاء الأولى منها، فقد أخرجت الجزء الأول من «تاريخ الحركة القومية» في أول يناير سنة ١٩٢٩، بعد انقضاء العام الأول على وفاته، وأهديت إليه الكتاب في كلمة قلت فيها:

(٥) راجع على سبيل المثال (ذكرى عن الثورة) في كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» ج ١ ص ١٧٤، (طبعة سابقة، وصلى بفريد بك - كتاب «محمد فريد» ص ٤٦٧، (طبعة سابقة)، وخواطرى وذاكراتى عن مصطفى كامل - كتاب مصطفى كامل ص ١٢١ (طبعة ثانية) و١٦٣ و٢٣٦ إلخ.

«إلى أخى العزيز المرحوم أمين بك الرافعى، من فقدته أحوج ما أكون إلى حبه وعطفه، إلى ذكره المجيدة، إلى روحه الطاهرة، أهدى هذا الكتاب.

«أهديك يا أخى العزيز كتابى وقد حال الحول وانقضى العام على انتقالك إلى الرفيق الأعلى، وكنت أرجو أن أهديه وأنت منى قريب، فى عالم الدنيا أما وقد فرق الموت بينى وبينك فلتتقبل روحك الطاهرة هدية أخيك الحزين!

«اللهم بارئ تلك النفس العالية، ومرسلها من نورك كوكباً إنسانياً، ومعيدها إلى جوارك كوكباً أزلياً، أدخل عليها روحاً من عندك، وسلاماً منى، يا قريب الدعاء ١ - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨»

وأخرجت الجزء الثانى فى تمام الحول الثانى، وقلت فى ختام مقدمته:

«ولإذ يظهر هذا الجزء فى يوم الذكرى الثانية لانتقال فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعى إلى الرفيق الأعلى، فإنى أحى ذكره المجيدة، وأرسل من أعماق قلبى إلى روحه الطاهرة آيات المحبة والإخاء، فلتتم ذكرك العزيزة يا أمين، يمجدها مرّ الأيام وكرّ السنين، ولتخلد أعمالك فى مآثر قومك. ولتطمئن نفسك فى السماء، بين الصديقين والشهداء، وحسن أولئك رفيقاً، ذلك الفضل من الله وكفى بالله علياً» ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩.

وأخرجت «عصر محمد على» فى ختام العام الثالث، وقلت فى ختام مقدمته:

«وإذ يوافق اليوم تمام الحول الثالث على وفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعى، فإنى روحه الطاهرة المستقرة فى الرفيق الأعلى أرسل تحيات الذكرى والوفاء، فسلام عليك يا أمين فى أعلى عليين، سلام عليك من قلوب لا تنسى جهادك فى سبيل المثل الأعلى، سلام عليك ماكرت الأعوام وتعاقبت الأجيال، ولتخلد ذكراك على الدهر ما بقى فى الدنيا وفاء وما ذكر الإخلاص والمخلصون - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠».

وظهر كتاب عصر إسماعيل «فى ختام العام الخامس لوفاته، وحييت ذكره بقولى فى مقدمته: اليوم ختام العام الخامس لوفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك.

الرافعى، اليوم يطوى الزمان خمس سنوات على احتجاجك عنا يا أمين ! وذكراك باقية فى النفوس ماثلة فى الأذهان، يجدها مر الليلى وكر الأعوام، فىلى روحك الطاهرة الثاوية فى دار الأبدية، أبعت بتحيات الذكرى، يرسلها القلب، وتفيض بها المشاعر، ويحملها الرجاء إلى عالم الأرواح، وإلى بارئ تلك النفس الكريمة، أتوجه بالدعاء أن يسبغ عليها آية السكينة والطمأنينة، فىا نفس أمين ! اسكنى إلى جوار ربك راضية مرضية، ويا روح أمين، سلام، وريحان، وجنة نعيم - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢».

وأودّ بعد ذلك أن أنقل هنا نبذة مما كتبته الصحف فى نعى الفقيد، وما كتبه الأستاذ الأديب محمد صادق عنبر فى مقدمة كتابه عنه.
قالت «الأهرام» فى عدد يوم الجمعة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تحت عنوان (أمين - الرافعى).

«أهو شهيد العقيدة ومتانة اليقين، أم هو ضحية الوطنية الصادقة النزيهة، أم هو صريع القلم الذى جعل أميناً منذ الصبا - والظفر ناعم والنفس مرنة فتية - سراجاً وهاجماً يملأ هذا الوادى وما جاوره وداناه نوراً ولألاء وضياء مستفيضاً، حق إذا ما استنفدت تلك الروح الناشطة منذ الصغر، وتلك الهمة العالية منذ الصبا، ما فى المصباح من زيت، ولم يشفق أمين على نفسه ولم يرحم جسمه الذى تعب وسقم من حمل تلك النفس الكبيرة حتى نحل، وهى على كبرها وضعفه تزداد سمواً وعلواً مع الحق والأمانى الحسان والآمال العظام، انطفأ المصباح، ونادى الناعى صبيحة أمس فى هذا البلد: مات أمين !

«لقد يكون أمين شهيد ذلك كله، وضحية ذلك كله، وصريع ذلك كله، ولكنه ذهب إلى ربه وجبينه مكلل من إكليل العزة وتاج الفخار.

«مات أمين الرافعى ! والموت تكفله الحياة، فروح البلد لنعيه، وروح زملاؤه الكتاب والصحفيون، وروح كل مصرى، فلم تتركه أسرة ثكلت فحسب، ولم يتركه أطفال يتموا فقط، بل بكته كل عين مصرية، والأمة المصرية كلها أسرتة، والناشئة المصرية وحلة الأقلام إخوته وأشقائه، وكل إنسان فى هذا البلد يعرف لأمين فضله وفنائه.

«فإذا كان لأمين خصم أو حاسد أو لائم، فما تعدت الخصومة ولا جاوز الحسد ولا زاد اللوم على الشهادة الحقّة بأن أميناً تمسك بالفضيلة ولم ترتخ يده، وتشبث بالوطنية الحقّة ولم يقبل فيها هوادة ولا ليناً، وتعشق النزاهة فلم يرض بها مساومة ولا مراعاة ولا مجاملة، وسائر يقينه الصادق وعقيدته المتينة، فلم يساير معها أحداً ولم يشايخ مخلوقاً، ولم يلجأ في شدّة من أجل ذلك كله إلّا إلى الله خالقه.

«عاش أمين على ذلك ومات أمين به، عاش وديعاً رقيق حواشى النفس مع أقرانه وأخذانه، ومن هم فوقهم مرتبة، ومن هم دونهم مقاماً، ولكنه عاش مع الجميع جباراً في عقيدته، قويا مقداماً صلباً في إيمانه، وعاش يجلّ كل إنسان فلا يعرف أحد عنه كبراً ولا غلواً ولا ترفعاً، إلّا إذا مأسست العقيدة وصدق الإيمان سواء كان من الوجهة الوطنية أو الدينية، تحول ذلك الرجل الوديع اللين المرن إلى الرجل الصلب الثائر العنيد الذى لا يقبل في عقيدته جدلاً، ولا يرضى ليناً ولا هوادة، ولكن قلمه ظل نزهاً، فلم تشبه في الخصام الشديد والجدل العنيف شائبة الجنوح عن جادة النزاهة والنبالة إلى الابتذال والتلوث.

«نشأ أمين في بيت التعمد والتدين، وجده ووالده وعمومته من رجال الشريعة والمفتين وعلماء الدين، فكان ذلك ميراثاً عن الآباء والأجداد، طبعت عليه نفسه انطباعاً، فكانت القناعة فضيلة، وكان الصبر على الشدائد فضيلة، وكانت التضحية في سبيل الإيمان والعقيدة الدينية والوطنية فيه فضيلة.

«نشأ أمين في حجر الوطنية وحقوق الوطن المقدسة، فتشربت نفسه هذه الروح تشرّبها الإيمان بالله واليوم الآخر، فكان ذلك رسولاً يحمل من أستاذه المغفور له «مصطفى كامل» - الذى يرقد معه اليوم في مقره الأخير الأبدى - هذه الرسالة إلى أمته، وكأنها أمانة في عنقه يعدّ التهاون فيها أو اللين أو المرونة خيانة يعدّها على نفسه، ويعدّها بعد نفسه على سواء، ففى سبيل أداء هذه الرسالة أفنى العمر، بل أفنى الجسم، وكانت طريقه إلى تأدية الأمانة الصحافة، وكانت الأمانة فى الصحافة ألا يقبل فيها إغراء ولا يراعى إلّا ولا نسباً، ولا كسباً ولا غنىاً، فلم يخدعه زخرف الدنيا ولا مالها، ولا العظمة فيها ولا الجاه.

ولم يغره منصب عال ولا راتب ضخم، وقد طالما عرضت عليه المناصب العالية والرواتب الضخمة فكان جوابه الازدراء، وكان جوابه الرفض، بل كان جوابه - ونحن نعرف ذلك عنه كما نعرفه عنه حتى العهد الأخير - إن مهمتى الوحيدة فى هذه الأمة أن أقول ما أعتقد وأن أقوله فى الصحافة، فما خلقت لمنصب وإن كان منصب القضاء، وقد تعلمت القانون وعرفت أسرارته ونلت الشهادات فيه، وما خلقت لأغنى مالا أو جاهاً، بل خلقت لأدعو الناس وأرشدهم إلى طريق الوطنية والفضيلة والإيمان.

«عاش أمين الصحافى النزيه - والصحافة رسالة تؤدى - فأدى هذه الرسالة بكل أمانة سواء كان فى اللواء أو الشعب أو العلم أو الأخبار أو على صفحات الصحف الوطنية، وقد كانت «الأهرام» ميداناً لجولاته إبان احتجاج جريدته أو تعطيلها.

«عاش أمين نزوعاً إلى الاستقلال فى عمله حتى لا يؤثر فى دعوته ورسالته مؤثر، وحتى لا يميل عليه صاحب مال أو صاحب جاه أو صاحب سلطة أو صاحب منفعة رأياً يخالف رأيه أو ينقضه.

«عاش صحفياً لا يعرف فى الصحافة غير الدعاية، ولا يعرف فى الدعاية غير الطريق القويم بلا مواربة ولا غموض ولا إيهام ولا مجاملة ولا مراعاة، يصغر الكبير فى عينيه إذا لم يكن كذلك، ويكبر الصغير فى نظره إذا كان على هذا المنهاج، ولا يعرف فى ذلك كله حزباً ولا فئة. فهو مع كل شخص ومع كل حزب ومع كل فئة تنهض للدعوة التى يدعوها ويروج لها - دعوة الاستقلال والحرية وتقديس الحقوق - هكذا عاش أمين فعاش أمين رسولاً بحتاً.

«أجل، عاش رسولاً بحتاً يبشر برسالته كما يبشر جميع الرسل الذين تملكت نفوسهم العقيدة فاحتقروا فى هذا السبيل كل شيء وازدروا بكل شيء حتى صحتهم وحتى راحتهم وحتى حاضرتهم ومستقبلهم وحتى نفوسهم، فكانوا شهداء، وكان أمين ذلك الشهيد.

«من رأى أميناً مكباً على مكتبه من الصباح حتى المساء يطالع جميع الصحف

الوطنية والأجنبية ويأخذ عنها ما يؤيد عقيدته وإيمانه، ويدفع ما لا يتفق مع تلك العقيدة والإيمان، ويطالع كل مؤلف حديث لهذا الغرض وحده، ويحرر ويصحح وينقد ويراجع كل ما يكتب في جريدته وما يكتب لها حتى الإعلانات اتقاء كلمة واحدة لا تنطبق على يقينه ومعتقده؛ والمرض ينحت في جسمه نحتاً، والسقم يزيد يوماً فيوماً والأطباء ينصحون والأصدقاء يستحلفون والأهل يلومون - وهو هو في عمله الشاق ومهمته الكبيرة وسقمه المتزايد لا يتحول عن ذلك ولا يكل من العمل على هذا المنهاج ولا يملّه ولا يجد الضعف والوهن إلى نفسه سبيلاً، من رأى أميناً وهذه الحال حاله حكم بلا شك الحكم الحق بأنه ذهب إلى ربه التواب الرحيم شهيد العقيدة ومثانة اليقين وضحية الوطنية الصادقة النزهة وصرير القلم.

«عمر أمين ٤١ سنة. ولكنها السنون المملوءة بالأعمال والتفكير والتضحية والجد والكد، فهي على قصرها طويلة بامتلائها، وهي بملئها أوصلته إلى الشيخوخة وهو في شرخ الشباب، وهي بالفضائل والنزاهة وصدق الإخاء والحب والولاء تقضى على كل كاتب عالج حرفة القلم وأسأل من شذقيه في خدمة الوطن عصارة قلبه ورأسه وأحرق في مصباحه زيت الحياة ليضئ طريق الوطنيين ويهديهم أن يجعل أميناً قدوة له، وتقضى على كل قارئ ومسترشد أن يشارك كل كاتب وصحفي بنزف الدمعة الحرة عليه، فقد عاش كريماً عاملاً وفاضلاً مجداً شريفاً ومات ضالهاً تقياً وهو في كل حال خالد بفضائله وأفضاله.

«فيا رحمة الله على أمين من رجل، وأمين كأمين في الرجال؟ ولكن ما عند الله يا أمين، خير وأبقى!»



وقال الأستاذ محمد صادق عنبر في مقدمة كتابه عن «ذكرى قعيد الوطن المغفور له أمين بك الرافعي»:

«جال بخاطرى أن أصور بالقلم هذه الظاهرة التي تمثلت إنساناً، وهذا الإنسان الذى تمثل مظهرها من الإنسانية. وذلك المظهر الذى لطف وسبأ وامتد حتى عاد ناحية من الأفق المصرى.

«هذه الظاهرة التي عرفناها باسم أمين الرافعي، وعرفتها مصر قوة تسرى في ضعفها وبقينا يشيع في ناحيتي رجائها، وحجة تترامى على حاشيتي حقها، ثم عرفها التاريخ عقيدة تنتقل في ميراث الدم كما تنتقل كل عقيدة أخرى على نسق واحد.

«ولكن بدا لي جلال ما اعتزمت فإذا هو فوق منال قلبي، ومن لقلبي بصفة إنسان كان صرير قلمه أبلغ نشيد رتلته مصر في محراب وطنيتها.

«بل ماذا عسى أن أصور من إنسان إذا كان من ناحية مادته ابن اليوم الذي ولد فيه، فإنه من ناحية معناه صفوة تعاقبت على استخلاصها الأجيال، فما زال القدر يطوى له الزمن مرحلة مرحلة حقيقاً به متخيراً له، ثم مازال يشق له فينحدر مرتقياً، حتى إذا استتم واكتبل، وافي مصر على قدر أحوج ما كانت في ضعفها إلى قوته، وفي إسارها إلى نجده؟

«ثم ماذا عسى أن أصف من إنسان طلع من خلال الزمن كله فهو وإن انشعب من الماضي إلا أنه خلق ليستوعب الحاضر ثم ليتمد من هذا الحاضر القريب إلى ذلك المستقبل البعيد؟

«ثم ماذا عسى أن أصور من إنسان كان مما يلي الجيل كأنه جيل وحده، ومما يلي التاريخ طيف المستقبل في تضاعيف الحاضر، ومما يلي العصر قوة لا ترد ولمعمرى من ذا يرد على الله القدر، قوة ليس يقال فيها من أين ولكن يقال إلى أين، ولا يسأل ماذا كانت ولكن يسأل كيف كانت، ولا ينظر إلى الناحية التي بدأت منها ولكن ينظر إلى الناحية التي انتهت إليها.

«لقد عرفت أميناً منذ إحدى وعشرين حجة، عرفته في مأم مصر على إمامة الوطنية في ذات المغفور له مصطفى كامل، إذ كان يحلى جيد اللواء بمقالات تحسب وهو يدبجها أنه كان يستمد من روح مصطفى أو يستميلها، وكنت عهدئذ من كتاب اللواء، وعرفته بعد ذلك على كرسى مصطفى يكتب بقلمه، ويرمى عن معقله الأشب بسهمه، ويقف في ذلك الحمى وقفته. ويصول على خصمه صولته.

«وظللت مع أمين أشهد هلاله وهو يستدير ويتم في تلك الحالة، وأنظر إليه

وهتمته ترمى به المرأى، وهو يرمى بهتمته حيث أشار إليه المجد، ماضياً قدماً، لا يتردد ولا يفتى ولا يكل وكل شدة تعرض له تشدد عزيمته وترهفها، حتى قال الناس إن الذى أشكل مصر صاحب لوانها أنجب أميناً فشفع المصاب بالعزاء، وقرن الداء بالدواء.

«وجرت جوار فانتقلنا جميعاً من اللواء إلى صنوه «العلم» ثم إلى «الشعب» وما تغللها مما ظهر باسم الحزب الوطنى من صحف أخرى، ثم صرنا بجملتنا إلى «الأخبار» بعد فترة تمخضت عن أجنة من الأقدار.

«فلست بهذه الكلمة أقول فى أمين إلا بيقين إحدى وعشرين حجة، وما يقين فيه إلا أنه ملك إنسانى هبط من عل ليؤدى إلى مصر رسالة سماوية هى رسالة اليوم والغد فليس يختص بها هذا الجيل الناشئ بين حذب الاستعداد، ودفع الاستعداد، وإنما هى للحاضر والمستقبل كليهما.

«ولقد أدّى رسالته لا كلمات فى نغم، ولكنه أداها مزاجاً من ذوب قلبه، وأشعة عقله، ونفحات روحه، فكانت بجملتها وتفصيلها لحناً سماوياً ولكنه لحن كان توقيعه - يا أسفا - على روى الموت.

«ولقد ركب الله فى أمين شهوات المجد كلها لا لنفسه ولكن لقومه ولوطنه، وما كان جهاده إلا رياء لتلك الشهوات، ولا كانت حياته التى تتمثل النزاهة فى جانبيها الأدبى والسياسى إلا أصح ترجمة لأصلح فكرة، وأجل تصوير لأكمل مبدأ مكفول له الخلود.

«وبحسبك من أمين أنه كان إنساناً لا تدرى إذا اتصلت به أى جانبيه أملك لقلبك: الجانب الذى يليك منه، أم الجانب الذى يلى مصر. فهنا الخلق الذى تعرف بأدنى نفحة منه أنك فى حميلة رفاقة الزهر، وهناك الجهاد الذى تنزه فلم يلم به طيف شبهة، ولم يذن منه ظل ريبة، فما كانت نفس أمين إلا نسيج ونحدها فى جيلها نزاهة ونباله وكماله.

«أجل، لقد كان رأى أمين حقيقة قهارة لخيال الشك، وكان سن قلمه متنفساً

لنور اليقين يجلو ليل الحيرة، وكان لصحيفته مغرب كل شمس فجة كفجة طلعتها بضوئها وحرارتها.

«وبعد، فإنه ليس من قصدى أن أحيط بهذه الحياة الفتية التي كانت كل ساعة من ساعاتها تربي على عمر برمته، فإن هذه الحياة تلخص في أنها كانت أعلى مظهر لعناية الله بكنائته في أرضه، ولا أن آتى على تلك السيرة التي يعرف العصر أنها كانت من شغله، فإن الظاهرة التي تطلع على الناس غريبة لأنها استثناء من قاعدة، ثم تختفي لأن لكل قاعدة أطرافها، تكون في طلوعها، كما تكون في اختفائها، شغل الألسنة والصحف ثم تعود شغل الخواطر وكذلك تطوى التاريخ فلن يبعد عهد التاريخ بأمين على تقادم العهد به سنة سنة فإن على ذلك التاريخ طابعاً لا يبل لأنه طابع نارى من قلبه وقلمه معاً.

«ولكنها كلمة مهدت بها للمخصات من تلك الحياة هي التي يدور عليها هذا الكتاب.

«ولكنها نازية من الحزن كانت في عيني دموعاً أسكبها، ثم استحالت على أسلة هذا القلم عاطفة فهو يكتبها.

«ولكنها تزكية صادقة لشهادة صدق هي التي جرت بها أقلام الكتاب وخواطر الشعراء على هذه الصفحات.

«ولكنها تحية التجلة والوفاء، بين يدي التأين والرتاء.

«فيا صديقى الذى خرج بالأمس من دنياه جثة هامدة ثم ما عثم أن رجع إليها فكرة خالدة.

«سلام عليك كفاء اعتزازى بمودتك، وتقدير أمتك لبطولتك.

«سلام عليك زنة مآثرك، وعدد مفاخرك.

«وسلام عليك فى الأبرار الشهداء، والصديقين الأوفياء.

«وسلام عليك من المخلص لك مدى عمره».

محمد صادق عتبر

القاهرة الاثنين أول أكتوبر سنة ١٩٢٨.

تأليف وزارة النحاس الأولى (١٧ مارس سنة ١٩٢٨)

بعد أن انقضت أيام معدودة على استقالة ثروت عهد الملك فؤاد في ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ إلى مصطفى النحاس بوصف كونه زعيم الأغلبية تأليف الوزارة. فألفها يوم ١٧ منه، وهي وزارته الأولى، وكانت ائتلافية من الوفد وحزب الأحرار الدستوريين على النحو الآتي: مصطفى النحاس باشا للرئاسة والداخلية. جعفر ولي باشا للحربية. واصف بطرس غالى باشا للخارجية. محمد نجيب الغرابي باشا للأوقاف. على الشمسي باشا للمعارف. أحمد محمد خشبة باشا للحقانية. محمد محمود باشا للمالية. محمد صفوت باشا للزراعة. إبراهيم فهمي كريم بك للأشغال. الأستاذ مكرم عبيد للمواصلات، ومن هؤلاء وزراء جدد وهم الأستاذ مكرم عبيد ومحمد صفوت باشا وإبراهيم فهمي كريم بك.

قوبل تأليف هذه الوزارة من الأمة بالغبطة والابتهاج، وبدا طابعها الشعبي الدستوري من قول رئيسها في كتابه إلى الملك: «وإني لأقدر يا مولاي تبعه الاضطلاح بأعباء الحكم في هذا الظرف الدقيق، ولكني أقبل عليه ملياً داعي الوطن والضمير، مستعيناً بالله جلّت قدرته على تحمل هذه المسؤولية الخطيرة، جاعلاً نصب عيني الاحتفاظ بحقوق البلاد وخدمة مليكها، الذي كان له بما جبل عليه من حب الخير لشعبه أكبر الفضل في صيانة الدستور وتمكين تقاليد، مما ربط الأمة بمليكتها رباطاً وثيقاً تزيد الشدائد إحكاماً، وإني لأستمدّ يا مولاي من تعضيد جلالتك وسامي رعايتكم وما أرجو أن يمنحني إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد وما يحبوني به الرأي العام من إمداد وتشجيع قوة أستعين بها على ضعف شخصي وأشدّ بها أزرى، معتمداً على توفيق الله وعنايته»، فهو في هذا الكتاب يعتمد أكثر ما يعتمد على ثقة البرلمان الذي يمثل الأمة، وعلى تأييد الرأي العام، وهو الطابع الأساسي للوزارات الشعبية الدستورية.

وانتخب مجلس النواب بجلسة ٢٠ مارس الأستاذ ويصا واصف رئيساً للمجلس، بعد أن خلا هذا المركز بتولى النحاس رئاسة الوزارة.

المذكرة البريطانية وردّ الوزارة عليها

(٤ مارس سنة ١٩٢٨)

كانت أول ما واجهته وزارة النحاس الأولى من الأزمات مذكرة أرسلها المندوب السامي البريطاني إلى الحكومة في أواخر عهد وزارة ثروت، كان الغرض منها إحراج الوزارة.

وذلك أنه حين علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه مجلس الوزراء من غدم قبول مشروع تشمبرلن، عمدت إلى تنفيذ سياسة التهديد والوعيد والإحراج والتحدّي فأرسلت دار المندوب السامي إلى ثروت باشا مذكرة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨ استباحث لنفسها فيها التدخل في التشريع الداخلي، بحجة أن المفاوضات قد فشلت. وأنها تحفظ لنفسها الحق في اتخاذ ما تراه من الإجراءات لتمكينها من القيام بتهاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وهذا تعريب المذكرة:

«لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التي أقرها البرلمان والتي إذا عمل بها أضعفت إضعافاً جدياً من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال.

«وطالما كان هناك محل للأمل في عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منها أمسكت حكومة جلالة الملك عن إبداء أية ملاحظة، أملاً منها في أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التي يستلزمها النظام الذي توجده المحالفة.

«ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح في تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها أن تسمح بأن تعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه

بذلك الذى أشرنا إليه أو بأى تصرف إدارى، فتحفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه».

وقد اجتمع الوزراء فى أواخر عهد وزارة ثروت للنظر فى هذه المذكرة، فاتفقت آراؤهم على أنهم مستقيلون من مناصبهم، إذ كان ثروت باشا قد قدم استقالته، فلا يسعهم أن يتولوا الرد عليها ويتركون مهمة الرد للوزارة المقبلة.

رد الوزارة

فلما تألفت وزارة النحاس تولى الرد على المذكرة بجواب سديد أرسله يوم ٣٠ مارس إلى المندوب السامى البريطانى اعترض فيه على المذكرة البريطانية، قال:

«أشرف بإحاطة فخامتكم علما بأنى اطلعت على مذكرة سلمتموها إلى سلفى عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان مما رأيتموه حقيقا بأن يضعف بصورة جدية سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام وحماية الأرواح والأموال فى مصر، وبعد ما أشرتكم إلى ما أدرك الحكومة البريطانية من القلق بسبب ذلك ذكرتم فى ختام تلك المذكرة أنه بما أن المحادثات التى دارت بين حضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وحضرة صاحب الدولة ثروت باشا لم تفز إلى الغاية التى أريدت منها «فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تسمح بأن يكون اضطلاعها بما يفرضه عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسئوليات معرضا لأى خطر يأتى من تشريع مصرى من نوع التشريع الذى سبقت الإشارة إليه أو من أى عمل إدارى وتحفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى تدبير ترى أن الحالة تستدعيه».

«ولا يسع الحكومة المصرية فى الجواب على هذه المذكرة إلا أن تبدأ بالإعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التى لاتطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر».

«فإن تلك المذكرة إذا نظر فيها من ناحية القانون الدولى تبين أنها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسى، إذ أن هذا التدخل مالم تتغير طبيعته ووجهته تغيراً كلياً - لا يميز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى.

«ومن جهة الواقع فإن الحكومة المصرية كانت ولا تزال تحرص على أن تلقى فى نفوس الرعايا البريطانيين ونفوس الأجانب بوجه عام كل الثقة بأنها ساهرة على أمنهم وراحتهم، وأنها قد وضعت حماية مصالحهم موضعاً خاصاً من رعايتها، هذا ولو لم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وتقاليدها الثابتة لكانت نزعات البرلمان المبينة المعروفة كقيلة بأن توجبها عليها إيجاباً، ولقد دلت الحكومة على الدوام بتصريحاتها وأعمالها على أن للأجانب أن يثقوا بأن ما يتمتعون به فى مصر من حسن المعاملة لا يقل بوجه من الوجوه عما يلقونه فى أى بلد آخر، هذا فضلاً عما يجذونه فيها من كريم الضيافة التى امتاز بها الشعب المصرى، وأصبحت من مناقبه.

«يضاف إلى ما تقدم أن المذكرة المشار إليها تهيم السبيل لتدخل مستمر فى إدارة شئون البلاد الداخلية، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الإدارة، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديدة بهذا الاسم، ولا ريب لدينا فى أن الحكومة البريطانية لم تقصد إلى شيء من هذا.

«لذلك لا يسمع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلاً لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها، وأنكرت وجودها، بل إنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرج حق الإدراك ما عليها من واجبات، وتعترف بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها فى حرص وذمة، وعلى وجه مرض للجميع».

٣٠ مارس سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

رد المندوب السامى

وقد رد المندوب السامى البريطانى فى ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ على هذا الرد بخطاب احتفظ فيه بوجهة نظر الحكومة البريطانية، قال ماترييه:

«لقد أبلغت حكومتى المذكرة التى وجهتها دولتكم إلى فى ٣٠ مارس، وقد كلفت أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعدّ مذكرة دولتكم بياناً صحيحاً للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتعهداتها المتبادلة، وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها وأرقت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا إلى الدول ببيان ذكرت فيه، أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وأمنها وأنها لذلك ستحتفظ دائماً - باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية - بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وهى التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمان طويل وذكرت حكومة جلالة الملك حينها وجهت الأنظار إلى هذه العلاقات الخاصة كما هى مبينة فى تصريح فبراير أنها لا تسمح لأية دولة أخرى أن تنازع أو تناقش فيها وأنها تعدّ كل محاولة للتدخل فى شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملاً غير ودى وأنها تعدّ كل اعتداء على أرض مصر عملاً تدفعه بكل ماله من الوسائل.

«وبالنظر إلى هذه المسئولية التى تحملها بإزاء الدول الأخرى وإلى ما للمصالح البريطانية فى مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية، فقد احتفظت حكومة جلالة الملكة بمقتضى التصريح السالف الذكر احتفاظاً مطلقاً:

أولاً: بسلامة المواصلات الإمبراطورية فى مصر.

ثانياً: بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى أو تدخل بالذات أو بالواسطة.

ثالثاً: بحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

رابعاً: بالسودان - وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

«وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت أنها وفقت إليها بواسطة المعاهدة التي جرت فيها المفاوضة بين رئيس الوزارة المصرية السابق.

» وإذا كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فإن الحالة السابقة للمفاوضة تستمر وعلى ذلك يعود المركز اليوم إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التي دارت بين المستر رمزي مكدونالد وزغلول باشا إلا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التي تبودلت في نوفمبر سنة ١٩٢٤^(٦).

» أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظاً بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك، وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض للحكومة جلالة الملك في هذه المسائل».

وألقى النحاس بياناً في مجلس النواب بجلسة يوم ٥ أبريل ذكر فيه رده على مذكرة المندوب السامي البريطاني الأولى وكانت الصحف قد نشرته، وقال عن رد الحكومة البريطانية على رده: «ولقد بينت الحكومة البريطانية في ردها بالأمر (٤ أبريل) وجهة نظرها، ولا حاجة بي إلى القول بأن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها»، فلقى رد الوزارة وبيانها ارتياح النواب، ووقف الدكتور عبد الحميد سعيد وأعلن باسم الحزب الوطني موافقته على الرد وتأيينه للوزارة في موقفها.

وأعقبه عبد المجيد إبراهيم صالح بك عن حزب الأحرار الدستوريين وشكر الحكومة على موقفها.

وصرح حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطني في حديث له بجريدة

(٦) يقصد الإنذارات البريطانية عقب مقتل السردار - انظر كتابنا في أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول ص ١٨٤. (طبعة سابقة).

الأخبار (عدد ٦ أبريل سنة ١٩٢٨) بأن الحزب يؤيد الحكومة المصرية في رد الاعتداء البريطاني قال:

«إذا كان المستر ماكدونالد وهو زعيم المعارضة في إنجلترا يؤيد المستر تشمبرلن في اعتدائه على مصر فمن غير المعقول ألا يؤيد الحزب الوطني الحكومة المصرية في ردّ هذا الاعتداء، نعم إن التقاليد الدستورية تقضى عادة بأخذ رأى المعارضة في مثل هذه المواقف ولهذا أخذ المستر تشمبرلن رأى المستر ماكدونالد في المذكرة الانجليزية، بيد أنه يظهر لى أن النحاس باشا لثقته بأن الموقف الذى وقفه سيجد تأييداً من الحزب الوطنى رأى أنه ليس فى حاجة إلى أخذ رأى المعارضة، كما أن ثروت باشا على ما يظهر رأى أن لا يعرض مشروع معاهدة تشمبرلن على الحزب الوطنى لثقته كذلك بأن هذا المشروع لا يقابل بغير الرفض، على أننا بصرف النظر عن هذا تؤيد الحكومة المصرية فى ردها على الاعتداء البريطانى الذى تضمنه الإنذار الانجليزى، وما كان الحكومة تقدر حق الوطن قدره أن تقف غير هذا الموقف الذى يجب أن تستمر عليه».

أزمة قانون الاجتماعات

لم تكد تنتهى أزمة مذكرة ٤ مارس حتى أعقبتها أزمة أخرى، ذلك أن الحكومة البريطانية أخذت تنفذ ما توعدت به فى تلك المذاكرة، ففى يوم الأحد ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ أبلغت دار المندوب السامى البريطانى رئيس الوزارة مذكرة جديدة تتضمن إنذاراً من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانوناً، بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر، وطلب أن يصله الرد بعدم الاستمرار فى نظر المشروع، وإن لم يصله قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو فإن الحكومة البريطانية تعدّ نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى الحالة تستدعيه، وهاك تعريب الإنذار:

«أتشرف بإخبار دولتكم بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى قد راقبت بمزيد الاهتمام من يوم أن قدمت لدولتكم مذكرة المؤرخة ٤ أبريل، ما يبدو من رغبة الحكومة المصرية رغبة متزايدة فى المضى فى

تشريع يؤثر في الأمن العام، وهذا التشريع - كما لا بد أن تكونوا دولتكم قد علمتم تمام العلم ليس فقط من الرسالة الشفهية التي تشرفت بإبلاغها إلى دولتكم في ١٩ الجاري، بل أيضاً من الرسائل السابقة المماثلة لها التي أبلغت إلى دولة سلفكم وإلى دولتكم قبل تاريخ المذكرة التي تشرفت بتقديمها لدولة ثروت باشا في ٤ مارس الماضي وبعده - داخل في نطاق التحفظ الذي أيدته مذكرتي المؤرخة ٤ أبريل.

«وإني الآن مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن أطلب إلى دولتكم كرئيس للحكومة المصرية، أن تتخذوا في الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانوناً، وإني مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائي تأكيداً كتابياً قاطعاً بأنه لن يستمر في نظر المشروع المذكور، فإذا لم يصلني هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعدّ نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه.

«وإني أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي».

٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨.

«لويد»

المندوب السامي

كان هذا هو الإنذار الرابع من الحكومة البريطانية إلى مصر لإكراهها على قبول المعاهدة، الأول في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وهو الإنذار الذي استباح فيه طرد الجيش المصرى من السودان وإهدار استقلال البلاد (ج ١ ص ١٨٤ طبعة سابقة)، والثاني في مايو سنة ١٩٢٧ إذ منعت الحكومة المصرية من زيادة عدد الجيش وإلغاء الحكم العرفي في الحدود وحتمت تخويل المفتش العام البريطاني للجيش سلطة القيادة العليا للجيش (ج ١ ص ٢٧١ طبعة سابقة)، والثالث في ٤ مارس كما تقدم بيانه، والرابع في هذه المرة يوم ٢٩ أبريل.

وقد رأت الوزارة تفادياً للأزمة تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية المقبلة، وأرسل النحاس يوم ٢ مايو ردّاً بهذا المعنى إلى دار المندوب السامي قال:

«تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ الذى تصرحون فيه بأن مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات داخل في نطاق التحفظ الذى أشارت إليه المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس وأيدته المذكرة المؤرخة ٤ أبريل سنة ١٩٢٨، وبأنكم مكلفون من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تطلبوا إلى كرئيس للحكومة المصرية أن أتخذ في الحال الإجراءات اللازمة لمنع هذا المشروع من أن يصبح قانوناً وأن أعطيكم تأكيداً كتابياً قاطعاً بأنه لن يستمر في نظر مشروع القانون المذكور، وإذا لم يصلكم هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعتبر نفسها حرة في القيام بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه، ورداً على خطاب فخامتكم أتشفرب بإبلاغكم أن الحكومة المصرية في ردها بتاريخ ٣٠ مارس على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس قد أوضحت وجهة نظرها التى ترى أنها كفيلة بالاحتفاظ بحقوق البلاد وباستبقاء صلات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر، وقد عادت الحكومة فأكدت وجهة نظرها هذه أمام البرلمان في بيانها الذى ألقته بتاريخ ٥ أبريل لإجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ أبريل.

«ولا يسع الحكومة المصرية أمام واجبها في صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها أن تسلم بما تضمنه الإنذار البريطانى الأخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصرى ارتكاناً على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحاً من جانب واحد وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلاً هذه الصفة، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيده، ولقد صرح بذلك المستر رمزى ماكdonلد بصفته رئيساً للحكومة البريطانية في الخطاب الذى أرسله اللورد ألبنى بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٢٤ إلى المفوض له سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية وقتئذ وقد جاء في ذلك الخطاب ما يأتى نصه: «لقد أبدى المستر ماكdonلد بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض في ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ أن كل تصريح من أحد الطرفين يبين موقفه لا يلزم مطلقاً الطرف الآخر باعتراف بهذا الموقف» ولقد أوضحت

الحكومة المصرية مراراً وجهة نظرها هذه بكل صراحة وإخلاص للحكومة البريطانية ولفخامتكم فلم تأل جهداً في إثبات ما انطوت عليه من حسن النوايا، وقد كان لي الشرف أن أوضح لفخامتكم في أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس في مقدور أية حكومة دستورية أن تعبت بالمبدأ الدستوري القاضى بفصل السلطات فتحسب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معها فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ إلا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عرضاً.

«ثم سمعت لنفسى أن أبين لفخامتكم أن مشروع القانون بما تضمنه من نصوص وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ومناقشات المجلسين المثبتة في مضايقات جلساتها لا يعرض أمن الأجانب لخطر ما بل يرمى إلى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة.

«كما أفى صرحت مراراً أنه إذا دل العمل على نقص في القانون بعد إصداره فالحكومة على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام، تلقاء ما تقدم جميعه من المظاهر الجلية لصدق النية وحسن الاستعداد لا يسع الحكومة المصرية إلا أن تبدي أسفها الشديد على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة وبجهوداتها الصادقة المتوالية في توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين.

«ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الإنذار فتعبت بحق مصر الأزلى عبثاً خطراً بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبغى إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلا قوة حقها وصدق طويتها.

«ولهذا فإن الحكومة المصرية مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسالمة التي كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستوى إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع القانون إلى دور الأنعقاد القادم وقد وافقها المجلس على ذلك، وهى تأمل أن تقدر الحكومة

البريطانية تلك الخطة الودية وأن يمهّد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية في ضوء الثقة المتبادلة التي يجب أن تسود العلاقات بين البلدين وأن يعقّبها عهد من التفاهم الحقيقي والمودة والعدل».

فقبلت دار المنسوب السامي هذا الرد واعتبرت الأزمة قد انتهت.

ولا يخفى ما في الإنذار البريطاني من روح التحدى والاعتساف، والرغبة في إحراج الحكومة المصرية لاضطرابها إلى قبول المعاهدة، ولم يكن من غبار على رد الوزارة على هذا الإنذار، لأن التأجيل ما دام الغرض منه تفادى الأزمة فلا ضرر منه، وبخاصة إذا كانت القوة القشوم تقف هذا الموقف من التحدى والاعتساف وقد أبديت مثل هذا الرأى في كتابي عن (الثورة العراقية) تعليقاً على المذكرة التي قدمها معتمداً إنجلترا وفرنسا في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ إلى الحكومة المصرية وطلباً فيها من شريف باشا رئيس الوزراء وقتئذ أن لا يتضمن الدستور الذي كان مجلس النواب يتناقش في نصوصه قبل صدوره حق مجلس النواب في تقرير الميزانية، وكان الغرض من هذه المذكرة إحراج مركز الحكومة المصرية وإحراج مجلس النواب، وقد ارتأى شريف باشا درءاً للأزمة أن يؤجل مجلس النواب البت في المادة المتعلقة بالميزانية وقلت تعقيباً على هذا الرأى ما يلي^(٧):

«لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر، فهناك أولاً حقوق الأمة وكرامتها، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه، وهو تقرير الميزانية، وهناك من جهة أخرى الخطر المائل أمام رجل الدولة، إذ يرى البلاد هدفاً للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحيزتين للاحتلال، وقد ارتأى شريف باشا درءاً للأزمة ألا يبت مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية، وأن يرجئها إلى حين حتى تتجلى القمة، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذي لم يكن في استطاعة مصر أن تصدّه لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك والتأجيل في

(٧) الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي طبعة سنة ١٩٣٧ ص ١٩٧. (وفي طبعات تالية).

ذاته لم يكن مضيعةً لحقوق الأمة في الدستور، بل كثيراً ما يكون من الوسائل السياسية التي يعمد إليها لاتقاء الأزمات، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر حسب الظروف والملاسات، ولم يكن النص الخاص بالميزانية في ذاته مستعجلاً؛ لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١، أى قبل انعقاد مجلس النواب، فالبحت في أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلا في ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣، فإرجاء البت في هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو إلى التصادم بين المجلس والوزارة، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العربيين بالاعتدال في موقفهم من هذه الأزمة وبأن لا يقطعوا برأى في نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وإنجلترا، وأيده الشيخ محمد عبده في نصيحته، وروى عنه أنه قال في هذا الصدد:

«لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر» ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثاً، عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل، وذلك أنه أعاد إليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية (الدستور) ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وإنجلترا يريان أن لا حق للمجلس في تقرير الميزانية، ولكنها مع ذلك يقبلان المفاوضة في هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة، وطلب شريف باشا في كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين، وأن يبدى النواب رأيهم في أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساساً للمفاوضة مع الدولتين، وفي الحق أنه كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها حتى حين، بتأجيل البت في مواد الميزانية، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل، وارتأوا رأياً آخر يناقضه، وهو تقرير مادة الميزانية في الحال، ويلوح لنا أن ثمة عاملاً آخر غير الاقتناع كان له دخل في الأخذ بهذا الرأى، وهو انصراف العربيين عن شريف باشا، ورغبتهم في إقصائه عن الحكم، وإسناد رئاسة الوزارة إلى رجل منهم؛ إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان

قد ألّف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العراقيين، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة، وهذا ما جعل العراقيين يرغبون في التخلص منه ويستبدلون به رجلاً من خاصتهم، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رئاسة الوزارة، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاء، وإلى العرش أيضاً، كما أقرّ بذلك عرابى في مذكراته، ومن هنا تعقدت الأزمة، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا؛ لأن البارودى وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا، قد زين للعراقيين أن يتشبهوا برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويقرّوا مادة الميزانية فوراً، وقد رتب على هذه الخطوة وصوله إلى الرئاسة لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى بدهاءة إلى استقالته، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة».

وقد استقال شريف باشا فعلاً إذ لم يأخذ مجلس النواب برأيه في التأجيل، وألّف البارودى الوزارة من بعده، وتلاحقت الأحداث حتى وقع الاحتلال، فالرأى الذى أبديته في تسويق التأجيل بالنسبة لتقرير مادة الميزانية من دستور سنة ١٨٨٢ يتفق وما أبديته في تأجيل مشروع قانون الاجتماعات سنة ١٩٢٨ إلى الدورة البرلمانية التالية. وكلاهما كان حلالاً غبار عليه في الظروف التى وقع فيها، ولم يكن مضیعة لحق من حقوق البلاد.

معاهدة الصداقة بين مصر وأفغان

(٣٠ مايو سنة ١٩٢٨)

في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٨ تم التوقيع في القاهرة على معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وأفغانستان، وتنص هذه المعاهدة على أن يكون بين الملكتين المصرية والأفغانية وبين رعاياها سلام لا ينقضى وصداقة خالصة دائمة، واتفاق الدولتين على تأسيس العلاقات السياسية بينهما وفقاً لأحكام القانون الدولى، وأن يلقى ممثلو وموظفو كل منهما السياسيون في بلد الآخر المعاملة المقررة بمقتضى المبادئ العامة للقانون الدولى العام، وأن تعقد معاهدات اقتصادية وتجارية بينهما في الوقت المناسب.

الفصل الثاني

نقض الائتلاف وتعطيل الدستور

الانقلاب الثاني

(يونيه سنة ١٩٢٨ - أكتوبر سنة ١٩٢٩)

بدأ الائتلاف يتعثر في سيره في عهد وزارة النحاس الأولى؛ ذلك أن ثمة اتفاق قد انعقد بين دار المندوب السامي البريطاني وحزب الأحرار الدستوريين والسراى على تعطيل الدستور، وكان وجهة نظر السياسة البريطانية أن عدم قبول مشروع تشمبرلن جريمة تستحق عليها الأمة حرمانها الدستور، ولم تكن الحلول التي انتهت بها أزمة الجيش، ومذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ وأزمة قانون الأجتماعات، لتصرف السياسة الاستعمارية عن عقاب الأمة على رفض ذلك المشروع، أما السراى فكانت وجهة نظرها أن الدستور يحول دون تدخلها في الحكم وانفرادها به، فكانت تترقب الفرص لتعطيله، وكانت تعلم أن الحكومة البريطانية لا تعترض على أى انقلاب يدبر ضد الدستور؛ إذ كانت ناقمة من الأمة عدم إقرارها مشروع المعاهدة، وأما «الأحرار الدستوريون» فهدفهم الوحيد هو الوزارة والمناصب، وإذا رأوا أنهم لا يصلون إلى احتكار هذه المناصب وإرضاء جميع أعضاء حزبهم من طريق الدستور، فليصلوا إليها عن طريق تعطيل الدستور، وفي الحق أنهم أسرفوا في أطعامهم غاية الإسراف، لأنهم كانوا مشتركين فعلاً في وزارة النحاس، ولم فيها أربعة مقاعد بن أنضم إليهم في الوزارة، فماذا كانوا ييغون أكثر من ذلك؟ ولكنها الأطماع الشخصية لا تقف بهم عند حد، وهكذا كان تاريخهم القديم والحديث^(١).

(١) انظر الجزء الأول من ٦٨ و ٢٠٩ و ٢١٥ و ٢٢٣ إلخ. (طبعة سابقة).

كانت وزارة النحاس قائمة ومؤيدة بثقة البرلمان، ولا يصح في هذه الحالة إقصاؤها عن الحكم، فكان الأمر يقتضى البدء باستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين واحداً بعد آخر، وبذلك يتصدع بناء الوزارة من ناحية تشكيلها الائتلافى، فتتخذ السراى من هذا التصدع وسيلة لإقالة الوزارة والتخلص منها من غير طريق البرلمان.

وقد علم «الأحرار الدستوريون» أن السراى راغبة في استخدامات الأزمة، فانفقوا معها على إنفاذ الانقلاب ضد النظام الدستورى، وبدأ اتجاه السراى إلى استعجال الأزمة من تعطيلها إمضاء المراسيم الخاصة بالحركة الإدارية، وكان تعطيل المراسيم التى يقررها مجلس الوزراء عاداتها التقليدية لإظهار رغبتها فى إسقاط الوزارة، وكانت كلمة السر للمستوزرين، لكى يعدّوا عدّتهم ويجمعوا صفوفهم ويدبرّوا مكائدهم لإسقاط الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان ليحلّوا محلها على أنقاض الدستور وسلطة الأمة.

ففى ١٧ يونيه سنة ١٩٢٨ استقال محمد محمود باشا وزير المالية، وكان وكيلاً لحزب الأحرار الدستوريين، فجاءت هذه الاستقالة إيذاناً بقرب إنفاذ الانقلاب، وفى ١٩ يونيه استقال جعفر ولى باشا وزير الحربية وهو أيضاً من الأحرار الدستوريين

وكان إسماعيل صدقى باشا - ولم يكن وقتئذ من الوزراء - معزّماً الاصطياف بأوروبا، فذهب إلى السراى يستأذن فى السفر، فأوعز إليه أن يتمهل ولا يتعجل الرحيل، فأرجأ سفره فعلاً، ودلّ ذلك على اقتراب الموعد المحدد لإنفاذ الانقلاب.

وفى ٢١ يونيه استقال أحمد محمد خشبه باشا وزير الخزانة، فجاءت استقالته صدمة للوزارة أشدّ من صدمة استقالة الوزيرين الآخرين؛ لأنه كان (إلى ذلك الحين) وفدياً، فكانت استقالته حجة ضدّ الوزارة أبلغ من استقالة زميليه الأوّل والثانى.

وفي ٢٤ يونيو استقال إبراهيم فهمي كريم بك وزير الأشغال وكان وزيراً مستقلاً.

قضية الأمير سيف الدين

وفي غضون هذه الاستقالات ظهرت في الصحف (يونيه سنة ١٩٢٨) مسألة قضية الأمير أحمد سيف الدين، واتفاق مصطفى النحاس والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخري بك المحامين على الدفاع عن الأمير لرفع الحجر عنه، وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب في فبراير سنة ١٩٢٧، قبل أن يتولى النحاس الوزارة بعدة شهور، وأخذت الصحف المعادية للوفد تشهر بهذا الاتفاق وتصفه بأنه مناف لشرف المهنة، وأنه خيانة عظمى ! وبدأت هذه الحملة في يونيو سنة ١٩٢٨ في أعقاب استقالة محمد محمود وجعفر ولي، فجاءت جزءاً من المؤامرة التي دبرت للتخلص من النظام الدستوري، وقد تبين فيما بعد من حكم مجلس التأديب أن الاتفاق لا غبار عليه من ناحية شرف المهنة، ولا ينال من نزاهة المعامى.

كان هذا الاتفاق يتضمن اتخاذ الإجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه إليه، إذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك في نزاهتها، وتقدر بعدة ملايين من الجنيهات. وكان قد مضى على تحرير الاتفاق نحو خمسة عشر شهراً سابقة على إثارته في الصحف، وفي وقت لم يكن متوقعاً أن يتولى النحاس رئاسة الوزارة فيما بعد، ولا غبار على المعامى أن يتفق على أتعاب جسيمة في مثل هذه القضايا التي تحتاج إلى جهود كبيرة للوصول إلى إحقاق الحق فيها، وقد تنازل النحاس عن توكيله في القضية بعد أن ولي رئاسة الوزارة، ولكن المؤامرة على النظام الدستوري أثارته هذا الغبار لكي يحدث الانقلاب في جو من الاتهامات الباطلة ضد زعماء هذا النظام.

إقالة وزارة النحاس

اتَّخَذَت السراى من تلك الاستقالات سبباً لإقالة الوزارة، فأرسل الملك فؤاد إلى النحاس خطاً بإقالته، وإقالة رئيس الوزارة معناها إقالة الوزارة بأجمعها، قال:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا:

«لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد».

٧ محرم سنة ١٣٤٧ - ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨.

فؤاد

وهذه الإقالة لم يستخدمها ولى الأمر حتى قبل إعلان الدستور إلا حين أقال الخديو توفيق نوبار باشا سنة ١٨٨٨^(٢)، وأقال الخديو عباس مصطفى فهمى باشا سنة ١٨٩٣ لاعتلال صحته^(٣)، وهى أول إقالة لرئيس وزارة يتمتع بثقة البرلمان فى عهد الدستور، وكان الظن أن الدستور يحول دون هذا الانقلاب، ولكن تبين أن السراى كانت مصرة على أن تكون هى مصدر السلطات، رغم إعلان النظام الدستورى، وأنها إنما تتخذ المناسبات للوصول إلى الهدف وتستعين بنفر من طلاب المناصب فتختار منهم من تشاء ليتم كل الانقلاب على أيدي طائفة منهم.

بنيت الإقالة فى هذه المرة على ما أصاب الائتلاف من «صدع شديد» وهذا التسبب يلقى ضوءاً على الأسباب الحقيقية لاستقالة الوزيرين الدستوريين وزميلهما الوفدى الذى انضم بعد ذلك إلى حزبها، ثم زميلهم الرابع «المستقل»

(٢) كتابنا «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» ص ١٨٦ من الطبعة الأولى.

(٣) كتابنا «مصطفى كامل» ص ٣٠٦ من الطبعة الأولى.

ويبين أن هذه الاستقالات كانت مدبرة تمهيداً لإقالة الوزارة واستئثار الأقلية بالحكم، وهذا الوضع هو ولا ريب إهدار للدستور ولسلطة الأمة؛ لأن معناه أن الأغلبية لا يجوز لها أن تلي الحكم إلا مؤتلفة مع الأقلية، مرضياً عنها منها، وإذا اختلفت معها. أهدرت حقوق الأغلبية واستأثرت الأقلية بالحكم؛ وهذا معناه تغليب الحكم المطلق، والزراية بهذا الشعب، والقضاء على النظام الديمقراطي في البلاد.

نظرة في الإقالة من الوجهة الدستورية

وفي الحق إن إقالة وزارة تتمتع بثقة البرلمان أمر لا يتفق مع روح الدستور ولا مع الأوضاع البرلمانية الصحيحة؛ لأن النظام الدستوري أساسه أن تتولى الحكم وزارة تمثل إرادة الأمة التي تعبر عنها في انتخابات حرة، والقاعدة أن تستقيل الوزارة أو تقال إذا هي فقدت ثقة مجلس النواب (المادة ٦٥ من الدستور).

أما أن تقال وهي متمتعة بثقة المجلس أى بثقة الأمة، فهذا يعدّ انقلاباً في نظام الحكم Coup d'Etat، وغروجاً على النظام الديمقراطي حقاً، إن لولى الأمر أن يتعرف رأى الأمة بإجراء انتخابات جديدة، وله في هذه الحالة أن يقيل الوزارة، ولكن هذا على شرط أن يكون الغرض من الإقالة هو الرجوع حقاً إلى الأمة بواسطة انتخابات حرة، لا إكراه فيها ولا تزيف، أما أن يكون الغرض من إقالة الوزارة الدستورية التخلص من حكم الدستور فحسب، إما بوقف العمل به أو بتزيف الانتخابات العامة، فهذا ولا شك إهدار للدستور وخروج على روحه وأوضاعه، وفرض للحكم المطلق على البلاد.

كان حزب «الأحرار الدستوريين» هو محور هذا الانقلاب، وإن المرء لتأخذه الدهشة من أن حزباً لم يكن له في البرلمان سوى ثلاثين نائباً على أكثر تقدير من مجموع ٢١٤ نائباً يستأثر بالحكم غير مكترث للأوضاع الدستورية ولا لإرادة الأمة، وتزداد دهشته إذا لاحظ أن الثلاثين مقعداً التي كانت لهذا الحزب لم ينل

معظمها إلا بسبب الائتلاف، إذ لم ينل في انتخابات سنة ١٩٢٤ سوى ستة مقاعد.

لا شك أن اعتزام هذا الحزب الاستئثار بالحكم باشتراكه مع الاتحاديين الذين كان يخاصمهم من قبل، معناه أنه يضر تعطيل الحياة الدستورية؛ لأن الدستور يتنافى مع تولى الحكم أقلية ضئيلة لا تتمتع بثقة الأمة، وقد ظهر في الأفق من إقالة الوزارة البرلمانية أن الحياة الدستورية ستلغى أو تعطل، وهذا ما وقع فعلاً، وهكذا عاد حزب «الأحرار الدستوريين» إلى خطتهم الأساسية في الاعتداء على الدستور للوصول إلى كراسى الوزارة، وكان اعتداؤهم الأول في أواخر سنة ١٩٢٤ (ج ١ ص ٢٠٨ و ٢١٤ طبعة سابقة)، واتضح أن تظاهريهم بالتوبة من هذا الوزر في سنة ١٩٢٥ لم يكن إلا لأنهم طردوا من الحكم وقتئذ (ج ١ ص ٢٢٧ طبعة سابقة)، ولم تكن توبة نصوحاً، فإنهم عادوا إلى فعلتهم الأولى؛ لكي يستأثروا بالحكم ويقتسموا مغانمها.

ومما يؤسف له أن يشترك في هذا الانقلاب من كانوا ينادون بالديمقراطية، ويتفنون بالدستور والحرية، وقد برهنت أفعالهم على نقيض أقوالهم، ودلت الحوادث على أنهم لم يكونوا جادّين في الدعوة إلى هذه المعاني السامية، وأنها قد تضاعلت في سبيل الوصول إلى المناصب وتحقيق الأطماع الشخصية.

تأليف وزارة محمد محمود

(٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨)

عهد الملك في يوم إقالة وزارة النحاس (٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨) إلى محمد محمود^(٤) تأليف الوزارة الجديدة، وكانت هذه العجلة دليلاً على سبق الاتفاق على هذا الانقلاب، وقد تم تأليفها يوم ٢٧ يونيو على النحو الآتي: محمد محمود باشا للرئاسة والداخلية. جعفر ولى باشا للحربية والبحرية والأوقاف مؤقتاً. عبد الحميد سليمان باشا للمواصلات. أحمد محمد خشبه باشا للحقانية. نخلة (٤) كان وقتئذ وكيلاً لحزب الأحرار الدستوريين ثم صار رئيساً له في عهد وزارته.

المطيعى باشا للزراعة. على ماهر باشا للمالية. إبراهيم فهمى كريم بك للأشغال. حافظ عفيفى بك للخارجية. أحمد لطفى السيد بك للمعارف. وهى وزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين والاتحاديين، ولم يكن يمثل هؤلاء وأولئك فى مجلس النواب سوى ٣٥ نائباً على الأكثر من مجموع ٢١٤ نائباً أى أن الأقلية الضئيلة انتزعت حق الأغلبية فى الحكم، وهكذا عاد هذان الحزبان الرجعيان إلى التآمر على الدستور كما فعلا سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٠٩، ٢١٥ طبعة سابقة)، ومع أن محمد محمود قال فى كتابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة: «وسيكون رائدنا أن يظل الدستور فى حى جلالتهم ركن الحكم الركين وعماده المتين» فإنه لم يكن صادق الوعد فى قوله؛ إذ كان أول عمل هام له هو تأجيل البرلمان شهراً، ثم أعقب التأجيل حل البرلمان بمجلسيه وإيقاف الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد!!

ولما بدأت بوادر هذه الأحداث بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً سئل محمد محمود عما إذا كان هذا التأجيل سيعقبه الحل أم لا؟ فأجاب أن هذا ليس محتملاً ووعد بأن لا يعمل إلا ما تقتضيه مصلحة البلاد وسلامة الدستور، ولم يكن أيضاً صادق الوعد فى هذا القول، فقد حلّ مجلس النواب والشيوخ معاً وعطل الحياة الدستورية، ولم يكن هذا من «سلامة الدستور» فى شيء، بل هو هدم للدستور، ذلك القسط الضئيل الذى نالته البلاد من حقوقها منذ الثورة.

تأجيل انعقاد البرلمان

فى ٢٨ يونيه أى فى اليوم التالى لتأليف الوزارة صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر، وتلى هذا المرسوم فى جلسته التى انعقدت مساء ذلك اليوم، فانصرف النواب هاتفين بحياة الدستور، وقرر النواب والشيوخ أن يجتمع كلا المجلسين يوم السبت ٢٨ يوليه أى فى اليوم التالى لانتهاه مدة الشهر، وكان هذا التأجيل نذيراً بما تدبره الوزارة للحياة الدستورية، وقد أعاد إلى الأذهان ما فعلته وزارة زيور من تأجيل انعقاد البرلمان الأول شهراً فى نوفمبر سنة ١٩٢٤؛ إذ كان هذا التأجيل بادرة الكوارث التى حلت بالنظام الدستورى فى

عهد وزارة زيور، وقد جاء قرار وزارة محمد محمود بداية لكوارث أعظم وأخطر كما سيحيى بيانه.

حل البرلمان وتعطيل الدستور

(١٩ يولييه سنة ١٩٢٨)

لم تكد فترة تأجيل البرلمان تشرف على نهايتها حتى استصدرت الوزارة «أمراً ملكياً» في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والشيوخ وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين وتأجيل تعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنوات وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر في الحالة لتقرير إجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلها زمناً آخر، ومعنى ذلك أن السنين الثلاث قابلة للتجديد، ونصّ الأمر الملكي على أن السلطة التشريعية في فترة الثلاث السنين المذكورة أو في أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات يتولاها الملك بمراسيم تكون لها قوة القانون، وقضى أيضاً بوقف تطبيق عدة مواد من الدستور وهي:

١ - المادة ٨٩ التى تنصّ على وجوب اشتغال الأمر بحلّ مجلس النواب على إجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين واجتماع المجلس الجديد في الأيام العشرة التالية لتمام الانتخاب.

٢ - والمادة ١٥٥ التى تنص على عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلّا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية، وعدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان.

٣ - والمادة ١٥٧ التى تنص على عدم جواز تعديل الدستور إلّا بالقيود والشروط الواردة فيها.

٤ - والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ التى تمنع إنداز الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى، ومعنى ذلك استباحة إندازها أو وقفها أو إلغائها

بهذا الطريق وتعطيل مادة حرية الصحافة^(٥)، وقد وقع الملك على هذا الأمر، ووقعه معه الوزراء محمد محمود، جعفر ولى، عبد الحميد سليمان، أحمد محمد خشبه، على ماهر، إبراهيم فهمى كريم، أحمد لطفى السيد.

تصريح وزير الخارجية البريطانية

أدلى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية في مجلس النواب يوم ٢٩ يولية بتصريح دل على إقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب، وكشف عن حقيقة كانت لا تزال غير واضحة، وهى أنه لم يتم الانقلاب إلا بموافقتها، قال:

«لقد جعل الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من حق ملك مصر والشعب المصرى، وعندما تدخلت بريطانيا لما رأت عزم الحكومة منصرفاً إلى إجازة قانون يهدد الأمن والنظام لم تكن تعتمد إلا على هذا التصريح أيضاً، إلى أن قال: «لن نسمح لأى سلطة سواء كان هناك دستور أم لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات التى أشار إليها هذا التصريح والتى احتملتها منذ سنة ١٩٢٢، فمهما كان نوع الحكومة التى يختارها الملك فؤاد وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا فى حسابهم هذه التحفظات ويعطوا بشأنها الترضيات اللازمة إلى أن يحين الوقت - إذا كان مقدراً أن يحين - الذى يستعدون فيه لأن يعقدوا معاهدة

(٥) تنشر فيما على نصوص المواد المذكورة:

المادة ٨٩ الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في مهلة لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد مهلة لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتسام الانتخاب».

المادة ١٥٥ «لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتاً في زمن الحزب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور.

المادة ١٥٧ «لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وتحديد موضوعه، فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح، ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء».

المادة ١٥ «الصحافة حرة في حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة، إنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى».

مع هذه البلاد (انجلترا) على أساس يمكن أن تقبله أية حكومة مسئولة كمبدأ للمفاوضة».

فهذا التصريح يكشف الستار عن المؤامرة التي دبرت ضد الدستور وأن طرفيها جانب مصرى (مع الأسف) وجانب بريطاني، مع اختلاف المقصد والغاية فالغرض الذى كان يرمى إليه الجانب البريطانى إنفاذ وعهده بحرمان الأمة دستورها إذا لم تقبل المعاهدة، وغرض الجانب المصرى هو إهدار حقوق الأمة للوصول إلى مناصب الحكم.

استنكار الانقلاب

قوبل تعطيل الدستور بالسخط والاستنكار فى أرجاء البلاد، إذ هو حرمان للأمة من حقوقها التى كسبتها بعد جهاد طويل، وفيه القضاء على حرية الصحافة التى نالتها من قبل بعد نضال شاق مرير.

بيان الحزب الوطنى

لم يسع الحزب الوطنى رغم ما كان بينه وبين الوفد من خصومة إلا الاحتجاج على تعطيل الدستور؛ لأن الحزب الوطنى قام على مبادئ أساسيين، وهما الجلاء والدستور، فأصدر فى ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٨ بياناً (وضع صيفته الأستاذ مصطفى الشوربجى) شرح فيه جهاد الأمة فى سبيل الدستور، وأثبت أنه ليس منحة تسترد، بل حق ثابت لها، ونعى على محمد محمود تعطيله إياه، وهو بيان مسهب نقتطف منه ما يلى، قال:

«فى سنة ١٨٨١ ثارت الأمة المصرية ثورة مسلحة على السلطة المطلقة وما زالت بها حتى أكرهتها على الاعتراف للمصريين بحقوقهم الطبيعى فى الحريات على اختلاف أنواعها وبأن الأمة مصدر السلطات جميعاً وبأن النظار مسئولون أمام مجلس الأمة، وأعلن الحكم الدستورى فى البلاد وانتخب المصريون ممثلهم، واجتمع المجلس النيابى المصرى وأخذ فى العمل.

«وبينما الأمة توشك أن تحيى ثمره جهادها ناضجة بذلك الجهاد الذى كلفها

عشرات الألوف من الأرواح وقناطير الذهب والفضة، إذا بالإنجليز قد دخلوا مصر موالين على زعمهم غير فاتحين، وأصدقاء غير أعداء، وعلى سفر وجلاء، لا على استقرار وبقاء، دخل الإنجليز مصر فكان أول عمل لهم فيها أن أوعزوا إلى الحديو توفيق فعمل المجلس النيابي واستبدله بجمعيات شورية لا تمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً ولا تربط الحكومة بقراراتها ولا تسأل النظار عن أعمالهم.

«حرم الاحتلال الإنجليزى هكذا الأمة من دستورها، ولكن كان لابد للأمة في ذلك الوقت من الصبر على هذا الاعتداء الفظيع ومقابله بالهدوء والثريث؛ ذلك لأن دخول الإنجليز أنشأ حالة جديدة تستدعى من المصريين العمل أولاً وقبل كل شيء على إجلائهم عن الديار، وقد كانوا حينئذ يعدوننا بالجلاء في طليعة كل يوم ويقسمون أغلظ الأيمان على استعدادهم للرحيل متى عادت السكينة واستتب الأمن، كان إذن فرضاً محتوماً على المصريين ألا يحدثوا حدثاً من شأنه أن يعطى سلاحاً للإنجليز يتمكنون من استخدامه لإطالة أمد احتلالهم. على أن سكوت الأمة على الاحتلال وإلغاء الدستور لم يطل، حيث قام الحزب الوطنى مبكراً وأعلن كذب الإنجليز في وعودهم بالجلاء وحثهم في أيمانهم، وبصر الأمة بسياستهم الاستعمارية نحو بلادنا وكشف لها عن حبايلهم ووسائلهم ودعاها إلى عدم الارتكان على المحتلين وإلى النهوض والعمل والجهاد لإجلاء الجنود المحتلة واسترداد الدستور المنهوب، فسرعان ما أجابت الأمة الدعوة ونظمت صفوفها والتفت حول رئيسنا الأول مصطفى كامل الذى غرس الفكرة الوطنية في قلوب المصريين جميعاً، ووجه دفة الحركة حينئذ بجدارة وكفاءة لا نظير لها وسار بها سيراً حثيثاً إلى الغرض الأسمى فانتصر في جملة معارك على السياسة الإنجليزية ليس هنا محل سردها وإنما نذكر منها مما يرتبط بهذا البيان أخذه وثيقة كتابية على الوزير الإنجليزى المستر جلاستون يعترف فيها هذا الوزير بأن ميعاد الجلاء حان من زمن مديد، ومنها حصوله من الحديو السابق على حديث نشرته جريدة «الطان» كبرى الجرائد الفرنسية أعلن فيه الحديو رغبته الصريحة في ردّ الدستور إلى أمته فانفضحت بذلك السياسة الإنجليزية التى كانت تعلق استمرار الاحتلال بزعم وجود خلاف بين الحديو وأمته والتى كانت

تنسب إلى الخديو مقاصد استبدادية تحول بين الأمة وبين الدستور، ومنها إفساده مشروعاُ أرادَه اللورد كرومر مؤداه إنشاء مجلس تشريعى ذى تشكيل غريب يجعل للأجانب الكلمة العليا فى شئون البلاد وقوانينها، ونذكر لهذا الرئيس العظيم نجاحه فى إبطال «المحكمة المخصوصة» التى كانت تشبه بمحاكم التفتيش فتحكم بعقوبات لا حد لها دون قانون يفيدها على المصريين الذى يتهمون بالاعتداء على جنود الاحتلال، وقد كان آخر عمل لهذه المحكمة تقتيلها أهالى «دنشواى» وتعذيبهم وجلدهم، ونذكر له نجاحه فى هدم عرش كرومر نفسه وإخراجه من مصر مقهوراً مدحوراً، وقد كان فيها الحاكم بأمره، ولما مات مصطفى كامل خلفه الرئيس محمد فريد فوصل بالحركة الوطنية إلى حد لا نظير له فى تاريخ نهضتنا، فاشتدت فى عهده حركة المطالبة بالجلء أياً اشتداد وسقطت منزلة الأحزاب الموالية للإنجليز سقوطاً مريعاً واندثرت صحافتهم وعمّ الشعور الوطنى أنحاء البلاد فتألفت المواكب والمظاهرات فى القرى والمدن مطالبة بالجلء ورد الدستور بغير انقطاع وبغير ملل، وتقدمت العرائض بثبات الألوف محمولة على عربات إلى الخديو بطلب رد الدستور، وقام مجلس الشورى والجمعية العمومية يصدران القرار تلو القرار برّد الدستور، وهكذا وهكذا، فاضطرت الحكومة أخيراً إلى التقدم خطوة إلى الأمام فأنشأت مجالس المديرىات بنظامها الحديث وأنشأت الجمعية التشريعية.

«جاءت الحرب العالمية فأعلنت الأحكام العرفية وفرضت الحماية فرضاً على البلاد وأوقفت الجمعية التشريعية وقبض على زعماء الحزب الوطنى، ونفوا من أرضهم، ولكن ذلك لم يفت فى عضد الحزب فأخذ رجاله فى أوروبا وغيرها يعملون برياسة الزعيم فريد للاستفادة من الظروف لمصلحة مصر وحصلوا من الخديو عباس على إرادة سنّية بإعادة الدستور إلى البلاد وأعلنت هذه الإرادة.

إلى أن قال: «لم يكن غرضنا بإيراد ما تقدم سرد أعمال الحزب الوطنى فإن هذا أمر شرحه يطول وليس المقام مقامه، وإنما أردنا أن نوجز تاريخ النهضة الدستورية فى مصر ليتبين للملأ أن الدستور لم يكن منحة فتسترد، أردنا أن نبين أنه جاء نتيجة موقعة دموية قامت رحاها بين السلطة المطلقة وبين الأمة وانتهت

بانتصار الأمة واستيلائها عنوة على حقوقها الطبيعية، أردنا أن نبين أننا مهرةناه بالدماء والأرواح والأموال، فقيمته عندنا هي قيمة ما دفع فيه من مهر، ثم أردنا أن نبين أن الأمة لم تسكت قط على حرمانها منه وسلبها إياه بل ظلت تطالب برده وتجاهد وتعمل بغير انقطاع وبدون اكرثات للشدائد والمظالم التي لاقتها في هذا السبيل، وأن المادة (٥٠) من الدستور الحالي التي تقضى بأن يحلف جلالة الملك أمام المجلس (بالله العظيم أن يحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية) هذه المادة جاءت نتيجة لازمة لهذه الحقيقة، حقيقة أن الدستور مأخوذ لا ممنوح، فلا أنه حق ولأنه غير ممنوح يقسم جلالة الملك على احترامه، ولو كان منحة ما كان هناك مقتضى لذلك القسم العظيم.

«لم يكن الدستور منحة فتسترد، وقد بذلت فيه الأمة أنهار الدماء والمال وجاهدت لاسترداده الأعوام الطوال في جو ملؤه الظلم والاستبداد، فكم إذن يكون حكم التاريخ قاسياً على ابن من أبناء هذه الأمة مدّ يده بسوء إلى ذلك الدستور، كم يكون حكمه شديداً مفرعاً على دولة محمد محمود باشا الذي نال هذا النيل من دستور أمته دون اكرثات بها واعتداد بشعورها، إنها لإحدى الكبر، ألا ترى أن انجلترا نفسها تبذل جهد المجد لتتصل منها، وألا ترى صحافتها ورجالها الرسميين يقررون ويؤكدون التأكيد كله، ثم يكررون التأكيد كل يوم بأن لا يد لهم في هذه المسألة الجلى، وأن مصر هي التي ذهبت نفسها بيدها؟ خدم محمد محمود باشا بفعلته هذه السياسة الإنجليزية في مصر من حيث لا يدري، وحقق لها غرضاً كان بعيداً عليها، وأنقذها من ورطة كانت متردية فيها.

«فلقد كانت انجلترا تؤمل من وراء إعادة الحكم الدستوري في البلاد أن تظهر من البرلمان بقرار يجعل لها في وادى النيل مركزاً شرعياً، ويقلب غصبها فيه حقاً دولياً لتدخل بلادنا في دائرة الإمبراطورية المرنّة، وتصبح هكذا أرواحنا وشرفنا وحریتنا وأموالنا وفقاً على الدولة البريطانية تسخرها جميعاً لمآربها الاستعمارية ومشاربها المالية والاقتصادية، ولم يكن أملها هذا أمراً خفياً، فلقد جاهرته به في مشروع ملنر وفي تقريره، وجاهر به رجال السياسة البريطانيون في عدة مواقف، كانت إنجلترا تؤمل ذلك من البرلمان غير أن أملها هذا لم يتحقق

في شيء وباءت بالخسران المبين، فلما ذهب أملها هباء أَرادت البطش بالبرلمان». وختم البيان بدعوة الأمة المصرية إلى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها وتحقيق استقلال البلاد على أساس الجلاء والمبادئ الوطنية الصادقة المنزهة عن الأغراض والمآرب الشخصية، ونبذ سياسة حسن التفاهم مع الغاصب، والحذر من مناورات السياسة الإنجليزية وما ستعمد إليه من استغلال تعطيل الدستور بالمساومة على حقوق البلاد.

وكان موقفاً سليماً ومشرفاً أن يحتج الحزب الوطني على الوزارة لتعطيلها الدستور، وهذا هو الموقف الذي يتفق مع طابع الحزب الوطني في أنه حزب مبادئ وطنية، لا حزب اعتبارات شخصية أو مآرب ذاتية.

احتجاج الوفد المصرى

قابل الوفد وأنصاره ذلك الانقلاب بالمقاومة والثبات في الجهاد، فلم يألو جهداً في عقد الاجتماعات والاحتجاج واستثارة روح المقاومة في مختلف طبقات الأمة، وقامت المظاهرات في العاصمة، ففرقها البوليس بالقسوة والعنف، واعتقل كثيراً من المتظاهرين، واستعانت الحكومة بقوات الجيش والبوليس لقمع كل حركة أو مظاهرة في العاصمة، أو في المدن الأخرى، وهكذا سخر الجيش المصرى مرة أخرى ليعاون الحكومة على هدم الدستور، للمرة الأولى كانت في الانقلاب الأول الذى وقع في عهد وزارة زيور سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٣٩ طبعة سابقة) بعد أن كان الجيش في سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى في إعلان الدستور (ج ١ ص ٢٤٠ طبعة سابقة).

نداء الوفد

كان أول مظاهر الاحتجاج من الوفد على هذا الانقلاب نداء أصدره مصطفى النحاس في ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٨ دعا فيه الأمة إلى النضال عن دستورها وحريتها، قال بعنوان (نداء الوفد المصرى إلى الأمة المصرية الكريمة).

«أيها المصريون: لقد برح الخفاء، وتمزق ثوب الرياء، فسلطت عليكم وزارة

محمد باشا محمود أقصى عدوانها، وأجمرت في حق الوطن بما لم يجز عليه مصرى من قبلها، محاولة أن تحطم في لحظة ما شيدته الأمة في سنوات من جهادها ومتصل عملها، فجاءت على يدها الكارثة الكبرى، وحقت أشأم الظنون فيها أعدته للبلاد من عنت وبلوى، ولم تكن في البلاد ثروة طائفة، ولا نكبة جائحة، كلا، بل هي ثورة منهم على الدستور، وعلى الحرية، وعلى النظام، وعلى الأمة، بل على الإنسانية في عصر أصبحت فيه الحرية من مقومات الحياة وأسبابها الأولى، فسلبوا مصر دستوراً كان لها، وحرية نعمت بها، في الوقت الذي هبت فيه أمم الشرق كسوريا والعراق والهند وغيرها وكسبت نظماً دستورية ونهاية لم تكن قد تمتعت بها، بل كتب للإنسانية أن تنمو وتتطور، بينما مصر تتأخر وتتدهور، وهل غيرنا يكسب ونحن نخسر، كلا فلن ترضى البلاد أن يرجع بها القهقري، وأن تقسر على حكم الاستبداد قسراً، فكلمة الأمة هي العليا ولقد كانت وستبقى كلمتها دستوراً.

«أيها المصريون: لقد خرجت هذه الوزارة على الدستور والقانون معاً، فعطلت نصوصاً حرم الدستور تعطيلها أبداً وحرمت الأمة برلمانها ووقفت الحياة النيابية سنوات تمدها بما يوحيه إليها طغيانها، ولم يكفها أن سلّبت الأمة سلطانها فمدت يداً شريرة إلى شعورها ووجدانها، وسدّت عليها المنافذ في اجتماعاتها، وصحافتها وحرية أفرادها، ولم يأخذها في ذلك ورع ولا خجل، فانتحلت صيغاً لتبرير عدوانها، وتوارت خلف ستار يشف عن بهتانها، وزعمت أن في البلاد خصومة رائجة، ثم حكمت على النظام البرلماني بالعجز والاضطراب، فارتكبت بذلك جرماً فوق جرائمها في البلاد خصومة إلا موجّهة إلى طغيانها، وما كان لها أن تطعن في نظام الحكم النيابي، وتستبدل به الحكم المطلق الاستبدادي وقد نصّ الدستور على أن يكون الحكم في مصر نيابياً دستورياً، وحاط هذا النصّ بالتقديس والتأييد فحرم أن تمتد إليه يد العبث، أو أن يحدث به أى حدث.

«أيها الوزراء: لقد عطلتكم ضمائركم، فقد أقسمتم بالله وبالوطن - وأنه لقسم لو تعلمون عظيم - أن تحترموا الدستور وأحكامه، فحنثتم اليوم بأيانكم وحملتكم الأمة نتائج عصيانكم، فإذا لم تخشوا حساب الضمير فهلا تخشون حساب

الساعة وحساب الساعة عسير؟ ما الذى أبقيتموه للأمة بعد أن بطشت بحريتها، وما الذى تكسبونه إذا تمكنتم - ولن تتمكنوا - من تحقيق إرادتها وإضعاف مقاومتها، لن تكسبوا شيئاً إلا أن تطمعوا الأجنبي في أمتكم، وتشبعوا أدنى شهوتكم، فإنكم إنما تعملون لحسابه وحساب أنفسكم إذا اعتمدتم عليه في تحقيق مطامعكم، فتوسل بكم إلى تنفيذ مطعمه في أمتكم ليضربها بعضها ببعض، ويلفتها عن استقلالها بسلب دستورها، فيبس ما حسبتهم وبس ما تعملون، أما الحياة الاقتصادية التى تتجهجون بتوطيدها، فإنكم عملتم على تهديدها، بجعلها عرضة لتقلبات سياسية لا يستقر معها عمل، أو يستغل مال، ولم يقتصر أمركم على ذلك، فإنكم تحاولون تقسيم الأمة إلى طوائف وطبقات، لتخضدوا شوكتها، وتزقوا كلمتها، غير حاسبين أن تدفعوها بهذا إلى حرب الطوائف والطبقات، مما قد يؤدي إلى أزمة اجتماعية خطيرة لا يعلم إلا الله مداها.

«أيها المصريون: إن الدستور قائم طالما أنكم تريدونه، محترم إذا كنتم أنتم تحترمونه، فكونوا واثقين من حقكم ثقتكم من أنفسكم، ذاكرين دروس نهضتكم، فليست هذه المحنة مها اشتدت بأقسى مما رأيتم أيام الأحكام العرفية الإنجليزية، أيام كانت السجون مفتحة أبوابها والمجاهدون الأبرياء يحشرون فيها باسمين، أيام كانت المعتقلات النائية، والمنافي السحيقة، تتلقف أبناءكم وزعماءكم وهم فرخون مستبشرون، أيام كانت الأحكام العسكرية تصدر ضدهم وهم لعذابها مستعذبون، كلا فما كانت القوة لتزيد تلك الشعلة المقدسة إلا اشتعالاً، وما كانت الشدائد لتوهن من ثبات أمة اعترمت في الحق نضالاً.

«أيها المصريون: إن وقدكم الذى زعموه فئة قليلة، وخصصوا مع ذلك لمحاربتهم سنوات طويلة، إنما هو رمز إرادتكم، وصوت نهضتكم فلن يهدم أبداً وإن تألبت عليه قواتهم؛ إذ الوفد أمة لا نفاذ لرجالها، وفكرة لا سبيل إلى تقطيع أوصالها، وسيبقى الوفد راقعاً علم الجهاد كما رفعه سعد من قبل عالياً طهوراً، فما كفاح اليوم إلا ذلك الكفاح القديم قد تجدد لتخليص الدستور من أيدي الرجعيين، وإنقاذ حرية البلاد واستقلالها من أيدي الغاصبين، وإن الوفد ليعاهد الله والأمة عهداً جديداً مستولاً، ألا يعياً بظلم الظالمين وإن نكلوا به تنكيلاً.

«أيها المصريون: يريد الغاصب مرة أخرى أن يمتحن وطنيتكم، ويبلو ثباتكم فوطدوا دعائم نفوسكم، واثبتوا للعالم الذى يرقبكم، أنكم وإن كنتم لا تحتملون ضياعاً، فحاشا لكم أن ترتكبوا إثماً فما كان سلاحكم فى الجهاد إلا قوة إيمانكم، ومضاء عزيمتكم، ولئن كانت الكارثة عظيمة فأنتم أعظم، ولئن كانت القوة كبيرة، فاقه أكبر».

مصطفى النحاس

بيت الأمة فى يوم الأحد ٥ صفر سنة ١٣٤٧ - ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٨.

منع انعقاد البرلمان اجتماعه بدار مراد بك الشريعى (٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨)

اعتزم الشيوخ والنواب أن يجتمعوا بهيئتهم فى دار البرلمان يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨، وهو اليوم التالى لفترة الشهر التى حددت لتأجيله، وصحّ عزيمهم على ذلك فى اجتماع عقده يوم الثلاثاء ٢٤ يوليه، بالنادى السعدى، وأصدروا بذلك قراراً وقعه معظم النواب والشيوخ، قالوا فيه:

«نحن شيوخ ونواب الأمة المصرية الموقعين على هذا نعلن ما يأتى:

«من حيث أن كلاً من مجلسى الشيوخ والنواب قرر بجلسة يوم الخميس ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ أن يجتمع من تلقاء نفسه فى يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨. الساعة السادسة مساءً.

«ومن حيث أن هذا القرار ما زال قائماً ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحلّ المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور لأن ذلك باطل بطلاناً أصلياً لمخالفته لدستور البلاد.

«ومن حيث أننا أقسمنا اليمين على احترام الدستور الذى هو حق الأمة المقدس.

لذلك

«سيجتمع المجلسان في يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساءً تنفيذاً لأحكام الدستور»

«القاهرة في ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٨».

وكانت الحكومة قد أغلقت أبواب قاعتي مجلسي النواب والشيوخ بعد صدور الأمر الملكي بحلها وختمتها بالشمع الأحمر وتسلمت مفاتيحها لمنع اجتماع المجلسين.

فاتفق الشيوخ والنواب على أن يطلب الأستاذ وصفاً وأصف رئيس مجلس النواب والأستاذ محمود بسيوني وكيل مجلس الشيوخ^(٦) من وزير الداخلية تسليمها مفاتيح البرلمان وفكّ الشمع عن أبوابه، فكتب كلاهما إلى محمد محمود باشا بصفته وزير الداخلية خطاباً بهذا المعنى.

قال الأستاذ وصفاً وأصف في خطابه:

«حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية.

«حيث أنه بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ينتهى في ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨.

«وحيث أنه في الفترة بين هذين التاريخين أغلق رجال البوليس قاعة اجتماعات مجلس النواب وأخذوا مفاتيح البرلمان. وبما أن المرسوم الذى صدر بحل مجلسي الشيوخ والنواب وتعطيل اجتماعاتها مدة ثلاث سنوات مرسوم باطل بطلاناً أصلياً لمخالفته مخالفة تامة لنصوص الدستور.

«وحيث أن اجتماع البرلمان سيحصل في ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ طبقاً للدستور فلذلك ألتمس من دولتكم صدور الأمر بفتح قاعة جلسة مجلس النواب حتى يجتمع

(٦) كان منصب رئيس مجلس الشيوخ شاغراً منذ وفاة المرحوم حسين رشدى باشا في ١٣ مارس سنة ١٩٢٨.

الأعضاء طبقاً للدستور في يوم ٢٨ يولييه المذكور وتفضلوا بقبول فائق الاحترامى».

رئيس مجلس النواب
ويعا واصف

وكتب الأستاذ محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ الخطاب الآتى:
«حضره صاحب الدولة وزير الداخلية.

«بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم ملكى بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً نهايته ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٨ وحيث أنه صدر بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ مرسوم آخر بحل مجلسى النواب والشيوخ ثلاث سنوات يصح تجديدها. وحيث أن المرسوم المذكور باطل بطلاناً أصلياً المخالفته لأحكام الدستور المصرى.

«وحيث أنه وإن جاز حلّ مجلس النواب فى بعض أحوال خاصة لم تتوفر إلى الآن وبشروط معينة لم يتحقق واحد منها فإن مجلس الشيوخ لا يمكن حله مطلقاً بمقتضى الدستور المصرى المقدس.

«وحيث أن بطلان مرسوم الحل بطلاناً جوهرياً يجعله عديم الأثر القانونى وقد علمت أن دولتكم أصدرتم أمراً بغلاق المكان المعدّ لمجلس الشيوخ وختم أبوابه بالشمع الأحمر.

«وحيث أنى باعتبارى وكيلًا للمجلس وقائماً بأعمال رئيسه ومؤدياً القسم العظيم بأن أكون أميناً على الدستور ومحترماً لأحكامه أرى أن أول واجب أؤدى به حق الأمانة والبرّ بالقسم الذى أقسمته أن أطلب من دولتكم صدور الأمر بنزع الشمع عن الأبواب وتسليم مفاتيح دار المجلس حتى يستطيع الشيوخ أن يجتمعوا يوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساءً تنفيذاً لقرار المجلس الصادر بجلسته الأخيرة وبذلك يتيسر لحضرات الشيوخ أن يؤدوا الأمانة التى

حملوها ويقوموا بوظيفتهم التشريعية ويعالجوا خدمة أمتهم التي أنابتهم عنها
يصونوا نصوص الدستور من العبث.
«وتفضلوا بقبول فائق احترامى».

وكيل مجلس الشيوخ
محمود بسيونى

كان جواب الوزارة على هذين الخطابين أن حشدت جنود الجيش ورجال
البوليس، واتخذت جميع الوسائل لمنع اجتماع المجلسين بدار البرلمان، وأقفلت
جميع الطرق المؤدية إليها، ثم بثت العيون والأرصاد للتجسس على المكان الذى
يختاره أعضاء البرلمان للاجتماع فيه لمنعه، ولكنها لم تهتد إليه، واستطاع الأعضاء
أن يجتمعوا فى الموعد المحدد بالدار التي اختاروها لاجتماعهم، وهى دار مراد بك
الشريعى بشارع محمد على رقم ٩٣، وكان اجتماعاً تاريخياً، أعاد إلى الأذهان
اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى فندق الكونتنتال سنة ١٩٢٥^(٧)، وقرروا فى
اجتماعهم أن البرلمان قائم، وأن الوزارة تائرة على الدستور، وأعلن مجلس
النواب عدم ثقته بها ووجوب تخليتها عن الحكم، وقد اجتمع مجلس النواب
برئاسة رئيسه الأستاذ ويصا واصف، وتولى السكرتيرية النائبان يوسف أحمد
الجندي وعبد الرحمن عزام (باشا)، واجتمع مجلس الشيوخ برئاسة وكيله الأستاذ
محمود بسيونى وتولى السكرتيرية محمد عز العرب بك وعلى عبد الرازق بك
والأستاذ عبد الفتاح رجائى.

وأصدر مجلس النواب القرار الآتى ننشره لأنه من القرارات التى تشرف
تاريخ الحياة النيابية فى مصر قال:

«نظراً لأن الوزارة حالت بقوة الجيش والبوليس دون اجتماع البرلمان فى
داره اجتمع كل من مجلسى الشيوخ والنواب بدار آل الشريعى بشارع محمد على
فى الساعة السادسة من مساء السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وصادق كل منها على
ما يأتى:

(٧) راجع الفصل الحادى عشر من كتابنا الجزء الأول ص ٢٣٦ وما يهدها. (طبعة سابقة).

«لقد جاهد الشعب المصرى من نصف قرن مضى فى سبيل الدستور الذى هو حقه المقدس حتى ناله فكان أول ثمرة لجهاد متتابع وتضحيات متواليات وابتدأت الأمة تعيش فى ظله عيشاً سعيداً مرضياً، وتسير فى طريق الحياة المطلقة بعد أن كفّل لها الاشتراك العملى فى إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها وأصبحت تحس فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى ميراثها القومى العظيم.

«وبينما مجلسا الأمة، وهما مظهر سيادتها وعنوان سلطانها، يعملان لإصلاح ما أفسده الماضى وتطهير أداة الحكم مما اعتراه بسبب الحكومات المطلقة التى حكمت مصر قبل الدستور أو أثناء تعطيله سنّى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ والإشراف على مالياتها وفحص أبواب ميزانيتها ومراقبة حكومتها ووضع التشريع الصالح لها وصيانة حقوقها وضمان سيادتها والنهوض بالشعب المصرى إلى المنزلة العليا التى يؤهلها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمتها التاريخية القديمة وتسمح له بتبوؤ المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدنين وأمه.

«وبينما ظل السلام والطمأنينة يرفرف على الأمة إذ ببضعة أشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بثورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلاباً خطيراً فى حياتها السياسية والاجتماعية ويطعنونها فى صميم حريتها ويشوهون أمام العالم نهضتها، فعطّلوا الدستور وعطّلوا البرلمان وقضوا على الحريات التى كفّلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع وأعلنوا فى البلاد حكم إرهاب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد فى داره.

«ولما كان الأمر الذى استصدره الوزراء فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بتعطيل بعض أحكام الدستور وحلّ المجلسين باطلاً أصلياً إذ أن مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقاً (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحاً إلا إذا كان الأمر الصادر بحله مشتملاً حتماً على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى

العشرة الأيام التالية لتعام الانتخابات (مادة ٨٩ من الدستور) فإذا خلا أمر الحل من كل هذا وقع باطلاً.

«وبما أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد يخالف للمادة الأولى من الدستور التي تقضى بأن يكون شكل الحكومة نيابياً للمادة ٥٥ من الدستور التي تقضى بعدم جواز تعطيل أى حكم من أحكامه إلا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وأنها لا تكون قائمة إلا بعد إذن البرلمان (مادة ٤٥ من الدستور) وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في الدستور (مادة ١٥٥ فقرة ثانية).

«ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور تنصّ على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب كما تنصّ المادة ٢٥ على أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدّق عليه الملك.

لهذا

«يقرر المجلس ما يأتى:

«أولاً: أن البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور.

«ثانياً: يقرر المجلس أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم.

«ثالثاً: أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلاً.

«رابعاً: أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصاً ما نصّ عليه في الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة.

«خامساً: يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته إلى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٩٢٨ إلا إذا طرأ ما يدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع».

وقرر مجلس الشيوخ نفس القرار الذى أصدره مجلس النواب مع اختلاف في صيغة عدم الثقة بالوزارة فقد جعلها (عدم تأييد المجلس للوزارة) لأن إعلان عدم الثقة بالوزارة هو من حق مجلس النواب وحده طبقاً للدستور. وأقسم كل عضو من الشيوخ والنواب اليمين على أن يحافظ على الدستور ويدافع عنه بكل ما أوتي من جهد وعزم إلى آخر رمق من حياته.

مصر في المؤتمر البرلماني الدولي (أغسطس سنة ١٩٢٨)

اجتمع مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في برلين خلال شهر أغسطس سنة ١٩٢٨، وهو من المؤتمرات الدورية التي تشترك فيها الدول ذات النظام البرلماني، وقد اشتركت مصر في هذا المؤتمر، وكان قرار الاشتراك فيه قبل وقوع الانقلاب الثاني، وافتتح المؤتمر والدستور المصرى معطل، وحضره عن مصر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل، وهم: الأستاذ وصفا واصف رئيس مجلس النواب، ومن النواب الأستاذ مكرم عبيد والأستاذ محمد صبرى أبو علم وأحمد حافظ عوض، ومن الشيوخ مراد الشريعى بك وكامل صدقى بك وعلوى الجزار بك والدكتور عبد الحميد فهمى، قد دافعوا عن حق الأمة في الدستور، ووقفوا إلى استصدار قرار من المؤتمر باستنكار تعطيل الدستور وهذا نصه:

«من حيث أن مبدأ تمثيل الشعب بنواب ينتخبون انتخاباً حراً هو الأساس الذى يقوم عليه عمل مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي.

«ومع احترام التقليد الذى سارت عليه المؤتمرات السابقة، وهو اجتناب إبداء الرأى في مسائل السياسة الحالية وخاصة في مسائل السياسة الداخلية للدول».

«يقرر المؤتمر استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى إلى إلغاء أو إيقاف النظام البرلماني، ويصرح بأن كل تعديل للنظام البرلماني لا يمكن قبوله إلا إذا كان جازماً طبقاً للقواعد التي يقرها نفس دستور البلاد».

وهذا القرار الذى أصدره المؤتمر له أهميته، وكان له صداه في مصر، لأن المؤتمر

يمثل ٣٨ أمة وعدد أعضائه ٥٠٢، وبذلك كسبت القضية المصرية من الناحية الدستورية عطف العالم بأسره، كما كان حكمًا عالميًا على الانقلاب ودعائه.

وقد بحث المؤتمر ضمن ما بحث في هذا العام تطورات النظام البرلماني وما فيه من عيوب وكيف تعالج هذه العيوب، وقرر في أحد اجتماعاته السابقة استشارة أكبر أساتذة القانون العام في العالم، وكلف لجنة بدرس هذا الموضوع وعرض نتائج دراستها واستشاراتها على المؤتمر، فقامت اللجنة بمهمتها وعرضت تقريرها على المؤتمر في هذه الدورة، فاقترنت جميع أعضائه بأن العالم لا يجد للآن نظامًا خيرًا من النظام البرلماني أو مثله يكون ضامنًا لحريات الأفراد مربيًا للشعوب موجدًا للرأى عام تظهر فيه رغبة الأمة وميولها، وما هو جدير بالتنويه ما ختم به مقرر اللجنة بحثه إذ قال :

«استشار المؤتمر البرلماني أكثر المشرعين والسياسيين ووضع لهم عدة أسئلة مختصة بالنظم البرلمانية الحالية وقد أجابوا عنها وأجوبتهم حاضرة أمامنا في خمس استشارات مستفيضة.

«وما هو جدير بالذكر في أول الأمر كنتيجة لهذه المباحث أنه إن كان من الممكن أن يقال إن هناك عوارض أزمة في سير النظام البرلماني فإنه لم يخطر ببال أحد العلماء الذين استشيروا أن يستبعدوا أو يضعفوا هذا النظام، بل كلهم معترفون بأن البرلمان هو المدرسة السياسية التي بواسطتها يحصل اشتراك فعال في الحياة العامة ويسهل تكوين رأى عام يوصل ليس فقط لمعرفة أن الحكومة حائزة أو غير حائزة لثقة الشعب لكنه يؤثر أيضًا على السير السياسى للأمة بإظهار رغبتها وفي النهاية يحدد العمل السياسى بواسطة البرلمان والحكومة».

وجاء في مقدمة الاقتراح الذى عرض للمناقشة والتصويت ما يأتى :

«إن المؤتمر البرلماني الدولي يجمع ممثلى ٣٨ برلمانًا يعبر عن إيمانه في النظام البرلماني، فهو دون سواه الذى يسمح للشعوب بأن تحكم نفسها، وهو بدعوته جميع أفراد الشعب للاشتراك في الحياة العامة يضمن مراقبة أعمال الحكومة ويساعد على التربية السياسية للأمم، وزيادة على ذلك فإن المواطنين قد

اكتسبوا حرياتهم الشخصية وحقوقهم المدنية والسياسية بواسطة الأنظمة البرلمانية، وإن تشعب المسائل التي تطرح على البرلمانات في وقتنا الحاضر وخصوصاً المسائل الاقتصادية والاجتماعية يستدعى ليس فقط مجهوداً أعظم واختصاصاً أكبر بل جهداً أسرع».

مصر وميثاق السلام (٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨)

هو ميثاق اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية، كان يرمى إلى اتفاق الدول جميعها على صون السلام ومنع الحرب، وقد وضع نصوصه المستر كليودج وزير الخارجية الأمريكية، ولذلك سمي ميثاق كليودج، وأرسله في يونيه سنة ١٩٢٨ إلى الدول لتقبله، وخلاصته أن الدول التي توقع على هذا الميثاق تستنكر الحرب كأداة لحل المشاكل الدولية، وتتعهد ألا تسوّى ما ينشأ بينها من خلافات إلاً بالوسائل السلمية، وأرسل الميثاق إلى الحكومة المصرية للاشتراك فيه بتوقيعها عليه، فكان ذلك إيراداً للمكانة الدولية التي نالتها مصر وأنها اعتبرت دولة مستقلة في نظر الدول العظمى.

وقد وقع الميثاق في باريس يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ مندوبو خمس عشرة دولة، وهى الدول التي سبق لها التوقيع على عهد سابق للسلام يدعى ميثاق «لوكارنو»، ثم عرض على الدول الأخرى ومنها مصر فقبله معظمها.

وبدا من تحفظ انجلترا في التوقيع عليه أنها أرادت أن تستبقى مصر منطقة نفوذ لها تحتفظ فيها لنفسها بحرية العمل، ولا تقبل فيها تدخلا من دولة من الدول، ولما لهذا التحفظ من الخطورة ننشره بنصه قالت:

«إن الصيغة التي وضعت فيها المادة الأولى من الاتفاق المقترح خاصاً بالعدول عن اعتبار الحزب أداة من أدوات السياسة الوطنية تجعل من المرغوب فيه التذكير بأنه توجد بعض مناطق تجدد بريطانيا العظمى في رجاها وسلامتها مصلحة خاصة وحيوية لسلامها وسلامتها.

«وقد اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الماضي أن تعلن أنها لا تستطيع السماح بأي تدخل في هذه المناطق وأنها تعتبر حمايتها من كل اعتداء دفاعاً عن الإمبراطورية البريطانية، فيجب أن يكون مفهومًا جلياً أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلا بشرط صريح هو ألا تمسّ بشيء حريتها في العمل في هذا الصدد».

وظهر من التصريحات والملايسات التي اكتنفت هذا التحفظ أن انجترا تعدّ مصر وقناة السويس من البلاد التي تعنيها في تحفظها، فهي تتبع سياستها التقليدية في فرض سيطرتها على مصر وتمسكها بهذه السياسة وإعلانها في كل مناسبة.

وقد قبلت مصر الانضمام إلى هذا الميثاق في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨، وأبدت الحكومة تحفظاً يسيراً يشير إلى عدم التقيد بأي تحفظ آخر، إذ قالت في خطابها بقبول الميثاق: «لذلك تعلن الحكومة المصرية انضمامها إلى ميثاق السلام بالصيغة التي وقع بها بهاريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسلياً بأي تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق».

وفسّر أنصار الحكومة هذه الصيغة بأن القصد منها عدم التقيد بالتحفظ البريطاني.

هذا، وقد دلّت الحوادث اللاحقة على أن هذا الميثاق لم يكن له أثر في منع وقوع الحرب، فقد نشبت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩، واكتوى العالم بنارها من جديد، ولا تزال القوة هي المرجع والفيصل في هذا العالم المادى.

سياسة الاضطهاد واليد الحديدية

وليت وزارة محمد محمود الحكم وهي عالمة أنها غير ممثلة للأمة ولا هي وليدة إرادتها، فاعتزمت أن تمضى في الحكم على الرغم منها، وفي سبيل ذلك عطلت الدستور، ولجأت إلى سياسة الاضطهاد وإهدار الحريات لتثبت مركزها المتداعى، وعبر أنصارها عن هذه السياسة باليد الحديدية، ومن مظاهرها منع اجتماعات

المعارضة، والاعتداء على المعارضين بالطرب والحبس والإيذاء، ثم الإسراف في اضطهاد الصحافة.

فقد أعادت العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر سنة ١٨٨١ الذي يميز تعطيل الصحف وإلغائها إدارياً، وبهذه الوسيلة ألغت رخص نحو مائة صحيفة، وأنذرت وعطلت عدة صحف من صحف المعارضة، فعطلت جريدة (البلاغ)، ومجلة (روز اليوسف) أربعة أشهر، وجريدة (وادي النيل) تعطيلاً نهائياً، وأنذرت جريدة (الأهرام) وجريدة (البايتري) وجريدة (كوكب الشرق)، ثم عطلت نهائياً (كوكب الشرق) و(الوطن) و(الأفكار) و(روز اليوسف)... إلخ.

وشغلت الأذهان بتحقيق اتهامات نسبتها إلى بعض أعضاء البرلمان بقصد الطعن في نزاهة الحكم الدستوري، وأسفرت هذه الاتهامات والتحقيقات عن إدانة نائب واحد وحوكم أمام مجلس تأديب المحامين وحكم بإيقافه سنة واحدة عن مزاولة مهنته، وحفظت النيابة بقية الاتهامات، وليست إدانة نائب واحد بمطعن على نزاهة الحياة النيابية في مجموعها.

وأخذت الوفود من مختلف الطبقات تكتب العرائض إلى الملك طالبة فيها إعادة الحياة الدستورية، وجاءت هذه الوفود إلى القصر الملكي لتقديمها، فكان البوليس يحول بينها وبين الوصول إلى القصر.

واشتبك رجال البوليس في ساحة عابدين بفريق من النواب والشيوخ لمنعهم من دخوله، واعتدوا عليهم بالضرب الشديد، مما كان له وقع أليم في النفوس.

وأضافت الوزارة إلى القانون المالي الخاص بموظفي الحكومة فقرة جديدة للمادة ١٤٤ منه تقضى بمنع الموظفين والمستخدمين من أن يحضروا اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية، وجعلت الموظف المخالف عرضة للفصل، وكانت المادة خلوا من هذه الفقرة، وأرادت الوزارة بهذه الإضافة منع الموظفين والمستخدمين من الانضمام إلى المعارضة وتهديدهم بالفصل في هذه الحالة، وصار نص المادة ١٤٤ بعد إضافة هذه الفقرة كما يأتي:

«لا يجوز لمستخدمي الحكومة أن يعطوا أخباراً إلى الجرائد التي تنشر في

القطر المصرى أو فى الخارج سواء كانت باللغة العربية أو بأى لغة أخرى، ولا أن يبدو ملحوظات شخصية بواسطة الجرائد ولا أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لها، ويحظر على الموظفين والمستخدمين أيضاً أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدو علانية آراء أو نزعات سياسية، وكل مستخدم يخالف حكماً من هذه الأحكام يكون قابلاً للعزل».

ومعنى هذا التعديل تجريد الموظفين من أن تكون لهم حرية العقيدة السياسية وجعلهم آلات صماء فى يد كل وزارة تتولى الحكم، وهو ما لا يتفق مع أى معنى من معانى الحرية والكرامة، ولا نظير له فى أى بلد من البلاد الديمقراطية. وأصدرت فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ مرسوماً بقانون (رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩) بحفظ النظام فى معاهد التعليم، يعاقب على دعوة طلبة المدارس أو الكليات إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها أو تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام إليها أو حضور اجتماعات سياسية أو إلى الاشتراك بأية طريقة كانت فى تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية.

وأصدرت فى ١٠ مارس أيضاً مرسوماً آخر بقانون (رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩) بمنع رفع دعاوى الجنب على الموظفين أو المستخدمين أو أحد رجال الضبط إلا من طريق النيابة العمومية، وسبى هذا القانون قانون حماية الموظفين؛ لأن الغرض منه حمايتهم فى حالة اعتسافهم استهانتهم بالقوانين فى معاملة الأهلى، ومنع هؤلاء من اختصاصهم مباشرة أمام محاكم الجنب، بعد أن كان هذا الحق مباحاً بموجب قانون تحقيق الجنايات.

تجديد عقود الموظفين البريطانيين

وأرادت الوزارة بمجاملة السياسة البريطانية لكى تجد منها سندا لها فى الحكم، فجددت عقود كثير من الموظفين البريطانيين كانت قد انتهت مدة خدمتهم، وعينت نائباً عمومياً بريطانياً فى المحاكم المختلطة وهو المستر هولمز خلفاً للمسيو فاندن بوش النائب العمومى السابق، وكان بلجيكيًا.

إصلاحات داخلية

رغبت الوزارة في أن تشغل الأمة عن دستورها بنشر دعاية قوامها أنها معنية بالإصلاحات الداخلية.

وفي الحق أن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تعوض الأمة عن حقها في حكم نفسها حكماً دستورياً واختيار الحكومة التي ترضاها، على أن هذه الإصلاحات هي مما سبق للبرلمان أن قرره في ظل الحياة الدستورية، فقد قرر ضمن ما قرر الإكثار من المستشفيات، ورمم البرك والمستنقعات سواء ما كان منها مملوكاً للحكومة أو للأهالي وتحسين مياه الشرب في المدن والقرى، وتوزيع ما يمكن توزيعه من أراضي الحكومة على صغار المزارعين، وتخطيط القرى تخطيطاً صحيحاً، وبناء مساكن للعمال والقرويين على نظام صحي، فالبرلمان هو المبتكر لهذه المشروعات، ولم يترك الوقت الكافي للحكومات البرلمانية منذ سنة ١٩٢٤ لتنفيذ هذه القرارات كلها، ونفذ بعضها، وجاءت وزارة محمد محمود ونفذت البعض الآخر في نطاق ضيق، كإنشاء بعض المستشفيات، ورمم قليل من البرك، ودراسة مشروع مياه الشرب الصالحة لبعض القرى، ووضع الحجر الأساسى لإنشاء ١٥٠ مسكناً للعمال في تل معمل البارود بحى السيدة زينب بالقاهرة، وبيع قليل من أراضي الحكومة لصغار المزارعين (كما تفعل كل حكومة)، فهذه الإصلاحات هي متابعة لمشروعات العهود البرلمانية ولا يصح من أجلها أن تحرم الأمة حقها الطبيعي. في الحياة الدستورية إذ لا تعارض بين الأمرين، والعهود الدستورية كانت أكثر إنتاجاً في نواحي الإصلاح الداخلى من عهود الحكم المطلق.

اجتماع البرلمان المنحل

مضى النواب والشيوخ في اعتبار المرسوم الصادر بحل البرلمان باطلاً طبقاً لما قرروه في اجتماعهم يوم ٢٤ يولييه ويوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٨، وكان هذا القرار يستتبع دستوريا وجوب اجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر طبقاً للمادة ٩٦ من الدستور كما قرروا ذلك في اجتماع

٢٨ يوليه (ص ٧٥)، وكما فعل الشيوخ والنواب سنة ١٩٢٥، من قبل (ج ١ ص ٢٤٠ طبعة سابقة) فصح عزمهم على الاجتماع يوم السبت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨، واجتمعوا فعلاً بدار جريدة «البلاغ» بشارع الدواوين في اليوم المذكور. وبلغ عدد النواب الذين حضروا الاجتماع ١٢٥ نائباً، وقد اجتمع مجلس النواب برئاسة أكبر الأعضاء سنًا وهو محمد بك سعيد، وتولى السكرتيرية من النواب الأساتذة: فكري أباطة، وحافظ إبراهيم سليمان، ومحمد فخرى موسى، وأحمد رشدي الجزار.

وإذ كان هذا أول اجتماع لدورة برلمانية جديدة فقد انتخب الأستاذ ويصا واصف رئيساً للمجلس، وعلى الشمسي باشا وحسين هلال بك وكيلين، وانتخب للسكرتيرية النواب يوسف الجندى، وعبد الرحمن عزام (باشا)، ومحمد صبرى أبو علم (باشا)، وحسين يوسف عامر، وألقى مصطفى النحاس باشا خطبة اعتبر فيها الوزارة تائراً على الدستور، وألقى الأستاذ فكري أباطة بك كلمة أعلن فيها أن الأمة كلها يد واحدة ضد المعتدين على الدستور، وتكلم الأستاذ على أيوب محتجاً على تسخير الحكومة للجيش في منع انعقاد البرلمان، وقرر المجلس بالاجماع عدم الثقة بالوزارة وتحميلها مسئولية كل عمل أته مخالفًا للدستور، وأن الميزانية الوحيدة التي يجب العمل بها هي ميزانية سنة ١٩٢٧ - سنة ١٩٢٨، وكرر المجلس قراره الذي أصدره في ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وهو أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها، خصوصاً ما نصّ عليه في الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة. وقرر أيضاً مطالبة الحكومة بسحب القوات المسلحة التي تحاصر دار البرلمان حتى يتمكن من الاجتماع في داره، وحظرت الوزارة على الصحف نشر هذا القرار أو أى نبأ عن اجتماع المجلس، ومنعت المطابع من نشره، لكن الجمهور علم به من نشرات سرية وزعت في مصر، وبما نشرته عنه صحف سوريا ولبنان!

معاهدة الصداقة بين مصر وإيران

(٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨)

في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تم التوقيع في طهران على معاهدة صداقة بين مصر وإيران قضت بالمساواة التامة في المعاملة بين رعايا الدولتين، فنصت على تمتع رعايا كل من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى بحماية أشخاصهم وحقوقهم ومصالحهم أسوة بأهل البلد، وعلى حرية ممارستهم لجميع أنواع الصناعة والتجارة والحرف والمهن غير المحتكرة أو التي لا يختص بها الوطنيون دون الأجانب، وسريان التشريع المحلي على رعايا كل من الدولتين في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والضرائب، مع خضوعهم لجهات القضاء الأهلي (الوطني)، وبذلك زال ما كان يتمتع به الإيرانيون في مصر من الامتيازات الأجنبية استناداً إلى المعاهدة التي كانت معقودة من قبل بين تركيا وإيران، وزال اختصاص المحاكم المختلطة في قضايا الإيرانيين، أما الأحوال الشخصية فالمحاكم المختصة في كلا البلدين تطبق تشريع البلد الأصلي للمتقاضين، وبذلك زالت الصعاب التي كان يلاقيها المتقاضون في التجائهم إلى المحاكم القنصلية الإيرانية في مسائل الأحوال الشخصية كما انتفت أسباب الشكوى من عدم إمكان السلطات المصرية تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم الشرعية ضد الإيرانيين لمصلحة زوجاتهم المصريات. فجاءت هذه المعاهدة خطوة في سبيل إلغاء الامتيازات الأجنبية بالنسبة للدول الأخرى.

محكمة النحاس وبراهته

(فبراير سنة ١٩٢٩)

أحالت الوزارة في ديسمبر سنة ١٩٢٨ مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك إلى مجلس تأديب المحامين، بدعوى إخلالهم بشرف مهنتهم، لانتفاقهم في فبراير سنة ١٩٢٧ مع والدة الأمير أحمد سيف الدين على أتعاب باهظة لرفع الحجر عنه وتسليمه أمواله، ولأنهم اشترطوا أن مؤخر الأتعاب

لا يستحق إلا عند كسب الدعوى، وأنهم اتفقوا على المرافعة في الدعوى بدون التثبت من ظروفها وبدون اتصاها بمصاحب الشأن نفسه، وأن الاتفاق روعى فيه ما لهم من المراكز السياسية وما لهم من نفوذ، وقد أمدت الحكومة الصحف بوثائق عن هذه القضية، وهى عقود الاتفاق على الأتعاب، وأحيط نشرها بحملات شديدة على نزاهة النحاس وصحبه، وعرضت على الحكومة وقتئذ - وكنت محامياً بالمنصورة - وظيفة رئيس نيابة الاستئناف، وفهمت من ملايسات العرض أنهم يريدون منى أن أتولى المرافعة عن النيابة العمومية فى هذه القضية، فاعتذرت إذ كنت أعتقد أن التهمة لا أساس لها من الصحة.

نظرت القضية أمام مجلس التأديب، وكان مؤلفاً برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف، وعضوية محمود سامى بك (باشا)، وهى الدين بركات بك (باشا)، وعبد الحكيم عسكر بك، المستشارين بها، والأستاذ عبد الخالق عطيه المحامى مندوباً عن نقابة المحامين.

وترافع عن النحاس وزميليه كل من الأساتذة مكرم عبيد (باشا) وحسن صبرى بك (باشا) ومحمد نجيب الغرابلى باشا والأستاذ محمود بسيونى وسلامة بك ميخائيل ومحمد يوسف بك وكامل صدقى بك (باشا)، وأصدر المجلس حكمه فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ببراءة النحاس وزميليه، وأثبت فى أسباب حكمه تزييف بعض عبارات الترجمة العربية التى نشرت لبعض الوثائق المحررة أصلاً بالتركية، وتصيّد الشهود فى القضية ليشهدوا زوراً لمصلحة الاتهام.

تعديل لائحة المحاماة

غضبت الوزارة من هذا الحكم، فأصدرت قانوناً^(٨) بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة، ومن ذلك أنها جعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والإبرام بصفة مجلس تأديب بدلاً من هيئة التأديب التى كانت مؤلفة بموجب اللائحة القديمة والتى كان ينوب فيها عضو عن مجلس نقابة المحامين، فأبطل القانون هذا الوضع ونصّ على أن يحاكم المحامون أمام محكمة النقض

(٨) هو المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى ٢٤ فبراير من تلك السنة..

والإبرام بحيث لا يكون للنقابة ممثل في هيئة المحاكمة وجعل اجتماعها بجلسة سرية.

حماية نظام الانقلاب

(مارس سنة ١٩٢٩)

اشتد السخط على تعطيل الحياة الدستورية، ورأت الوزارة أن النظام الذي اصطنعته أخذ يتداعى تحت تأثير السخط العام، فعملت على تثبيته بإبتداع تشريعات لحمايته، فاستصدرت في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ مرسوماً بقانون (رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩) يفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرّض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (الذي قضى بوقف الحياة الدستورية) أو على الازدراء به، واستصدرت في اليوم نفسه مرسوماً آخر بقانون (رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق إقامة أى اجتماع.

اتفاقية مياه النيل بين مصر وإنجلترا

(٧ مايو سنة ١٩٢٩)

سبق القول بأنه على أثر مقتل السردار كان مما طلبته الحكومة البريطانية في بلاغها الأول زيادة مساحة الأطنان التي تزرع بالجزير (بالسودان) من ثلثمائة ألف فدان إلى مقدار غير محدود، وأنه قد تألفت في عهد وزارة زيور لجنة بريطانية مصرية لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان (ج ١ ص ٢٠٧ طبعة سابقة). قدمت هذه اللجنة تقريرها مقترحة عدة اقتراحات، أهمها زيادة ما يأخذه السودان من مياه النيل عن المقدار الذي كان يناله سنة ١٩٢٥، وقد عرض هذا التقرير على وزارة الأشغال، فأبدت عليه عدة تحفظات، وبقيت المسألة معلقة إلى أن جاءت وزارة محمد محمود وعطلت البرلمان، وأمضت في غيبتها اتفاقية مياه النيل في ٧ مايو سنة ١٩٢٩.

وضعت هذه الاتفاقية في شكل مذكرة أرسلها محمد محمود باشا رئيس الوزارة

في اليوم المذكور إلى اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني، وأجاب المندوب السامي بالموافقة عليها.

تضمنت هذه المذكرة أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل، أعظم من المقدار الذي يستعمله الآن (سنة ١٩٢٩) وأن الحكومة المصرية كانت دائماً شديدة الاهتمام بعمران السودان، وستواصل هذه الخطوة، وهي لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار، بحيث لا تضرب تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، ولا بما يحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل في المذكرة والمبين فيها بعد، وبناءً على ذلك تقبل الحكومة المصرية النتائج التي انتهت إليها لجنة مياه النيل في سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بالمذكرة والذي يعتبر جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق، على أنه نظراً للتأخير في بناء خزان جبل الأولياء الذي يعتبر في تقرير اللجنة مقابلاً لمشروعات رى الجزيرة (بالسودان) ترى الحكومة المصرية تعديل تواريخ ومقادير المياه التي تؤخذ تدريجاً من النيل للسودان في أشهر الفيضان بحيث لا يتعدى مما يأخذه السودان ١٢٦ متراً مكعباً في الثانية قبل سنة ١٩٣٦، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهي قابلة للتعديل كما نص على ذلك في التقرير، وبينت المذكرة تفصيل الترتيبات التي تراها الحكومة المصرية كفيلة بالمحافظة على المصالح المصرية فيما يتعلق بتوزيع مياه النيل وهي:

١ - أن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية في السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة في التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاء كي تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقاً لما تم الاتفاق عليه.

وتسرى الإجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشارى حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة.

٢ - ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد ولا

تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر.

٣ - تلتقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل في السودان دراسة ورصدًا وافيين.

٤ - إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل وفروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر، تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية، ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسًا.

٥ - تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال أيرلنده وساطتها لدى حكومات المناطق التي تحت نفوذها لكي تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبيل ما هو مبين في الفقرتين السابقتين.

٦ - لا يخلو الحال من أنه في سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك في تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفاصيل الفنية أو الادارية، فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل، فإذا نشأ خلاف في رأى فيها يختص بتفسير أو حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيها بينها، رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة.

٧ - لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال مأسًا بمراقبة وضبط النهر فإن ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة في مسألة السودان. وقد أجاب المندوب السامى على هذه المذكرة في اليوم نفسه بأنه يؤيد القواعد الواردة فيها، ويعرب عن سرور الحكومة البريطانية من أن المباحثات

أدت إلى هذا الحل الذى سيزيد في تقدم مصر والسودان وورخائهما، وأن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل، وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة في السودان، وأن الحكومة البريطانية سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل وأنها تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية، وأن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ في كل وقت أيما كانت الظروف التي قد تطرأ فيها بعد.

هذا، ولم يكن من حق وزارة محمد محمود أن تعقد مثل هذه الاتفاقية، لأنها وقد عطلت الحياة الدستورية لم تكن تملك تمثيل الأمة في عقد اتفاقات مع حكومة أخرى، وبخاصة في مسائل خطيرة تتعلق بوحدة مصر والسودان.

أقرت هذه الاتفاقية القاعدة العامة التي كانت تسعى لها السياسة البريطانية، وهى الفصل بين مصر والسودان من الوجهة الاقتصادية، هذه القاعدة التي تتعارض مع وجهة النظر المصرية الصحيحة، وهى أن مصر والسودان وحدة اقتصادية لا تنجز.

لقد كانت إدارة أعمال الرى على مجرى النيل في مصر والسودان من اختصاص وزارة الأشغال المصرية، فكانت لها السيطرة على مياه النيل وإدارته، سواء في مصر أو السودان، وظل هذا الحق غير متنازع فيه إلى نوفمبر سنة ١٩٢٤ حين اعتدت عليه الحكومة الإنجليزية في بلاغها الذى أعقب مقتل السردار، وكون من مظاهر هذا الاعتداء ونتائجه تأليف لجنة توزيع مياه النيل التي سبق الكلام عنها، ومن نتائجه أيضا انفصال إدارة خزان مكوار (سنار) وتفتيش رى الجزيرة بالسودان انفصالاً فعلياً عن وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٥، وانفصال أعمال الرى في السودان عامة عن هذه الوزارة، بحيث قامت وحدتان منفصلتان، وهما إدارة الرى في السودان، وإدارة الرى في مصر، بعد أن كانتا إدارة واحدة.

جاءت اتفاقية مياه النيل إقراراً لهذا الانفصال، وتوكيداً لفصل أعمال الرى

في السودان عن وزارة الأشغال المصرية، وجعلت إدارة خزان (سنار) في يد حكومة السودان (البريطانية فعلاً)، وكل ما لمفتش الرى المصرى في السودان هو التعاون مع المهندس (البريطانى) المقيم في خزان (سنار) لقياس التصرفات والأرصاء كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزانات جارية طبقاً لما تم الاتفاق عليه، وجعلت الاتفاقية أعمال الرى التى تقيمها مصر في السودان معلقة على موافقة حكومة السودان على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية، وبذلك أصبحت إدارة مياه النيل بالسودان في يد الإنجليز فعلاً، وفقدت مصر حقها الثابت في السيطرة على مياه النيل وإدارته، ولا يغنى عن ذلك ما نصّ عليه في الفقرة ٥ من المادة ٤ من مذكرة محمد محمود باشا من أن هذا الاتفاق لا يس مسئلة مراقبة وضبط النيل وأن هذه المسألة تركت للمفاوضات بين الحكومتين المصرية والإنجليزية، فإن هذا معناه إقرار الأمر الواقع إلى أن يتم الاتفاق على تغييره، هذا إلى أن الاتفاقية قد فصلت فعلاً في أمر مشروعات الجزيرة وخزان سنار ومشروعات الرى الأخرى التى ترى الحكومة البريطانية إنشاءها على النيل وفروعه، إذ جعلت إدارتها في يد الإنجليز.

ثم إن هذه الاتفاقية قد سلمت بالنتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل، واعتبرت تقريرها جزءاً لا ينفصل من الاتفاق، في حين أن وزارة الأشغال سبق لها أن أبدت تحفظات على هذا التقرير، منها ألا يبدأ بأخذ المياه للسودان في أوائل الفيضان ألا عندما يبلغ تصرف النيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب في اليوم بدلاً من ١٦٠ مليون متر مكعب في اليوم لمجموع تصرف النيلين الأبيض والأزرق، ومنها أنه مع تحديد كمية المياه التى تأخذها ترعة رى الجزيرة يجب أيضاً تحديد المساحة التى تروى بهذه المياه.

وصفة القول أن اتفاقية مياه النيل في مجموعها كانت تنفيذاً لوجهه النظر البريطانية في الفصل بين مصر والسودان من الوجهة المائية والاقتصادية.

رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا (مايو - أغسطس سنة ١٩٢٩)

سافر الملك فؤاد في أواخر مايو سنة ١٩٢٩ إلى أوروبا على ظهر الباخرة «أوزونيا» وزار ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا، وزار بها دار عصبة الأمم في جنيف، ثم ذهب إلى باريس فلندن، وعرج بإيطاليا وعاد إلى مصر في أغسطس، وهذه كانت رحلته الثانية خارج الديار المصرية بعد ولايته العرش، أما رحلته الأولى فقد كانت في يونيه - نوفمبر سنة ١٩٢٧، وقد سبق الكلام عنها في الجزء الأول ص ٢٧٦ طبعة سابقة.



الفصل الثالث

مفاوضات محمد محمود - هندرسون

جرت الانتخابات العامة بإنجلترا في أواخر مايو سنة ١٩٢٩، وأسفرت عن أغلبية من حزب العمال، فاستقالت وزارة المحافظين وكان يرأسها المستر بلدوين، وقال في كتاب استقالته الذي رفعه إلى الملك: «إنه يقدم استقالته لتمكين العمال بصفتهم الأكثر عددًا من تأليف الوزارة والتمتع بما لهم من الحقوق بالعدل والإنصاف»، وهكذا تسير شئون الحكم في إنجلترا على القواعد الدستورية، وبعبارة أخرى على أساس احترام إرادة الشعب، ولم يحق المحافظون من نتيجة الانتخابات، ولم ينقموا من الشعب البريطاني خذلانه إياهم، ولا فكروا في حرمان الشعب حقوقه الطبيعية عقابًا لهم على خذلهم في الانتخابات.

استقالت إذن وزارة المحافظين، وألف المستر ماكدونالد زعيم حزب العمال الوزارة في أوائل يونيه من تلك السنة.

إقالة اللورد جورج لويد

كان أول عمل بارز لوزارة حزب العمال في سياستها حيال المسألة المصرية استقالة أو إقالة اللورد جورج لويد من منصب المندوب السامي البريطاني في مصر، وأعلن المستر آرثر هندرسون وزير الخارجية في مجلس العموم هذه الاستقالة يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩، وتبين من تصريحاته أن الوزارة طلبت منه أن يستقيل، فقد سأله المستر تشرشل عما إذا كانت الحكومة هي التي أرغمته على الاستقالة، فأجاب أن التلغراف الذي بحث به إليه كان في صيغة تعدّ بمثابة دعوة له لكي يعتزل منصبه، فكان هذا الجواب دليلًا على أن استقالته كانت بمثابة عزل أو إقالة، وبخاصة لأن حكومته لم تعينه في منصب آخر.

وقد أحدث هذا النبأ ضجة كبيرة في مصر؛ إذ لم يكن أحد يتوقع هذه الإقالة بمثل هذه السرعة.

وتبين من هذه الملابسات أن الوزارة البريطانية الجديدة أرادت أن تعالج القضية المصرية، فبدأت سياستها بإقالة اللورد جورج لويد، وأرادت من جهة أخرى أن تعلن عدم تضامنها معه في سياسته التي اتبعتها في مصر، وبخاصة في إقراره الانقلاب الذي عطلت فيه الحياة الدستورية، لكي لا تتحمل وزارة العمال وزر هذا الانقلاب.

وجاءت إقالته نذيراً بقرب سقوط وزارة محمد محمود والنظام الذي اصطنعه لأن اللورد لويد كان السند الأكبر لهذا النظام، وعينت الحكومة البريطانية السير برسي لورين مندوباً سامياً بدلاً من اللورد لويد، وقد جاء مصر عقب إذاعة مشروع محمد محمود - هندرسن الذي سيرد الكلام عنه.

المفاوضات بين محمد محمود وهندرسن

كان محمد محمود باشا في إنجلترا حين أعلن المستر آرثر هندرسن في مجلس العموم نبأ استقالة اللورد لويد، إذ جاءها من قبل ليحضر حفلة تقليده دكتور فخري في القانون بجامعة أكسفورد، وكان في نيته أن ينتهز فرصة وجوده بلندن ليتفاوض مع المستر هندرسن في مسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية، فأظهر المستر هندرسن رغبة الحكومة البريطانية في المفاوضة في المسألة المصرية كلها، فلم ير محمد محمود بدا - نزولاً على إرادة الوزير البريطاني - من أن تتناول المفاوضة علاقة مصر بإنجلترا عامة.

جرت هذه المفاوضات في صيف هذا العام (سنة ١٩٢٩) وأسفرت عن مشروع معاهدة تبودلت بشأن صيغته النهائية رسالتان بين محمد محمود باشا والمستر آرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩، وهو وإن يكن أقل قيوداً من مشروع السير أوستن تشمبرلن^(١) (ص ٢٦) إلا أنه

(١) يختلف عن مشروع تشمبرلن في أنه يجعل مكان الحماية البريطانية بمنطقة قناة السويس وتضمن تنازل إنجلترا عن مطالبتها في تخويلها المسؤولية عن حماية الأجانب وقبورها اضطلاع مصر بهذه المسؤولية والاعتراف لمصر بأنها مسئولة وحدها عن حماية الأقليات.

حوى الركنين اللذين يهدمان الاستقلال الحقيقي، وهما بقاء القوات البريطانية في مصر، وبقاء السودان منفصلاً عنها ففعلاً بإقرار الحكم الثنائي في ربوعه، ومن ثم لا يختلف في جوهره عن مشروع تشمبرلن، وفي ذلك يقول السير أوستن تشمبرلن نفسه في خطبة له يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٩: «إن المقترحات الحالية هي من وجوه كثيرة أقرب ما يكون للمقترحات التي فاوضت فيها ثروت باشا».

نصوص مشروع المعاهدة

قلنا إن مشروع المعاهدة الذي أسفرت عنه هذه المفاوضات قد تبودلت بشأن صيغته النهائية رسالتان في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩، فالأولى من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا أرفق بها نصوص المشروع والمذكرات الإيضاحية، والثانية من محمد محمود باشا إلى المستر هندرسن بقبول هذه المقترحات. قال المستر هندرسن في رسالته:

«إن المقترحات المرفقة بهذا، وما سيتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التي ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصري هي أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة بريطانيا العظمى المتحدة وشمال أيرلنده أن تذهب إليه في رغبتها في الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر، وإن من أحب أماني حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم - بلا تمييز بين الأحزاب - هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة وأن يجدو فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلية بين بلادينا، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصري الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكي تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها» ولي الشرف إلخ».

وقال محمد محمود باشا في جوابه على هذه الرسالة:

«أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أني تسلمت رسالتكم إلى اليوم والتي تتضمن

المقترحات والمذكرات الإيضاحية التي سيتم تبادلها بشأن التفاصيل بما كان موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى.

«وإني لأدرك أن هذه المقترحات هي أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه، وإنني مستعد من جهتي أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصري، واثقًا بتمام الثقة بأن قبولها هو في مصلحة بلادي، وإنني أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالة التي وضعت وبحثت بها فيجدون فيها أساسًا مرضيًا للعلاقات المستقبلية بين بلادينا.

«فهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك المقترحات إلى الشعب المصري».

وفيما يلي نصوص هذه المقترحات:

١ - انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

٢ - تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدًا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات.

٣ - بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا في جمعية الأمم فستقدم طلبًا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة في المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها في ذلك الطلب.

٤ - إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حاله فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة.

٥ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالآ يتخذ في البلاد الأجنبية موقفًا

يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر، وعملاً بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضراً بمصالح الطرف الآخر.

٦ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد.

٧ - إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة، فإن الطرف الآخر - مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة - يقوم فى الحال بإنجاده بصفة حليف وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانئ ومطاراته وطرق المواصلات.

٨ - نظراً لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين.

٩ - تسهلاً وتحقيقاً لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقاً أساسياً للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية، فى الأماكن التى يتفق عليها بعد، شرقى خط الطول ٣٢ شرق، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

١٠ - نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين.

١١ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات هـائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر.

ولذلك يتعهد جلالتـه بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذات الامتيازات في مصر للحصول، بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب.

١٢ - نظرًا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة وللمحافاة الملحوظة في هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل في بلاطه. ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر في بلاط سانت جيمس سفير.

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة. في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناءً على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

١٤ - لا تخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التي تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف في تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينها مباشرة.. يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

١٦ - يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التي تبني على المقترحات التي مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائماً في الظروف التي تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

أما المذكرات المتتمة والموضحة لهذه المقترحات فأهم ما ورد فيها (في المذكرة الخاصة بالجيش) المرسله من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا انتهاء الترتيبات التي بمقتضاها كان يباشر المفتش العام (البريطاني) للجيش المصري ومن معه (من الضباط البريطانيين) اختصاصاتهم، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية، ورغبة الحكومة المصرية أخذاً بالمادة الثامنة من المقترحات في الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية، وتتعهد الحكومة البريطانية بموافاة مصر بتلك البعثة، وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم في الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها، وتعهد الحكومة المصرية بأن تقدم مجاًناً للحكومة البريطانية في الأماكن التي يتفق عليها أراضي وثكنات إلخ تعادل الأراضي والثكنات التي تشغلها (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر، وبمجرد إتمام هذه المبادئ الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضي والثكنات التي تخليها للحكومة المصرية، ونظراً إلى العقبات الفنية التي تعترض إجراء النقل تدريجياً، ينتظر إكمال الأماكن الجديدة، ثم يؤخذ في النقل، ونظراً لطبيعة المنطقة الواقعة شرقي درجة ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق إلخ، ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية في الطوارئ، ومع مراعاة ما قد يتفق عليه في المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائماً ما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات في أمور الاختصاص والرسوم، وما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومتر منها، على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التي تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقاً تعمل بإذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها، وتبذل الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الجوية البريطانية ورجالها ومهماتهما في طريقهما من المطارات التي وضعت طبقاً للمادة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات، وتبذل الحكومة البريطانية التسهيلات المناسبة للطائرات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتهما في الأراضي الواقعة تحت إشرافها.

وقد أجاب محمد محمود باشا على هذه المذكرة بإقرارها.

وفي المذكرة الخاصة بالمستشارين المالي القضائي ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجاً من الإصلاحات الداخلية واسع المدى وأنه يقدر أن المهمة التي أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية في نظام الامتيازات الأجنبية الملحوظة في المقترحات، وأنه لتنفيذ ذلك البرنامج عن الإصلاحات على وجه مرضى ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة، وأنه لذلك ينتهز هذه الفرصة ليحيط المستر هندرسن علماً بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبقى في خدمتها في الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين في وظيفة مستشار مالي للحكومة المصرية، ومستشار قضائي لوزارة الحفانية، ويختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظائفيتين بعد شاغليهما الحاليين (وقتئذ) بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، وتعيينها الحكومة المصرية، ويكون تعيينها باعتبارهما موظفين مصريين.

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأنه أحيط علماً مع الارتياح بما ورد فيها عن نيات الحكومة المصرية.

وفي المذكرة الخاصة بالبوليس ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية في قسم الأمن العام، على أنها تنفيذاً للتمهيد المشار إليه في المادة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاودة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصراً أوروبياً في بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رئاسة ضباط بريطانيين، وأنه يود أن يتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة الحكومة البريطانية إذا شاءت في المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها.

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأن الحكومة البريطانية تثبت بكل ارتياح ما ورد فيها وأنه إذا شاءت الحكومة المصرية في وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها فإن الحكومة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء

فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضاً في تنظيم قوات بوليسها.

وفيا يتعلق بالامتيازات الأجنبية كتب المستر هندرسن مذكرة قال فيها تفسيراً للمادة الحادية عشرة:

«قد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح، وذلك لأني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد، حين تصبح معاهدة تنهى على أساس هذه المقترحات نافذة، وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقتها كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية في مصر؛ لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذي تقوم به المحاكم القنصلية الآن، وإني لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساساً للإصلاح في نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة، وبما لا ريب فيه أنه ستتمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية، وسيشتغل الخبراء بالمناقشة في هذه النقط، على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال، وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم: قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففي هذه الأحوال يكون النقل اختيارياً، ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة، وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي تكون للرعايا البريطانيين صالح فيها، وفي حالة العفو عن عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائي - ما دام ذلك الموظف باقياً في خدمة الحكومة المصرية - قبل عرض

رأيه على جلالة الملك، وإني لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات الآن (سنة ١٩٢٩) فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليها لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة، لذلك فإني مستعد للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقاً على الأجانب، ويدخل فى ذلك التشريع، التشريع المالى، وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول، ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عمومًا فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب. وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزاً غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية، وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية، إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره، وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠)، ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة، وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة؛ على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها، وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة (أجنبى) وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة، وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية، وإني لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوماً أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ - سنة ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة. أما المسألة

الثانية فزيادة عدد موظفي المحاكم المختلطة الزيادة التي يستدغيها التوسيع المقترح لاختصاصها، ويدخل في هذه المسألة البحث في أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرضى، ويستشار المستشار القضائي ما دام ذلك الموظف باقياً في الخدمة - في تعيين القضاة الأجانب في المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم».

وأجاب محمد محمد محمود باشا على هذه المذكرة بأن المقترحات التي يشير إليها فيها تتفق مع نيات الحكومة المصرية، وأنها متفقة على وجه العموم مع الحكومة البريطانية على القواعد التي يحسن أن يجري إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها، وأنه فيما يتعلق بتعريف لفظ «أجنبي» يلاحظ أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدني والجنائي الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨، فإنه لا شك في أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية.

وكتب محمد محمود باشا مذكرة عن الموظفين الأجانب ذكر فيها أنه في سياق مناقشات الطرفين بشأن المادة العاشرة من المقترحات كان مفهوماً أن الحكومة البريطانية لن تؤول تلك المادة تأويلاً ضيقاً غير معقول وأن ليس في هذه المادة ما يخل بحرية الحكومة المصرية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في الوظائف التي لا يوجد من بين الرعايا البريطانيين من يليق لها.

فأجاب المستر هندرسن بأنه يؤيد ما جاء في هذه المذكرة بشأن التفاهم الذي تم بينها.

وكتب المستر هندرسن مذكرة أخرى عن الأقليات أثبت فيها أنه لم ير محلاً للإشارة في المقترحات إلى حمائية الأقليات التي ورد ذكرها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون في المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها.

فأجاب محمد محمود باشا بمذكرة قال فيها: «أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علماً بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات في مصر».

وفىما يتعلق بالسودان كتب المستر هندرسن ثلاث مذكرات، ذكر في الأول أنه عندما تناقش الطرفان في المادة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقا على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول في أمره إلى تسوية عادلة، وأن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزانة البريطانية، ومندوب عن وزارة المالية المصرية، وذلك حالما تنفذ المعاهدة التي تعقد على أساس هذه المقترحات.

فأجاب محمد محمود بمذكرة قال فيها: «رداً على كتاب سعادتك بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعياً لتسويته عادلة».

وفي المذكرة الثانية تناول المستر هندرسن طريقة سريان الاتفاقات الدولية على السودان، قال: «يحسن إثبات الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو طبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة، ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتي يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحاً مشتركاً بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعاً أن تشمل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم، وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها، فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد، وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكراً خاصاً فى وثائق التصديق، وفى بعض الأحوال حيث تنصّ المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق، وحيث يستحسن أن تطبق

تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض، وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام في كل حالة ولا محل طبعاً في مثل هذه الأحوال لأى تصديق، وفي المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها في أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون في اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوباً فيه لمصلحة السودان».

فأجاب محمد محمود على هذه المذكرة بكتاب أيد فيه ما ورد فيها.
وفي المذكرة الثالثة تناول المستر هندرسن مسألة عودة القوات المصرية إلى السودان قال:

«في أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد القوات المصرية إلى السودان، فإذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها في المقترحات كما نؤمل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية ببريطانيا العظمى وشمال أرنلدا، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أوطلة مصرية إلى السودان في الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة».

فرد محمد محمود باشا بكتاب قال فيه:

«أتشرف بإبلاغ سعادتك وصول مذكرتك بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أوطلة مصرية إلى السودان وقد أحطت علماً بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذا الشأن».

ولما أعلنت نصوص المشروع علق الوفد النظر فيها على إعادة الحياة الدستورية لكى تقول الأمة كلمتها فيه ممثلة في البرلمان؛ لأنه لا معنى لتقرير مصير الأمة وهى مقهورة في الداخل، مهذرة حقوقها وحريتها.

وقد وصل السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى الجديد إلى الإسكندرية في أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٩، وكانت الضجة قائمة في مصر على مشروع محمد محمود - هندرسن، وطريقة عرضه على الأمة، فالوفد متمسك بأن

لا ينظر في المشروع إلا بعد عودة الحياة الدستورية، والوزارة ترجو أن ينظر في المشروع وهي قائمة في الحكم، وإذا كان لابد من إعادة الحياة الدستورية فلتجرى هي الانتخابات، أما الوفد فكان مصرًا على استقالته، لكي لا تعيث بحرية الناخبين، وطالب بتأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات، وتمسك أيضًا بأن تجرى الانتخابات على درجة واحدة طبقًا للقانون الذي سنّه البرلمان سنة ١٩٢٤، وجرت عليه الانتخابات سنة ١٩٢٦ بعد ائتلاف الأحزاب، أما الوزارة فكانت ترى إجراء الانتخابات على درجتين، وأن تكون هي التي تتولاها، وقد سعت سعيًا حثيثًا في تحقيق هذه الرغبة، وذلك لكي يتسنى لها أن تعيث بالانتخابات وتوجهها كما تشاء، كما يفعل حزبها من قبل ومن بعد.

قبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد، وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمود وتأليف وزارة جديدة محايدة تجرى الانتخابات في عهدها، حرة من كل تدخل حكومي، وكان هذا ولا شك مكسبًا للأمة في مجموعها؛ لأن أية أمة تحترم نفسها لا يجوز أن تتنازل عن حقها الأساسي في اختيار ممثليها في البرلمان، وبالتالي اختيار حكومتها اختيارًا سليمًا من كل ضغط أو تزيف، وهذا الحق هو عماد الديمقراطية وقوامها، وما عدا هذا فهو حكم مطلق، أو هو الاستعباد مهما تعددت صوره وأشكاله.

استقالة وزارة محمد محمود وتأليف وزارة عدلي يكن الثالثة

(أكتوبر سنة ١٩٢٩)

وعلى ذلك قدم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩، فقبلها الملك في اليوم نفسه، وعهد في اليوم التالي (٣ أكتوبر) إلى عدلي يكن تأليف الوزارة الجديدة، وكان أهم عمل لها هو إعادة الحياة الدستورية، وإجراء انتخابات عامة خالية من كل ضغط حكومي، وإلى ذلك أشار عدلي باشا في الجواب الذي رفعه إلى الملك بقبوله تأليف الوزارة، إذ قال: «وستكون الغاية التي ترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس

النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع، بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكي يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت في مصيرها».

أى أنها وزارة انتقال من الحكم الانقلاي إلى الحكم الدستورى، وفي هذا القول تلميح واضح إلى ماجرى من الضغط والإكراه في انتخابات مارس سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢١٠ و ٢١٤ طبعة سابقة) وإلى أن مثل هذا الضغط هو عمل غير مشروع لا يجوز أن يتكرر، وفي إسناد الوزارة إلى عدلى باشا لإجراء انتخابات حرة دليل على أن وزارة محمد محمود ما كانت لتؤمن على حرية الشعب في الانتخابات، وفي الحق إن كل وزارة ألفها «الأحرار الدستوريون» أو اشتركوا فيها مع حلفائهم من الرجعيين كانت أول قاعدة لها المحيولة بين الأمة وحقتها في الانتخاب الحر وإهدار النظام الدستورى حكماً أو فعلاً، ويتضح لك من تأليف وزارة عدلى في أعقاب وزارة محمد محمود أن عدلى باشا انفصل نهائياً عن حزب الأحرار الدستوريين، وقد انفصل عنهم فعلاً منذ أن استقال من رئاسة حزبهم سنة ١٩٢٤، وفي الحق أنه من يوم أن استقال من هذا الحزب برئت سياسته من أساليب الاتواء وإهدار حقوق الشعب التى درج عليها جمهرة «الأحرار الدستوريين»، ولذلك لم يشترك في انقلاب سنة ١٩٢٨ الذى تم على أيديهم، وقد وقف أيضاً موقفاً مشرفاً في استنكار هذه الأساليب حين ألف إسماعيل صدقى وزارته سنة ١٩٣٠ كما سنجىء بيانه في الفصل الرابع.

صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة عدلى باشا يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على النحو الآتى: عدلى باشا للرئاسة والداخلية. أحمد مدحت يكن باشا للخارجية. عبد الرحيم صبرى باشا للمواصلات. حسين درويش باشا للحقانية. مصطفى ماهر باشا للمالية. حسين واصف باشا للأشغال. واصف سميكة باشا للزراعة. أحمد على باشا للأوقاف. حافظ حسن باشا للمعارف. محمد أفلاطون باشا للحرية.

وهى وزارة عدلى يكن الثالثة.

عودة الحياة الدستورية

وإذ كان الدستور موقوفًا بموجب الأمر الملكي الصادر في ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ فقد استصدرت وزارة عدلى باشا أمرًا ملكيًا آخر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بإنفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة منه وهى المواد ١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ (انظر صفحة ٦٦) وبإجراء الانتخاب لمجلس النواب ودعوة مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب ومجلس الشيوخ الذى كان قائمًا فى تاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ إلى الاجتماع فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠، ومعنى هذا إعادة الحياة الدستورية التى أوقفها أمر ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨، والعمل بالمواد التى كانت معطلة من الدستور وإجراء الانتخابات لمجلس النواب، وإعادة مجلس الشيوخ كما كان، أى إلغاء الأمر السابق الصادر بحله.

وفى اليوم الثانى من شهر نوفمبر صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ للانتخاب ويوم ٢٩ منه للإعادة فى حالة عدم حصول المرشح للأغلبية فى اليوم الأول، وبدعوة البرلمان إلى الاجتماع يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠.

وفى هذا اليوم (٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩) فضت الأختام التى كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ يوليه سنة ١٩٢٨ وسلمت مفاتيحه إلى سكرتير مجلس الشيوخ.

انتخابات ديسمبر سنة ١٩٢٩

كانت انتخابات سنة ١٩٢٩ فوزًا كبيرًا للوفد، وقد أحسَّ «الأحرار الدستوريون» بعد سقوط وزارتهم بأن لا أمل لهم يرجى فى انتخابات حرة، فقرروا الإضراب عن دخولها، ولم يدخلوها فعلاً، واعتذروا عن عدم دخولها بحجة واهية، وهى ترك المجال للتطورات التى تنشأ عن الانتخابات للوفد، لعله يكسب لمصر حقوقًا جديدة، والحرص على سلامة مشروع المعاهدة من جميع وجوه الخطر الذى يتهدهدها سواء فى الانتخابات أو فى المجلس.

والعلة الحقيقية هي شعورهم بأن الشعب لا يميل بداهة إلى انتخاب مرشحي الحزب الذى عطل الدستور وتولى الحكم على غير إرادته، وكان ينوى البقاء فى الحكم رغم هذه الإرادة عدة سنين لولا أن تطور الأحداث قد أقصاه عن الوزارة، فأثروا الامتناع عن دخول المعركة، وأرادوا من جهة أخرى أن يهدوا لانقلاب جديد مبناه أن البرلمان لا يمثل الأمة لإضرارهم عن دخوله، وهكذا أعدوا العدة ليعودوا إلى مناصب الحكم من غير طريق الدستور.

موقف الحزب الوطنى

أما الحزب الوطنى فقرر دخول الانتخابات ليقوم بواجبه داخل البرلمان، وهو النضال عن مبادئه ومعارضته أى وضع لا يتفق مع الاستقلال الصحيح، وأصدر فى هذا الصدد نداءً أوضح فيه غايته ومقاصده من الاشتراك فيها وفى المجالس النيابية عامة، قال:

بيان الحزب الوطنى

«يرى الحزب الوطنى أن الحياة النيابية فى بلاد مغلوبة على أمرها ومحتلة بالأجانبى قد يمكن أن تكون وسيلة يتمكن بها نواب الأمة من أن يعلنوا فى وجه الغاصب حقيقة المطالب القومية، ومن أجل هذا كان الحزب الوطنى فى جميع المجالس النيابية السابقة يقف موقف المعارضة، فلم يترك فرصة تمر دون أن يعلن حقوق البلاد فى غير غموض وبلا تصنع، غير أن غالبية هذه المجالس كانت ومازالت ترى أن الحياة النيابية سلم يرتقى به إلى الحكم أولاً وبالذات؛ ولذا كانت أعمال تلك المجالس مضطربة فى سياستها، وغير مستقرة على حال، ولقد دلت الحوادث الماضية على أن كل اعتداء على الحياة النيابية فى مصر إنما كان بموافقة بريطانيا أو بإيعاز منها، وأن كل إعادة للحكم النيابى كانت كذلك بمشورتها أو بدافع منها لأغراض ومرام سياسية، وكان تدخل الحكومة البريطانية فى الشؤون المصرية خلال الحوادث الأخيرة مما يكاد يلمس باليد، ولقد قضت الأغراض السياسية فى الوقت الحاضر بإعادة الحياة النيابية بقصد التصديق على المقترحات البريطانية التى جاءت بها الوزارة السابقة واتخذت بريطانيا كل

الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية، ولقد بقى الحزب الوطنى ثابتاً في موقفه محتفظاً بمبادئه وهو الحزب الذى أعلن ومازال يعلن أن هذه المقترحات ليست إلا تأييداً لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وحلاً للتحفظات الواردة فيه على وجه يكفل لإنجلترا حق السيطرة على سياسة البلاد الداخلية والخارجية وتسخير أبنائها ومواردها لخدمة الإمبراطورية البريطانية.

«بقى الحزب الوطنى ثابتاً في موقفه بعد أن أحيط بسياج من الافتراءات والأكاذيب وحروب بالدعاية الشديدة واستخدمت جميع الوسائل لمناهضته عملاً بوصية اللورد ملتر في تقريره الرقم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الذى قدمه لحكومته، ونصح فيه بوجود التغلب على الحزب الوطنى.

«على أنه مهما عمل أعداء مصر وخصوم الحزب الوطنى الذى يمثل المعارضة الجدية الشريفة في سبيل إقصائه عن مجلس النواب عند إقرار المقترحات البريطانية فإن ذلك لن يقعد به عن مواصلة جهاده حتى يكشف عن تلك النوايا الضارة بمصلحة البلاد، فالحزب الوطنى لا يعمل لأفراده، ولا يجاهد في سبيل هذا الجيل وحده، وإنما يعمل ويناضل للأجيال المقبلة وفي سبيل مصر الخالدة.

فلهذه الاعتبارات

«وعلى الرغم من جميع تلك المكائد التى تحيك بشباكها حول الحزب الوطنى، ويقطع النظر عن كل اعتبار آخر، يرى الحزب الوطنى إبراءً لذمته وإرضاءً لضميره وقيامه بواجبه أن لا يحجم عن دخول الانتخابات معتمداً بعد الله على سلامة مبادئه وصدق يقينه ونيل مقاصده».

وقد دخل الانتخابات أيضاً الاتحاديون والمستقلون. وأسفرت النتيجة عن نصر كبير للوفد، إذ نال من المقاعد ٢١٢ مقعداً من ٢٣٥، ونال الحزب الوطنى خمسة مقاعد، وحزب الاتحاد ثلاثة والباقون مستقلون، ويلاحظ أن عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب زاد عما كانت عليه سنة ١٩٢٤، فقد كانت في تلك السنة ٢١٤ دائرة، وزادت سنة ١٩٢٩ إحدى وعشرين دائرة نتيجة لما أظهره إحصاء سنة ١٩٢٧ من زيادة عدد السكان.

استقالة وزارة عدلى وتأليف وزارة النحاس الثانية

(أول يناير سنة ١٩٣٠)

في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قدم عدلى باشا استقالة الوزارة، وبناها على أن مهمة وزارته هي إعادة الحياة الدستورية، ويتمام الانتخابات قد انتهت مهمتها؛ فهي لذلك ترفع استقالتها، قال:

«مولاي. أتشرف بأن أعرض لجلالتكم أنه منذ تفضلتم فعهدتم إلى بتأليف هذه الوزارة لم تزل عاملة على القيام بما رصدت له نفسها من إعادة الحياة الدستورية على خير وجه قضت به الظروف التي تولت فيها الحكم، والآن وقد تمت الانتخابات ولم يبق إلا أن يجتمع البرلمان في الميعاد الذي حدده الأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩، فقد فرغت الوزارة من مهمتها، وهي لذلك تتشرف بأن ترفع استقالتها لجلالتكم شاكرة ما أسديتموها من عطف وتأيد داعية للبلاد بالتوفيق فيها هي قادمة عليه من هام الشؤون مبتهلة إلى الله بأن يحفظ لها جلالتكم تقدمونها بإرشادكم السامي وتحوطونها برعايتكم الجليلة، وإلى لا أزال إلخ».

وعهد الملك إلى مصطفى النحاس باشا يوم أول يناير سنة ١٩٣٠ بتأليف الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية التي أسفرت عنها الانتخابات فألفها، وصدر المرسوم بتأليفها في اليوم نفسه على النحو الآتي: مصطفى النحاس باشا للرئاسة والداخلية. حسن حسيب باشا للحربية والبحرية. واصف بطرس غالى باشا للخارجية. محمد نجيب الغرابي باشا للحقانية. عثمان محرم باشا للأشغال. محمد صفوت باشا للزراعة. الأستاذ مكرم عبيد للمالية. والأستاذ محمود فهمي النقراشي للمواصلات. بهي الدين بركات بك للمعارف. الأستاذ محمود بسيوني للأوقاف، وكلهم من الوفدين وجميعهم من أعضاء البرلمان عدا بهي الدين بركات بك الذي كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف الأهلية.

وقد أوضح النحاس صيغة وزارته الشعبية في الكتاب الذي رفعه إلى الملك في

صدد تأليفها إذ قال: «مولاي. أنتشرف بأن أرفع إلى سدّتك العلية خالص الولاء لعرشكم المفدى وشخصكم الكريم، وأشكر لجلالتكم ما أوليتني من شرف عظيم، وثقة غالية، بدعوتى لتأليف الوزارة والاضطلاع بأعباء مسئوليتها وإني يا مولاي لأتقبل تلك المسئولية الخطيرة معتمداً على الله تعالى معتمداً بسامى رعايتكم، مستنداً إلى ثقة الأمة التى لا تفتأ تسديها للوفد المصرى الذى أنتشرف برياسته، فلقد تفضلت لجلالتكم فأصدرت أمركم الكريم إلى الوزارة السابقة فباشرت الانتخابات العامة طبقاً لأحكام الدستور فى جو من الحرية والحياد التام، وأسفرت الانتخابات عن صورة صحيحة لإرادة البلاد فى التعلق بالحياة النيابية والاستمسك بدستورها وحرّياتها فى ظل عرشكم المفدى، وستتقدم الوزارة ببرنامجهما إلى البرلمان جاعلة من أغراضها الأولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح من جميع نواحيه والسعى إلى تحقيق استقلال البلاد استقلالاً صحيحاً والوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية، وإني لأستمدّ يا مولاي من كرم عطفكم وسامى تعضيدكم وما أرجو أن يمنحنى إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد، قوّة أستعين بها على خدمة الوطن وإعلاء كلمته والله ولى التوفيق».

وتلك هى وزارة النحاس الثانية، وكان خمسة من أعضائها أعضاء فى وزارته الأولى التى أقبلت سنة ١٩٢٨، وهم النحاس وواصف بطرّاس غالى ونجيب الغرابلى ومحمد صفوت ومكرم عبيد، واثنان كانا وزيرين من قبل وهما عثمان محرم وحسن حسيب، وثلاثة وزراء جدد وهم محمود فهمى النقراشى وبهى الدين بركات ومحمود بسيونى.

قوبل تأليف هذه الوزارة فى الجملة بالابتهاج، إذ كانت وليدة الانتخابات العامة التى تمتلّت فيها إرادة الأمة.

وبدأت الوزارة عملها فى الداخل بإحالة ثمانية مديريّن وبعض كبار الموظفين إلى المعاش، فأحدثت هذه الحركة ضجة استياء وقلق بين الموظفين، وقوبلت بالأسف الشديد من غير الموظفين.

وكانت حجة الوزارة أن هؤلاء الموظفين قد ناصروا الانقلاب وأيدوه وشاركوا وزارة محمد محمود في اضطهادها للشعب وإهدار حقوقه وحرياته، وتلك لعمري حجة واهية؛ لأن الموظف بحكم وظيفته مكلف بأن ينفذ أوامر رؤسائه، فليس من الإنصاف مجازاته بالفصل على عمل ليس هو مسئولاً عنه، وليس من العدل ولا من الإنسانية أخذه بسياسة رؤسائه، ما لم يخرج على القانون خروجاً صارخاً، وفي هذه الحالة تجب محاكمته أمام المحاكم العادية أو أمام مجالس التأديب فتقضى في شأنه بما تراه حقاً.

وعين عدلى يكن باشا رئيساً لمجلس الشيوخ وصدر المرسوم بذلك يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٠.

وافتح البرلمان يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٠، وكان البرلمان الرابع منذ بداية النظام الدستورى سنة ١٩٢٤، وانتخب مجلس النواب الأستاذ ويصا واصف رئيساً له، والأستاذين عبد السلام فهمى جمعة بك وعبد الخالق عطيه وكيلين، والأستاذة محمد صبرى أبو علم (باشا). وعبد الرحمن عزام (باشا). وأحمد عبد الباقي راضى. وأحمد عبد اللطيف مرزوق سكرتيرين. وأحمد حمدى سيف النصر بك وشاكر غزالى وعبد الحمد البنان مراقبين.

أهم أعمال البرلمان والوزارة

من أهم أعمال البرلمان في هذه الدورة إقرار قانون التعريفات الجمركية الجديدة^(٢)، والغرض منها حماية الإنتاج المحلى، وقد نفذت هذه التعريفات منذ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠، فكان فيها حماية لنهضة الصناعات المحلية، وزادت من إيرادات الجمارك زيادة مطردة، ويعد هذا القانون من أهم العوامل في نهضة مصر الصناعية.

واقترح على نصف أعضاء الشيوخ في مارس سنة ١٩٣٠، وجرت القرعة بجلسة ١٢ مارس تنفيذاً للحكم الدستور الذى ينص على أن مدة عضوية أعضاء

(٢) هو القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠، الصادر في ١٤ فبراير من تلك السنة، وكان وضعه تنفيذاً لرغبة أهداها البرلمان في العهد الدستوري.

مجلس الشيوخ عشر سنوات على أن يجدد نصفهم بالقرعة من المنتخبين والمعينين في نهاية الخمس السنوات الأولى، وجرت عملية الانتخاب في الدوائر التي خلت بالقرعة يومي ٣ و ١١ يونيه.

ومن أهم أعمال هذه الوزارة أنها وضعت مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام في صيغته النهائية، وقد رفعته إلى القصر لصدور المرسوم بإحالته إلى البرلمان، فتمتل في السراي^(٣).

ووضعت أيضاً مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعي، ولكنها استقالت قبل أن يرفع إلى القصر، وكان هذا المشروع مما أثار نعمة الدوائر المالية الأجنبية أو المتمصرة التي رأت فيه ما يغل يدها عن استقلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية، فانضمت هذه الدوائر إلى الساعين لإسقاط الوزارة.

الاحتفال بمجيء أول طيار مصري - محمد صدقي

(٢٥ يناير سنة ١٩٣٠)

هو أول طيار مصري وصل إلى مصر من أوروبا على متن طائرته الخاصة، وكان لمجيئه رنة فرح وابتهاج في نفوس المصريين، وعدوه بحق فتحة في ميدان التقدم والبهوض.

أتم محمد صدقي دراسة فن الطيران في ألمانيا، واعتزم العودة إلى مصر على متن طائرته، وكان شاباً مملوءاً إقداماً وشجاعة، فإ أن علم المصريون أنه اعتزم القيام بهذه الرحلة الجريئة حتى خففت قلوبهم إعجاباً بهذا المواطن الذي ضرب للشباب مثلاً حياً في الشجاعة والإقدام، ومغالبة الصعاب والعقبات، وكانت رحلته الجوية محفوفة بالمخاطر، إذ تمت في أشد شهور السنة برداً، وفي جو يثور بالزوايع، فأخذت أنظار المصريين ترمقه وتتبع أنباء رحلته بقلوب تظفر

(٣) في رسالة لإسماعيل صدقي باشا نشرها بهجيرة «اسبكتاتور» الإنجليزية يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ دافع فيها عن سياسته بعد تأليفه الوزارة وإلغاء الدستور، ذكر ضمن ما ذكر أن وزارة الوفد وضعت مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض والإبرام ومشروع قانون محاكمة الوزراء وأن الملك فؤاد رأى أنها سابقان لأوانها فوضعها جانباً ورفعت وزارة الوفد استقلالها فوراً (الأهرام عدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠).

إعجاباً به وقلقاً عليه من أن لا يكتب له التوفيق في هذه الرحلة الجوية العاصفة، وخاصة لأن طائرته كانت صغيرة ذات محرك واحد، وكان يقودها بنفسه، فلما وصل إلى مصر سالما يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ اهتزت النفوس فرحاً بمقدمه، وكان وصوله يوماً مشهوداً، واعتبر فوزه في رحلته فوزاً قومياً، وأقيمت له حفلات تكريم أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والإعجاب، وعدت رحلته من الحوادث التاريخية البارزة التي استرعت الأنظار واستتارت في النفوس روح الحماسة والطموح، ودلت هذه الحفاوة على أن الشعب المصري مفطور على تقدير أعمال البطولة والإقدام في كل ناحية من نواحي الحياة.

مفاوضات النحاس - هندرسن

قرر مجلسا الشيوخ والنواب يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تفويض الوزارة في أن تفاوض الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى «اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين».

وتألف الوفد الرسمي للمفاوضة على النحو الآتي: مصطفى النحاس باشا رئيساً، عثمان محرم باشا، واصف بطرس غالى باشا، الأستاذ مكرم عبيد أعضاء. ثم الدكتور أحمد ماهر، محمود حسن بك المستشار الملكى، الأميرالاي إبراهيم بك بدران، القائم مقام حافظ صدقي بك، الأميرالاي أحمد رفعت بك (مستشارين)، ومصطفى الصادق بك سكرتيراً عاماً، ثم الأستاذ محمد كامل سليم، محمود صديق بك، الأستاذ جورج دومانى، أحمد راغب بك، الأستاذ محمد صلاح الدين، إبراهيم ممتاز، أحمد سعد، عيد الحميد الشريف، محمود زكى سالم، أمين عثمان، ساهبا حبشى، صبحى حوا (موظفى السكرتيرية).

وضحب الوفد من الصحفيين الأساتذة عبد القادر حمزة عن (البلاغ) وأحمد حافظ عوض عن (كواكب الشرق) ومحمود عزمى عن (اليوم) وعبد الله حسين عن (الأهرام).

وعارض الحزب الوطنى في حل القضية المصرية بطريقة المفاوضة متمسكاً

بالجلاء، ماضياً في سياسته «لا مفاوضة قبل الجلاء» التي هي السياسة القوية في الجهاد.

سافر وفد المفاوضة قاصداً لندن يوم ٢٠ مارس، وجرت المفاوضات بينه وبين المستر هندرسن وزملائه، وافتتحت في حفلة أقيمت بقاعة «لوكارنو» التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم الاثنين ٣١ مارس.

ثم قطعت يوم ٨ مايو، لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان، فقد كانت المادة الثالثة عشرة من مقترحات هندرسن تنص على ما يأتي: «مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناءً على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

وقد طلب الوفد تعديل هذه المادة وأن يكون نضها كما يأتي: «مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين، وكل إحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية».

والنص الأخير يختلف عن النص الأول في أنه يقرر أن إدارة السودان تستمر طبقاً لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩، ويقرر في الوقت نفسه أن لا يكون في هذه الإدارة أساس بحقوق مصر ومصالحها المادية، وهو ما لم يرد في النص الأول، ويقرر النص المعدل أيضاً أن قيام الحاكم العام بمباشرة سلطته هو نتيجة من نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩، أما النص الأصلي فمدلوله أن السلطة الحالية للحاكم العام هي كل ما تنحصر فيه نتائج الاتفاقيتين، وأن نصيب مصر في إدارة السودان

لا يتعدى قيام الحاكم العام بشئون الحكم، ثم إن النص المعدل يضرب لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ أجلاً لا يتجاوز عاماً، أما النص الأول فلا يحدد موعداً لهذا التعديل ويترك لإنجلترا الحرية في أن تجيب مصر إلى طلبها التعديل أو لا تجيب.

وقد قبل الجانب البريطاني هذا التعديل بعد نقاش طويل، ولكن مجلس الوزراء البريطاني رفضه بإجماع الآراء، مع أن أربعة من الوزراء ومنهم المستر هندرسن قبلوه من قبل أثناء المفاوضة، إذ كانوا هم المتفاوضون مع الوفد المصرى، كما رفض أيضاً تعديلاً يتعلق بإمكان إعادة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان، وسوغ الجانب البريطاني هذا الرفض بأن مجرد التعهد بعقد مؤتمر للبحث في تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ قبل مضى عام معناه أن هناك تساهلات أخرى، وهو ما لا تبغيه الحكومة البريطانية، وقيل عن سبب نكول الوزراء البريطانيين الأربعة عن قبولهم هذا التعديل أن الوزارة - وكانت من حزب العمال - خشيت أن تتهم من خصومها من المحافظين والأحرار بالتساهل في المسألة المصرية، فيتخرج مركزها، وقد بدا هذا الحرج من سقوط مرشح حزب العمال في انتخاب فرعى لمجلس العموم، إذ فاز عليه مرشح المحافظين، فجاء هذا النجاح نذيراً لوزارة العمال، وزاد عليه أن الوزارة البريطانية تلقت تقارير من مصر بأن الدوائر الأجنبية غير راضية عن اتفاق قد يضعف النفوذ الأجنبى في الحكومة، وكان مما تقمت منه هذه الدوائر شروع وزارة النحاس في إنشاء بنك التسليف الزراعى، وما توقعه الأجانب من أن إنشاءه سيضر بمصالح البنوك الأجنبية، ووردت أيضاً برقية من حاكم السودان العام (السير جون مافى) بأنه إذا أمضيت المعاهدة كما ارتضاها المستر آرثر هندرسن فإن أعضاء مجلس الحاكم العام يستقيلون، ومهما تكن هذه البرقية مناورة سياسية فإن هذه الاستقالة تخرج ولا ريب مركز الوزارة في إنجلترا، فلهذه الأسباب مجتمعة قررت الوزارة التمسك بالنص الأول للسودان كما ورد في مقترحات هندرسن، فلم يقبله الوفد المصرى، ومن ثم قطع المفاوضات.

ومع أن قطع المفاوضات معناه أن إنجلترا تريد أن تفتصب من حقوق مصر ما لا يقبله مفاوض رسمى أو غير رسمى، وكان يجب أن يعقبه تضامن الأمة في

الاستمساك بحقوق مصر كاملة بإزاء سياسة العدوان البريطانية، فقد انتهر طلاب المناصب في مصر هذه الفرصة لإسقاط الوزارة وإحداث انقلاب جديد للوثوب إلى كراسى الحكم، واطمأنوا إلى أن السياسة البريطانية نقت من الوزارة البرلمانية عدم قبولها مشروع هندرسن بحذافيره، وأنها تميل إلى الانتقام منها بواسطة العناصر والسلطات المحلية المصرية عقاباً لها على عدم قبول المشروع برمته، مثلما كان الموقف تماماً عندما رفضت الوزارة البرلمانية سنة ١٩٢٨ مشروع تشمبرلن (ص ٤٧).

أخذ طلاب الحكم يدبرون المكائد ليحطوا الدستور ويصلوا إلى الحكم من غير طريقه المشروع، ووقف الإنجليز من خلف الستار يعلنون كعادتهم أن لا شأن لهم في هذه الأزمة الداخلية، تاركين للعناصر الرجعية المصرية تنفيذ أغراضهم البعيدة المدى.

وما أن قطعت المفاوضات حتى بدأ «الأحرار الدستوريون» تدبيرهم لإسقاط الوزارة، والحلول محلها في الحكم، فرفعوا عريضة إلى الملك فؤاد في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ بالمطاعن كالوها للوزارة، وختموها بالضراعة إلى الملك «أن يتلافى الأمر بحكمته»، أو بعبارة أخرى أن يقلل الوزارة، وهى الطريقة التقليدية التى كان يلجأ إليها طلاب الحكم من طريق هدم الدستور وإهدار حقوق الشعب وقد استجابت السراى إلى هذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن إمضاء المراسيم، لتشل عملها وتضطرها إلى الاستقالة.

وكان مما اشتد الخلاف حوله إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزارة إلى البرلمان، وفى هذا المشروع نصوص تقضى بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور، أو مخالفة حكم من أحكامه الجوهرية، ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة العامة، وكان الغرض من هذا المشروع صيانة النظام الدستورى وحمايته من العبث والانقلابات، فلما عرض مشروع هذا القانون على السراى رفض الملك فؤاد توقيع المرسوم بعرضه على البرلمان.

وهنا اتفقت أيضاً ميول السراى ومرامى السياسة البريطانية؛ إذ أن السياسة البريطانية فضلاً عن نقيمتها من الوزارة الدستورية رفضها مشروع هندرسن، لم تكن تميل إلى إصدار قانون لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور؛ لأنها فى حاجة عند اللزوم إلى أمثال هؤلاء الوزراء.

ثم قام الخلاف بين الوزارة والسراى على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة، فقد وضعت السراى أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم الوزارة.

استقالة وزارة النحاس

(١٧ يونيه سنة ١٩٣٠)

انتهت المشادة بين الوزارة والقصر باستقالة وزارة النحاس، وقد أشار فى كتاب الاستقالة إلى عدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها، قال: «أتشرف بأن أرفع إلى سادتكم العلية استقالتي وزملائي من الوزارة نظراً لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه راجياً أن تتفضلوا بقبولها إلخ».

رفع النحاس هذا الكتاب إلى الملك يوم ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠، فقبل استقالته يوم ١٩ منه فى كتاب قال فيه: «عزيزى مصطفى النحاس باشا، اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع منكم فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠، وقد أصدرنا أمراً هذا لدولتكم شاكرين لكم وللحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداءه من الأعمال أثناء قيامكم بأعباء مناصبكم».

واعتزم الملك إسناد رئاسة الوزارة إلى إسماعيل صدقى، خصم الدستور الألد، والمستهتر الأول بحقوق الشعب.

وهكذا قدر على الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان الممثل للشعب أن لا تبقى فى الحكم ستة أشهر، وهذا وحده يدل على أن لا حرمة للدستور فى هذه البلاد.

وقد حضر النحاس يوم تقديم استقالته جلسة مجلس النواب، وأعلن أن الوزارة قدمت استقالتها، وذكر أسباب هذه الاستقالة بقوله: «عندما تولت

الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهدًا أن تصون أحكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة وغوًا مطردًا، ولقد أشرت إلى ذلك في الكتاب الذى تشرفت برفعه إلى جلالة الملك بقبول إسناد رئاسة الوزارة إلى، كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على مسامع حضراتكم، ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور؛ ولذلك رأت من واجبها أن ترفع استقالتها إلى السدة الملكية، والله نسأل أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خير البلاد».

وإذ كانت الوزارة مستقيلة فقد غادر النحاس الجلسة بعد إلقاء بيانه، ومعه الوزراء، وبعد مغادرتهم إياها وقف الدكتور أحمد ماهر (باشا) وقال فى حماسة مخاطبًا النواب: «سمعت بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم، نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه المشرف الذى يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد».

فقبلت هذه الكلمة بالتصفيق الحاد، وبعد مناقشة قصيرة قرر المجلس بإجماع الآراء الثقة بالوزارة.



الفصل الرابع

وزارة إسماعيل صدقي وإلغاء الدستور

الانقلاب الثالث

في اليوم الذي قبل فيه الملك فؤاد استقالة وزارة النحاس عهد إلى إسماعيل صدقي تأليف الوزارة الجديدة، فألفها بين أشد الأعاصير والعواصف، وصدر المرسوم الملكي بتأليفها في اليوم التالي (٢٠ يونيو سنة ١٩٣٠) على النحو الآتي: إسماعيل صدقي باشا للرئاسة والداخلية والمالية. محمد توفيق رفعت باشا للحربية والبحرية، عبد الفتاح يحيى باشا للحقانية. حافظ حسن باشا للأشغال والزراعة. علي ماهر باشا للمعارف. توفيق دوس باشا للمواصلات. محمد حلمي عيسى باشا للأوقاف. حافظ عفيفي باشا للخارجية. وهي وزارة خليط من الاتحاديين وأنصار صدقي باشا.

وعلى أثر تعيين حافظ عفيفي باشا وزيراً مفوضاً لمصر في لندن حدث تعديل يسير في هيئة الوزارة، إذ نقل عبد الفتاح يحيى باشا إلى الخارجية، وعلي ماهر باشا إلى الحقانية، وعين إبراهيم فهمي كريم بك وزيراً للأشغال، ومراد سنيد أحمد باشا المستشار الملكي لقسم قضايا المواصلات وزيراً للمعارف. وصدر المرسوم بهذا التعديل في ١٢ يوليو سنة ١٩٣٠^(١).

كانت النية مبينة عند تأليف هذه الوزارة على إلغاء الدستور، وتلك كانت أمنية السراي في ذلك العهد منذ أن وضع الدستور، وقد حققت بعضها من قبل

(١) عدلت هذه الوزارة تعديلاً ثالثاً في يونيو سنة ١٩٣١ بتعيين مراد سيد أحمد باشا وزيراً مفوضاً في بلجيكا ونقل حلمي عيسى باشا إلى المعارف وخلفه في الأوقاف علي باشا جمال الدين، وبعد انتخاب توفيق رفعت باشا رئيساً لمجلس النواب عين علي جمال الدين باشا وزيراً للحربية والبحرية وأحمد علي باشا وزيراً للأوقاف.

بأن عطلت الحياة الدستورية فعلا في عهد وزارة زيور، ثم وقفنها في عهد وزارة محمد محمود، وبعد أن قطعت مفاوضات النحاس - هندرسن، ونقم الإنجليز من الحكومة البرلمانية رفض التوقيع على مشروع المعاهدة رأت السراى ورأى معها الوصوليون والرجعيون أن الفرصة سانحة لإهدار حقوق الأمة الدستورية من جديد، فتألفت وزارة إسماعيل صدقى على هذا الأساس، وكان تأليفها تحدياً للشعب، واستهانة بحقوقه وإرادته.

وبدأ من برنامجها أنها اعتزمت أخذ الأمة بالشدة والبطش، لما توقعته من مقاومة برامجها الاستبدادية والرجعية، وإلى ذلك أشار إسماعيل صدقى في كتابه إلى الملك بقول تأليف الوزارة إذ قال: «وستنهج الوزارة في سبيل الوصول إلى بث الطمأنينة الوسائل الطبيعية والأسباب النظامية وهى قوة الرجاء فى ألا تلجئها الظروف على كره منها إلى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب»، ويعنى ذلك أنه ليس أمام الأمة إلا طريقان: طريق الخضوع والإذعان، أو الاستهداف للشدة والإرغام.

ويبدو من تأليف الوزارة من عناصر معادية للدستور ومناوئة للأغلبية التى اختارتها الأمة فى الانتخابات القريبة (ديسمبر سنة ١٩٢٩) روح الاستهانة بالنظام الدستورى والزراية بالأمة، ولم يكن صدقى باشا جديداً فى هذا المضمار، بل له فيه سوابق، واختيار السراى إياه بالذات راجع إلى ماضيه فى هذه الناحية، وكان هذا الاختيار إيداناً باعتزام إحداث حدث يودى بالدستور، لأنه لم يكن خافياً أن إسماعيل صدقى كان من أركان وزارة زيور التى عطلت الحياة الدستورية ووقع على يدها الانقلاب الأول (ج ١ ص ١٩٧ طبعة سابقة) وكان مؤيداً ونصيراً للانقلاب الثانى الذى حدث فى عهد وزارة محمد محمود، فلو كانت النية متجهة إلى احترام النظام الدستورى، لما اتجهت النية إلى اختيار صدقى لتأليف الوزارة، فإن منهجه فى تحطيم الدستور كان كافياً لوجوب إقصائه عنها، وقد كان هذا رأى أصدقائه الأقرين، فإن عدلى باشا حين ألف الوزارة الائتلافية سنة ١٩٢٦ (ج ١ ص ٢٦٣ طبعة سابقة) رفض أن يجعل إسماعيل صدقى من أعضائها، مع صداقته القديمة له وصلته الوثيقة به، وكذلك فعل ثروت باشا صديقه الحميم حين ألف وزارته الائتلافية

سنة ١٩٢٧ (ج ١ ص ٢٧٠ طبعة سابقة)، وكان هذا التصرف منها دليلاً على مبلغ احترامها للدستور، فقد وجدنا من التناقض حقاً أن يدخلها في وزارتيها زميلاً وصديقاً كانت له هذه السابقة الخطيرة في الاعتداء على الدستور، ولعل هذه النقيصة قد عدت له فضيلة في نظر السراى وقتئذ، وجعلتها تخفاه بالذات لرأس الوزارة سنة ١٩٣٠، وكان هذا الاختيار نذيراً بما يبيت للدستور من وقف أو إلغاء، وما يدبر للأمة من استلاب حقوقها والرجوع بها إلى الوراء.

ومع أن إسماعيل صدقى كان قبل تأليف وزارته من أركان حزب الأحرار الدستوريين وعضواً في مجلس إدارته، فإنه بدا من كتابه إلى الملك أنه انفصل عنه ولم تعد له صلة به إذ قال: «ستلتزم الوزارة الحيدة السياسية المطلقة فلا تنتسب في مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية».

ومعنى ذلك أنه ترك حزبه في آخر لحظة، لا لسبب إلا لئى يؤلف الوزارة! فالانتساب إلى الأحزاب أو الانفصال عنها عند هؤلاء القوم هو وسيلة إلى الوصول إلى مناصب الوزارة فحسب، ولا يبعد عن هذا الغرض قيد أنملة، وهذا يعطيك فكرة واضحة عن انحطاط الأخلاق السياسية والشخصية في هذه البيئة من الناس، وأنهم من العوامل الأساسية لفساد الحياة العامة والخاصة في البلاد. أما الحيدة التى أدعاهها صدقى فلم يكن لها نصيب من الواقع، ولعلها تشبه الحيدة التى أعلنتها الإنجليز حيال هذا الانقلاب وقد كانوا هم سنده الحقيقى والمعرضون عليه.

لم تكن حيدة صدقى صادقة، فقد كان من أبرز أعماله بعد تأليف وزارته اصطناعه حزباً جديداً أنشأه وأسماه (حزب الشعب)، لئى يجعل للوزارة صورة تمثيلية تخرج بها على المسرح السياسى، وتظهرها في شكل وزارة ائتلافية تمثل حزبين وهما حزب الاتحاد القديم، وحزب الشعب الجديد!

وقد استاء حزب الأحرار الدستوريين من تخطيطهم في تأليف الوزارة، ونقم محمد محمود من صدقى أن ألفها دونته، وكان يظن أنه أولى بها منه إذ سبق له تأليف وزارة انقلابية في مثل هذه الظروف، ولكن خائب ظنه هذه المرة، فقد رأت

السراى إمعاناً منها فى العبت بهؤلاء الوصولين أن تجرى فيهم ما شاء لها السلطان من رفع وخفض، ورضاء ثم هجر، وحظوة ثم نعمة، وتغيير وتبديل ! وكان اختيار إسماعيل صدقى للوزارة سبباً لانضمام محمد محمود إلى الوفد فى مناوأتها، بعد أن تظاهر أعضاء حزبه فى بداية عهدا أنهم نصراؤها ومؤيدوها، ليمهدوا لأنفسهم سبيل التكر لها تدريجياً والانضمام آخر الأمر إلى خصومهم القداماء (الوفديين).

اجتماع البرلمان

(يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠)

بدأت الوزارة عملها بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ابتداءً من يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠، تماماً مثلما فعلت وزارة زيور سنة ١٩٢٤، ووزارة محمد محمود سنة ١٩٢٨.

وقد أراد النواب والشيوخ أن يجتمعوا فى البرلمان يوم ٢٣ يونيه، وهو اليوم الذى كان محددًا من قبل لانعقاد الجلسة، واتفق عدلى باشا رئيس مجلس الشيوخ والأستاذ وىسا واصف رئيس مجلس النواب على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على الشيوخ والنواب فى المجلسين. ولكن الوزارة اعترضت على ذلك بأن المرسوم صدر يوم ٢١ يونيه وأن التأجيل يجب أن ينفذ من ذلك اليوم، فأجاب رئيسا المجلسين بأن هذا لا يمنع من تلاوة المرسوم فى المجلسين، والتقرير بأن جلسة الانعقاد التالية ستكون يوم ٢١ يوليه أى بعد انتهاء فترة التأجيل، فطلب صدقى باشا من الأستاذ وىسا واصف أن يعطيه عهداً بأن لا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد تلاوة المرسوم، فرأى الأستاذ وىسا واصف فى هذا الطلب تدخلاً من الحكومة فى شئون المجلس، وغضاً من كرامته، ورفض إعطاء مثل هذا العهد، فأرسل إليه صدقى باشا (يوم ٢٣ يونيه) كتاباً يصر فيه على أن يصله هذا العهد قبل الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم، وبدأت فى كتابه لجة التهديد والوعيد، فلم يسع الأستاذ وىسا واصف إلا الرد عليه بجواب مشرف

رفض فيه طلب صدقي باشا، ولما هذين الكتابين من شأن وخطر، فإننا نورد هنا نصها:

كتاب صدقي باشا

قال صدقي باشا في كتابه إلى الأستاذ ويصا واصف:

«حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب.

«إلحاقاً للكتاب الذى أبلغتكم به المرسوم الصادر بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر ابتداءً من ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠، أتشرف بإحاطة حضرتكم علماً بأن الحكومة راعت في استصدار ذلك المرسوم ونشره في الجريدة الرسمية وتبليغه لرئيسى المجلسين أن يتم ذلك كله بحيث أن فسحة الوقت بين التبليغ وبين الميعاد الذى أجلت إليه جلسة المجلسين تسمح لرئيسهما بإبلاغ الخبر بالوسائل المختلفة إلى أعضاء البرلمان قبل الميعاد المذكور فيغنيهم ذلك عن الاجتماع.

«وقد اتصل بالحكومة أن حديثاً جرى بوجوب اجتماع المجلسين لتلاوة مرسوم التأجيل أخذاً بالتقاليد الدستورية وعملاً بما جرى في سنة ١٩٢٨. والحكومة لا تشاطر هذا رأى وخصوصاً أن مرسوم التأجيل لم يبلغ للمجلس في المرة الماضية إلا قبيل انعقاده بقليل، ولكنها مع ذلك لا تعترض على الأخذ به إذا كانت التقاليد التى يراد اتباعها هى عين ما اتبع في سنة ١٩٢٨ كما هو ثابت في مضبطة الجلسة الثامنة والثمانين لمجلس النواب، فإن الاجتماع لمجرد التلاوة يكون صورة مكررة لتنفيذ أمر أصبح نافذاً معمولاً به منذ نشره بالجريدة الرسمية.

«على أنى أبلغت فوق ذلك أن في النية إلقاء خطب عقب تلاوة المرسوم، فأوفدت مصطفى الصادق بك لتعرف رأى حضرتكم في ذلك فكان الجواب أن المرسوم بتشكيل الوزارة لم يتل على البرلمان، وأنكم لا تجدون مندوحة عن تلاوته لأن ذلك هو الطريق الرسمى لإشعار البرلمان بذلك، وأنه قد يحدث عقب تلاوته أن يطلب أحد الأعضاء الكلام، وعندها ليس في وسع الرئيس عدم إجابة طلبه.

«وأودّ أن أعتبر أن هذا التعبير تجاوز قصدكم خصوصاً حين أذكر أن حضرتكم في مثل هذا الموقف في سنة ١٩٢٨ لم تأذنوا لأحد بالكلام وأن ما جرى في جلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ تحت رياستكم جاء مطابقاً للأوضاع البرلمانية الصحيحة من أن كل كلام أو مناقشة في صدد الرسوم تفويت للغرض الذي وضع من أجله وخروج ظاهر عليه.

«ومن جانب آخر فقد أكد لي دولة رئيس مجلس الشيوخ أنه سيقصر على تلاوة الرسومين، وأنه لن يبيع الكلام فيها أو في غيرها من الشئون.

«ولست أشك في أنكم ترون من الواجب أن يجرى العمل في المجلسين في هذا الشأن على وتيرة واحدة وأن يكون التصرف في هذا العام شبيهاً من كل الوجوه بالتصرف في عام سنة ١٩٢٨ - ويسرنى أن هذا الاعتقاد يعززه تأكيد من حضرتكم بأن الجلسة لن تتضمن إلا تلاوة الرسومين وأنكم لن تبيحوا لأحد الكلام فيها أو في أي شأن آخر.

«ويقين أن هذا التأكيد لن يبطيء عليّ، فإذا لم يردني قبل الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم اعتقدت أن العزم قد صحّ على مخالفة مرسوم التأجيل، وإذا كان هذا المرسوم الذي صدر في حدود الحقوق التي قررها الدستور لا يعطى حقه من الطاعة والاحترام من جانب أحد المجلسين فإن الحكومة ترى فرضاً عليها أن توفر ما يجب له من الطاعة والاحترام، وأن تتخذ لذلك كل ما تراه ملائماً من الوسائل وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام».

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدقي

جواب الأستاذ ويصا واصف

فرد الأستاذ ويصا واصف بالجواب الآتي:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

«رداً على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم تطلبون إلينا فيه أن أرسل لدولتكم

تأكيداً قبل الساعة الواحدة من تاريخ اليوم بأن لا آذن لأحد بالكلام عند تلاوة المرسومين الخاصين بتشكيل وزارتك وتأجيل انعقاد المجلس لمدة شهر، وأنه إن لم يصلكم هذا التأكيد في الميعاد المذكور تعمل الحكومة كل ما تراه ملائماً من الوسائل - أحيط دولتكم علماً بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه إلى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية في إدارة جلسات المجلس التي هي من اختصاص رئيس الجلسة دون سواء.

وتقبلوا فائق احترامي

رئيس مجلس النواب
ويصا واصف

القاهرة في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٠

تخطيم السلاسل

أغلقت الحكومة أبواب البرلمان، ووضعت حوله قواتها المسلحة، وربطت بابه الخارجي بسلاسل من حديد، على أن الشيوخ والنواب حضروا في الموعد المحدد، وكلف الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب بوليس البرلمان بتخطيم السلاسل التي غللت بها الباب، فحطمها اثنان من رجال المطافئ بالبلط، وسمى هذا اليوم المشهود «يوم تخطيم السلاسل»، ودخل النواب قاعة الجلسة، وتلى بها مرسوم التأجيل وسط هرج ومرج شديدين، وأقسم النواب اليمين بالمحافظة على الدستور.

واجتمع أعضاء مجلس الشيوخ في مجلسهم، وتلى عليهم المرسوم وأقسموا نفس اليمين التي أقسمها النواب، وأصدر المجلس بالإجماع قراراً اقترح نصه فتح الله باشا بركات وهو:

أولاً: الاحتجاج على ما ارتكبه الحكومة من مخالفة الدستور بأن أغلقت أبواب البرلمان ووضعت قواتها المسلحة حوله وفي داخله لتمنع بالقوة المسلحة شيوخ الأمة ونوابها من عقد جلسات المجلس المحدد لها الساعة السادسة من مساء اليوم حتى اضطر حضرة رئيس مجلس النواب بأن يأمر قوات البرلمان

بكسر السلاسل التي وضعتها الوزارة وفتح الباب وبذلك فقط تمكن شيوخ الأمة ونوابها من دخول البرلمان.

ثانياً: استنكار ما أقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها.

احتجاج عدلى باشا

وأرسل عدلى باشا يكن رئيس مجلس الشيوخ إلى إسماعيل صدقى باشا بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠ كتاب احتجاج على إغلاق الحكومة أبواب البرلمان، قال:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

«تنص المادة ١١٧^(٢) من الدستور على أن كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله بواسطة رئيسه وأنه لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه.

«على أنه قد حدث أمس أن أرسلت الحكومة قوة أحاطت بالمجلس من غير طلب منا بل إنها تجاوزت ذلك إلى الدخول في فئانه وإلى إغلاق أبوابه لمنع الأعضاء من الوصول إلى قاعة الجلسة.

«فأرى من واجبي أن أحتج إلى دولتكم على هذا العمل لمخالفته لحكم الدستور.

«وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

رئيس مجلس الشيوخ
عدلى يكن

كان لصندوق هذا الاحتجاج من عدلى باشا صديق صدقى القديم والمشهود له من خصوم الدستور بالاعتدال والاعتزان أثر بليغ في إبراز العدوان الذي وقع من

(٢) المادة ١١٧ - «كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس، ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه».

الوزارة، كما كان هذا الموقف خليقاً بالتقدير والثناء، وقد أضفى على شخص عدلى حالة من الكرامة والإباء، فلقد وقف في صف الشعب ذائداً عن حقوقه، رغم نشاطه الارستقراطية. وصلاته العالية^(٣)، فكان موقفه رائعاً مجيداً، وسترى فيما يلي أنه ثبت على موقفه المشرف واستقال من رئاسة مجلس الشيوخ احتجاجاً على إلغاء الدستور، ورفض الاشتراك في النظام الذى وضعه صدقى باشا، وأبى إقرار الدستور الصورى الذى ابتدعه، وكان من أركان المؤتمر الوطنى الذى قرر فى مايو سنة ١٩٣١ مناهضة دستور صدقى باشا وعدم الاعتراف بالانتخابات التى جرت على أساسه، وأقر الميثاق القومى فى النضال عن الدستور كما سيجىء بيانه، وظل وفيما لهذا الميثاق حتى انتقل إلى جواربه فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣، راضياً مرضياً، مذكوراً بالخير، مشهوداً له بالنبل والاستقامة، والإباء والكرامة.

مؤتمر من الشيوخ والنواب

اجتمع مؤتمر من الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات فى النادى السعدى يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠، وكان مؤلفاً من الوفديين وحضره بعض نواب الحزب الوطنى، وبعد أن ألقى النحاس خطبة فيها حدث من تكرار الاعتداء على الدستور أصدر الأعضاء بإجماع الآراء القرارات الآتية:

«نظراً لأن الوزارة الحاضرة عمدت إلى حكم البلاد حكماً مطلقاً لأنها بعد تكوينها لم تتقدم إلى نواب الأمة لتتال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شؤون البلاد استناداً إلى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكماً دستورياً.

«وبما أن الوزارة لم تكن بذلك بل أجملت انعقاد البرلمان لمدة شهر لتنفرد بهذا الحكم المطلق وأغلقت البرلمان فى وجه شيوخ الأمة ونوابها لتمنعهم بالقوة المسلحة من القيام بواجبهم الدستورى وفى كل ذلك اعتداء على حق الأمة المقدس الذى قرره الدستور وهو أنها مصدر السلطات جميعاً.

«وبما أنه فى الوقت الذى تجاهد فيه الأمم الأخرى لتقرير الحكم الدستورى

(٣) تزوج شريف صبرى باشا شقيق الملكة نازلى بكريمة عدلى باشا (وحيدته نائلة هانم) فى سنة ١٩٢٤، وقد توفيت إلى رحمة الله فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ عقب وفاة والدها الجليل.

وتوطيد دعائمه قد تكرر الاعتداء على الدستور في مصر مما أدى إلى حرمان البلاد من الحكم النيابي في فترات متعاقبة ووضع العقبات في سبيل قضيتها السياسية وتعطيل مراقبتها الاقتصادية.

بناءً على ذلك

«قرر المؤتمر ما يأتي:

أولاً: الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصري من قوة ومال وتضحية.

ثانياً: تقرير مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه في حالة ما إذا لم تتقدم الوزارة إلى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل.

ثالثاً: القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الخطة وتعميمها في جميع الدوائر الانتخابية بالقطر المصري، وهذه هي صيغة القسم:

صيغة القسم

«أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية وأن أشارك اشتراكاً فعلياً في تنفيذ خطة عدم التعاون التي تضعها اللجنة ويقرها الوفد وأن أعمل على تعميم ذلك في دائرتي الانتخابية».

الحوادث الدموية في عهد وزارة صدقي

أنبت الشعب حيويته بمقاومته وزارة صدقي باشا التي تولت الحكم ضد إرادته، واعتزم صدقي من ناحيته أن يقهر الشعب بقوة الحكومة والبوليس والجيش، ومن ثم تعددت الحوادث الدموية في عهده.

أخذ الوفد وعلى رأسه النحاس يطوف في الأقاليم ينشر الدعوة إلى مقاومة الاعتداء على الدستور، وكان أول زيارة له لمديرية الشرقية يوم أول يولييه سنة ١٩٣٠، حيث عقد اجتماع كبير بالقازاق في سرادق أقامه عبد العزيز بك

رضوان في محلجه، وألقى فيه على الشمسى باشا خطبة ختمها بقوله: «إن الشريعة تؤمن بالدستور ولا تبغى بديلاً بالنظام النيابي، وقد أشرب أهلها الحياة الدستورية، وستظل على هذه العقيدة مستمدة من قلوب أبنائها قوة للدفاع عن الدستور والمحافظة على قواعده».

في بلبس

وعندما عاد الوفد من زيارته للزقازيق ووصل إلى بلبس جاءت الجموع الزاخرة إلى المحطة لتحية النحاس وصحبه، فمنهم رجال البوليس من التجمع، وحدث تصادم بين الفريقين أطلق فيه رجال البوليس النار على الجماهير فقتل منهم ثلاثة وجرح كثيرون.

في المنصورة

زار النحاس مدينة المنصورة يوم ٨ يوليه تلبية لدعوة لجنة الوفد بها، فازدحمت الشوارع بالجماهير لتحيته، وأنفذت الوزارة إلى المدينة قوة من الجيش بلغت ثلاثة آلاف جندي مدججين بالسلاح، عدا قوة البوليس، وبينما كانت السيارة التي تقل النحاس تحتاز شارع البحر في مكان ضيق اعترضتها قوة من الجيش أطلقت النار إرهاباً، وهجم جماعة من الجند بأسنة الرماح (السونكي) يهددون المدعوين أن يعودوا وإلا أصابهم القتل، فلما استمر الركب في سيره نفذ الجند وعيدهم فأصابوا سينوت بك حنا الذي كان يرافق النحاس في عربته بجروح بالغة في ذراعه، وقتل أربعة من الأهليين وثلاثة من رجال الجيش والبوليس، وبلغ عدد الجرحى ١٤٥ جريحاً، وكافأت الحكومة والسراى الأميرالاي عبد العظيم على قائد قوة الجيش التي ارتكبت هذه الفظائع بترقيته من رتبة أميرالاي إلى رتبة اللواء بصفة استثنائية، كما عاقبت ضابطاً وهو الصاغ محمد أمين الذي عمل على حقن الدماء وأبى استعمال القسوة مع الأهليين بالزقازيق بإحالاته إلى الاستيداع، وكان هذا إغراءً لرجال الجيش والبوليس بأن يعنوا في الاعتداء والقتل والتكيل ويتجنبوا الفرق بالأهليين، وقد كان لهذه المأساة وقع أليم في نفوس الناس في المنصورة وفي أرجاء البلاد.

في بورسعيد

وحدثت مظاهرة في بورسعيد يوم ٢١ يولييه قمعها الجند بإطلاق النار، فقتل واحد من المتظاهرين وجرح كثيرون.

في الإسماعيلية والسويس

وقامت مظاهرات بالإسماعيلية والسويس شتتها البوليس بالقوة وقبض على عدد من المتظاهرين.

في طنطا

وقامت مظاهرات عداثية ضد الوزارة في طنطا يوم ٩ يولييه فرقها البوليس بالقوة وقبض على ٧٤ شخصاً من المتظاهرين.

في الإسكندرية

أما الإسكندرية فكانت ميداناً لحوادث خطيرة، فقد تألفت فيها يوم ١٥ يولييه مظاهرات احتجاجاً على حوادث القتل التي وقعت في بلبس والمنصورة، فقابلها الجند بإطلاق النار، وبلغ عدد القتلى عشرين قتيلاً، وعدد الجرحى ٥٠٠ جريح، غصّت بهم مستشفيات المدينة، وقبض البوليس على بعض أعضاء لجنة الوفد المركزية وهم الأساتذة: عبد الفتاح الطويل وحسن سرور والسيد كرى والدكتور أحمد عبد السلام، كما ألقى القبض على عدد كبير من الأهلين بحجة أنهم من المتظاهرين.

في القاهرة

وكان يوم ٢١ يولييه وهو اليوم الذي حدّده الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل، وإذا اعتزم الأعضاء الاجتماع في هذا الموعد فقد احتلت الحكومة دار البرلمان لمنعهم من الاجتماع فيه، وقامت في هذا اليوم مظاهرات عديدة في شتى نواحي القاهرة احتجاجاً على منع البرلمان من

الاجتماع، واستعدت الحكومة لقمع هذه المظاهرات بقوات عظيمة من الجيش والبوليس وبلوك الحفر وبأقصى الوسائل، وأطلق الجند النار على المتظاهرين في عدة أحياء، فبلغ عدد القتلى منهم أربعة وعدد الجرحى أربعين، عدا من أصيبوا ولم يبلغوا عن إصاباتهم وهم كثيرون.

تبليغ رئيس الوزارة البريطانية إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس الوفد

بعد أن تفاقمت الحوادث في شهر يوليه وبخاصة بعد مأساة الإسكندرية الدامية ألقى المستر رمزي مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٣٠ تصريحاً عن الحالة في مصر وموقف الحكومة البريطانية، قال:

«لما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية في مصر حوالى اليوم الرابع من شهر يونيه أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها إلى المندوب السامى أن يراعى في خطته الحياد الدقيق التام وإن كانت قد تركت له الحرية - دون الخروج عن هذا الموقف - في أن يذكر الفريقين المتنازعين بأن الحكومة بعملها هذا تبذل أقصى جهدها لتحفظ بالجو الطيب الذى انتهت فيه مفاوضات المعاهدة، وقد صرح السير برسى لورين (المندوب السامى) بمعنى هذا لكل من جلالة الملك فؤاد والنحاس باشا الذى أعرب له عن اغتباطه.

«ومنذ تألفت الوزارة الحالية أبان السير برسى لورين بصورة جلية أن حكومة جلالته تنوى التمسك بخطتها القائمة على الحياد وعدم التدخل والتعرض لما نعدّه مسألة داخلية محضة تخص مصر، ولا توجد خطة أخرى تتفق مع النية التى أعلنتها حكومة جلالته في سنة ١٩٢٢ وستبقى الحكومة محتفظة بها إلى الحد الذى لا يتعارض مع التبعات الدولية الملقاة على عاتقها.

«وقبل أن تصل إلى لندن الأنباء التى يؤسف لها عن حوادث الإسكندرية كانت التعليمات قد أرسلت إلى المندوب السامى لكى يبين بصريح العبارة أن حكومة جلالته لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى، وعلى

ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب حتى وإن كان تصريح سنة ١٩٢٢ لا يمنعها التدخل الفعلي في مسألة داخلية من هذا القبيل.

«ونظرًا للحوادث التي وقعت أمس أرسلت التعليمات إلى المندوب السامي ليبلغ صدقي باشا أننا لا بد أن نعهده مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر، وكلف السير برسي لورين أيضاً أن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر وأنها نعهده كذلك مسئولاً مع الحكومة إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر.

«وفي خلال ذلك رأيت حكومة جلالته نظراً لما يهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر في الإسكندرية أن تصدر أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالسفر إلى مياه ذلك الثغر».

وجاءت فعلاً بارجتان حربيتان بريطانيتان إلى الإسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب، فكان لحضورهما وقع أليم في النفوس.

وأرسل السير برسي لورين يوم ١٧ يولييه نصّ تصريح مكدونالد ضمن خطاب بعث به في ذلك اليوم إلى كل من رئيس الوزارة ورئيس الوفد.

رد رئيس الحكومة

وأجاب صدقي على خطاب المندوب السامي بالجواب الآتي:

«تري الحكومة المصرية - ولم يكن يسعها إلا أن تزي - في التبليغ الذي تفصلتم بإرساله إلى أن الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية أخيراً لا يكاد يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعى بالنسبة لمسائل مصر الداخلية مقتضيات الحياد الدقيق.

«فإن ذلك التبليغ في الحين الذي يشير إلى تصريح ٢٨ فبراير ويراها مانعاً من كل تدخل في مسألة داخلية محضة كالمسألة الدستورية يعقب بأن الحكومة البريطانية لا تنوى أن تكون أداة للاعتداء على الدستور، وقد يكون لإعلان نية الحكومة البريطانية محل لو أن الحكومة المصرية التمسست معونتها في تنفيذ ذلك

الغرض، ولكنها لم تفعل، وما كان لها ومصر دولة مستقلة أن تفعل ذلك، فذلك الإعلان من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن أن يؤوّل هنا إلّا على أنه تدخّل بمعنى معين وفي تلك الشؤون الداخلية التي لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق في التصرف فيها.

«أما الحوادث التي جرت في الإسكندرية والتي يؤسف لها فلا شك في أن ما روى منها على عجل لم يسمح بتصويرها على صورتها الحقيقية، وقد تبينتم طبعاً أن السلطات المحلية تغلبت عليها بسرعة وأنه بعد فترة قصيرة لم تلبث السكينة أن تنتشر ظلالها، والآن وقد أصبح الذين أثاروا هذا الهياج المصطنع خدمة لدعاة الفتنة رهن العدالة فلا خوف على مصير الأمن في الإسكندرية.

«وقد ذكرت لسعادتكم بهذا الصدد - وأشرف بأن أعيد ما ذكرت أن المحافظة على أرواح الأجانب في مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ الساعة الأولى في صدر ما عنيت به وزارتي من المشاغل، يعلم متى ذلك حق العلم الأجانب المقيمون هنا، ولم تعوزني من جانبهم مظاهر الثقة.

«وتلقاء شعوري بواجب حمايتهم وثقتي بأن ما أملك من الأسباب والوسائل يمكنني كل التمكين من القيام بالواجبات التي أخذتها وزارتي على عاتقها، لم تحدثني نفسى لحظة ما بأن أتخلّى عن المسؤوليات التي أشار إليها تبليغ الحكومة البريطانية وإن لم يكن من شأن ذلك التبليغ أن يسهل على أداء مهمة اعتزمت على أي حال القيام بها إلى النهاية.

«والآن وقد استقر النظام واستتببت السكينة لا أخال سعادتكم إلاّ بتبينون أن وجود البوارج البريطانية في المياه المصرية لم يعد له وجه من حيث غرض المحافظة الذي قصد إليه من إرسالها.

«ولم يبق إلاّ أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية غما تراه الحكومة المصرية في عبارة التبليغ التي تشير إلى مسئولية غيرها، فإنها وإن كانت لم يلمها إلاّ الحرص على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم، قد تحمّل على أنها غرض من سلطان الحكومة القائمة بالأمر وتشكيك في انفرادها

بالمسئولية، وهى وحدها التى تسأل عن حالة البلاد وتخطب فى هذا الشأن، فيجر ذلك إلى غير ما قصد إليه من تلك الإشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التى تقضى بها إعادة النظام وحسن أثرها».

ذلك هو جواب رئيس الوزراء على التبليغ البريطانى، ومن عجب أن صدق باشا لم يعن فيه إلا بإبراز الجانب الذى يهيمه كحاكم مطلق يتولى الحكم على غير إرادة الشعب، فهو لا يخفى شعور استيائه من إعلان الحكومة البريطانية أنها لا تنوى أن تكون أداة للاعتداء على الدستور، ولا ينفى عن نفسه تهمة هذا الاعتداء، بل يعترض على هذا الإعلان بحجة أن حكومته لم تلتمس معونة بريطانيا فى تنفيذ غرضها، فالاعتداء على الدستور فى نظره سائغ ومشروع، ومظهر الاستقلال فى نظره ألا تلتمس الحكومة فى اعتدائها على دستور البلاد معونة الحكومة البريطانية، وليس هذا التفكير مما يشرف رئيس وزارة مصرى؛ لأنه إنما يسجل على نفسه نية الاعتداء على حقوق الشعب، ويتظاهر بأنه ليس فى حاجة إلى معونة الدولة المحتلة فى تنفيذ عدوانه على الأمة وبغية عليها. فى الوقت الذى تتظاهر فيه تلك الدولة بأن لا يد لها فيه، وتتصل من تبعته الأئمة، وماكدونالد فى قوله هذا لم يكن يقرر الحقيقة، وإنما أراد أن يدرأ عن الحكومة البريطانية تهمة الاشتراك فى هذا الاعتداء والتحريض عليه تحت ستار الحياد الكاذب، تلك التهمة التى أثبتتها الحوادث السابقة واللاحقة، فى الوقت الذى يتصل فيه ماكدونالد من تهمة الاشتراك فى الاعتداء على الدستور، يباهى صدقى بالاعتراف بها، ويهزو بأنه لا يلمس فى ذلك معونة بريطانيا، ولو كان يحترم بلاده وأمنه لاستنكر ما ينطوى عليه التبليغ البريطانى من اتهامه بالاعتداء على الدستور، ولكنه بدا فى جوابه معترفاً بهذه التهمة، غير مكترث لنسبتها إليه، وأعجب من ذلك أن يبرز فى جوابه حرصه على حقوق الأجانب ورعايته لمصالحهم وأرواحهم ويعتز بشهادتهم له فى هذا الصدد وثقتهم به، وكان الأجدر به والأكرم له أن يجعل المحافظة على حقوق الشعب أولى بالتوىه من رعاية حقوق الأجانب، وأن يعتز بثقة الشعب أكثر من اعتزازه بثقة الأجانب؛ لأن أول ما يجب على رئيس الحكومة المصرية أن يحافظ على حقوق الشعب المصرى، قبل أن يحافظ على حقوق النزلاء، ويعتز بثقة مواطنيه قبل أن يعتز بثقة الأجانب،

ولكن عقلية الحكم المطلق هي التي أملت على صدقي جوابه؛ فلا غرابة في أن تشيع هذه العقلية في كل جوانبه، فكأنه يريد أن يقول لرئيس الحكومة البريطانية: إننى ماضٍ في سياسة البطش بالشعب، ولا تخشوا بأسأ على الأجانب فإنى أطمئنكم على ألاّ يمسهم سوء؛ لأن سياسة البطش والعدوان مقصور تنفيذها على المصريين دون الأجانب، فما أشد ما ينطوى عليه هذا الجواب من استهتار بحقوق البلاد وكرامتها!

رد رئيس الوفد

وقد رد النحاس على التبليغ البريطانى بالجواب الآتى:

«ردا على خطاب سعادتكم الرقيم ١٧ الجارى الذى أبلغتمونى به تصريح الحكومة البريطانية فى مجلس العموم بتاريخ ١٦ منه أرجو سعادتكم إبلاغ جناب المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية ما يأتى:

«إنه ليس الأمة المصرية أن تلتزم الحكومة البريطانية خطة الحياد التام التى أعربت عنها منذ بدرت بإصدار الأزمة الدستورية الحالية فى مصر وأن تصرح بأنها لا تبغى أن تستخدم أداة للمهاجمة الدستور المصرى وأن يكون لها من ثم ضلع فى تغيير قانون الانتخاب، ولا شك فى أن هذا هو أقوم سبيل للمحافظة على الجو الصالح الذى انتهت فيه المفاوضات، الأمر الذى حرصنا عليه غاية الحرص ولا نزال نهذل فى سبيله أقصى جهدنا.

«وإن الأمة المصرية المخلدة بطبيعتها إلى الهدوء والسكينة والتى رحبت دائماً بالأجانب ولا تزال تهتم بسلامتهم وتحوطهم بعنايتها ورعايتها لتأسف كل الأسف للحوادث المحزنة التى وقعت فى هذا القطر ضد إرادتها وبالرغم منها والتى جر إليها مسلك الوزارة فى الأزمة الدستورية القائمة حيث وقفت البلاد موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة.

«وبما أن بقاء الدستور منبع الجانب مصون الأحكام هو أنجع الوسائل لوفاية البلاد من هذه الحوادث المكفرة التى تقترن دائماً بقيام الحكومات المعادية

للشعب، فإننا لذلك حريصون كل الحرص على الدفاع عن دستورنا في دائرة حقوقنا ونأمل أن تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول بذلك الأسباب التي تجر إلى هذه الحوادث المشتومة».

فض الدورة البرلمانية

تعمدت الوزارة عدم مواجهة البرلمان فاستصدرت يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ مرسومًا بفض الدورة البرلمانية، ولم يكن البرلمان قد أقر الميزانية بعد.

فجاء هذا المرسوم نقضًا صارخًا للمادة ١٤٠ من الدستور التي تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية، كما جاء نقضًا للمادة ٩٦ التي تقضى بدوام دور الانعقاد العادي مدة ستة شهور على الأقل، وقد بدأت الدورة البرلمانية ذلك العام في ١١ يناير سنة ١٩٣٠، ولا تحسب مدة التأجيل بداهة من الستة الأشهر، فكان واجبًا أن يستمر انعقاد البرلمان إلى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٠، ولولا مدة التأجيل التي اعترضتها لكان واجبًا أن يستمر إلى ١١ يوليه على الأقل.

وقد احتج أعضاء البرلمان على هذا الفضي، لوقوعه مخالفًا للدستور، وكان في نيتهم عقد البرلمان في نهاية الشهر الذي أجل له، ولكن الحكومة احتلت بقواتها دار البرلمان في ذلك اليوم - ٢١ يوليه سنة ١٩٣٠ -.

احتجاج عدلي باشا

واحتج عدلي باشا للمرة الثانية على احتلال القوات المسلحة دار البرلمان، وأرسل يوم ٢١ يوليه بكتاب الاحتجاج الآتي إلى رئيس الوزارة قال:

«بتاريخ أمس (٢٠ يوليه) توجهت قوة مسلحة من رجال الجيش والبوليس إلى دار البرلمان فأحاطت به، ثم اقتحم قسم منها أبوابه، وطلب إلى قومندان حرس البرلمان إخلاء الثكنة التي يشغلها ذلك الحرس فأبدى القومندان عدم إمكانه إجابة هذا الطلب إلا بأمر منّا، وطلب أن يؤق له بهذا الأمر أو أن يهمل

حقى يتمكن من استئذانتنا، فأبت القوة الاستماع له وأخرجت رجاله عنوة من
الثكنة.

«وترون دولتكم أن. في إحاطة دار البرلمان بقوة مسلحة مخالفة لنص
المادة ١١٧ من الدستور، يزيدا خطورة انتهاك هذه القوة لحرمة البرلمان بدخول
داره وإخراج حرسه عنوة من ثكناتهم.

«فإزاء تكرار مخالفة هذا الحكم الدستورى لا يسعنى إلا أن أكرر لدولتكم
احتجاجى. على هذا العمل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢١ يوليه سنة ١٩٣٠.

رئيس مجلس الشيوخ
عدلى يكن

وأرسل وكيلًا مجلس النواب الأستاذ عبد السلام جمعة بك والأستاذ
عبد الخالق عطية احتجاجًا بهذا المعنى إلى صدقى باشا.

وقدم نواب المعارضة عريضة إلى الملك يطلبون منه دعوة البرلمان إلى اجتماع
غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠ لاستجواب الوزارة عن
تصرفاتها ولاقتراح مجلس النواب على الثقة بها، فلم يأبه لها الملك.

اجتماع أعضاء البرلمان فى النادى السعدى
(٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠)

وعلى أثر رفض الحكومة دعوة البرلمان لجلسة غير عادية اجتمع معظم
أعضائه فى النادى السعدى يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠، وقد اختاروه لاجتماعهم
بسبب احتلال الحكومة دار البرلمان بقواتها المسلحة.

فاجتمع أعضاء مجلس النواب برئاسة عبد السلام جمعة بك (باشا) وكيل

المجلس^(٤)، وتولى السكرتارية الأستاذ عبد الرحمن عزام (باشا) والأستاذ أحمد عبد اللطيف مرزوق، وقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة.

واجتمع أعضاء مجلس الشيوخ برئاسة فتح الله بركات باشا، وقرروا الاحتجاج على تصرفات الوزارة، وسجلوا اعتدائها على الدستور.

احتجاج بعض المجالس الإقليمية

وأصدر بعض مجالس المديرية قرارات بالاحتجاج على تصرفات الوزارة، فصدر مرسوم في ١٨ يولييه بحل مجلس مديرية البحيرة «لأن أعضاءه عرضوا لمسائل خارجة عن اختصاص المجلس لم يكن يجوز لهم البحث فيها وصمموا بالرغم من لفت رئيس المجلس لنظرهم على إصدار قرار فيها وأنه لا يتوقع مع مثل تلك النزعة أنهم يستطيعون التفرغ لشؤون المديرية الخاصة بالإخلاص للواجب ويقتضى لذلك حل المجلس.

وعجيب أن ترتكن الحكومة على مثل هذه الأسباب في حل المجلس، فإن إعراب مجالس المديرية عن شعورها في المسائل القومية العامة لا يتنافى بدهاء مع قيامهم على شئون المديرية ولا يتعارض قطعاً مع الإخلاص الذي تذكره الحكومة في المرسوم بل قد يستدعيه الإخلاص لواجبهم.

واجتمع مجلس مديرية الغربية في أكتوبر، وقرر عدم الثقة بالوزارة، ففضته المديرية بالقوة.

محاولة اغتيال صدقي باشا

(أغسطس سنة ١٩٣٠)

في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ بينما كان صدقي باشا راكباً القطار من الإسكندرية إلى العاصمة ضبط شاب سوداني بزى خدم مركبات البولان في العربدة التي بها رئيس الوزارة، وتبين أنه تزى بهذا الزى واندس ضمن الخدم

(٤) كان رئيس المجلس وقتئذ (الأستاذ وصفا واصف) متفنيا بأوروبا.

لكنى يقتله ببساطة مرهقة الحدة ضبطت معه، وكان يخفيها تحت قفطانه الأبيض، وقبض عليه قبل أن يرتكب جريمته، واتضح أنه يدعى حسين محمد طه من خريجي كلية غردون بالخرطوم، وأنه موظف بهندسة السكك الحديدية، ونجل محمد بك طه عضو مجلس النواب السابق عن مركز الدر.

وقد حوكم أمام محكمة الجنايات على شروعه في قتل صدقي باشا، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، وتوفي في السجن سنة ١٩٣٢.

إلغاء الدستور وإعلان دستور آخر (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

كانت الأفكار تتناقل الإشاعات المختلفة عما تبيتته الحكومة للحياة الدستورية، وكان الظن أن تلجأ إلى تعديل قانون الانتخاب لتضمن تدخلها وضغطها على حرية الناخبين، أو توقف الحياة الدستورية كما فعلت وزارة محمد محمود، ولكن وزارة إسماعيل صدقي كانت أmeen في العدوان مما ظنه الناس، إذ استقر عزمها على إلغاء الدستور ووضع دستور آخر يضيّق من سلطة الأمة، وسنّ قانون انتخاب يجعل الانتخاب على درجتين ويحصر حق الانتخاب في أضيق الحدود.

صدر الأمر الملكي في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وبحل مجلس النواب والشيوخ، وإعلان الدستور الجديد، ووقع الملك فؤاد على هذا الأمر وعلى الدستور الجديد، ووقع معه الوزراء: إسماعيل صدقي، عبد الفتاح يحيى، حافظ حسن، محمد توفيق رفعت، على ماهر، توفيق دوس، محمد حلمي عيسى، مراد سيد أحمد، إبراهيم فهمي كريم.

وصدر في نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجماً مع الدستور الذي ابتدعته الوزارة.

وعرضت الوزارة خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره، وأطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه، وكانت هذه على علم

باليوم المحدد لصدوره، فكان جوابها أن هذه من المسائل الداخلية التي لا شأن لها بها، ومدلول الجواب موافقتها على هذا الاعتداء، فمضت الوزارة مطمئنة إلى إنفاذه، وكان موقف الحكومة البريطانية تحت ستار «الحياد» ينطوى على الانتقام من الأمة لعدم قبول حكومتها البرلمانية مشروع المعاهدة، فسياستها هي إما قبول السيطرة البريطانية وإما حرمان الأمة حقوقها الدستورية بواسطة الوزارات الرجعية.

كتمت الوزارة أمر إلغاء الدستور عن الجميع، عدا الإنجليز الرسميين، فإنها كما سبق القول أفضت إليهم بنياتها بشأنه واستأذنتهم في إنفاذها فأذنوا لها بذلك، وإلى هذه الحقيقة أشارت جريدة «الديلي ميل» الإنجليزية بقولها قبيل صدور الدستور الجديد «تدبر أزمة جديدة في سراى عابدين في حين أن نصف موظفي القاهرة غائبون في الاجازات والبرلمان البريطاني في دور عطلته الصيفية، واتصل بي من أصدق الموارد أن الملك فؤاد بمعاونة صدقي باشا قد سنّ دستوراً جديداً تماماً وأن هذا الدستور بمقتضى الخطط الموضوعة سيرضه صدقي باشا على الملك رسمياً يوم الأربعاء أحوالى هذا اليوم، وسيوقع الملك مرسومًا بإصدار الدستور الجديد الذى ينفذ من طبيعته في الحال، ومن مقتضياته الأولى حل البرلمان الحالى، أما التفاصيل فلا تزال مكتومة» إلى أن قالت: «ومعنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراى وأن الحكومة هي الملك نفسه، وستكون نتيجة هذا التغيير المنتظر نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المضادين للبريطانيين إلى الملك الذى يتسنى له إذ ذاك أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً، ومن أغرب ظاهرات هذا الانقلاب الموقف الذى وقفته الحكومة البريطانية التى يجب أن تطلع كل الاطلاع على التغيرات الرجعية التى يراد إجراؤها ولكن الحكومة البريطانية تتغافل عن هذه الأمور بحجة أنها ليست من شؤونها، أما الذين يعلمون طريقة سير الحوادث في مصر فيقولون إنه من المستحيل علمياً أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل في الشؤون المصرية، فما دامت بريطانيا واضحة جنودها في القاهرة وأسطولها على مقربة من الإسكندرية فإن عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلاً للتأييد السلبي».

ولما أصدر صدقي باشا دستوره سئل المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم (النواب) عما إذا كان لديه بيان عن الحالة في مصر فقال: «إن الدستور وقانون الانتخاب الجديدين قد صدرا بأمر ملكي بتاريخ ٢٢ أكتوبر، أما موقف الحكومة البريطانية بإزاء هذه التغييرات فلا يزال كما حدّده رئيس الوزارة البريطانية في بيانه في هذا المجلس بتاريخ ١٦ يولييه الماضي»، وقد أراد المستر هندرسن بهذا الجواب أن يشير إلى تصريح المستر ماك دونالد الذي أعلن فيه حياد الحكومة البريطانية بإزاء الحالة في مصر، ولكن هذا الحياد لا يخفى الحقيقة الواقعة وهي موافقتها على هذا الانقلاب عقاباً للأمة كما أسلفنا على عدم قبول المعاهدة، وكان الموظفون البريطانيون في الحكومة المصرية وبخاصة في البوليس والجيش على رأس حركة القمع التي اتخذتها هذه الحكومة بإزاء مظاهرات الاحتجاج التي قامت ضد وزارة صدقي باشا، وكان هذا الموقف أبلغ رد على دعوى الحياذ الكاذب.

وقد اعترفت جريدة «التمس» كبرى الصحف الإنجليزية في فبراير سنة ١٩٣٢ «بأن مصير أية حكومة مصرية في الأحوال الحاضرة يتوقف على الإنجليز مهما شددت الحكومة البريطانية في التمسك بالحياذ».

كان إلغاء دستور ١٩٢٣ اعتداءً منكراً على حقوق الشعب، واستخفافاً به؛ لأن هذا الدستور هو حق أساسي كسبته الأمة بعد جهاد طويل مرير، ومن أحكامه الجوهرية أنه لا يجوز تعديله إلا بقرار من مجلسي الشيوخ والنواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً، ثم بتصديق الملك على هذا القرار، ثم يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتعديل، ولا تصح المناقشة في ذلك في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء (المادة ١٥٧ من الدستور).

فإذا كانت الحكومة لا تملك تعديل أى مادة في الدستور إلا بهذه الأوضاع والقيود، فلا تملك من باب أولى إلغائه. ووضع دستور آخر بدلاً عنه.

ولعمري إذا ساغ لكل وزارة أن تفعل هذه الفعلة، كان الدستور مهزلة، بل كان شأنه أقل من شأن القوانين واللوائح العادية، لأن الحكومة لا تملك إصدار القوانين إلا إذا أقرها البرلمان، فكيف يمكن أن تلغى الدستور بجرة قلم وبأمر ملكي؟

لقد ورد في مذكرة وزير الحقانية التي أعلنت مع الدستور في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ أنه «مضى صدر الدستور الجديد (دستور سنة ١٩٢٣) فإن الحالة تتغير تغيراً تاماً إذ إصدار هذا الدستور والاعتراف بمبدأ كون الأمة هي مصدر جميع السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحة أمر غير مستطاع».

ويعني أوضح إن دستور سنة ١٩٢٣ هو تعاقد بين الشعب والملك على تحديد سلطة كل منهما، وقد أقسم الملك كما أقسم ممثلو الأمة اليمين على احترامه، وهذا القسم قد سجل التعاقد بين الأمة والملك، فلم يكن من حق الملك أن يلغى هذا الدستور بأمر ملكي، لأن هذا الأمر هو بمثابة فسخ من جانبه لتعاقد تم بينه وبين الأمة، وأقسم اليمين علناً على احترامه، ولا يملك أحد طرفي التعاقد فسخه، وهذا من بدهيات القانون العام، فما بالك بتعاقد بين الأمة وولي الأمر، ومن ثم لا يحق للملك شرعاً وقانوناً إلغاء هذا التعاقد الرسمي العلني، ولعل هذا هو ما دعا الملك فؤاد إلى عدم حلف اليمين على احترام الدستور الجديد؛ لأنه لا يملك أن يحل نفسه من اليمين التي أقسمها على احترام دستور سنة ١٩٢٣؛ ولأن حلفه يميناً ثانية على دستور جديد هو إبراز لحقته في يمينه الأولى.

قواعد دستور صدقي باشا

يتجلى في دستور صدقي باشا طابعه الرجعي، فقد أهدر سلطة الأمة وحقوقها في مواضع كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١ - أنه اعتبر الدستور منحة من الملك، فقد ألغى دستور سنة ١٩٢٣ بأمر ملكي، وأعلن الدستور الجديد بالأمر الملكي ذاته، وهذا معناه أن للملك أن يلغى الدستور كلما يشاء، مع أن دستور سنة ١٩٢٣ كما سبق القول هو تعاقد بين الملك والأمة، لا يملك الملك فسخه، وهذا التعاقد قد سجل في وثيقة رسمية، وهي اليمين

التي أقسمها الملك علناً أمام البرلمان باحترام الدستور، ولا يوجد ارتباط أكثر علانية وإلزاماً من مثل هذا التعاقد.

٢ - أنه جعل الدستور الجديد غير قابل لأي تعديل مدى عشر سنوات.

٣ - أنه قيد المسؤولية الوزارية أى حق مجلس النواب في الثقة أو عدم الثقة بالوزارة - وهو جوهر النظام الدستوري - قيده بقيود تجعل استعمال هذا الحق متعذراً بل ممتنعاً فعلاً؛ إذ أوجب تقديم الطلب بذلك كتابة، وأن يوقع عليه ثلاثون نائباً على الأقل، وأن تبين فيه الشئون التي ستجرى فيها المناقشة التي يعقبها الاقتراح على عدم الثقة ببياناً واضحاً، ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، ولا يجوز أن يطرح أخذ لرأى إلا بعد يومين على الأقل من تمام المناقشة فيه، وأن يكون قرار عدم الثقة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس جميعاً، لا للأعضاء الحاضرين فقط، وهذه القيود لم ترد في دستور سنة ١٩٢٣^(٥)، ولم يدع أحد من خصوم النظام الدستوري أن مجلس النواب أسرف في استعمال حق عدم الثقة بالوزارة بل بالعكس لم يكن قد استعمله قط طيلة السنوات الماضية، ولكن صدق باشا كان يشعر في خاصة نفسه أن وزارته لا يحتمل بقاءها أى مجلس نياي له كرامته، فابتدع هذه القيود، ووضح أن غرضه منها هو وضع العراقيل في سبيل المسؤولية الوزارية وتمكين الوزارة من التأثير على النواب لاجتناب قرار عدم الثقة بها، فالطلب يجب أن يقدم كتابة من ثلاثين نائباً، ولا يجوز لعضو بمفرده أن يثير مسألة عدم الثقة، وإذا قدم الطلب لا يجوز المناقشة فيه إلا بعد ثمانية أيام، وإذا جرت المناقشة فيه لا يؤخذ فيه الرأى إلا بعد يومين، كل هذا ليعطي الفرصة للوزارة لكي تؤثر في النواب بطريق الإغراء أو التهديد فيمتنعون عن عدم الثقة بها.

٤ - ان الأمر بحل مجلس النواب لا يشتمل على تحديد يوم لإجراء الانتخاب في ميعاد لا يتجاوز شهرين ولا على تحديد ميعاد لاجتماع المجلس

(٥) إن المادة ١٠١ من دستور سنة ١٩٢٣ تجعل للوزراء الحق في أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراح على عدم الثقة بهم، أما دستور سنة ١٩٣٠ فيجعل هذا التأجيل حتمياً دون أن يطلبه الوزراء.

الجديد في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب كما يقضى بذلك دستور سنة ١٩٢٣، بل اقتصر دستور صدقي على جريان الانتخاب في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ودعوة المجلس الجديد للاجتماع في ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ، دون النص على ضرورة اشتغال الأمر بالحل على ميعاد الانتخاب.

٦ - جعل للسلطة التنفيذية حق التشريع، وحق تقرير اعتمادات جديدة مدة سبعة أشهر من السنة في غيبة البرلمان.

٦ - جعل لها نقل اعتمادات من باب إلى آخر في الميزانية من غير حاجة إلى تصديق البرلمان.

٧ - جعل الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ ثلاثة أخماس المجلس وبذلك خول الحكومة تعيين أغلبية أعضائه خلافاً لما يقضى به دستور سنة ١٩٢٣ إذ يجعل الأعضاء المعينين الخمسين والمنتخبين ثلاثة الأخماس.

٨ - جعل الصحف عرضة للتعطيل بقرار من محكمة الاستئناف بجلسة سرية والنص على ذلك في الدستور.

٩ - لم يوجب تقرير الميزانية في البرلمان، إذ نص على جواز فض الدورة البرلمانية بعد خمسة أشهر فقط من انعقاد البرلمان من غير أن يتحتم إتمام تقريره للميزانية، خلافاً لما ينص عليه دستور سنة ١٩٢٣ من عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انتهاء المجلسين من تقرير الميزانية (مادة ١٤٠).

١٠ - حرم على مجلس النواب والشيوخ حق اقتراح القوانين المالية فقد جعل اقتراح هذه القوانين للملك وحده، وهذا الحق مقرر لكلا المجلسين في دستور سنة ١٩٢٣ (عدا ما هو خاص بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك وللمجلس النواب وحده)، ويدهى أن منع البرلمان من اقتراح القوانين المالية يسلبه حق التشريع في المسائل المالية عامة وهي المسائل التي لا تخلو منها الشئون والمرافق العامة، فلا يستطيع البرلمان اقتراح فتح اعتماد لأى شأن من

الشئون ولا فرض ضريبة أو تعديلها، في حين كان للجمعية التشريعية القديمة حق اقتراح القوانين المالية.

١١ - أجاز للسلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب تقرير لى مصروف غير وارد في الميزانية أى فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية براسيم دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمادات، فإذا لوحظ أن المدة التى يجوز أن لا يتعقد فيها البرلمان بموجب ذلك الدستور هى سبعة أشهر كان هذا النص مطلقاً ليد السلطة التنفيذية في تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال هذه المدة ويحد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها فلا يكون من الميسور نقضها.

١٢ - جعل للملك إهمال أى قانون يقره البرلمان، ويكفى لذلك عدم تصديقه عليه في مدى شهرين، ولا يجوز للبرلمان في دور الانعقاد نفسه النظر في مشروع لم يصدق عليه الملك ويجوز له ذلك في دور انعقاد آخر بشرط موافقة ثلثي أعضاء كلا المجلسين، ولا تكفى الأغلبية العادية إلا بعد انتخابات جديدة، في حين أن دستور سنة ١٩٢٣ ينص على أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه، فإذا لم يردّه عد ذلك تصديقاً عليه، وإذا أقر البرلمان المشروع ثانياً في دور الانعقاد نفسه بموافقة ثلثي الأعضاء صار له حكم القانون وصدر، أما في دور انعقاد آخر فلا يشترط هذه الأغلبية بل يكفي لصدوره الأغلبية العادية.

١٣ - جعل للملك وحده تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين، في حين أن دستور سنة ١٩٢٣ جعل تعيينهم وفقاً للقانون، وهذا القانون جعل للوزارة حمل المسؤولية في ذلك، وهو القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الصادر في ٣١ مايو من تلك السنة (في عهد وزارة ثروت الائتلافية)، فقد قضى بأن يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى «بواسطة رئيس مجلس الوزراء»، ومعنى ذلك أن يكون تعيين شيخ جامع الأزهر بأمر ملكي بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء، كما تصدر بناءً

على ما يعرضه أيضًا الإرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها في قوانين هذه المعاهد، وأوجب صدور ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى والحساب الختامي بقانون وتتبع فيها الأحكام المقررة في الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامي، ولكن دستور صدقي باشا قد ألقى حق الوزارة في اختيار شيخ جامع الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية، وجعل تعيينهم منوطًا بالملك وحده، إذ نصَّ في المادة ١٤٢ منه على أن «يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوطًا بالملك وحده» وتبعًا لهذا الوضع الجديد أصدرت وزارة صدقي المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ١٥ نوفمبر من تلك السنة بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ونصّت المواد ١٠ و ١١ و ٣١ منه على أن اختيار شيخ الجامع الأزهر وتعيينه واختيار شيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ الكليات وتعيينهم منوطًا بالملك وحده، فسلب بذلك حق مجلس الوزراء في اختيارهم، وهذا الحق المخول له بموجب دستور سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧.

١٤ - ينص دستور سنة ١٩٢٣ (المادة ٤٠) على أن الملك يدعو البرلمان لاجتماع غير عادي متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين، ولكن دستور صدقي باشا جعل هذه الدعوة «عند الضرورة»، ومعنى ذلك أن للملك تقدير هذه الضرورة، فله أن يحمل طلب الأغلبية الدعوة إلى اجتماع البرلمان.

قانون الانتخاب

وأصدرت الوزارة قانون انتخاب ألقى الانتخاب المباشر القائم من سنة ١٩٢٤، وجعل الانتخاب على درجتين، وحصر حق الانتخاب في مندوبين خمسينين^(٦) ينوب كل مندوب عن خمسين ناخبًا، وحتم أن تكون سن الناخب ٢٥ سنة بعد أن كانت (وهي الآن)* ٢١ سنة، واشترط في المندوب أن يكون مالكا

(٦) كان قانون الانتخاب الأول الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ مع تقريره الانتخاب على درجتين يجعل المندوبين ثلاثينين أى ينوب كل مندوب عن ثلاثين ناخبًا فجاء صدقي باشا وجعل المندوب ينوب عن خمسين ناخبًا.

لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنًا في منزل لا يقل إيجاره السنوى عن اثنى عشر جنيهاً، أو مستأجرًا لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهن سنويًا، أو حائزًا لشهادة دراسية ابتدائية أو شهادة تاملها، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان.

ومنع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاوّل إحدى المهن الحرة في بلد غير القاهرة؛ وبذلك حرم الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين في الثغور والأقاليم أن يكونوا أعضاء في البرلمان، في حين أنه أباح للعمد ومشايخ البلاد هذه العضوية وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم؛ وهذا من أعجب ما سمع في الحجر على إرادة الشعب في اختيار ممثليه وحرمان طوائف ممتازة عضوية البرلمان.

هذا، وقد قامت المظاهرات احتجاجًا على إلغاء الدستور، ولكنها قمعت بشدة؛ إذ كانت الحكومة قد أعدت قوات كبيرة من الجيش والبوليس لقمع كل حركة تبدو على أثر صدور الأمر الملكي بهذا الانقلاب ومنعت عقد الاجتماعات العامة.

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكى بحل جميع مجالس المديریات.

احتجاج الهيئات السياسية على إلغاء دستور سنة ١٩٢٣

احتج الوفد احتجاجاً قوياً متواصلاً في خطبه وبياناته على إلغاء الدستور. واحتج الحزب الوطنى أيضاً في بيان أصدرته لجنته الإدارية قالت فيه:

«اجتمعت لجنة الحزب الوطنى الإدارية بصفة مستعجلة في يوم الجمعة ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة صباحاً برئاسة حضرة الأستاذ محمد حافظ بك رمضان وعضوية حضرات الدكتور إسماعيل بك صدقى وعبد الرحمن الرافعى بك ومصطفى الشوربجى بك وفكرى أباطه بك والأساتذة عيد المقصود متولى وإبراهيم رياض ومحمد محمود جلال وأحمد وفيق وحضرة إسماعيل العسيلي ومحمد بك زكى على

النسكرتير، وقد دام اجتماعها إلى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر وأصدرت البيان الآتي:

«قامت سياسة الحزب الوطني منذ وجوده على توجيه قوة الأمة إلى مقاومة الاحتلال وجلاء الجنود البريطانية لتحقيق الاستقلال التام لوادى النيل بحدوده الأصلية، وفي الوقت نفسه ظل يكافح ويجاهد في سبيل الدستور الصحيح نيفاً وربع قرن من الزمان، وغايته في جهاده للدستور تحقيق سلطة الأمة وصونها من عبث الاعتداء وتقلبات الأهواء، ومن أجل ذلك نادى من الساعة الأولى بوجود وضع الدستور بواسطة جمعية وطنية تأسيسية تقرر أحكامه وتوطد دعائمه فلم يؤخذ برأيه وأنشئ الدستور على يد لجنة الثلاثين فكان أثناء وضعه وبعد إعلانه وخلال تنفيذه في السنين السبع الماضية عرضة للعبث والانتقاص وهدفاً للمسح والتشويه من مختلف الهيئات والأحزاب التي تولت الحكم، وكان الحزب الوطني يقف موقف المعارضة حيال كل اعتداء على الدستور أو عبث به أيّاً كان مصدرهما، وأخيراً اجترأت الوزارة الحاضرة على الإمعان في تشويهه بأن أبطلت العمل به ضربة واحدة واستصدرت دستوراً جديداً ممسوخاً قام على فكرة أن الدستور ليس حقاً مكتسباً بل منحة تعطى وتسلب دون اكترات بإرادة الأمة وحقوقها، وزعمت الحكومة تسويقاً لعملها أنها تقصد إصلاح مساوئ الماضي، ولقد أبان الحزب الوطني أكثر من مرة أن إصلاح هذه المساوئ يأتي من طريق الجهاد القومي الصحيح وتنبيه الأمة إلى واجباتها وأن هذا الإصلاح لا يأتي بأي حال من طريق المساس بالدستور وحرمان الأمة حقوقها الطبيعية.

«فالحزب الوطني محتج شديد الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور ويعلم أن الوزارة ليست السلطة التي تملك تعديله وتغيير أحكامه، ويلقى عليها تبعه أعمالها ويكرر ما سبق أن أعلنه مراراً من أن هذه الفوضى وذلك العبث اللذين يتجددان كل حين مرجعهما صرف جهود الأمة عن الغرض الأسنى وهو محاربة الاحتلال الذي هو في الواقع علّة اللعل ومصدر النكبات، وتزاحم المغرمين بالحكم على أبواب الغاصبين، ويوجه الحزب في هذا الطرف

العصيب دعوته خالصة إلى الأمة أن تضم صفوفها وتوحد جهودها على أساس ميثاق قومي يحقق سيادتها واستقلال البلاد.

وقرر حزب الأحرار الدستوريين أنه لا يؤيد الوزارة في إصدار الدستور الجديد.

استقالة عدلى باشا من رئاسة مجلس الشيوخ

وكان عدلى باشا من المعارضين لهذا الانقلاب، وقد بلغه، وهو في أوروبا، اعتزام الوزارة إصدار دستورها، فأرسل بطريق البرق يستقيل من رئاسة مجلس الشيوخ في أكتوبر سنة ١٩٣٠ قبل أن يصدر الأمر الملكي بإلغاء الدستور، وكانت استقالته احتجاجاً على اعتداء الوزارة المتكرر على الدستور، وإعلاناً منه عن عدم إقرار نظام الحكم القائم وقتئذ في البلاد، وجاءت هذه الاستقالة تأييداً لحقوق البلاد، وهي من مواقفه المشرفة الدالة على نبهه وترفعه عن الاشتراك في المؤامرات ضد الشعب.

مقاطعة الانتخابات

اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على مقاطعة الانتخابات التي اعتزم صدقي باشا إجراؤها على أساس دستوره، وعدم الاعتراف بهذا الدستور. فأصدر الوفد قراراً في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بعدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخابات الجديدين وعدم الرضوخ لها ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسها بجميع عملياتها. قال:

«أما وقد اعتدت وزارة صدقي باشا على دستور الدولة وأستبدلت به دستوراً باطلاً من صنعها رغم إرادة الأمة وهي تعمل لإكراه البلاد بالقوة على الاعتراف به والرضوخ له، واستصدرت مرسوماً بقانون انتخاب جديد على خلاف ما يقضى به الدستور، وبما أن دستور الدولة الذي أقسم الكل على احترامه والطاعة له هو حق مقدس للأمة لا يمكنها التفريط فيه ولا السكوت على المساس به أو مخالفة أحكامه.

فلهذا

قرر الوفد عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديد وعدم الرضوخ لها ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها». بيت الأمة في يوم الخميس ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ - ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠.

رئيس الوفد المصرى
مصطفى النحاس

وأصدر حزب الأحرار الدستوريين قراراً بهذا المعنى.

واشترك الوفد وحزب الأحرار الدستوريين في تأليف لجنة اتصال بينها لتنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات التي اعتزم صدقها باشا إجرائها.

ولم يشترك الحزب الوطنى مع الأسف في هذه المقاطعة، وانقسمت لجنته الإدارية في هذا الصدد، فكانت الأقلية (وكنت منها) إلى جانب المقاطعة، ولكن الأغلبية قررت عدم المقاطعة.

وكان يجند بالحزب الوطنى الذى رفع في أواخر سنة ١٩٢٥ راية الثورة على قانون الانتخاب الباطل الذى أصدرته وزارة زيور (ج ١ ص ٢٤٦ طبعة سابقة) ودعا إلى عدم العمل به، أن يقف هذا الموقف من دستور صدقى وقانون انتخابه، وكان خليقاً به أن يشترك في معركة الدستور سنة ١٩٣٠ وقد كان حامل لوائها سنة ١٩٢٥، وبذلك يكون منسجماً مع ماضيه في النضال عن سلطة الأمة، ولكنه لم يفعل. وبدا الفرق واضحاً بين موقفه سنة ١٩٣٠ وموقفه سنة ١٩٢٥.

وقد اغتبط صدقى باشا بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات، لأنه رأى في دخوله اقراراً لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات، واعتبر الحزب مؤيداً للنظام الذى اصطنعه، وكان يزعم في أحاديثه بأن هذا النظام مؤيد من ثلاثة أحزاب، وهى حزب الاتحاد، وحزب الشعب، والحزب الوطنى

تأليف حزب الشعب

(نوفمبر سنة ١٩٣٠)

قال صدقي في كتابه إلى الملك حين تأليف وزارته إنها لا تنتسب في مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية، ولم يكن هذا القول إلاّ خداعاً وتغريراً، وكان غرضه أن ينسحب وينسحب زملاؤه من الأحزاب التي كانوا ينتمون إليها، ليؤلف منهم عصابة تسندها قوة الحكومة؛ لأن غرضه هو الحكم، يصل إليه بقوة الحكومة وأنف الشعب راغم، فلما اطمأن إلى بقائه في الحكم رأى أن يؤلف حزباً جديداً يركز عليه في الحياة الصورية السياسية التي أنشأها، ففعل ما فعله حسن نُسأت باشا حين ألف حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢١٢ طبعة سابقة)، والتاريخ يعيد نفسه، وقد أنفذ عزمه، فأسس حزباً أسماه (حزب الشعب)، واتخذ له داراً فخمة بشارع قصر العيني.

واجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه، وكانت هذه الجمعية مؤلفة من جمعهم صدقي باشا لتأييد وزارته، نذكر منهم: أحمد طلعت باشا. توفيق دوس باشا. محمد مصطفى باشا. صالح حقي باشا. محمد علام باشا. عيسوى زايد باشا. صالح الملو باشا. قليني فهمى باشا. عبد المجيد فريد باشا. أحمد جاد الرب باشا. محمد مقبل باشا. محمود بك الطوير. على باشا فهمى. إلياس عوض بك. راغب عطية بك. الدكتور عبد العزيز نظمي بك. السباعى المصرى بك. حافظ عابدين بك. إلخ إلخ. وتولى إسماعيل صدقي باشا رئاسة هذا الحزب، وأصدر جريدة يومية أسماها (الشعب)، وأخذت الإدارة تروج لهذا الحزب وتدعو الناس بمختلف وسائل التهديد والإغراء والتوريط إلى الدخول في زمرته، مثلما فعلت مع حزب الاتحاد من قبل.

استقالة بعض العمد والمشايخ

أعرض كثير من العمد عن الاشتراك في مهزلة الانتخابات التي أعدتها الوزارة الصديقة، فاستقال بعضهم من العمدية، وأخذ عدد المستقلين يتزايد يوميا.

فأجفلت الوزارة من امتداد هذه الحركة، لأنها باتساعها تؤدي إلى تعطيل المهزلة الانتخابية التي أعدتها، وأصدرت بلاغا رسميا بعدد من استقالوا من العمد والمشايخ في بداية الحركة لأسباب سياسية وهم:

٣ عمد و٤ مشايخ بمديرية القليوبية، و١٦ عمدة و١١ شيخا بمديرية المنوفية، و١٣ عمدة و٤ مشايخ بمديرية الدقهلية، وعمدة و٦ مشايخ بمديرية البحيرة، و٥ عمد و١٠ مشايخ بمديرية الشرقية، وعمدة وشيخ واحد بمديرية الجيزة، و٣ مشايخ بمديرية بنى سويف و٤ عمد و٦ مشايخ بمديرية الفيوم، و٢٥ عمدة و١٢٢ شيخا بمديرية المنيا و١٥ عمدة و١٣ شيخا بمديرية أسيوط، وعمدة و٩ مشايخ بمديرية جرجا و٣ مشايخ بمديرية قنا.

ثم أخذت الاستقالات تترادف ويتزايد عددها، فابتدعت الوزارة وسيلة لمقاومتها بلغت الغاية في الظلم ولاعتساف، والتفنن في البغى والعدوان، ذلك أنها كانت تزفص قبول استقالة العمد والمشايخ، وتعتبرهم مغفلين بواجبات وظيفتهم وتحيلهم من أجل ذلك إلى «لجان الشياخات»، وهي الهيئة التأديبية للعدم والمشايخ، فكانت تصدر ضدهم الأحكام القاسية بالغرامات الفادحة التي بلغت عدة مئات من الجنيهات لكل عمدة وشيخ مستقيل، وحكم في يوم واحد على ٢٤ عمدة وشيخ من الدقهلية بمبلغ يزيد على الألفين ومائتين من الجنيهات، وقصدت الحكومة من هذه الغرامات الإمعان في الإرهاق، وصدد تيار الاستقالات، وأخذ رجال الإدارة ينفذون قرارات لجان الشياخات بالقبض على العمد المحكوم عليهم، كما يقبض على المجرمين، وتحصيل الغرامات منهم قسرا، ومع ذلك بلغ عدد هذه الاستقالات أربعمئة استقالة، وبلغت قيمة الغرامات التي حكمت بها

لجان الشياخات على العمدة ومشايخ البلاد المستقلين ننفياً وثمانية عشر ألف جنيه، وقد قرر البرلمان في سنة ١٩٣٦ ردّ هذه الغرامات إلى المحكوم عليهم بها.

ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين والميثاق القومي

ائتلف الوفد والأحرار الدستوريون، وتعاهدوا على النضال لإعادة الحياة الدستورية، وإعادة دستور سنة ١٩٢٣.

وعقدوا في ٣١ مارس سنة ١٩٣١ ميثاقاً قومياً أسموه (عهد الله والوطن)، قرروا فيه مقاطعة الانتخابات التي اعتزمت الحكومة إجراؤها في ظل دستور سنة ١٩٣٠، وتأليف جبهة لإعادة النظام الدستوري الذي ارتضته الأمة بكل تقاليده الصحيحة، فقتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم وتضطلع بأعبائه، واتفقوا في الميثاق على زيارة الأقاليم، وعقد مؤتمر وطني عام يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية، وهاك نص الميثاق:

«بما أن وزارة إسماعيل صدقي باشا تتخذ العدة لإجراء انتخاب للبرلمان وأعضاء مجالس المديرية، وتبوى بعد ذلك أن تتصدى لقضية البلاد فتعقد الاتفاق الذي سعت الحكومتان المصرية والإنكليزية طوال هذه السنين المتوالية لعقده بينهما، وربما أنها رغم ما تلجأ إليه من وسائل الحجز على الأمة والقضاء على حرياتنا تزعم في الوقت نفسه أن الأمة ستشارك في الانتخابات وأن الهيئتين اللتين أعلننا مقاطعتها، أي الوفد والأحرار الدستوريين، قد تخوضان معركتها في اللحظة الأخيرة، فالوفد المصري والأحرار الدستوريون يعلنون أنهم لا يحفلون بكل ما تزعم الحكومة في هذا الصدد، وأنهم يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة في وجه الدستور الذي تحاول وزارة صدقي باشا بكل وسائل البطش والإرهاب أن تفرضه على البلاد فرضاً مزدرياً في ذلك كل عدل أو قانون، ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التي تجرى في ظل هذا الدستور مقاطعة لا رجوع فيها، سواء كانت هذه الانتخابات للبرلمان أو لمجالس المديرية وأنهم يرون مقاطعتها فرضاً على كل مصري مخلص لبلاده، ولا يرضون أن يكون لمصر نظام للحكم غير ما ارتضته بدستور سنة ١٩٢٣،

وهم في موقفهم هذا صادرون عن رأى الأمة، واثقون من تأييدها لهم، وقيامها إلى جانبهم في مساعدهم، ليعود هذا النظام كاملاً غير منقوص، وليعود الحكم النيابى بكل تقاليد، الصحيحة، فتتولى الأغلبية النيابية شؤون الحكم فى حدود تلك التقاليد النيابية، حتى يتمتع المصريون جميعاً على اختلاف آرائهم وطبقاتهم بنعمة الدستور وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة، وحتى يستقر بذلك نظام الحكم فى البلاد فتطمئن النفوس وتعود الثقة المالية وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين فى مصر أجانِب ووطنيين على السواء، وفوق ما تقدم: فإن هذه الحكومة الدستورية مستندة إلى برلمان الأمة، هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقاً شرعياً ثابتاً يرضاه الشعب المصرى ويطمئن إلى نصه وتنفيذه، ولن تقر الأمة أى اتفاق يعقد فى ظل دستور الحكومة الحاضرة، إذ يكون الغرض من عقده وتنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة مصر ولا مع استقلالها، وقد اتفقت الهيئتان على حل المسألة المصرية حلاً شريعاف عادلاً لا يدخران وسعاً أو جهداً فى سبيل تحقيقه، وكذلك فالهيئتان متفقتان على أن ينظر البرلمان فى تعديل قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه وعلى أن يكون كل تعديل فى هذا القانون متفقاً مع المصلحة القومية دون التقيد بأى اعتبار حزبي.

«ولقد اعتزمت الهيئتان متضامنتين أن تعملأ على تنفيذ هذا الميثاق الوطنى بكل ما أوتيتا من قوة؛ ولذلك عولتا على عقد مؤتمر وطنى ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية، كما اعتزمتا الدعوة إليها بزيارة الأقاليم للمزيد من إيمان الناس بها، ولن يدخرأ فى سبيل هذه الغاية السامية أى جهد ولن يضنا عليها بأى تضحية.

«ذلك عهد الله والوطن، والله على ما نقول شهيد».

الموقعون: رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس.

أعضاء الوفد: حمد الباسل، سينوت حنا، جورج خياط، واصف غالى، ويصا واصف، مكرم عبيد، محمد فتح الله بركات، محمد علوى الجزار، مراد الشريمى.

مرقص حنا. علي الشمسي. محمد نجيب الغرابلي. فخرى عبد النور. سلامة ميخائيل. راغب إسكندر. حسن حسيب. حسين هلال. مصطفى بكير. عطا عفيفي. أحمد ماهر. محمود فهمي النقراشي.

رئيس حزب الأحرار الدستوريين: محمد محمود.

أعضاء مجلس الإدارة: محمود عبد الرازق. محمد علي علوبة. إبراهيم الهلباوي. جعفر ولي. أحمد محمد خشبه. كامل جلال. صالح الشريعي. علي عبد الرازق. محمد كامل الهنداري. عبد الحليم العلايلي. محمد محفوظ. رشوان محفوظ. سيد محمد خشبه. عبد الجليل أبو سمرة. غبريال سعد. علي راتب. حامد العلايلي. محمد سامي كمال. إبراهيم الطاهري. عبد العزيز الحسيني سعده. توفيق إسماعيل. عبدالله أبو حسين. عباس أبو حسين. أحمد مصطفى أبو رحاب. محمد الفقي. أحمد علي علوبة. أحمد عبد الغفار. حفي محمود. إسماعيل راتب. محمد حسين هيكل.

وقد اضطرت الحكومة من عقد هذا الميثاق، وحظرت نشره في الصحف. وصادرت الصحف التي تهيأت لنشره، على أن هذا لم يحل دون طبعه في نشرات خاصة وتوزيعه في مختلف أرجاء البلاد.

ولعلك تلاحظ في هذا الميثاق ما تعاهد عليه «الأحرار الدستوريون» من رعاية النظام الدستوري، واتباع تقاليد الصليحة، وأولها - حق الأغلبية التي تسفر عنها الانتخابات (الحرة) في ولاية الحكم، ولكن الحوادث اللاحقة برهنت على أنهم لم يكونوا صادقين فيما عاهدوا الله والأمة عليه، فقد انتقضوا بعد ذلك على الدستور المرة بعد المرة، كما سيجيء بيانه في الجزء الثالث، فكان عهدهم سنة ١٩٣١ شبيهاً بعهدهم سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٥١ طبعة سابقة)، إذ نقضوه أول مرة سنة ١٩٢٨ كما تقدم بيانه، وكذلك يفعلون قديماً وحديثاً، شنشنة منهم معروفة، وطبيعة فيهم مألوفة.

زيارة الأقاليم

اعتزم الوفد والأحرار الدستوريون زيارة الأقاليم لبث الدعوة إلى رفض الخضوع لدستور صدقي باشا ومقاطعة انتخاباته، وبدأوا بزيارة بنى سويف فى أبريل سنة ١٩٣١، فقررت الوزارة منعها، وأنفذت إلى المدينة عدة آلاف من جنود الجيش لتنفيذ قرار المنع، فلما وصل الزائرون إلى محطة بنى سويف يوم ٦ أبريل حجزوا بها ومنعوا عنوة من دخول المدينة! وبقوا بالمحطة اثنتى عشرة ساعة محاصرين، إلى أن أحضرت الحكومة قطاراً خاصاً أركبوا فيه بالقوة، وعاد بهم إلى القاهرة، فكان لهذه المعاملة العجيبة ضجة استياء كبير فى البلاد. ولما شرعوا فى زيارات أخرى للأقاليم منعهم الحكومة بتأثاً من مغادرة العاصمة، ومنعت عقد الاجتماعات العامة التى يدعون إليها.

على أنهم استطاعوا الوصول بالسيارات إلى بنى سويف يوم ٣ مايو، فحدث فيها تصادم بين الأهالى ورجال البوليس، وأطلق هؤلاء النار على المتظاهرين، فقتل منهم سبعة وجرح كثيرون، فكانت مأساة دامية.

وزار صدقي باشا من ناحيته بعض المديريات، وكان يخطب فى اجتماعات تعقدها الإدارة، وتجمع له فيها المدعويين، وحدث أثناء زيارته للدقهلية فى أبريل أن وقع تصادم فى دكرنس بين المعارضين لزيارته ورجال الإدارة، أطلق فيها البوليس النار على المعارضين، فقتل منهم واحد، وجرح أحد عشر.

المؤتمر الوطنى

قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى عام حددوا لاجتماعه يوم الجمعة ٨ مايو، ولكن الحكومة قررت منعه، فاتفقوا على وضع قرارات تعبر عن آرائهم ومطالبهم ووقعوا عليها، وهاك نصها وأساءه الموقعين عليها:

«دعا الوفد المضرى والأحرار الدستوريون إلى عقد مؤتمر وطنى عام فى يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣١، فمنعت الوزارة الاجتماع، وقد عرضت القرارات

التالية على حضرات المدعوين للاشتراك في المؤتمر فأقروها ووافقوا عليها وهي كما يأتي:

أولاً: التمسك بالدستور الذي صدر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الموحد الذي ترضاه الأمة لحكمها.

ثانياً: بما أن الوفد المصري والأحرار الدستوريين قرروا مقاطعة الانتخابات التي تجريها الوزارة الحالية في ظل النظام الذي استصدره صدقي باشا في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فالانتخابات التي تجريها وزارة صدقي باشا في ظل هذا النظام - مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الأهالي جميعاً بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدنية - لا تعبر عن رأى الأمة ولا تعتبر استفتاءً لها بحال، والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذي قد يعقد على أثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان لا تنقيد الأمة بنصه أو بتنفيذه.

ثالثاً: الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقي باشا من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها إدارياً والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان إلى آخر، مما أدى إلى سفك الدماء وإثارة الخواطر وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم إلى غير ذلك من الأعمال الخائفة لحرية الفرد والمجموع مما كان له أسوأ الأثر في حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية.

رابعاً: رفع هذه القرارات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وإبلاغها لمثلئ الدول الأجنبية في مصر.

القاهرة في يوم الخميس ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ - ٧ مايو سنة ١٩٣١.

الموقعون: مصطفى النحاس - رئيس الوفد المصري ورئيس الوزراء سابقاً.
محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس الوزراء سابقاً. عدلى يكن
رئيس الوزراء سابقاً ورئيس مجلس الشيوخ سابقاً. أحمد زيور رئيس الوزراء

سابقاً. ورئيس مجلس الشيوخ سابقاً. محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر سابقاً. وريسا واصف رئيس مجلس النواب سابقاً.

وزراء سابقون: أحمد مدحت يكن. جعفر ولى. حسن حسيب. حسين درويش. مصطفى ماهر. أحمد زكى أبو السعود. فتح الله بركات. مرقص حنا. واصف غالى. محمد نجيب الفرايلى. أحمد ماهر. على الشمسى. عثمان محرم. أحمد خشبه. محمد السيد أبو على. محمد على علوبه. محمد صفوت. مكرم عبيد. محمد أفلاطون. محمود فهمى النقراشى. محمد بهى الدين بركات. محمود بسيونى.. عبد العزيز عزت وزير مصر المفوض فى بريطانيا العظمى سابقاً.

أعضاء الوفد المصرى: حمد الباسل وكيل مجلس النواب سابقاً. جورجى خياط. سينوت حنا. محمد علوى الجزار وكيل مجلس الشيوخ سابقاً. مراد الشريعى. فخرى عبد النور. سلامة ميخائيل. راغب إسكندر. حسين هلال وكيل مجلس النواب سابقاً. مصطفى بكير. عطا عفيفى.

أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين: محمود عبد الرازق وكيل وزارة الداخلية سابقاً. رشوان محفوظ وكيل وزارة سابقاً. محمد محفوظ. كامل جلال. محمد عبد الجليل أبو سمرة. حامد العلايلى. محمد توفيق إسماعيل. أحمد على علوبة. صالح الشريعى. محمد حسين هيكل. الدكتور سامى كمال. إبراهيم الهلباوى. السيد على راتب. السيد إسماعيل راتب. على عبد الرازق. محمد كامل البندارى. محمد حامد محسب. عبد العزيز أبو سعده. غريال سعد. أحمد عبد الغفار. عبد السلام عبد الغفار. عبد الله أبو حسين. عباس أبو حسين. عبد المجيد إبراهيم صالح. إبراهيم الطاهرى. حفى محمود. أحمد معبد. محمد الفقى. أحمد مصطفى أبو رحاب.

كبار الضباط المتقاعدين: اللواء على فهمى. اللواء محمد فاضل. اللواء على شوقى. اللواء على صدقى. اللواء عبد الحميد راغب.

وتبدو أهمية هذه القرارات من تعدد شخصيات الموقعين عليها وكون الكثير منهم لا ينتمون إلى أحزاب، مما يدل على صبغتها العامة.

تأييد الأمراء

وزاد في روعتها انضمام أعضاء البيت المالِك إليها، فقد وافق عليها كتابة كل من الأمراء: عمر طوسون. ومحمد علي. وعمر وإبراهيم. وسعيد داود. والنبيل محمد علي حليم. والنبيل إبراهيم حليم.

انتخابات يونيه سنة ١٩٣١ وما تخللها من الحوادث الدموية

لم تكثر السراى والوزارة لهذه القرارات، ولا لشخصية الموقعين عليها، واستمرت الحكومة ممعنة في سياستها، وجرت الانتخابات السورية في مايو ويونيه سنة ١٩٣١، وكانت على درجتين، الأولى الانتخابات الخمسونية أى أن ينتخب كل خمسين ناخباً ومندوباً عنهم، ثم الانتخابات البرلمانية وفيها ينتخب المندوبون الخمسونيون أعضاء مجلس النواب، ثم أعضاء مجلس الشيوخ، وقد قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة تامة، أشبهت في روعتها واتساع مداها مقاطعة الأمة للجنة لئر سنة ١٩١٩^(٧)، بل إن تضحيات البلاد من القتلى والجرحى في هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تضحياتها في مقاطعة لجنة ملئر، وقد عمدت الحكومة إلى تزوير عملية الانتخابات، فأوعزت إلى لجان الانتخاب أن تزور محاضرها، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذباً وزوراً، وبذلك تمت هذه المهزلة بل هذه المأساة الانتخابية، وكانت سابقة خطيرة اتبعتها الإدارة في العمليات الانتخابية كلما أرادت الحكومة اصطناع برلمان صورى.

وقامت في القاهرة والإسكندرية وبعض المدن مظاهرات لتعطيل عملية الانتخاب، وأضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية عن الاشتراك فيها يوم ١٤ مايو، وتظاهروا احتجاجاً عليها، فقابلت الحكومة مظاهرات بمنتهى القسوة والعنف، وسلطت عليهم قوات البوليس والجيش وأطلق الجند الرصاص على العمال، فقتل منهم كثيرون.

(٧) راجع كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» الجزء الثانى ص ٨٩ وما بعدها. (طبعة سابقة).

وأصدرت الوزارة بلاغات رسمية تضمنت أن عدد القتلى في المظاهرات التي وقعت بالقاهرة في الأيام الثلاثة التي جرت فيها الانتخابات الخمسونية بلغ ثلاثة عشر قتيلاً (وهذا العدد دون الحقيقة بكثير)، وعدد الجرحى بلغ ١١٩ جريحاً، وأن هذه الحوادث وقع معظمها في أحياء بولاق وشبرا والوايلي، وأن عدد القتلى في مديرية الدقهلية بلغ سبعة عشر وعدد الجرحى في القطر كله ١٥٠ جريحاً، وهذا الإحصاء دون الحقيقة بكثير.

وقتل مساعد حكمدار بالدقهلية في مظاهرة ضد الانتخابات ببلدة دقادوس بمركز ميت غمر.

ووقعت حوادث دموية في بعض القرى بسبب تصادم رجال البوليس بالأهالي المقاطعين للانتخابات، فقتل ستة من الأهالي في ميت غمر، وجرح ٢٣، وقتل عشرة من أهالي مركز المنصورة وجرح كثيرون، وقتل واحد وجرح ١٢ في شبين القناطر، وقتل رجل في حلوان، وغلّام صغير في زفتى.

واعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ومئات من مختلف الطبقات، وجرت الانتخابات الخمسونية وهم رهن السجون، وبلغ عدد القتلى في نواحي القطر أثناء هذه الانتخابات مائة قتيل، والجرحى ١٧٥ جريحاً.

وقدم الوفد بلاغاً إلى النائب العام عن الجرائم التي ارتكبت من رجال الإدارة في الانتخابات الخمسينية من إكراه وإرهاب وتزوير، وأيد بلاغه بمستندات ووثائق تثبت هذه الجرائم، ولكن النائب العام لم يكثر هذا البلاغ الخطير ولم يحقق أية جرمية مما احتواه، وهكذا ظهر مبلغ استهتار النيابة العمومية وقتئذ بالقوانين وبحرية الناخبين وحقوقهم، واشترакها مع الحكومة في إفساد عملية الانتخابات.

وكافأت الحكومة والسراى المديرين ورجال الإدارة الذين تميزوا بالعسف، والتتكيل بالأهالي في الحركة الانتخابية بألقاب الباشوية والبيكوية فأظهرت بذلك رضاها عن كل من يعاون الحكومة في حرمان الشعب حريته وحقوقه السياسية والفردية، وكان ذلك إغراء صارخاً لموظفى الحكومة باضطهاد الشعب وإهدار حقوقه وحرياته.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان منذ يوم ٢٠ يونية سنة ١٩٣١، وكان مؤيداً للوزارة، حريصاً على إبقاء النظام الفاسد الذى أقامه صدقى باشا، فكان هذا البرلمان منقطع الصلة بالشعب والرأى العام.

وأهم عمل له زيادة على تأييده للنظام الذى فرضه صدقى باشا على البلاد أنه أقر اتفاقية جغبوب فى يونيه سنة ١٩٣٢، تلك الاتفاقية التى وقعها زيورباشا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ونزلت فيها الحكومة عن هذه الواحة الهامة للطلبيان (ج) ١ ص ٢٤٥ طبعة سابقة، وقد امتنع البرلمان طيلة سنوات ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٣٠ عن إبرام هذه الاتفاقية، فجاء برلمان صدقى باشا وأقرها.

وأقر (فى يونيه سنة ١٩٣٢) القانون الخاص بتعديل أحكام قانون العقوبات، والغرض منه تشديد العقوبات فى جرائم الصحافة والنشر، ثم أقر قانون عدم جواز الحجز على المكافأة البرلمانية لديون على الأعضاء!! وقد ساء بعض الظرفاء النفقة البرلمانية!

تنازل الخديو عباس الثانى عن العرش

وفق صدقى باشا إلى الاتفاق مع الخديو عباس حلمى الثانى على تنازله عن حقوقه فى العرش، وكان الخديو هو الساعى إلى هذا التنازل وإلى وضع حد لحالة الخصومة والجفاء التى كانت قائمة بينه وبين الملك فؤاد بسبب عدم اعترافه بخلع، فأوفد إلى مصر فى يناير سنة ١٩٣١ مندوباً عنه لمفاتيحة صدقى باشا فى رغبته فى التنازل والاعتراف بالملك فؤاد ملكاً شرعياً، فعرض صدقى باشا فكرة الخديو على الملك، فابتهج بها. وأقرها، وعلى ذلك جرت المفاوضة بين الخديو وصدقى باشا على شروط التنازل، وانتهت المفاوضة بالاتفاق على صيغته. وقد أعلنت وثيقة التنازل فى ١٢ مايو سنة ١٩٣١ وفيها نزل الخديو عن كل دعوى له فى العرش، وفى مقابل ذلك منحه الحكومة مرتباً سنوياً طول حياته قدره ثلاثون ألف جنيه ابتداءً من أول يناير سنة ١٩٣١.

وتنازل الخديو أيضاً بناءً على وساطة صدقي باشا عن دعواه التي رفعها ضد الحكومة البريطانية يطالبها فيها ببضعة ملايين من الجنيهات تعويضاً لما لحقه من خسارة بسبب تصفية أملاكه بعد خلعه^(٨).

وفيا يلى نص وثيقة التنازل التي وقعها الخديو، ننشرها لأنها من الوثائق الهامة في تاريخ مصر السياسي:

«إني موثق بأنى خدمت بلادى بأمانة وإخلاص وأنى كرست لها مدى ثلاث وعشرين سنة، بالرغم من دقة الظروف، كل قواى وخير أيام حياتى، وإنى أتمنى من صميم قلبى سعادة مصر ورخاءها.

«وقد تبتعت عن كتب ما أحرزته البلاد وما لا تزال تحوزه من أسباب التقدم فى جميع النواحي، وإنى مفتبط بما أراه من خطاها الثابتة فى سبيل توثيق استقلالها، والتوفيق بين نظامها السياسى وبين حاجاتها وأمانها.

«ورغبة منى فى تحديد موقفى حيال نظام مصر السياسى وتأكيدي إخلاصى نحو ذات ملكها المعظم، فإنى أعلن اتباعى للدستور المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، وأصرح بأنى سأتوخى فى جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد، وعلى وجه الخصوص أعلن احترامى للأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية، وللقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاكى وهما جزءان لا يتجزآن من الدستور المصرى، ولقانون التضمنينات نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣، وأعلن اتباعى لها جميعاً.

«ولما كنت أقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ابن إسماعيل بأنه ملك مصر الشرعى، فإنى أعلن بهذا تنازلى عن كل دعوى على عرش مصر، كما أعلن تنازلى عن كل مطالبة ناشئة عن أنى كنت خديوياً لمصر أيا كان وجهها سواء عن الماضى أم عن المستقبل.

«ومع تأكيدى ولائى المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الأول أعرب لجلالته عن

.. (٨) توفى الخديو عباس حلمى الثانى بجنتيف (سويسرا) يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤.

صادق إخلاصى وأتوجه إلى الله بصالح الدعوات ليحوط بجلالته والأمير فاروق ولى عهد المملكة بعين عنايته، وليزيد فى إسعاد مصر فى حاضرها ومستقبلها».

حوادث جنائية

تعددت فى عهد صدقى الحوادث الجنائية التى كانت من مظاهر نعمة الشعب عليه، وعلى حكمه، ففى شهر يوليه سنة ١٩٣١ أطلق شابان مجهولان الرصاص على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فلم يصيباه.

وألقيت قنبلة انفجرت فى فناء وزارة الحقانية، وانفجرت قنبلة أخرى فى دار محمد علام باشا وكيل مجلس النواب ومن أركان حزب الشعب، وأحدثت القنبلتان دويًا هائلًا ولكن لم يصب أحد بسوء من جراء انفجارهما.

وفى فبراير سنة ١٩٣٢ عثر على قنبلة مشتعلة فى دار صدقى باشا ولكنها اطفئت قبل أن تنفجر.

وفى مايو سنة ١٩٣٢ وضعت قنبلة فى (طما) بمديرية جرجا بين قضبان السكة الحديدية، وكان الغرض من وضعها نفس القطار الذى كان يركبه صدقى باشا فى طريقه إلى جرجا، وانفجرت القنبلة قبل مرور القطار بوضع دقائق، وكان لأنفجارها دوى كبير، وقد أودت بحياة حارس الخط الحديدى، وأصيب زميل آخر له بجراح خطيرة، وحوكم المتهمون فى هذا الحادث ومنهم الأستاذ على أحمد هيكल نائب طما السابق أمام محكمة الجنايات فقضت ببراءة النائب وإدانة اثنين من المتهمين (١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ عثر على قنبلة على سور مدرسة الهندسة فى صباح اليوم الذى زار فيه الملك فؤاد المدرسة.

وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة فى شارع لاظ أوغلى على مقربة من دار المندوب السامى البريطانى.

وفى يناير ١٩٣٣ عثر البوليس على قنبلة أخرى أمام دار مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار، ولم تنفجر.

وفي مارس من تلك السنة انفجرت قنبلة على سور ثكنة قصر النيل وقنبلة أخرى على سور مدرسة إنجليزية بشارع الملك الصالح بالمنيل.

وفي أبريل انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة بالقاهرة.

وفي مايو سنة ١٩٣٣ حاول محمد على الفلال الاعتداء على حياة صدقي باشا بإطلاق مسدس عليه بمحطة العاصمة ولكن قبض عليه قبل أن يطلقه.

وفي يونيه من تلك السنة انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمرة وقنبلة أخرى على مقربة من سور وزارة الحربية، ولم يمتد البوليس إلى الفاعلين في حوادث القنابل كلها.

اضطهاد الصحافة

زخر عهد صدقي، كما زخرت اليهود الانقلاية، بالافتتان في اضطهاد الصحافة فعلى أثر حوادث الإسكندرية (ص ١٣٦) عطلت الوزارة صحف (كوكب الشرق) و(البلاغ) و(اليوم) تعطيلاً نهائياً بقرار من مجلس الوزراء، مع تقويله تعطيل كل صحيفة أخرى تستر باسمها الصحف المذكورة، وكلها من صحف الوفد وبعد ائتلاف حزب الأحرار الدستوريين مع الوفد عطلت الوزارة جريدة (السياسة)، وعطلت أيضاً جريدتي (المؤيد الجديد) و(صدى الشرق) وجريدة (الأحرار الدستوريين) وعدة صحف أخرى، وفي عهدها حوكم بعض الصحفيين وحكم عليهم بالحبس.

ووضعت الوزارة في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ القانون رقم ٢٨ لتلك السنة أضافت فيه أحكاماً جديدة إلى قانون العقوبات بشأن الجرائم التي تقع بواسطة الصحافة، اشتملت ضمن ما اشتملت عليه على عقاب من ينشر إذاعات بشأن تحقيق جنائي قائم، ومن ينشر أموراً من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في البلاد، أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق، أو التأثير في الشهود الذين قد يطلبون للشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق، أو أموراً من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير في الرأي العام

لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق ضده، وكان غرض الوزارة من إصدار هذا القانون معاقبة الصحف التي كانت تعطف على المتهمين أو المقبوض عليهم في التحقيقات السياسية.

ووضعت في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ القانون رقم ٩٧ لتلك السنة بتعديل قانون العقوبات، شددت فيه العقاب على جرائم النشر التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر، واستحدثت عقاباً على بعض أفعال لم يكن يتناولها القانون بالعقاب، وهي التي من شأنها الإضرار ضرراً جسيماً بالمصلحة العامة أو الإخلال بالنظام العام، وزادت في بعض العقوبات زيادة جسيمة فجعلت العقوبة المقررة في المادة ١٥٩ من قانون العقوبات تصل إلى السجن خمس سنوات مع غرامة تصل إلى خمسمائة جنيه عن التحريض على قلب نظام الحكومة أو على كراهيته أو الإزدراء به، والفرض من هذه المادة المعدلة حماية نظام الانقلاب.

ووضعت في نفس هذا اليوم (١٨ يونيه سنة ١٩٣١) قانوناً جديداً للمطبوعات، وهو القانون رقم ٩٨ لتلك السنة، تضمن من العقوبات في سبيل إنشاء الصحف واستمرارها ما لم يسبق له نظير، فمن ذلك أنه اشترط في رؤساء التحرير والمحربين المستولين شروطاً شديدة منها أن لا يكونوا قد حكم عليهم في جريمتين من جرائم النشر، وأن لا يكونوا أعضاء في البرلمان، واشترط أن يكون للجريدة مطبعة خاصة تكون مملوكة للشخص أو الشركة المالكة لها إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع واشترط تقديم تأمين نقدي مقداره ٢٠٠ ج عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع و١٥٠ ج في الأحوال الأخرى، وأن تسرى هذه الشروط على جميع الصحف القائمة.

وفي ١٠ يوليه سنة ١٩٣٢ صدر القانون رقم ٣٥ لتلك السنة وفيه تشديد للعقوبات على جرائم الصحافة والنشر، ومن ذلك أنه وضع عقوبة جديدة على من يستعمل عبارات أو ينشر أخباراً كاذبة من شأنها أن تعرض نظام الحكم للكرهية أو الإزدراء أو أن تشكك في صحته أو سلطانه، وقصدت الوزارة من استخدام هذه العقوبة المبالغية في حماية نظام الانقلاب.

صوت الشعر

حافظ إبراهيم يهاجم الإنجليز وصدقى باشا

جادت قريحة شاعر النيل حافظ إبراهيم بقصائد رائعة، هاجم فيها الإنجليز، ونعى عليهم سياسة البغي والعدوان التي اتبعوها تحت ستار «الحياة» وكشف فيها ستر هذا الحياء الكاذب وطعن على سياسة الاستعمار عامة.

كان السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى مصر وقتئذ يمثل هذه السياسة، وكان يأمل أن يتم عقد المعاهدة بين مصر وإنجلترا سنة ١٩٣٠ على يد الوزارة البرلمانية (وزارة النحاس الثانية)، ولكنها خيبت آماله بالتشدد فى بعض النصوص مشروع المعاهدة، فانقلب عليها متظاهراً بالحياة، وتحالف مع السراى على تدبير الانقلاب الذى أقصى هذه الوزارة وأدى إلى إلغاء البرلمان والحياة الدستورية، واستمر على هذا الحياء الكاذب وذلك التأييد المبيت لإذلال الشعب، ومن هنا ثارت روح المعارضة فى نفس حافظ إبراهيم، فهاجم هذه السياسة الماكيفيلية فى أبيات بلغت الغاية فى التعبير عن آلام الشعب وآماله، وأعادت إلى الأذهان قصائده الوطنية الخالدة التى نظمها فى تمجيد الحركة الوطنية ومهاجمة الاحتلال فى عهد مصطفى كامل ومحمد فريد^(٩).

قال فى مارس سنة ١٩٣٢ مخاطباً الإنجليز، مندداً بسياسة «الحياة» ناعياً عليهم ظلمهم وإخلافهم وعودهم للأمة

بنيتم على الأخلاق أساس ملككم	فكان لكم بين الشعوب ذمام ^(١٠)
فما أرى الأخلاق قد شاب قرننا ^(١١)	بها ضعف ودب سقام
أخاف عليكم عثرة بعد نهضة	فليس لملك الظالمين دوام
أضعتم وداؤاً لورعيتم عهوده	لما قام بين الأمتين خصام

(٩) راجع هذه القصائد فى كتابنا مصطفى كامل، وكتابنا محمد فريد.

(١٠) النمام، الحق والحرمة.

(١١) القرن؛ النوبة من الشعر.

أبعد «حياد» لا رعى الله عهده وبعد الجروح الناعرات (١٢) وثام؟
إذا كان في حسن التفاهم موتنا
فليس على باغى الحياة ملام
وقال في هذا المعنى:

لا تذكروا الأخلاق بعد «حيادكم» فمصايكم ومصابنا سيان
حاربتمو أخلاقكم لتحاربوا أخلاقنا قتالم الشبان
وقال عن (الحياد الكاذب)

قصر الدوبارة قد نقضت العهد نقض الغاصب
أخفيت ما أضمرته وأبنت ودّ الصاحب
الحرب أروح للنفس من «الحياد» الكاذب
وقال مخاطباً المنتدوب السامى البريطانى مندداً بـ (الإنجليز المصطنع):

ألم ترفى الطريق إلى «كياد» (١٣)
ألم تلمح دموع الناس تجرى
ألم تخبر بنى «التاميز» عنا
بأننا قد لمسنا الغدر لمساً
كشفنا عن نواياكم فلستم
سنجمع أمرنا فترون منا
ونأخذ حقنا رغم العوادي
ضربتم حول قادتنا نطاقاً
على رغم المروءة قد ظفرتم
فهل يجديكم الأسطول نفعا
تصيد البط يؤس العالمينا
من البلوى - ألم تسمع أنينا
وقد بعثوك مندوباً أميناً
وأصبح ظننا فيكم يقيناً
وقد برح الخفاء محايدينا
لدى الجلى (١٤) كراماً صابرينا
تطيف بنا ورغم القاسطينا (١٥)
من النيران يعنى الدارعينا
ولكن بالأسود مصفديننا
إذا ما نازل الحق المبيناً؟

وقال في هذا المعنى (أبريل سنة ١٩٣٢):

(١٢) الناعرات: الداميات.
(١٣) بركة بمركز فاقوس بالشرقية كان المنتدوب السامى وحاشيته يذهب إليها لصيد الطيور.
(١٤) الجلى: النازلة الشديدة.
(١٥) القاسطون: الظالمون.

إلى المحايدين

أحاييد أم حائد
 نازلت شعباً أعزلاً
 وأمنت عقبى الظالمين
 مهما نصب منا فلس
 إنا بجبار السماء
 إن العقيدة لا تزلزها
 فلئن ملكتم يومكم
 أأمنتوا صرف الزم
 كم من قوى هذه
 أولم تروا ما ذاقه
 في (سنت هيلين) قضى
 من كان في غاراته
 أمسى ألأنته الخطوب
 أو تتقون مصيره
 ضقتا بكيد محايدي
 ثاروا على دين الهدى
 داسوا - العرين وقد خلا
 خسر المبشر، إن دين
 الله حاميه وكافيه

عن منهج الحق المبين؟
 بمدرعين مدججين
 وبش عقبى الظالمين
 بنا المجازعين اليائسين
 وبالعقيدة نستعين
 حراب الغاصبين
 لغد لرب العالمين
 إن وفتكه بالفاشمين
 كيد الضعيف المستكين
 بالأمس ذياك السجين؟^(١٦)
 من دُوخ الدنيا سنين
 في الكون منقطع القرين
 وكان صلماً لا يلين
 أم لستموا بالمتقين؟
 من لنا وكيد مبشرين
 وتخطفوا منا البنين
 من أسده ذاك العرين
 الحق دين المسلمين
 شرور المعتدين

نحن والإنجليز وجهاً لوجه

وقال أيضاً:

قل للمحاييد هل شهدت دماءنا تجري وهل بعد الدماء سلام؟

(١٦) ناهليون، وقد مات في منفاه بجزيرة سنت هيلين.

سفكت مودتنا لكم وبدا لنا
إن المراجيل شرها لا يتقى
لم يبق فينا من يمتى نفسه
أمن السياسة والمروءة أننا
إننا جمعنا للجهاد صفوفنا
سنموت أو نحى ونحن كرام

وقال في أبريل سنة ١٩٣٢ تحت عنوان (إلى الإنجليز) وهى من أبلغ ما قيل
في تحدى القوة الغاشمة والصمود أمام الشدائد مهما عظمت:

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا
واملأوا البحر، إن أردتم، سفنا
وأقيموا للعسف في كل شبر
إننا لن نحول عن عهد مصر
عاصف صان ملككم وحماكم
غالب (أرمادة^(١٧)) العدو ففرتم
فعدلتهم هنيئة، وبغيتهم
فشهدنا ظلماً يقال له العد
فاتقوا غضبة العواصف إنى
وقال أيضاً (أبريل سنة ١٩٣٢):

لقد طال الحيداد ولم تكفوا
أخذتم كل ما تبغون منا
بلونا شدة منكم وليتنا
وسالتم وعاديتهم زمانا
فليس وراءكم غير التجنى

أما أرضاكم ثمن الحيداد؟
فما هذا التحكم في العباد؟
فكان كلاهما ذر الرماد
فلم يغن المسالم والمعادى
وليس أماننا غير الجهاد

(١٧) يقرى الأديم أى يشق الجلد.

(١٨) الأرمادة: هى الأسطول الأسباني الذى تمطم في القرن السادس عشر بعاصفة حالت بينه وبين
مهاجمة الأسطول الإنجليزي الذى كان دونه قوة وعدداً.

(١٩) الحميم الأول الصديق، والحميم الثانى الشراب الشديد الحرارة.

وعدو الإنجليز في الجلاء

وقال في سنة ١٩٣٢ يندد بكاتب فرنسي زعم أن جلاء الإنجليز سيكون في أكتوبر من ذلك العام:

كم حددوا يوم الجلاء الذي أصبح في الإيهام كالمحشر
وسن قوم الطيش من جهلهم كذبة (أبريل لأكتوبر)

حافظ إبراهيم وصدقي باشا

وقال في سنة ١٩٣٢ يندد بسياسة صدقي باشا من قصيدة لم ينشر منها إلا النزر اليسير:

قد مرّ عام يا سعاد وعام وابن الكتاننة في حماء يضام
صبوا البلاء على العباد فنصفهم يجبى البلاد ونصفهم حكام
أشكو إلى (قصر الدبارة) ماجنى (صدقي) الوزير وماجبي (علام) (٢٠)

ومنها في مخاطبة صدقي باشا:

ودعا عليك الله في محرابه الشيخ والقسيس والحاخام
لا هم أحى ضميره ليذوقها غصصاً وتنسف نفسه الآلام

الانتخابات البريطانية - فوز المحافظين

(أكتوبر سنة ١٩٣١)

استقال المستر ماكدونالد من رئاسة وزارة العمال في أواخر أغسطس سنة ١٩٣١ لاختلافه مع أعضاء حزبه، وألف هو نفسه عقب استقالته وزارة ائتلافية تجمع بين الوزراء الموالين له من العمال والمحافظين والأحرار، وكان الغرض من

(٢٠) محمد علام باشا وكيل حزب الشعب. ويشير إلى ما كانوا يجهونه من الأموال إعانة لحزب الشعب.

تأليفها معالجة المشكلة المالية ومحاولة حل قضية الهند، على أن يسترد كل حزب بعد ذلك استقلاله وتجري انتخابات جديدة يرجع فيها إلى الشعب.

وقد جرت هذه الانتخابات العامة في أكتوبر سنة ١٩٣١، ففاز المحافظون فوزاً كبيراً، وفشل حزب العمال في الانتخابات، فنجح من المحافظين ٤٧١، ومن الأحرار ٦٦، ومن العمال ٤٩، وسقط المستر هندرسن زعيم حزب العمال، وسقط معظم أقطابهم، فكانت هذه الانتخابات اندحاراً كبيراً لحزب العمال، وفوزاً هائلاً لحزب المحافظين، وقد رضى المحافظون أن يرأس المستر ماكدونالد الوزارة الجديدة، وظل يتولاها إلى أكتوبر سنة ١٩٣٢.

السنوات العجاف

الأزمة الاقتصادية ١٩٣٠ - ١٩٣٤

أصبحت مصر في عهد وزارة صدقي باشا بأزمة اقتصادية طاحنة، بدأت في أواخر سنة ١٩٣٠ إذ هبطت أسعار القطن هبوطاً جسيماً، وبيع القطنار السكلاريدس بـ ١٥ ريالاً ثم بعشرة ريالات، بعد أن كان سعره ٢٦ ريالاً في أواخر سنة ١٩٢٩، وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة، فاشتدّ الضيق بالمزارعين وأصحاب الأقطان من ملاك ومستأجرين، وكانت بداية اشتداد الأزمة في موسم القطن في أكتوبر سنة ١٩٣٠، واستمرت في شدتها عدة سنوات من أواخر سنة ١٩٣٠ إلى أواخر سنة ١٩٣٤، فكانت حقاً سنوات عجافاً، عانى فيها الأهليون أشدّ أنواع الضيق الاقتصادي والمالي، فقد هبطت غلة الأقطان إلى مادن تكاليفها، وبقيت ديون الملاك والمزارعين وفوائدها الفاحشة وأقساطها المرهقة أغلالاً في أعناقهم، وتهددت ثروة البلاد الزراعية والعقارية بالبوار وانحسran..

لقد أقيمت دعاية كبيرة لإسماعيل صدقي باشا بأن من أكفأ الاقتصاديين والماليين، فلننظر ماذا ابتكره من الوسائل لعلاج هذه الأزمة.

إن إنشاء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ هو العمل الاقتصادى البارز الوحيد الذى تم فى عهد وزارة صدقي، ومن الحق أن نقول إن مشروع إنشاء

هذا البنك قد وضع في عهد الوزارات السابقة، وإنما صدر المرسوم به في عهد وزارة صدقي باشا^(٢١)، وكان المشروع كما وضعته الوزارة البرلمانية يقتضى أن يكون رأس مال البنك مليونين من الجنيهات، تساهم الحكومة بنصفه، ويطرح النصف الآخر للاكتتاب العام، لكن وزارة صدقي حددت اكتتاب الحكومة بنصف مليون جنيه واكتتاب البنوك بمثل هذه المبلغ دون عرضه للاكتتاب العام. وفيما عدا إنشاء هذا البنك وبنك التسليف العقاري الذى هو فرع له لم تعمل وزارة صدقي شيئاً يذكر في تفريغ الأزمة الاقتصادية.

لقد اتخذت بعض الاجراءات للتخفيف من وطأتها، فسنت قانوناً بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمقدار الخمس من القيمة المتعاقد عليها، وأصدرت قانوناً آخر بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٣١ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها، وقررت تأجيل تحصيل مبلغ ٨٥٠ ألف جنيه من السلف التى سبق أن أقرضتها الحكومة لصغار المزارعين، وتأجيل تحصيل مبالغ أخرى ثمن أسمدة بيعت إليهم.

وقررت في نوفمبر سنة ١٩٣٠ إقراض الزراع على محصول القطن، وخصصت لهذه العملية ثلاثة ملايين جنيه أخذت من الاحتياطى العام.

وعهدت إلى بنك التسليف الزراعى التدخل لدى بعض الدائنين لوقف إجراءات نزع الملكية عن قليل من أطيان مدينيهم، مقابل دفع بعض المتأخر عليهم، وعهدت إلى الشركة العقارية المصرية شراء بعض الأراضى المعروضة للبيع الجبرى لكى تردها إلى أصحابها، وخصصت لذلك كله نحو ثلاثة ملايين جنيه، على أن هذه الوسائل قد نفذت في حدود ضيقة، ولم تفد في علاج الأزمة.

وبالرغم من اشتداد الضائقة أمعنت الحكومة في استعمال القسوة في تحصيل الضرائب، واستخدمت الكرباج في بعض القرى لجبايتها من الفلاحين، واضطرتهم إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان سداً لمطلوباتها منهم.

(٢١) هو المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر من تلك السنة.

ولم تعمل عملاً مجدياً حاسماً في مشكلة الديون العقارية التي عجز أصحاب الأقطان عن الوفاء بها، وكل ما فعلته أن أصدرت سنة ١٩٣٣ قانوناً (رقم ٧ لتلك السنة) بتجميد ومدة آجال سلف البنوك العقارية الثلاثة الكبرى (البنك العقاري وبنك الأراضي وشركة الرهن العقاري) في حدود الاتفاقات التي عقدها مع هذه البنوك، وفحواها تجميد الأقساط المستحقة على المدينين لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢، وتحويلها هي ورأس المال والأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف حتى هذا التاريخ إلى سلفتين، إحداها برصيد رأس المال لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وتسد على ثلاثين قسطاً سنوياً بالنسبة للبنك العقاري وشركة الرهن العقاري، وعلى خمسة وثلاثين قسطاً بالنسبة لبنك الأراضي، وتبدأ الأقساط من يناير سنة ١٩٣٣، والسلفة الثانية وتشتمل على الأقساط المتأخرة، وفوائد التأخير مضافاً إليها الرصيد المستحق في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ لبنك التسليف الزراعي عن المبالغ المدفوعة منه للبنوك العقارية الثلاثة، وهذه السلفة الثانية تجزأ إلى قسمين، قسم منها يعادل الثلث، يدفع على أقساط سنوية، والقسم الثاني يعادل الثلثين تقوم الحكومة بسداده للبنوك ويحول إلى سلفة لها واجبة السداد في المدة التي حددتها تلك الاتفاقات مضافاً إليها فوائد سنوية، وبذلك حلت الحكومة محل البنوك العقارية الثلاثة في هذا الجزء من الديون.

وقد تسنى لهذه البنوك بموجب هذه التسوية أن تحصل سنة ١٩٣٣ من الحكومة على مبلغ أربى على أربعة ملايين من الجنيهات، وهو تحصيل لم يسبق له مثيل في أحسن سنى الرخاء، وقد أنقذها من الخسران والإفلاس.

وتضمن القانون وقف إجراءات نزع ملكية الأراضي المرهونة لتلك البنوك لمدة ثمانية عشر شهراً من ابتداء العمل به.

وأصدرت قانوناً بالترخيص للحكومة بإصدار أذونات على الخزنة لكي تدفع المبالغ التي تعهدت بها للبنوك.

كانت هذه التسوية لمصلحة البنوك أكثر منها لمصلحة المدينين، ولم يكن هذا

من العلاج الصحيح في شيء، لأن أزمة سنة ١٩٣٠ إنما ترجع إلى هبوط أسعار الحاصلات الزراعية واختلال التوازن بين قيمتها وبين نفقات الانتاج والمطلوبات من أصحاب الأراضي الزراعية، مع بقاء الديون العقارية وفوائدها الفاحشة كما عقدت في سنى اليسر وارتفاع ثمن المحاصيل، وهذه الديون في مجموعها يدخلها من غير شك استغلال جشع البنوك الأجنبية والمرايين لأصحاب الأراضي الزراعية، بحيث أنها كانت حق في سنى الرخاء تحتوى على غبن فاحش لحق بأصحاب هذه الأراضي.

فكان واجباً على الحكومة أن تعالج الداء من أساسه، بتخفيض قيمة هذه الديون، واستبعاد ما يدخلها من استغلال غير مشروع، ثم تخفيض فوائدها، ولكنها لم تفعل ذلك، بل أهرمت تلك التسوية مع البنوك العقارية على أساس عدم المساس بأصل الديون وجوهر فوائدها، ثم إنها لم تشمل سوى مدينى هذه البنوك الثلاثة دون غيرهم من المدينين، ولم تشمل غير ديون البنوك المذكورة، فجاءت التسوية في الجملة لصالح البنوك، لأنها جنتها مالا مصلحة لها فيه من السير في إجراءات نزع ملكية المدينين، إذ ليس من طبيعة عملها أن تشتري الأراضي المرهونة وتستثمرها، وقد حصلت من هذه التسوية ثلثي المبالغ المتأخرة لها على المدينين؛ دون أن تتحمل أى عناء في تحصيلها، وبقيت أزمة الديون العقارية قائمة أمام ضالة الفائدة الوقتية التي نالت المدينين، واستمرار الانخفاض في غلة الأراضي، مما عجزوا معه عن الوفاء بالقسط الأول الذى ألزمتهم بها تلك التسوية، فتفاقمت الحالة، واستمر الضيق في اشتداد.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة عبد الفتاح يحيى باشا حين تولى رئاسة الوزارة بعد استقالة صدقي باشا، إذ صرح بجلسة مجلس النواب يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٤ قائلاً: «إن مسألة الديون العقارية هى في طبيعة المسائل التى تدرسها الحكومة بعناية تامة تمكن من الوصول إلى حلول مضمونة النفع دائمة الفائدة إذ ليس الغرض إيجاد حلول تكلف الخزانة العامة كثيراً ولا يكون من مقتضاها إلا تسكين الأزمة وتلطيفها لحين، ثم تعود الحال بعدها أشد وطأة وأعظم فتكاً». وقال حسين سرى باشا حين كان وزيراً للمالية سنة ١٩٤٠ بجلسة مجلس النواب يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠:

« أفاد هذا الاتفاق البنوك العقارية فائدة محققة إذ تسنى لها أن تقبض في الحال مبلغاً يربى على الأربعة ملايين من الجنيهات وهو تحصيل لم يكن لهم مثيل في أحسن سنى الرخاء، كما رفع ضمان سلفياتها، لأن السداد من جانب الحكومة مع التنازل عن حق الأولوية للبنوك قد عزز ضمان هذه الهيئات ورفع عن كاهلها ما كانت أعدته من احتياطات لمواجهة الشك في تحصيل ديونها بالكامل».

ولو أن الوزارة عاجلت الأزمة بتخفيض معقول في قيمة الديون وفوائدها ثم مدّ أقساطها، لكان هذا هو العلاج الناجع لتلك المشكلة، وخاصة لأن هذه الديون حصل التعاقد عليها في سنى الرخاء ثم طرأت عليها في أوقات التنفيذ حالات العسر والأزمة، هذا إلى أن البنوك سبق لها أن نالت المكاسب الفاحشة من الفوائد والأرباح المركبة، وتضاعف رأس مالها من الديون، فكان الإنصاف والحكمة يقتضيان وضع تشريع بتخفيض ثلاثين في المائة من أصل الديون العقارية وتخفيض سعر فائدتها إلى ٥ في المائة، وليس هذا بدعاً في التشريع، فإن المشرع يجب أن يتدخل في بعض الظروف بين المتعاقدين ويقيم بينهم ميزان العدل، وقد تدخل سنة ١٩٣١ في عقود إيجار الأطنان الزراعية حين رأى أن الإيجارات التي تم التعاقد عليها في سنة ١٩٢٩ إنما عقدت في أوقات الرخاء، فلما حدثت أزمة سنة ١٩٣٠ وهبطت أسعار الحاصلات أصدر عدة تشريعات خفض بمقتضاها الخمس من إيجارات سنة ١٩٣٠ وثلاثة الأعشار من إيجارات سنة ١٩٣١، فكان واجبا على الحكومة أن تتدخل أيضاً في القروض وتعديل من شروطها وتخفيض من قيمتها وفوائدها ولكن الحكومة راعت مصلحة البنوك أكثر مما راعت مصلحة الأهلين، فلم تأخذ بهذا الحل العادل السليم.

أخفقت إذن وزارة صدقي باشا في علاج الأزمة الاقتصادية وتسوية مشكلة الديون العقارية، وقد أخذت الحكومة البرلمانية سنة ١٩٤٢ بعلاج أقرب إلى القواعد السليمة بالنسبة إلى الديون العقارية، إذ أصدرت القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ وأساسه تخفيض الديون العقارية والعادية للمدينين من الملاك الزراعيين إلى ما يعادل سبعين في المائة من قيمة عقارات المدينين.

محادثة سيمون - صدقي

(سبتمبر سنة ١٩٣٢)

جرت في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ بجنيف محادثة سياسية وجيزة بين صدقي باشا والسير جون سيمون وزير خارجية بريطانيا في صدد المفاوضات لعقد اتفاق بين مصر وبريطانيا.

لم تكن لهذه المحادثة أهمية ولا صدى في الحالة السياسية للبلاد، وبدا من ظروفها وملابساتها أن غرض صدقي باشا منها هو الاستيثاق من رضا الحكومة البريطانية عن النظام القائم في مصر وقتئذ، واعترافها بأن حكومته جديرة بأن تتحدث عن مصير البلاد، وأن اشتداد المعارضة ضدها لا يحول دون هذا الاعتبار، وكان هو الساعي إلى هذه المحادثة، إذ طلب إلى حافظ عفيفي باشا وزير مصر المفوض في لندن أن يهيئ له مقابلة السير جون سيمون للتحدث إليه في شأن إمكان استئناف المفاوضات، فعرض حافظ عفيفي باشا هذه الرغبة على السير جون سيمون، فقبلها، ووعد بأن يلتقى بصدقي باشا في جنيف يوم ٢١ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢.

تم الاجتماع في مأدبة عشاء أقامها صدقي باشا للسير جون سيمون يوم ٢١ سبتمبر، وحضرها معها حافظ عفيفي باشا والمستر إيدن الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية (وزير الخارجية فيما بعد)، وكان موجوداً بجنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون، وجرى الحديث بين صدقي وسيمون بعد تمام العشاء، وإذا كان هذا يدرك أن جل ما يهم صدقي باشا هو الاطمئنان على استقرار وزارته، فقد أعرب له عن سروره بالتعرف إليه، ولح إلى صفاته كرجل إداري أمكنه إعادة النظام في بلده (تأمل ا)، وأضاف إلى ذلك أن تقارير السير برسي لورين المندوب السامي البريطاني تتضمن ما يفيد ذلك، فشكره صدقي باشا على هذا التقدير، وأعرب له عن شكر الحكومة المصرية للقرار الذي اتخذته وزارة الخارجية الانجليزية في صدد مسألة كوبون الدين العمومي، والاعتراف بالجميل لمثل الحكومة البريطانية في مصر

(السير برسى لورين) «لما يتصف به من السجايا والذي كان لسياسته الرشيدة ومجهوده الشخصى أبعد الأثر فى توثيق عرى الروابط بين بلدينا»^(٢٢).

ولم يفت السير جون سيمون أن يثني على صدقى باشا فى حديثه إذ قال له: «إن الفضل يرجع إليك فى توطيد النظام فى مصر، وإن الأمور تجرى فى مجراها، وإن علاقاتنا معكم على أحسن ما تكون»^(٢٣)، وقال له أيضاً: «لقد تحدثوا فعلاً عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن للتفاوض معنا، غير أن ما ذكرته الآن فى هذا الصدد هو مقعول جداً، كما أن تقارير السير برسى تؤيده، ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور إنه لم تعد هناك أية صعوبة فى المفاوضة مع حكومة صدقى باشا، بل إن الأمر على عكس ذلك، فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم مهيورة على اتفاقية، لأننا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه، وإن قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها، ولقد سرفى ما علمته فى هذه المناسبة من السير برسى أن الملك يرغب أيضاً فى هذا الاتفاق، وأنه يؤيد سياستكم، وأنتك متمتع بثقتهم، وهذه العوامل نعتبرها دليلاً حسناً وبشيراً بالنجاح»^(٢٤).

ثم دخل السير جون سيمون فى صميم موضوع الاتفاق، فهذا منه إصرار إنجلترا على الاحتلال واستبقاء السودان فى حوزتها، قال: «إنى أعتقد شخصياً أن مشروعى الاتفاق لسنق ١٩٢٩ و ١٩٣٠ يجب اتخاذهما أساساً للمفاوضات المقبلة، وهناك مسائل سلم بها، كانهاء الاحتلال البريطانى، والتحالف بين البلدين والمساعدة على إلغاء الامتيازات، وقبول مصر فى عصبة الأمم، غير أنه يجدر بى إبداء تحفظين اثنين، الأول خاص بالنقط العسكرية، والثانى بالسودان، ويلوح لى أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لإقامة الجنود، فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن، ولكن أين تعسكر؟ وهذه مسألة ما زالت تحتاج إلى المناقشات، أما بخصوص السودان

(٢٢) كذا على لسان صدقى باشا فى المحضر الذى حرره عن هذه المحادثة.

(٢٣) عن المحضر المذكور.

(٢٤) عن المحضر المذكور.

فيجب في الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة في السودان، فإذا ما سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التي يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان».

وقد أدرك صدقي باشا أن محدثه يريد الرجوع عن بعض ما وافقت عليه الحكومة البريطانية في المفاوضات السابقة؛ لأن عبارة «التحفظين» اللذين أشار إليهما توحى بهذا المعنى، فأجاب بأنه ليس في مركز يستطيع فيه إبداء ملاحظات تفصيلية عن هذين التحفظين، وصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن مصر لا تستطيع الرجوع إلى الوراء في المسائل الأساسية التي اكتسبتها، ولا يجوز إعادة البحث في المسائل التي تم الاتفاق عليها إلا لإيضاحها أو تحسينها، وأن حكومته لا ترغب قبول أقل مما سبق عرضه على الحكومات الأخرى، أما مسألة السودان فقال عنها: «إنها ما زالت بكرة تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع إدخاله فيه».

وانتقل الحديث إلى مسألة المفاوضات ذاتها، والوقت الذي تبدأ فيه، فقال السير جون سيمون بضرورة إجرائها في (الوقت المناسب) وفي أقرب فرصة ممكنة، وأضاف أنه سيرجع في هذا الأمر إلى الوزارة البريطانية لكي تدور المفاوضات التمهيدية وشبه الرسمية في مصر بين المندوب السامي البريطاني ورئيس الوزارة المصرية، وأعرب عن اعتقاده بأن محادثات مصر يمكن إجرائها في الشتاء القادم (١٩٣٣) ز وقال إنه سينتظر أول فرصة ليتحدث في ذلك إلى زملائه وبخاصة رئيس الوزارة، كما أنه سيتباحث كذلك مع السير برسي لورين قبل عودته إلى مصر، وطلب إليه صدقي باشا أن تصدر الحكومة البريطانية تبليفا رسميا تقبل فيه مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية (حكومة صدقي باشا)، فوعده السير جون سيمون بأن يتباحث في شأن هذا الطلب مع رئيس الوزارة البريطانية وأنه سيتصل بالسير برسي لورين للاتفاق على صيغة هذا التبليغ، والوقت المناسب الذي يرسله فيه، وأبدى صدقي باشا اغتباطه في المحضر الذي حرره عن هذه المحادثة لما سادها من الود والثقة، قال: «وكنا نشعر بمبلغ الاحترام الذي يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم في مصر،

وفي اعتقادي أني تركت في نفسي أحسن الأثر» (كذا)، وطلب إليه أن يبلغ عفيفي باشا كل ما قد يستجد من التقدم في شأن المسائل التي كانت موضوع المحادثة، فوعده سيمون بذلك، وسلمه صدقي باشا مذكرة مكتوبة بالأراء التي أعرب عنها في الحديث، ولخصناها فيما تقدم، وانتهت المقابلة باتفاق الطرفين على أن لا يذكر عنها إلا أنها كانت ودية مرضية وأن لا يذاع شيء عن موضوع الحديث.

وفي اليوم الثاني (٢٢ سبتمبر) التقى صدقي باشا مرة ثانية بالسير جون سيمون في حفلة شاي أقامتها عقيلته، ولم يدر فيها حديث سياسي قط. ولم يعقب هذه المحادثة أية خطوة من الحكومة البريطانية، ولا أي جواب على ما طلبه صدقي باشا من المفاوضة معه، ولم تصدر التبليغ الذي كان ينشده.

انشقاق في الوفد - خروج عشرة من أعضائه

(أكتوبر - نوفمبر سنة ١٩٣٢)

في يناير سنة ١٩٣٢ ظهرت في الأفق السياسي فكرة تأليف وزارة ائتلافية من الوفديين والأحرار الدستوريين، وكانت دار المندوب السامي البريطاني مصدر هذه الفكرة، إذ رأى الإنجليز أن صدقي لم يفلح في أن يضم الأمة إلى صفه، ولم يريدوا أن ينفرد الوفد بالحكم إذا أجريت انتخابات حرة. فلوحوا بهذه الفكرة لكي تشكل وزارة ائتلافية تكون عرضة للسقوط إذا أوعزوا هم أو السراي إلى بعض أعضائها بالانتقاض عليها، كما حدث في سنة ١٩٢٨ (ص ٦٠)، وكان محور الفكرة أن يتدخل السير برسي لورين في الأمر ويشير على الملك فؤاد جلا للأزمة بتأليف وزارة ائتلافية، وصرح المندوب السامي لبعض محدثيه أنه إذا تم الاتفاق على تأليفها فعندئذ يستطيع أن يتدخل ويقوم بدور ما في سبيل إنجاح هذا الاتفاق، والإنجليز يميلون إلى هذا النوع من الوزارات في مصر ليعضنوا عدم استقرار الحكم الدستوري فيها.

اعتنق الأحرار الدستوريون هذه الفكرة؛ لأنهم استيطأوا عودتهم إلى الوزارة، وطال انتظارهم أكثر مما يحتملون بعدما سلخ صدقي في الحكم قرابة

ستين، فأخذوا يدعون إلى الوزارة الائتلافية. واجتذبوا إلى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد. فراجت الفكرة. وأيدها أشخاص كثيرون. ورفضها النحاس وماهر والنقراشي ومكرم. لاستمسакهم بالميثاق القومي الذى عقد فى مارس سنة ١٩٣١ (ص ١٥٩) ومن أهم قواعده أن تؤلف الوزارة من حزب الأغلبية. ولأنهم ذكروا ما كان من نقض الأحرار الدستوريين لعهدهم فى الوزارة الائتلافية الأخيرة سنة ١٩٢٨، إذ استقالوا منها واحداً بعد آخر، تمهيداً لإسقاطها وانفرادهم بالحكم (ص ٦٠). ومن هنا نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد. وتطور حتى صار انشقاقاً. وقد بدت بوادره باستقالة نجيب الغرابى من الوفد فى أغسطس سنة ١٩٣٢ لخلاف شخصى وقع بينه وبين مكرم فى قضية القنابل. وكان من هيئة الدفاع فيها. ثم سحب الغرابى استقالته، ولكن النحاس قبلها. إذ رأى منه بعد خلافه مع مكرم اتصالاً بوزارة صدقى باشا وتعاوناً معها. وأعلن استقالته فى أكتوبر سنة ١٩٣٢، فاعترض على هذا الإعلان من أعضاء الوفد كل من: فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريمى وعلوى الجزار وفخرى عبد النوو وعطا عفيفى وراغب إسكندر. وسلامة ميخائيل. ونشروا بياناً بدا فيه أنهم متضامنون مع الغرابى. وانقطعوا مؤقتاً عن حضور جلسات الوفد. فأصدر النحاس بياناً فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجاً على الوفد وانفصالاً منه. وترك لفتح الله باشا بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه. وإذا كان فتح الله باشا بالمستشفى، فقد أصدر بهى الدين بركات بك (باشا) بياناً باسمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء السبعة. ثم نشر على الشمسى باشا بياناً بتأييد موقفهم. فأذاع النحاس بياناً باعتباره هو أيضاً منفصلاً عن الوفد. واستقال من قبل جورج خياط لأسباب صحية.

يرجع هذا الانشقاق إذن إلى فكرة الوزارة الائتلافية. ولم يكن أعضاء الوفد على صواب فى جعل هذه الفكرة سبباً للخلاف والانشقاق. إذ لا يصح مبدئياً أن تكون مسألة مناصب الحكم سبباً للانشقاق. هذا إلى أنه ليس من مصلحة القضية الوطنية إقحام السياسة البريطانية فى حل مشاكلنا الداخلية. فإنه يكسب تلك السياسة نفوذاً وتقاليد يبدو ضررها على مدى الأيام. على أن اشتراط قيام وزارة ائتلافية رغم تبين اتجاه الأمة إلى أغلبية معينة فى الانتخابات معناه ألا يستقر

النظام الدستوري في البلاد؛ لأن أساس هذا النظام أن الوزارة وكالة عن الشعب، وأن الحكم الدستوري هو حكم الأغلبية. حقا إن تأليف وزارة ائتلافية قد يكون حلا موفقا في بعض الظروف. وحقا إن للحزب الذي ينال الأغلبية في الانتخابات أن يشرك معه وزراء من غير حزبه. إذا كانت المصلحة العامة تقتضي ذلك، ولكن على أن يكون هذا الائتلاف باختياره، لا أن يفرض عليه فرضا. أو يكون قاعدة حتمية يجب أن يقبلها وإلا أهدرت أحكام الدستور؛ لأن فرض هذه القاعدة يجعل مصير الوزارات رهنا بإرادة الأقلية. وهذا ما يتنافى بداهة مع روح النظام الديمقراطي. فالحكم الديمقراطي معناه حكم الأغلبية التي ترتضيها الأمة. ثم إن الميثاق الذي أرتضاه الوفد والأحرار الدستوريون في مارس سنة ١٩٣١ كان يجب أن يحترم ويبقى دستورا للعمل. لا أن ينقض قبل أن يمضي عام على عقده، وهو في ذاته ميثاق يتفق مع روح الدستور وأوضاعه، فكان واجبا احترامه لكي يكون للمواثيق القومية حرمتها وقيمتها.

تعديل في هيئة الوفد

. بعد أن وقع الانشقاق المتقدم ذكره قرر الوفد في ديسمبر سنة ١٩٣٢ ضم اثني عشر عضوا جديدا إلى هيئته بدلا من انفصلوا أو توفوا، وهاك أسماء الأعضاء الجدد (مع حفظ الألقاب): محمود بسيوني، محمد زغلول على سالم المستشار السابق. عبد السلام جمعة. محمود الأتربي. إبراهيم سيد أحمد. محمد الشناوي. الدكتور حامد محمود. أحمد حمدي سيف النصر. محمد عز العرب. كامل صدقي. محمد يوسف.

فساد أداة الحكم وما أثبتته أحكام القضاء

كانت وزارة صدقي باشا توهم الناس أنها إنما ألغت الدستور وأهدرت إرادة الأمة وزيفت الانتخابات لكي تصل إلى إصلاح أداة الحكم في البلاد، ومن سبخرية الأقدار أن الحوادث أثبتت أن أداة الحكم قد زادت فسادا في عهدها، بحيث لم يبق أي مسوغ للانقلاب الذي تم على يدها، وثبت بالبراهين العملية أن الحكومة التي فرضت على الشعب فرضا كانت من غير شك أسوأ من كل

حكومة اختارها بحض رغبته وإرادته، فقد اعتاد الموظفون في عهد صدقي باشا التلفيق والتزوير في الأوراق الرسمية، وكانت عملية الانتخابات التي اصطنعها مزورة من أولها إلى آخرها، فألف الموظفون الإداريون التزوير وفساد الضمير، واعتاد رجال البوليس والجيش التنكيل بكل معارض للحكومة، دون مراعاة للعدل والقانون، وأبيح لهم القتل وسفك الدماء في هذا السبيل.

ومن ناحية أخرى، جعلت الوزارة بنك التسليف الزراعي أداة لمساعدة أنصارها، واستغلت الأزمة المالية لتمييزهم في التسويات والسلف العقارية، والضغط على خصومها السياسيين ومحاربتهم بسلاح المطالبات المالية، لكي تضطربهم تحت تأثير الخوف من الفقر والفضيحة إلى الخضوع لسياستها والانفصال عن المعارضة، وهذا ولا ريب إفساد للأخلاق والضمائر أيما إفساد.

وتعقبت الحكومة خصومها السياسيين في أرزاقهم وموارد معاشهم، فعملتها بمختلف الوسائل غير المشروعة، لكي تضطربهم إلى الذل والاستكانة، والانضمام إلى صفها، ولم تتورع في هذا الصدد عن أقفال المحاليج والمصانع لأسباب ملفقة، للتنكيل بأصحابها. وجعلهم عبدة لغيرهم، وقد استسلم بعض الأعيان لهذا السلاح الفتاك، وصمد له آخرون، قبرهنوا على صلابة في العقيدة ومثانة في الأخلاق، مما يحتاج إليه المجتمع في بلادنا.

وطغت سلطة الإدارة على سلطة النيابة، وبلغت استهانة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية أن كان وكيل نيابة المنيا يحقق في مساء ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ في شكوى قدمها بعض الأهالي ضد رجال الإدارة، فمنعه مأمور ضبط المديرية من الاستمرار في التحقيق، وحال بينه وبين سؤال الأشخاص المطلوب استجوابهم، وكان لهذا التدخل ضجة كبيرة، ووقفت الحكومة جامدة مغتبطة بإزاء هذا الافتئات الصارخ على السلطة القضائية، وتحولت الإدارة إلى أداة انتقام من خصوم الوزارة، وقرر في أذهان الحكام الإداريين أن هذه مهمتهم الأساسية، وأن هذه الوسيلة المقبولة هي السبيل إلى ترقية وتقليدهم المناصب الممتازة، كما استقر في أذهانهم أن الانتخابات ليست إلا مهزلة أو مأساة قوامها الخيولة بين الناخبين وحریتهم في الاختيار، وإكراههم بمختلف وسائل التهديد

أو التزييف على انتخاب من تريده الحكومة، واختصت الوزارة أنصارها والمنفذين لسياستها الإرهابية بالمزايا والترقيات الاستثنائية، وزادت على ذلك منح بعضهم صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما سمي استبدالاً لجزء من معاشهم، خولفت فيها اللوائح والقوانين، وضحت فيها مصالح الدولة والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين، وكانت هذه الصفقات بمثابة رشوة لهم مع بقائهم في وظائفهم، وقد ظهرت فضائح هذه الصفقات في عهد وزارة يحيى باشا فألغت بعضها، وفصلت بعض الموظفين الذين لم يقبلوا التنازل عنها.

وأدى إطلاق أيدي الحكام في العسف والتنكيل إلى استهانتهم بحقوق مواطنيهم، حتى في النشئون العادية، وظهرت عواقب هذا الفساد في حوادث أبلغ أمرها إلى القضاء، فكشف عن مساوئ كانت تتردد على ألسنة الكثيرين.

وكان أبرز هذه الحوادث ما عرف وقتئذ بفضائع البدارى، فقد قتل مأمور مركز البدارى في مارس سنة ١٩٣٢ لأسباب لا صلة لها بالسياسة، وثبت أن سبب القتل ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد، مما دعا اثنين منهم إلى قتله انتقاماً منه، وقد حوكم أمام محكمة جنايات أسيوط، فقضت على أولها بالإعدام، وعلى الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة، فرفعاً طعنًا في هذا الحكم نظر أمام محكمة النقض والإبرام برئاسة عبد العزيز فهمى باشا، فأثبتت في حكمها^(٢٥) أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفتها المحكمة بأنها (إجرام في إجرام)، وأن من وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة، وأنها من أشد المخازى إثارة للنفس واهتياجاً لها ودفعاً بها إلى الانتقام، ورأت أن ما جعلته محكمة الجنايات موجباً لاستعماله الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة، ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانوناً تخفيف العقوبة، إلا أنها لفتت في حكمها ولاية الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائي.

انفصال على ماهر وعبد الفتاح يحيى عن الوزارة
على أثر الحكم فى قضية البدارى
(يناير سنة ١٩٣٣)

على أثر إبلاغ حكم محكمة النقض والإبرام فى قضية البدارى إلى وزارة الحقانية (العدل)، اضطرت إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام على المحكوم عليه به، واتخاذ الإجراءات القانونية لتخفيف الحكم، وقد خفف فعلا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة عن حكم عليه بالإعدام، وبها لمدة ١٥ سنة عن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وأمرت بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار إليها الحكم، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والإدارة فى بلاد أخرى، فأخذت النياية فى تحقيقها وقطعت فى بعضها شوطا بعيدا ثبت فيه إدانة بعض ضباط البوليس^(٢٦).

فرأى صدقى باشا أن استمرار التحقيق فى هذه الحوادث وأمثاله سيكشف عن فظائع لا يريد أن تظهر، وربما أدى إلى منع وقوع مثلها فيضعف سنده فى الحكم، وهو البطش والتنكيل، فرفع استقالته إلى الملك فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣، وبناها. على قوله: إن الوثام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة فى القيام بأعباء الحكم «قد أصابها فى الآونة الأخيرة شيء من الوهن الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قيامى بالواجب (كذا) الأسمى الذى تفضلتم جلالتم بإسناده إلى»، يشير بذلك إلى الخلاف الذى قام بينه وبين الوزيرين اللذين تضامنا فى وجوب تحقيق تلك المآسى، وهما على ماهر وعبد الفتاح يحيى، ووكان الاتفاق بينه وبين السراى على أن يؤلف هو الوزارة من جديد بعد استبعاد ذينك الوزيرين، فقيل الملك استقالة الوزارة، وعهد فى اليوم نفسه إلى صدقى باشا ذاته تأليف وزارة جديدة، فألفها على النحو الآتى: إسماعيل صدقى للرئاسة

(٢٦) بعد استقالة وزارة صدقى باشا حوكم بعض رجال الإدارة من ثبتت عليهم تهمة التعذيب فحكم على ملازم ثان بالحبس مع الشغل لمدة سنة، وعلى ملازم ثان آخر بالحبس سنتين، وعلى كورنستابل بالحبس شهرين، وحوكم الجندى الذى قتل أحد الناضحين فى حلوان فحكم عليه بالأشغال الشاقة ١٥ سنة.

والداخلية والمالية. محمد شفيق للأشغال. أحمد على للحقانية. حافظ حسن للزراعة. نخله المطيعي للخارجية. حلمي عيسى للمعارف. إبراهيم فهمي كريم للمواصلات. على جمال الدين للحربية. محمد مصطفى للأوقاف. والوزراء الجدد في هذه الوزارة هم: محمد شفيق وكان مديراً عاماً لمصلحة السكك الحديدية، ونخله المطيعي وكان وكيلاً لمجلس الشيوخ، ومحمد مصطفى وكان رئيساً لمحكمة الاستئناف.

ثم أدخل فيها تعديل يسير في مارس سنة ١٩٣٣ باستقالة حافظ حسن باشا ومحمد مصطفى باشا. وتعيين محمود فهمي القيسي باشا وزيراً للداخلية، ومحمد علام باشا للزراعة، وعلى المنزلاوي بك للأوقاف، وفي يولييه عين صليب سامي بك وزيراً للخارجية بدلاً من نخله المطيعي باشا الذي استقال لمرضه.

استمرار العنف والتفكيك - حادثة الحصانية

أدرك رجال الإدارة والبوليس بعد هذا التشكيل أنهم مؤيدون من السراي والحكومة، وأن معناه هو حماية روح البطش والعنف في تصرفاتهم، وإطلاق يدهم في التفكيك بالأهليين، غير مراعين حرمة للعدل والقوانين، فتمادوا في خطتهم مطمئنين إلى أن الوزارة تمحيهم وتسندهم، وأن السراي ساكنة على هذا النوع من الطغيان ولا تعترض على هذا البغي والعدوان.

وقد وقع في بلدة (الحصانية) من بلاد مركز السنبلالوين بمديرية الدقهلية حادث تفكيك جديد يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٣، دلّ على تغفل هذه الروح في نفوس الموظفين الإداريين، مما كان له وقع أليم في النفوس، وخلاصته أن الإدارة عطلت وأبوراً لطحن الغلال وضرب الأرز يملكه الشيخ طلبة صقر من أعيان هذه الجهة، وقام لذلك نزاع بينه وبين الإدارة رفع أمره إلى القضاء إذ أقيمت عليه دعوى مخالفة أمام محكمة السنبلالوين، فجاءت في هذا اليوم قوة من البوليس والإدارة للتفتيش في الوابور، فاعترضها نفر من قبل صاحب الوابور طالبين بقاء الحالة على ما هي عليه حتى يفصل القضاء في دعوى المخالفة، فحصل تصادم بين الفريقين، أمر فيه مأمور المركز رجاله بإطلاق النار على الأهليين، فقتل منهم ثلاثة.

أحدهم شقيق الشيخ طلحة صقر، وفتاة. وقتل باشجاويش المركز وواحد من الجنود، وجرح كثير من الأهليين، واستولى الذعر على السكان، ولم يقف عسف الإدارة عند هذا الحد بل أرسلت تجريدة من أربعمئة جندي لحصار البلدة، وقبضت على كثير من أهلها، وظلوا في السجن إلى أن أفرجت عنهم النياية. أما قضية المخالفة التي نسبتها الإدارة إلى الشيخ طلحة صقر فقد حكم فيها ببراءته، وأثبتت المحكمة في حكمها أن الإدارة تجاوزت سلطتها بالأمر الذي أصدرته بإلغاء رخصة الماكينة وإقفال الوابور، وأن هذا الأمر الإداري باطل.

نقل السير برسى لورين وتعيين السير مايلز لميسون مندوباً سامياً (أغسطس سنة ١٩٣٣)

في أغسطس سنة ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسى لورين المندوب السامي البريطاني من مصر وتعيينه سفيراً ل إنجلترا في تركيا، ويرجع نقله إلى أنه أسرف في تأييد سياسة البطش التي سارت عليها وزارة صدقي باشا حتى انكشف ذلك الحياء الكاذب الذي كان يتظاهر به حيال الانقلاب الثالث، واحتملت الحكومة البريطانية مسئولية استثارة هذا الانقلاب وتدعيمه، وكانت تنتظر أن تسفر هذه السياسة عن قهر الشعور الوطني، ولكنها رأت على العكس أنها زادتته قوةً واتساعاً، وزادت من سخط الشعب عليها، فعولت على استبدال ممثلها، لا حباً في خير مصر، بل لأنه أخفق فيها قصد إليه إخفاقاً كشف عن نياتها، وإذ رأت أنها تمادت في سند الحكم المطلق، فقد أرادت أن تتنصل من هذه المؤامرة بإقصاء المندوب السامي الذي تم على يده إنفاذاً.

وعينت السير مايلز لميسون خلفاً له، وكان من قبل وزيرها المفوض في الصين، وقد نجح في عقد معاهدة بين الصين وإنجلترا أنهت عهد خلاف كان قائماً بينهما، فجاء تعيينه مندوباً سامياً في مصر دليلاً على اتجاه جديد من من الحكومة البريطانية لعقد المعاهدة بين مصر وإنجلترا.

وقد جاء السير لاميسون إلى مصر في يناير سنة ١٩٣٤.

استقالة صدقي باشا

(سبتمبر سنة ١٩٣٣)

وأخيراً قدم إسماعيل صدقي استقالته من رئاسة الوزارة يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٣. بعد أن سلخ في الحكم أكثر من ثلاث سنوات.

وإن المرء ليحق له أن يتساءل لماذا بقي طول هذه المدة يتولى الحكم على رغم إرادة الشعب، ولا يحتاج الإنسان إلى عناء لتعليل هذه الظاهرة، فالسبب فيها يرجع إلى تأييد السراى لوزارته، وهذا النوع من الحكم هو الذى كان يروق لها، ولولا هذا التأييد لما استطاع صدقي أن يبقى فى الحكم يوماً واحداً.

ومع أن وزارته كانت بغيضة إلى الشعب، فإن الكثيرين لم يكونوا يتوقعون استقالتها، بل كانت مفاجأة، حتى أن زملاءه فى الوزارة لم يعلموا بها إلا بعد تقديم كتاب الاستقالة وقد بناها على أن صحته لم تعد تحتل أعباء منصبه، والواقع أن صحته كانت تحتل بقاءه فى الحكم، ولكن السبب الحقيقى الذى دعاه إلى الاستقالة هو أن السراى قد انتهت من استخدامه فى إذلال الشعب ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه والزيادة بإرادته، فانتهت مهمة صدقي فى نظرها، وأرادت أن تستبدل به سواء؛ لأن الحكم المطلق لا يطبق البقاء على رئيس وزارة طويلاً يمكث فى منصبه، بل إن مظاهر هذا الحكم الرغبة فى كثرة التبديل والتغيير، وإذ رأى صدقي باشا أن الرغبة السامية قد انحسرت عنه، لم ير بداً من اعتزال منصبه «مكرهاً أخاك لا بطل».

وليس صحيحاً أن الاعتبار الصحة هى التى دعت به إلى الاستقالة، فإنه فى الوقت الذى زعم فيه ذلك، بدا منه أن يبتغى السيطرة على الوزارة التى تخلفه فى الحكم، موهباً نفسه أنه ما زال بعد استقالته رئيس حزب الأغلبية.. فى البرلمان! ولقد أشار إلى هذا الاعتبار فى كتاب استقالته الذى قدمه إلى الملك، فأعرب عن أمنيته فى أن يضم جهوده إلى جهود العاملين على تأييد النظام الذى ابتدعه، قال: «وسيكون من أسباب سعادتي أن أجد فى نفسى من القوة ما يسمح لى بأن أضمر

جهودى إلى جهود العاملين على تأييد هذا النظام، أخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذى أتشرف برياسته».

فهذا الكلام معناه أن صحته تحتل أعباء النضال البرلماني الذى أخذ يبنى نفسه به باعتباره رئيساً لحزب الغالبية البرلمانية، وقد كرر هذا المعنى فى اجتماع عقده لهذا الحزب بعد استقالته مباشرة، وطلب فيه أن تواجه الوزارة الجديدة البرلمان، وفى هذا معنى التحدى لها، ويدل قطعاً على أنه استقال من الوزارة لا لأعتلال صحته، بل مرغماً حائقاً، ولهذا توعد الوزارة الجديدة بالحرب والنضال، وفاته أن الحزب الذى ظن أنه عدته فى النضال إنما اصطنمه وهو فى الحكم، وهو حزب جمع أشياعه فى ظل الحكم وانضموا له لأنه يتولى الحكم، فهو حزب يتبع الحكم أينما سار وبعبارة أخرى هو حزب الحكومة أيّاً كانت هذه الحكومة، ولذلك كان من تهكم الأقدار أن هذا الحزب هو أول من تنكر لصدقى باشا وخذله بعد أن أقصى عن الحكم، وهكذا تتكشف الحقائق التى يقوم عليها الحكم المطلق، فالأحزاب التى يصطنعها هذا الحكم أو يصطفئها إن هى إلا أحزاب صورية لا إرادة ولا أهداف لها إلا أن تسير فى ركاب الحاكم وحسب.

قبل الملك استقالة بصدقى باشا، وبعث إليه فى هذا الصدد بكتاب رقيق ينوّه فيه بما قام به من «أعمال مجيدة وخدمات جليلة»، ويبدومنه روح العطف على وزيره الأمين فى محنته، قال:

«عزيزى إسماعيل صدقى باشا، رفع إلينا كتاب دولتكم المحرر فى الحادى والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣، وبه تلتمسون قبول تنحيكم عن الحكم، بعد الذى تبين لكم من أن صحتكم غدت تنوء بأعباء ما يتطلبه منكم منصبكم الخطير، ولا يسعنا، حرصاً على صحتكم، إلا أجابتكم إلى ملتسكم، راجين لدولتكم كمال العافية حتى تساهموا فى خدمة البلاد بما عرف عن دولتكم من القدرة الفائقة، وإنا لشاكرون لدولتكم ولحضرات زملائكم الوزراء ما قدمتم للبلاد من أعمال مجيدة وخدمات جليلة، وأصلدنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك».

«صدر بسرأى المنتزه فى ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٢ - ٢٧ سبتمبر سنة

١٩٣٣».

فؤاد

١. تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى

عهد الملك إلى عبد الفتاح يحيى باشا تأليف الوزارة الجديدة، وكان وقتئذ فى أوروبا، فصدع هناك بالأمر، وعينت السراى الوزراء وهو لا يزال غائباً، وجاء ووجد الأمر مجهزاً، دون أن يكون له رأى فيه، وهذا من مظاهر الحكم المطلق، وكان اختيار السراى إياه وهو الوزير الذى انفصل عن وزارة صدقى باشا دليلاً آخر على أن صدقى أصبح غير مرغوب فيه من السراى، وأن هذا هو السبب الحقيقى لاستقالته من رئاسة الوزارة.

تألفت وزارة يحيى باشا فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣ على النحو الآتى:

عبد الفتاح يحيى باشا للرئاسة والخارجية. أحمد على باشا للحقانية. محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف. حلمى عيسى باشا للمعارف. إبراهيم فهمى كريم باشا للمواصلات. محمود فهمى القيسى باشا للدخلية. على المنزلاوى بك للزراعة. صليب سامى بك للحرية والبحرية. عبد العظيم راشد باشا للأشغال. حسن صبرى بك للمالية.

وقد تألفت على أساس نظام صدقى باشا، أى على أساس دستوره، وفى ذلك يقول يحيى باشا فى كتابه إلى الملك: «ولقد كان لى شرف الاشتراك فى وضع أسس النظام الحاضر والسهر على تنفيذه حتى استقر نهائياً (كذا) وقام شيوخ الأمة ونوابها بالمهمة الموكولة إليهم خير قيام فبدلوا مع الحكومة مجهوداً عظيماً سياسياً ومالياً واقتصادياً. ستسير وزارتى بالبلاد فى ظل جلالتم فى الطريق نفسه مسترشدة بحكمة جلالتم السامية».

كانت هذه الوزارة خاضعة فى تشكيلها وسياستها وتصرفاتها لإرادة السراى، ويلاحظ أن فيها وزيرين من حزب الشعب، وهما إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك، ولم يكن صدقى باشا مقراً لتمثيل حزبه فى الوزارة بهذه القوة،

ولم يكن راضياً في الجملة عن تخطيه وعدم استشارته في تأليفها بصفته رئيس حزب الغالبية البرلمانية.. ونقم من الوزيرين الشعبين دخولها الوزارة دون موافقة حزبهما، فأعلن أنه يعتبرهما متخليين عن عضويتيها في الحزب، فلم يكثرنا لهذا القرار، وكان يحيى باشا مستقيلاً من وكالة حزب الشعب، منذ يناير سنة ١٩٣٣ إثر خروجه من وزارة صدقي، فعاد وتمسك بها بعد تأليف الوزارة، ليتخذ لنفسه صفة «تمثيلية»، واضطر صدقي باشا أن ينحى كعادته أمام القوة، ويخضع للحكومة القائمة، فجمع مجلس إدارة حزبه يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وقرر تأييد وزارة يحيى باشا والترحيب بعودته إلى حظيرة الحزب» وسحب قرار اعتبار الوزيرين الشعبين متخليين عن عضويتيها فيه، وهكذا شهدت البلاد مهزلة جديدة من الحياة السياسية. الملفقة البعيدة عن الاستقامة والكرامة.

وازداد صدقي ضعفاً أمام الوزارة، وأمعنت هي في الزرابة به، ورأى أعضاء حزبه ينفضون من حوله، ويستبدلون به سيئاً جديداً، فاضطر في أوائل نوفمبر أن يستقيل من رئاسة حزب الشعب، وكانت هذه الاستقالة معقولة؛ لأن هذا الحزب لم ينشأ إلا ليستند إلى الوزارة، فلما أقصى صدقي عن رئاسة الوزارة انضم أعضاء حزبه إلى رئيس الوزارة الجديد، فكان حتماً مقضياً أن يتنحى عن رئاسة الحزب الذي أنشأه، وهكذا انفصل عنه الحزب، كما انفصل عنه ناديه، وانفصلت عنه جريدته! لمجرد إقصائه عن رئاسة الوزارة.

ثم ما لبث صدقي باشا أن عاد إلى تولى رئاسة الحزب بعد استقالة وزارة يحيى باشا.

تعثرت وزارة يحيى باشا في سيرها، وبدأت حياتها منفصلة عن الشعب، غير مستندة إلى تأييده، ولم يكن يؤيدها في الحكل سوى حزبين صوريين متخاذلين لا يمتان إلى الشعب بأية صلة.

وبرغم أن يحيى باشا نوه في كتابه إلى الملك بأن أكثر ما يشغلها هو معالجة الأزمة الاقتصادية فإنها لم تعمل في هذه الناحية عملاً يذكر واقتصرت على إصدار القانون الذي أقره البرلمان بتخفيض إيجار الأتليان الزراعية لسنة ١٩٣٢ بمقدار

ثلاثة أعمار قيمتها، وخصصت مبلغ مليوني جنيه لتسديد بعض المستحقات على المزارعين من رسوم وضرائب متأخرة، ولم تخفف هذه الوسيلة شيئاً من الضائقة المالية

وألفت لجنة لتحقيق الصفقات التي منحتها وزارة صدقي لبعض الموظفين في شكل استبدال لجزء من معاشهم، وتبين من تحقيق هذه اللجنة مبلغ مخالفة القوانين واللوائح في هذه الصفقات، فألفت الوزارة بعضها، وفصلت بعض الموظفين الذين لم يقبلوا التنازل عنها.

الوزارة والمحاماة - حل مجلس نقابة المحامين

أصدرت الوزارة في ٢٨ ديسمبر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣، قضت المادة الأولى منه بأنه لا يجوز أن يكون عضواً بمجلس النقابة المحامي الذي قضى عليه بعقوبة تأديبية، ونصت المادة الثانية على سريان هذا الحظر على أعضاء مجلس النقابة الحاليين (وقت صدور القانون).

جاء هذا لنص تعديلاً للاتحة المحاماة أمام المحاكم الوطنية التي لم تكن تحتوي هذا الحظر.

وملاسات صدور هذا القانون أن مجلس الوزراء أصدر يوم ١٤ ديسمبر بلاغاً أرسل وزير الحقانية صورته إلى نقيت المحامين وقتئذ (الأستاذ محمود بسيوني) ليبلغه إلى الجمعية العمومية التي كان مزعماً انعقادها بسراى محكمة الاستئناف يوم الجمعة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في اجتماعها السنوي، وفحوى هذا البلاغ أنه اتصل بعلم الوزارة أن فريقاً من المحامين رشعوا لعضوية مجلس النقابة زملاء لهم حكم عليهم من يومين بالتوبيخ، فهي تنبهم إلى عدم انتخابهم، وإلا فستضطر لأن تستصدر على وجه الاستعجال «قانوناً يحدد التقاليد التي سبقت الإشارة إليها (كذا) وترتب على ذلك التحديد النتيجة الطبيعية من إسقاط عضوية من يكونون قد انتخبوا مخالفة لها وخرجوا عليها».

فلما تلى هذا البلاغ في الجمعية العمومية قابله المحامون بالاستنكار وعدوه

تدخلًا غير مشروع من الوزارة في انتخاباتهم، إذ أن لائحة المحاماة الصادر بها القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ لم تشترط هذا الشرط في عضو مجلس النقابة، وخاصة لأن أحكام مجلس التأديب التي أشارت إليها الوزارة في بلاغها كان لها طابع سياسى ولا تخدش سمعتهم أو نزاهتهم في شيء، وعلى ذلك لم يكثر المحامون لهذا البلاغ وانتخبوا لمجلس النقابة ثلاثة من زملائهم ممن صدرت عليهم هذه الأحكام.

وإذ رأت الوزارة أن تدخلها لم تكن له نتيجة وأن المحامين قابلوه بالاستنكار، وضعت القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ وعرضته على وجه الاستعجال على البرلمان، ولما كان مجلسًا للنواب والشيوخ طوع وإرادتها فقد أقره على وجه الاستعجال أيضًا وصدر بتاريخ ٢٨ ديسمبر من تلك السنة، ونصت المادة الثانية منه على سريانه على أعضاء مجلس النقابة الحاليين (سنة ١٩٣٣) الذين لم يكن يسوغ بمقتضى المادة الأولى انتخابهم، وبعبارة أخرى صدر هذا القانون منصوصًا على سريانه على الماضى، مما يخالف الدستور ويتعارض مع كرامة المحامين. وقد وقف المحامون بإزائه موقفًا مشرفًا إذ طلبوا من مجلس النقابة عقد الجمعية العمومية للنظر في هذا الشأن واتخاذ ما تراه من القرارات.

فقرر المجلس دعوة الجمعية العمومية للانعقاد يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ بمحكمة الاستئناف (كما كانت العادة المتبعة وقتئذ)، ولكن رئيس محكمة الاستئناف استدعى النقيب (الأستاذ مكرم عبيد) وناقشه في الغرض من الاجتماع، وقال إنه يسمح بإعادة الغرفة لتجتمع فيها الجمعية العمومية إذا كان الغرض من اجتماعها تنفيذ القانون وإجراء انتخابات جديدة، فأبان له النقيب أن الطلب المقدم لمجلس النقابة بمحدد الموضوع ولا يمكن للمجلس أن يغير فيه، فلم يقبل التصريح بأن يكون الاجتماع لهذا الغرض في المحكمة، فأجل المجلس الاجتماع أسبوعيًا مع دعوة الجمعية العمومية للاجتماع في دار النقابة (رقم ٢٠ شارع المناخ).

فاجتمعت يوم الجمعة ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤، وقررت بالإجماع الموافقة على القرار الآتى:

«الجمعية العمومية - بعد الاطلاع على مذكرة مجلس النقابة المهلفة المحكمة استئناف مصر الأهلية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣، وبعد سماع البيانات التي أُلقيت والمناقشات التي دارت بجلسة اليوم. وبعد الاطلاع على المادة ٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣، وبما أن هذه المادة مخالفة للمادة السادسة من الدستور التي وضعت مبدأ أساسياً هو عدم سريان القوانين التي تقرر عقوبات جديدة على الحوادث السابقة عليها، وبما أن نص المادة السادسة من الدستور نص عام يشمل جميع العقوبات من غير تفريق ومن غير استثناء للعقوبات التأديبية أصلية كانت أو تبعية وتتضمن فوق ذلك مبدأ من مبادئ العدالة الأولية المسلم به في جميع الشرائع، وبما أن العقوبة المقررة بالمادة الثانية من القانون المذكور عقوبة تأديبية جديدة.

لذلك

« ترى الجمعية العمومية أن المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ لا تسرى على الانتخابات الماضية. وعلى ذلك فلا محل لإجراء انتخابات جديدة وتكلف الجمعية الأستاذ النقيب بإبلاغ ذلك إلى الجهات المختصة».

ولما رأت الوزارة أن المحامين لم ينفذوا القانون المذكور أصدرت في ٥ يولييه سنة ١٩٣٤ مرسوماً بقانون (رقم ٤٧ من تلك السنة) بإبطال العمل مؤقتاً بنظام نقابة المحامين، وبحل مجلس النقابة القائم وقتئذ، وتأليف لجنة من رئيس محكمة استئناف مصر أو من يقوم مقامه ومن النائب العمومي وفي حالة غيبته من الأفوكاتو العمومي أو رئيس نيابة محكمة الاستئناف ومن مستشار تعيينه (الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة، تتولى حفظ أموال النقابة ومباشرة المصروفات العادية منها).

ولما استفاضت الأنباء بقرب صدور هذا القانون اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية بدار النقابة، وقررت الموافقة على القرارات التي اتخذها محامو المنصورة والمنيا من نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين احتجاجاً على التشريع الجديد، وسببت قرارها بالأسباب الآتية:

«اجتمعت الجمعية العمومية للمحاميين يوم الجمعة ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية للنظر في مشروع القانون الجديد الخاص بالمحاماة واتخاذ ما تراه الجمعية للمحافظة على حقوق المحامين وكرامتهم وأصدرت القرار الآتى: «بناءً على الاقتراح المقدم من حضرات المحامين المدونة أسماؤهم بحضور الجلسة، وبما أن حضرات محامى المنيا وعددهم ٧٥ محامياً قد اجتمعوا وقرروا نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين احتجاجاً على التشريع الجديد الخاص بالمحاميين، وبما أن حضرات المحامين بالمنصورة وعددهم ثمانون محامياً قد عقدوا اجتماعاً لهذا الغرض واتخذوا فيه مثل هذا القرار، وبعد سماع البيانات التى أُلقيت على الجمعية العمومية والتى تبين منها أن مشروع القانون الذى تقترحه الحكومة بشأن المحاماة هو مشروع يهدم كيان المحاماة ويسلبها وجودها ويهدر استقلالها إذ يضعها تحت رقابة السلطة التنفيذية ويجعل قيام مجلسها معلقاً على محض مشيئة هذه السلطة وهواها.

لذلك

قررت الجمعية العمومية المنعقدة اليوم بدار النقابة بالقاهرة (بشارع المناخ رقم ٢٠) الموافقة على القرارات التى اتخذها حضرات محامى المنصورة والمنيا، ودعوة باقى حضرات الزملاء المحامين أمام سائر المحاكم بالقطر المصرى إلى نقل أسمائهم من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين احتجاجاً على هذا المشروع، على أن تبلغ الطلبات الخاصة بنقل الاسم إلى مجلس النقابة، وقد عهدت الجمعية إلى المجلس أن يقدمها إلى الجهات المختصة عند انتهاء التوقيع عليها».

وبعد صدور المرسوم بقانون اجتمع مجلس نقابة المحامين يوم ٦ يوليه سنة ١٩٣٤، وقرر بالإجماع ما يأتى:

أولاً: أن المرسوم بقانون الذى أصدره مجلس الوزراء أمس (٥ يوليه) بتعطيل بعض أحكام قانون المحاماة وبحل مجلس النقابة وتخويل لجنة خاصة من غير المحامين سلطة المجلس - هو مرسوم باطل بطلاناً أصلياً لمخالفته لنص المادة ٤٦ من الدستور.

ثانياً: أن مجلس النقابة الحالي الذي استمد سلطته من الجمعية العمومية للمحامين طبقاً للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ لا يزال قائماً بحكم القانون وسيظل المجلس قائماً بواجبه نحو المحامين لأنه وحده الممثل للمحامين. ثالثاً: تكليف النقيب باتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بحفظ أموال النقابة لدى البنوك وعدم التصرف فيها إلا بإذن من المجلس. رابعاً: دعوة الجمعية العمومية لانعقاد غير عادي يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤.

ولقد كان تصرف الوزارة بإزاء المحامين في هذا الصدد اعتسافاً لا مسوّج له، ووقف المحامون حياله موقفاً مشرفاً.

ولما وليت وزارة نسيم باشا الحكم ألغت هذه التشريعات الشاذة، وأصدرت في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ مرسوماً بقانون رقم ٦٣ من تلك السنة بإبطال العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣، وأصدرت في اليوم نفسه مرسوماً رقم ٦٤ بانقضاء تعطيل نظام نقابة المحامين وتكليف رئيس محكمة استئناف مصر بدعوة الجمعية العمومية لنقابة المحامين للاجتماع لانتخاب مجلس النقابة بدلاً من المجلس المنحل.

وقد اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ١٨ يناير سنة ١٩٣٥ وانتخبت أعضاء المجلس، وانتخبت الأستاذ مكرم عبيد نقيباً والأستاذ كامل صدقي بك وكيلاً.

وفي ٢٠ يناير سنة ١٩٣٥ كتب رئيس اللجنة المؤلفة بموجب مرسوم ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ إلى البنوك وخزانة محكمة الاستئناف بتسليم أموال النقابة إلى المجلس الجديد وتحملت اللجنة عن عملها وعادت الأمور إلى نصابها.

وفي سنة ١٩٣٩ صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمحاماة، وعُدل بعد ذلك بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ القائم الآن (١٩٤٩).

يمين الوزراء

وفي عهد هذه الوزارة صدر مرسوم بوجوب حلف الوزراء بيمين الولاء والإخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا أعمالهم، ولم تكن هذه اليمين مما يوجبه الدستور، ولا كان الوزراء يقسمونها من قبل، وإنما نصّ الدستور فقط على اليمين التي يقسمها أعضاء البرلمان، فقضت المادة ٩٤ بأنه «قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدّوا أعمالهم بالذمة والصدق وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علناً بقاعة جلساته».

ولم يدخل دستور صدقي باشا تعديلاً في هذه المادة، ولكن يبدو أن الملك فؤاد أراد أن يقسم الوزراء بين يديه يميناً خاصة به، فنهت الفكرة في وجوب أداء هذه اليمين، وأن يقدم فيها الملك على الوطن، في حين أن الدستور يقدم الوطن على الملك في صيغة اليمين الدستورية، فصدر في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٤ مرسوم تقضى المادة الأولى منه بأنه «قبل أن يتولى الوزراء عملهم يقسمون بين يدينا بيمين الولاء والإخلاص للملك وللوطن وأن يكونوا مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدّوا أعمالهم بالذمة والصدق»، ونصّت المادة الثانية على تحرير محضر بتأدية اليمين لكل وزير، وجعلت المادة الثالثة أداءها سارياً على الوزراء الحاليين، أى أعضاء الوزارة التي صدر على يدها المرسوم، فأقسموها بين يدي الملك، وكانت في الواقع تكراراً ليمين التي نصّ عليها الدستور، مع تقديم الملك على الوطن.

إهانات ولطمات

أدرك الإنجليز مبلغ ضعف الوزارة وانفصالها عن الشعب، وخذلان الشعب إياها، ومبلغ تداعي النظام الذي ابتدعه صدقي باشا، فأخذوا يستهينون بها وبكرامتها، وزاد استعلاؤهم على البلاد في عهدها، وتعددت مظاهر هذا الاستعلاء، ففي أكتوبر سنة ١٩٣٤ زار المستر موريس بيترسن المندوب السامي

البريطوني بالنيابة^(٢٧) مبنى البوليس والمطافئ بالقاهرة، وأخذ يستعرض قوات بلوك الحفر، محوطاً بمظاهر التفخيم والتكريم، فكانت هذه الزيارة لطمة شديدة للوزارة.

ولم يقف التدخل البريطاني عند هذا الحد، بل تفاقم واستفحل، وبلغ الذروة بمفاتيحة المستر بيترسن يحيى باشا في شأن مرض الملك، وتلميحه إلى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه، وزاد في التدخل فطلب الإطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء في حالة وفاة الملك.

وتدخل الإنجليز أيضاً في المناصب الكبرى بالسراى، ولمحوا إلى وجوب تعيين رئيس للديوان الملكي، وكان هذا المركز شاغراً منذ أن استقال منه محمد توفيق نسيم باشا في أغسطس سنة ١٩٣١ على عهد وزارة صدقي باشا، فاستجابت السراى إلى طلبهم، وعين أحمد زيور باشا رئيساً للديوان في أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤، كما اعترضوا على بقاء السنيور فيروتشى الإيطالى كبير مهندسى القصور الملكية في منصبه، ونسبوا إليه أنه يعمل لحساب دولته، واعترضوا عامة على النفوذ الإيطالى في القصر.

وإذ هان شأن الوزارة إلى هذا الحد وهان كذلك شأن الملك، لم ير عبد الفتاح يحيى باشا بداً من تقديم استقالته، وكان الملك راغباً في هذه الاستقالة؛ لأنه شعر بالمرارة من توالى الاعتداء على كرامته، ورأى أن يسلك سبيلاً جديداً في الحكم، بأن يتقرب إلى الشعب، بعد أن غاضبه طوال السنين السابقة.

استقالة وزارة يحيى باشا وتأليف وزارة نسيم باشا (نوفمبر سنة ١٩٣٤)

قدم يحيى باشا استقالته في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤، وذكر في كتاب استقالته: «إنه في الشهر الأخير والمصريون جميعاً يضرعون إلى الله أن يتم لجلالتكم

(٢٧) كان السير مايلز لامبسون وقتئذ في أجازته بانجلترا.

أسباب الصحة أبلغت رغبات الحكومة البريطانية لا يسعى قبولها دون التفريط في حقوق البلاد»، يشير بذلك إلى تدخل المستر بيترسن في مسألة الوصاية على العرش كما سلف القول، وقبل الملكة استقالته في ١٤ نوفمبر، وعهد في اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا تأليف الوزارة الجديدة، فألفها في ١٥ نوفمبر على النحو الآتي: محمد توفيق نسيم باشا للرئاسة والداخلية. أحمد عبد الوهاب باشا للمالية. أمين أنيس باشا للحقانية. كامل إبراهيم بك للمخارجية والزراعة. عبد العزيز محمد للأوقاف. أحمد نجيب الهلالى بك للمعارف. عبد المجيد عمر بك للأشغال والمواصلات. محمد توفيق عبد الله باشا للحربية والبحرية. وفي فبراير سنة ١٩٣٥ عين عبد العزيز عزت باشا وزيراً للمخارجية في هذه الوزارة، وهي وزارة نسيم باشا الثالثة.



الفصل الخامس

الجهة الوطنية وعودة الحياة الدستورية

١٩٣٥ - ١٩٣٦

شهدت البلاد في ختام سنة ١٩٣٥ حادثاً هاماً من أعظم حوادثها التاريخية، وهو استئناف الحياة الدستورية، وعودة دستور سنة ١٩٢٣، بعد أن ظل معطلاً نيفاً وخمس سنوات، فكانت هذه السنة من هذه الناحية فوزاً للحركة الوطنية، أعاد إلى الأذهان فوزها في ختام سنة ١٩٢٥ إذ ظفرت بعودة الحياة الدستورية (ج ١ ص ٢٣٦ طبعة سابقة).

وإذ كان ذلك الفوز أهم حوادث التاريخ القومي في سنة ١٩٣٥، فإننا ذاكرون مقدماته وملايساته.

إلغاء دستور صدقي باشا

(٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤)

كان أول عمل لوزارة نسيم باشا إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ (دستور صدقي باشا)، ففي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ صدر أمر ملكي بإبطال العمل بالنظام المقرر بالأمر رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، أي بدستور سنة ١٩٣٠، وبحل مجلسي الشيوخ والنواب القائمين على أساس هذا النظام.

كان صدور هذا الأمر أول ترضية نالها الشعب بعد أن ناضل أربع سنوات في سبيل إلغاء ذلك النظام الذي فرض عليه فرضاً.

وكان واجباً على الملك ألا يقتصر على إلغاء هذا النظام، بل يقرن إلغاءه بإعادة دستور سنة ١٩٢٣، ولكنه لم يفعل، وصدر الأمر في ديباجته وأحكامه منبئاً

بأن فترة فراغ لم يحدد مداها ستعقب إلغاء دستور صدقي باشا، يتولى فيها الملك سلطات البرلمان، وهذا ما لم يرض به الشعب، ومع أن ديباجة الأمر تضمنت قول الملك «إنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاه»، فإن الحياة الدستورية التي ترضاه لم تعد إلا بعد قيام شبه ثورة في نوفمبر سنة ١٩٣٥، أى بعد انقضاء عام، كما سيجيء بيانه.

فما الذى دعا الملك إلى تعطيل عودة الحياة الدستورية التي ترضاه الأمة سنة أخرى، بعد أن اعتزم إلغاء النظام البغيض الذى فرضه عليها طيلة السنوات الأربع الماضية؟

إنك لا تجد تعليلاً صحيحاً لهذه الظواهر إلا إذا رجعت قليلاً إلى الماضى، فإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ لم يقع عفواً في سنة ١٩٣٠، بل كان نتيجة شبه اتفاق بين الملك والإنجليز على حرمان الأمة حقوقها الدستورية كما سبق القول، فالإنجليز كانوا ييغون الانتقام من الأمة لعدم قبولها مشروع المعاهدة، والسراى تبغى حكم البلاد حكماً مطلقاً، ومن ثم اتفق الطرفان على إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وفرض دستور صورى على البلاد، ثم وقع الجفاء بين الطرفين، وصدرت من الإنجليز تصرفات مست كرامة الملك الشخصية، وغضت من كبريائه، فأراد أن يسترضى الشعب، لعله يستعين به على دفع الإهانة التي لحقت به، فألغى دستور سنة ١٩٣٠، على أنه في الوقت نفسه كان يشعر بأنه مرتبط بذلك الاتفاق المستور الذى عقد بينه وبين الإنجليز، فرأى من مستلزمات هذا الاتفاق أن يرجع إليهم فيما عسى أن يحل محل دستور سنة ١٩٣٠، وهذا يقتضى وقتاً قد يطول أو يقصر، ولم يكن الملك في خاصة نفسه متلهفاً على استئناف الحياة الدستورية الصحيحة، ولا مستعجلاً عودتها، فاقصر في نوفمبر سنة ١٩٣٤ على إلغاء دستور سنة ١٩٣٠، ونوّه إلى أن نظاماً دستورياً آخر سيحل محله، دون أن يحدد ما هو هذا النظام ومتى يعلن؟ ومتى ينفذ؟ وقد جرت فعلاً اتصالات واستشارات بين وزارة نسيم والحكومة البريطانية في شأن النظام الدستورى الذى يجب أن يحل محل نظام صدقي باشا، وهذا ولا ريب من المساوئ التي يؤسف لها أسفاً عظيماً، وفيها إقحام للجانب البريطانى في أخطر الشئون

الداخلية، مما كان يجب تجنب البلاد عواقبه لو احترمت حقوق البلاد الدستورية من قبل.

والآن وقد ذكرنا ملايسات صدور الأمر الملكي بإلغاء دستور صدقي باشا نورد هنا نصّه كاملاً؛ لأنه من الوثائق الهامة في حياة البلاد الدستورية.

أمر ملكي رقم ٦٧ سنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

«نحن فؤاد الأول ملك مصر. بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، وبما أن الحال يقتضى إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه، وبما أنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاه، ونظراً لأنه، حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر، ينبغي أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التي لم يزل معمولاً بها منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر، أمرنا بما هو آت:

مادة ١: يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، ويحل المجلسان الحاليان.

مادة ٢: يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر، كما يظل قائماً نظام وراثه العرش وحالة الخديو السابق كما قررها الأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢.

مادة ٣: إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المشار إليه في المادة الأولى تتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خصّ بها البرلمان حتى الآن كما تتولى السلطة التنفيذية، ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا وعلى مسئوليتهم طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائماً قوام النظام الدستوري في مصر.

مادة ٤: تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول، فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل ولا يجوز.

أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل إلا بقانون.

مادة ٥: يبقى نافذاً كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي كانت متبعة في حينها وكل ما أنفذه الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة.

مادة ٦: على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه.

صدر بمرأى القبة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤).
«فؤاد»

ألقي إذن دستور صدقي باشا، وحل البرلمان الذي كان وليد هذا الدستور. ولعلك تلاحظ أن برلمان صدقي باشا كان إلى ذلك الحين أطول البرلمانات عمراً؛ لأنه ظل قائماً من يونيه سنة ١٩٣١ إلى نوفمبر سنة ١٩٣٤، ولعل كونه مفروضاً على الشعب هو الذي نفخ فيه، ومدّ في أجله، وجعله محبوباً وقتاً طويلاً لدى السراي، على خلاف البرلمانات المنتخبة انتخاباً حراً والتي تمثل إرادة الأمة.

إنشاء وزارة التجارة والصناعة والمآخذ على وزارة نسيم

أنشئت وزارة التجارة والصناعة في عهد وزارة نسيم باشا بموجب المرسوم الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤، على أن إنشائها اقترن بتعيين خير فني بريطاني لها بعقد لمدة ثلاث سنوات بمرتبة قدره ثلاثة آلاف جنيه، وخوّل هذا الخبر حق الاتصال المباشر بالوزير، وقد أعاد هذا التعبير إلى الأذهان ما جاء في مشروع ملنر عن المستشار المالي البريطاني والمستشار القضائي وتخويلها حق الاتصال بالوزير^(١)، فكان هذا الخبر الفني هو مستشار بريطاني لوزارة التجارة والصناعة، فلا جرم أن قوبل تعيينه على هذا النحو بالسخط والاستنكار.

| (١) راجع كتابنا (ثورة سنة ١٩١٩) ج ٢.

ومما يؤخذ على وزارة نسيم تجديدها عقود كثير من الموظفين البريطانيين وتعيين طائفة جديدة منهم في الحكومة.

ومن التصرفات الموعز بها من الإنجليز والتي تمت في عهد هذه الوزارة نقض الاتفاق التجاري الذي كان معقوداً بين مصر واليابان على أساس تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية، فقد نقض هذا الاتفاق في يولييه سنة ١٩٣٥، بحجة تمكين الحكومة من زيادة الرسوم الجمركية على واردات اليابان لكي تحمي الصناعات الأهلية من المنافسة اليابانية، والعللة الحقيقية لنقض ذلك الاتفاق هو ترويج المصنوعات الإنجليزية بدلاً من اليابانية أى منع المصنوعات اليابانية من مزاحمتها في مصر، ففي هذا الحين لم تكن شركة مصر لغزل ونسج القطن وشركة الغزل الأهلية تنتجان إلا جزءاً يسيراً من مقطوعة البلاد من الغزل والنسيج. في حين أن معظم هذه المقطوعة كانت ترد من إنجلترا فكان وضع الرسوم الباهظة على واردات اليابان دون سواها مقصوداً منه ترويج المصنوعات البريطانية في مصر.

المؤتمر العام للوفد المصرى

(يناير سنة ١٩٣٥)

دعا الوفد المصرى في أواخر سنة ١٩٣٤ أعضاء لجانه وأنصاره إلى عقد مؤتمر عام للنظر في شئون البلاد من شتى نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عقد هذا المؤتمر يومى ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ بمدينة رمسيس بالزمالك، وهو أول مؤتمر عام للوفد المصرى، وقد حضره نحو خمسة وعشرين ألفاً من حملة تذاكر الدعوة، جاءوا من جميع نواحي العاصمة، ومن مختلف المدن والثغور والأقاليم، وهو أكبر عدد حضر اجتماعاً سياسياً منظماً في ذلك العهد، وساد فيه النظام رغم هذا العدد الهائل من المجتمعين، وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنًا وضخامة.

عالج الخطباء في هذا المؤتمر مسائل ومواضيع على أكبر جانب من الأهمية، في شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، وأثارت بحوثهم

أذهان المواطنين في شتى هذه النواحي، وهذه البحوث هي ولا ريب من أهم مظاهر النشاط الوطني والحزبي، ومن خير الوسائل لتقدم الوعي القومي في البلاد.

ومن أهم الخطب التي أُلقيت في هذا المؤتمر المواضيع الآتية:

الموقف السياسي والدستوري لمصطفى النحاس باشا.

الوفد المصري نظامه وأغراضه للأستاذ مكرم عبيد (باشا).

القضاء في مصر والامتيازات الأجنبية للأستاذ محمد صبري أبو علم (باشا).

الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها للدكتور أحمد ماهر (باشا).

مشروعات الري والصرف لعثمان محرم باشا.

شؤون التعليم والجامعة والأزهر لمحمد نصار بك.

الحماية وحقوقها وأنظمتها لكامل صدقي بك.

علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالنزلاء الأجانب للأستاذ ممدوح رياض.

شؤون الفلاح وإصلاح القرية للأستاذ محمود بسيوني.

المحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها للأستاذ عبد السلام جمعة بك (باشا).

شئون الأوقاف وإصلاحها للأستاذ يوسف الجندي.

إصلاح الإدارة والأمن العام لمحمد صفوت باشا.

التعاون في مصر ووسائل تشجيعه للأستاذ علي أيوب.

الصحافة وحريتها للأستاذ محمد توفيق دياب.

الشؤون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة للدكتور أحمد ثابت مواني.

الصناعة المصرية - تشجيعها وترويجها للأستاذ إبراهيم عبد الهادي (باشا).

علاقات مصر بأمم الشرق للأستاذ عباس محمود العقاد.
تنظيم شؤون العمال في مصر ورفع مستواهم للأستاذ عزيز ميرهم.

وقد مثل العنصر النسائي في بحوث المؤتمر تمثيلاً موفقاً، فخطب من السيدات السيدة (إستر فهمي ويصا) والسيدة (نور حسن) عن (المرأة المصرية ونصيبها في النهضة القومية)، وحضر المؤتمر عدد كبير من السيدات والأُنسَات. وكان من أهم ما قرره المؤتمر عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملاً غير منقوص.

عودة الحياة الدستورية

تمسكت الأمة بعودة دستور سنة ١٩٢٣، إذ هو الذي ارتضته في حينه وأقسم نوابها وشيوخها اليمين في مختلف البرلمانات الصحيحة على احترامه، ومن ثم عمت البلاد حركة اجتماعية للمطالبة بعودته كاملاً غير منقوص، ورأت الوزارة مجازة للرأي العام أن تساهم في هذه الحركة.

ففي ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ رفع نسيم باشا إلى الملك فؤاد كتاباً تضمن اقتراحات الوزارة في عودة الحياة الدستورية بإحدى وسيلتين وهما: إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحيث إذا رُؤي من المصلحة تعديله يجرى التعديل بالطريقة المنصوص عليها فيه، أو دعوة جمعية وطنية لوضع دستور ترضاه البلاد، ولما لهذا الكتاب من الأثر في تطور الحياة الدستورية ننشر هنا نصّه، قال:

«مولاي»:

«لقد ألقى القدر مقاليد الأمور إلينا فقمنا بإيجابياتنا بصدق من نياتنا وأدركنا الكثير من النجاح بحزم في أعمالنا فضلاً من الله وتوفيقاً من لدنه.

«وكل أمانينا الوصول بالبلد إلى سبيل التوفيق بين مختلف النواحي وتوحيد القوى تحقيقاً لغرض ليس فيه هوى، ولكن فاتنا مشاركة بعض الجهات، فحال ذلك دون مجهودنا وتعجلتنا الحوادث قبل أن نبليغ الغرض المقصود، وقد وصلنا بموافقة جلالتهكم ورضاء منكم إلى إلغاء نظام عمّت شكاية الناس منه، وإلى إبطال

ما ترتب عليه من بعض قوانين وإجراءات شاذة حتى عاد للناس أمنهم وللنفوس طمأنينتها وحرياتها، متوخين في ذلك الحكم على الوضع الدستوري عهداً علينا حقاً إلى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها بكلمة تصدرونها بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شيء فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجبه مقتضيات الأحوال، أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات، كما كنت رفعت ذلك لجلالتكم وأنا متمشرف برياسة ديوانكم العالى في سنة ١٩٢٢ وأبديته لها في مذكرة حينها كانت لجنة الثلاثين الدستور الأول المذكور الذى انتقدته البلاد حينئذ من الانتقاد، بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى جعل أمر البرلمان يرجع إلى جلالتم إلى الشعب المصرى، هذا الشعب الذى ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكومية.

«والآن قد مضى علينا في الحكم زهام خمسة أشهر، أمكننا في خلالها أن نباشر أيضاً حل بعض المشاكل الدولية التى كنا في انتظار إجابتنا على حلها، وأظهرها مشكلة الدين العام ومشكلة المحاكم المختلطة وغيرها كمشكلة الديون العقارية الخاصة، وقد وصلنا بفضل معونة الحكومة البريطانية وصادقتها إلى تقريرنا أن يكون الدفع في الدين العام بالورق لا بالذهب في كل وقت، ولئن كنا اضطررنا إلى تأجيل ذلك لمدة ثلاث سنوات نزولاً على ما كانت الحكومة السابقة قد اقترحتة على فرنسا، وقد وصلنا أيضاً إلى تسوية الديون الخاصة العقارية مع بعض البنوك بتنزيل فوائد ديونها وشيء من رأس مال بعضها لمصلحة المدينين بدون أن تخسر الحكومة أو تدفع شيئاً، أما مشكلة المحاكم المختلطة بشأن رئاسة الجلسات واستعمال اللغة العربية، فإننا نستجمع ردود الدول ذات الشأن جميعاً من أجل الأخذ في حلها بما فيه مصلحة البلاد وقد أوشكت أن تصل إلينا بقية تلك الردود.

«ومهما يكن لتلك المسائل من الأهمية، فإن مجهود الحكومة لم يكن قاصراً عليها بل قد عرضت من البداية بعض المسائل الداخلية ذات الشأن بما لا تزال

قائمة، وحاولنا حلها بنفس الروح، ولكن لما طال الأمد على حلها بالرغم من الجهود والمعالجات التي بذلت في سبيل ذلك، بسبب تدخل بعض العناصر غير المسئولة وتبيننا أن النجاح قد يبطيء علينا أكثر مما أبطأ فيعطل عمل الحكومة ويخلق جواً من القلق وعدم الاطمئنان، رأيت أن أبسط الأمر لجلالتكم، بيانا وذكرى، حتى يتسنى بفضل مساعدتكم وحسن رعايتكم التغلب على الصعوبات القائمة واستكمال النجاح كله والتوفيق إلى ما فيه خير البلاد وسعادة العباد.

«وإني لجلالتكم العبد المخلص الأمين»

١٧ أبريل سنة ١٩٣٥

محمد توفيق نسيم

وقد قبل الملك الوسيلة الأولى. وهي إعادة دستور سنة ١٩٢٣. وأرسل بذلك كتاباً إلى نسيم باشا في ٢٠ أبريل أعرب فيه عن رغبته في أن تحيا البلاد الحية الدستورية التي ترضاها، وأنه يفضل عودة دستور سنة ١٩٢٣ ويؤثره على وضع دستور جديد تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية إلا إذا تبين رأى البلاد جلياً في جانب هذه الطريقة الأخيرة ووضح أن فيها صالحها، قال:

«عزيزى محمد توفيق نسيم باشا

«أحصيتم في كتابكم الذى قدمتموه إلينا يوم الخميس الماضى، ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى نرتجى منها جميعاً ما يعود على البلاد بالخير والإسعاد، وأنتم أنكم آخذون فى معالجة ما بقى من الأمور المعلقة بنفس الروح التى واجهتم بها ما أخصيتموه لولا ما تتوجسون من عقبات قد تعوق النجاح فى إتمام ما عاهدتمونا عليه من العمل لمصلحة الوطن، ولما كنا لا نبغى شيئاً أفضل من خدمة بلادنا العزيزة فإننا كنا وما زلنا نشد أزركم فى كل ما فيه الصالح لوطننا المقدس الذى يسمو فى نظرنا على كل اعتبار، فوجب عليكم أن تعتمدوا على تأييدنا لتحقيق المهمة العظمى التى اخترناكم لها، والتى فصلتموها فى كتابكم، وإن لمن أعز أمانينا كما تعرفون أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة طبقاً لأحكام المواد

١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ منه بما تدعو إليه مقتضيات الأحوال أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية، على أننا نؤثر الرأى الأول على الثانى، اللهم إلا إذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة فى الأخذ بالرأى الثانى، وإنا لنتوجه إلى الله العلى القدير أن يلهمنا التوفيق والسداد إنه نعم المولى ونعم النصير.

«فؤاد»

فى ١٧ محرم سنة ١٣٥٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥).

التدخل البريطانى .

ولكن الحكومة البريطانية عارضت فى عودة دستور سنة ١٩٢٣، وأبلغ المندوب السامى رئيس الوزارة مذكرة شفوية تتضمن أنها لا تعارض فى أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية فى الوقت الملائم، بحيث يكون الدستور موافقاً لحاجات البلاد، ويصير تنفيذه فى الوقت المناسب وهى ترى أن يكون وضعه بعرفة لجنة حكومية يكون من بين أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة فى مصر بما فيها الوفد إن أراد.

وكان غرض الحكومة البريطانية من هذا التبليغ أن تنتحل صفة جديدة للتدخل فى شئون مصر الداخلية وتعطل عودة الدستور قدر ما تستطيع وتزيد الشقاق بين مختلف الأحزاب لمناسبة وضع دستور جديد، وتمثل إرادتها على الوزارة إلى أن يتم وضع الدستور، وقد يستغرق وضعه بضع سنين، وهذا التدخل من الحكومة البريطانية يدل على يقيناً على أنها كانت مشتركة فى الانقلاب الذى عانته البلاد، مغتربة بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣، وأن ما كانت تعلنه من حياد هو خداع وتضليل.

تصريح هور والاحتجاج عليه

وفى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ألقى السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية خطبة فى قاعة «الجلد هول» بلندن تناول فيها الحديث عن الدستور

المصري، وصرح فيها بأنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية في شأنه نصحت بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠، إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل والثاني لا ينطبق على رغبات الأمة، قال في هذا الصدد ما يلي:

«لا صحة على الإطلاق لما يزعم الزاعمون من أننا نعارض في عودة النظام الدستوري إلى مصر بشكل موافق لحاجتها، لأننا، طبقاً لتقاليدنا، لا نريد ولا نستطيع أن نقوم بمثل هذه المعارضة، على أننا عندما استشارونا نصحن بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الآخر لا ينطبق على رغبات الأمة».

كان لهذا التصريح أثر شديد في النفوس، إذ كان اعترافاً صريحاً بالتدخل البريطاني في شأن الدستور وتمسك الحكومة البريطانية بهذا التدخل، فأتار احتجاج الأمة على اختلاف هيئاتها وطبقاتها، كما أثار السخط على الوزارة إذ تبين من التصريح أنها استشارت الحكومة البريطانية في شأن الدستور، فحولتها بذلك تدخلاً غير مشروع في شئون مصر الهامة.

المظاهرات الدائمة

قامت المظاهرات في نواحي القاهرة وبعض المدن احتجاجاً على هذا التصريح، بدأت يوم ١٣ نوفمبر لمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، وقد قابل البوليس هذه المظاهرات بإطلاق النار، فوقعت حوادث دامية هاجت الحواطر وأثارت السخط العام، وسقط أول شهيد في هذه الحوادث وهو إسماعيل محمد الخالغ يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالسراوق الذي أقامه الوفد احتفالاً بهذا العيد، إذ أصابته رصاصة أودت بحياته بعد انتهاء الاحتفال وتدفق الجماهير تحت ضغط البوليس، وكان هذا الشهيد عاملاً يعمل في السراوق.

وتجددت المظاهرات في اليوم التالي (الخميس ١٤ نوفمبر) والأيام التي تلتها، وكان أهمها مظاهرة كبرى قام بها طلبة جامعة فؤاد الأول، (القاهرة الآن)، بدأت من ساحة الجامعة واتجهت إلى القاهرة، فقابلها البوليس بإطلاق النار وقتل فيها من طلبة الجامعة: محمد عبد المجيد مرسى الطالب بكلية الزراعة الذي كان في طليعة المظاهرة.

ومحمد عبد الحكيم الجراحي الطالب بكلية الآداب، وعلى طه عفيفي الطالب بدار العلوم وقد أصيب يوم ١٦ نوفمبر وتوفي متأثراً بجراحه في اليوم التالي، وقتل في مظاهرة بطنطا عبد الحليم عبد المقصود شبكة الطالب بالمعهد الديني بها.

إلى الملك فؤاد، وهذا نصه:

كان لهذه الحوادث الدامية وقع أليم في النفوس. وأظهرت الأمة على اختلاف طبقاتها شعوراً رائعاً في هذا الوقت العصيب، فتكررت المظاهرات في الأيام التالية، وحدث إضراب عام يوم الخميس ٢٨ نوفمبر حداداً على الشهداء، فأغلقت المتاجر في القاهرة، واحتجبت الصحف، وعطلت الأعمال في هذا اليوم المشهود، وبدأت العاصمة في حداد رهيب، جدد ذكرى حوادث سنة ١٩١٩، وكان لهذا الشعور الفياض أثره الحاسم في تحقيق الائتلاف بين الأحزاب.

وقد أقام الطلبة نصباً تذكاريًا لشهداء الجامعة في فنائها تخليداً لذكراهم، ونقشت أسماؤهم على قاعدته، واحتفلوا يوم السبت ٧ ديسمبر من تلك السنة بإزاحة الستار عنه، وكان احتفالاً هائلاً، وقاموا بمظاهرة كبرى كانت مثال الروعة والجلال، ونصدي لها البوليس في بعض المواقع وقبض على الكثيرين منهم، واستمرت المظاهرات لا تنقطع.

كانت مظاهرات الطلبة في نوفمبر وديسمبر من تلك السنة مظاهرات سليمة في تكوينها، بريئة في مقصدها، إذ كانوا مدفوعين بشعور وطني عام يهدف إلى تحقيق مطالب البلاد، ولم يكن موعزاً إليهم من أحد، بل كانت فيض الوطنية الصادقة، كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور، هذا إلى أنهم جنبوا مظاهراتهم روح الاعتداء والإتلاف من أى نوع كان، وكانوا يحولون دون اندساس الفوغاء في صفوفهم مخافة أن يختلط بهم بعض من يتخذون مثل هذه المظاهرات وسيلة للشغب أو الفوضى والاعتداء، وفي الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة من تاريخ الشباب. وقد سمينها شبه ثورة. إذ كانت صورة مصغرة من ثورة سنة ١٩١٩، وكان لها أثرها في عودة الحياة الدستورية، وجاءت تضحية الشباب في تلك الفترة خيراً وبركة على البلاد؛ إذ تم على أثرها ائتلاف الأحزاب وعودة الدستور.

التاريخ يعيد نفسه

ائتلاف سنة ١٩٢٥ وائتلاف سنة ١٩٣٥

تجددت بعد تصريح هور سالف الذكر فكرة الدعوة إلى توحيد الصفوف لمواجهة الأزمة السياسية العصبية التي كانت تجتازها البلاد، فدستور سنة ١٩٢٣ كان مازال ملفياً، والحياة الدستورية موقوفة، والحكومة البريطانية تتدخل في شئون مصر الداخلية. والاستقلال بعيد عن الأفق. والبلاد في حالة أسوأ مما كانت عليه في أواخر سنة ١٩٢٥ حين حفزت الأحداث رجال الأحزاب إلى إعادة الوحدة إلى الصفوف. وتجلت هذه الروح في اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه بفندق الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥^(٢).

عادت إلى الأذهان فكرة توحيد الصفوف في نوفمبر سنة ١٩٣٥. وقويت الفكرة بعد الحوادث الدامية التي وقعت في مظاهرات الشباب. فتجددت المساعي إلى تحقيق هذه الوحدة.

ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إقامة الوحدة على أساس إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وإجراء انتخابات حرة، ثم على أساس آخر انفصل فيه الحزب الوطني عن الأحزاب الأخرى، وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا طبقاً لنصوص المشروع الذي انتهت إليه مفاوضات النحاس - هندرسن في ربيع سنة ١٩٣٠.

لم يقبل الحزب الوطني الأساس الثاني، لمخالفته لمبادئه، وأهملها الجلاء المطلق الناجز، ولأن الأحزاب الأخرى قبلت الدخول في المفاوضة لعقد المعاهدة قبل الجلاء، وهذا ما يتعارض قطعاً مع سياسة الحزب الوطني، ومن ثم قصر ائتلافه على الغرض الأول دون الثاني، وظل ركناً من أركان الائتلاف بالنسبة لعودة دستور سنة ١٩٢٣.

(٢) راجع الجزء الأول ص ٢٣٦ (طبعة سابقة).

كللت مساعى الوحدة بالنجاح، وأسفرت عن تأليف «الجبهة الوطنية» في ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد المصرى والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد، أى الأحزاب القائمة فى ذلك الحين، والمستقلين، فقبل تأليفها باهتاج عظيم.

واختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذى اتفقت الأحزاب على رفعه باسم الجبهة إلى الملك بإعادة دستور سنة ١٩٢٣، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الأربعاء ١١ ديسمبر بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتى: الأستاذ مكرم عبيد عن الوفد، عبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى، محمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين، أحمد كامل عن حزب الشعب، حلمى عيسى عن حزب الاتحاد.

ولما فرغت اللجنة من تحرير الكتاب عقدت اجتماعاً آخر لوضع صيغة الخطاب المزمع رفعه إلى السير مايلز لاميسون المندوب السامى البريطانى للمفاوضة فى عقد المعاهدة. وقد انفصلت عنها فى هذا الاجتماع ولم أشارك فيه تنفيذاً لقرار الحزب الوطنى فى هذه الصدد، إذ قرر عدم الاشتراك فى خطاب الجبهة الخاص بالمفاوضة.

كتاب الجبهة الوطنية إلى الملك فؤاد

(١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

وافقت الأحزاب المؤتلفة على صيغة الكتاب الذى وضعته لجنة التحرير لرفعه إلى الملك فؤاد، وهذا نصه:

«حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك

«نتشرف نحن الموقعين على هذا بأن نرفع إلى سَدَتكم الرفيعة هذا الملتبس الذى تتمثل فيه إرادة الشعب المصرى، مجتمعة كلمته، منيعة جبهته.

«فلقد حلت بالبلاد أزمة سياسية خطيرة اجتمع فيها الخطر الخارجى الذى يهدد البلاد بحرب جاثحة إلى الخطر الداخلى الذى يهدد حريتها وطمانيتها

ويعسّ حقها المعترف به في تصريف أمورها، والاستمتاع بدستورها مما دعا إلى انتشار روح القلق في البلاد، واضطراب المصالح العامة والخاصة معاً.

«وإننا نرى بكل احترام أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلا أن يعود إلى الأمة فوراً دستوراً. الصادر في سنة ١٩٢٣، وما كنا فيما نرى صادرين إلا عن الرأي الذي ارتضته حكمتكم السامية في كتابكم الملكي الصادر إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥، والذي ورد فيه ما يأتي بحروفه :

«إن أعزّ أمانينا كما تعلمون هو أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التي ترضاها، سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ معدلاً على النحو الذي يرتثيه حسب مقتضيات نواب الأمة طبقاً لأحكام المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ من ذلك الدستور أو وضع دستور تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية وإنّا مع ذلك نفضل الطريقة الأولى».

«يا صاحب الجلالة».

«إذا كان الشعب ممثلاً في هيئاته وأحزابه السياسية قد أجمع هذا الإجماع الرائع على وجوب عودة دستور الأمة منذ الآن، فإنه إنّا يقصد إلى استقرار نظام الحكم على أساس سلطة الأمة، توصلًا لإيجاد حكومة دستورية تعمل لإصلاح ما فسد وتحقق استقلال البلاد.

«ولما كان الدستور من حق جلالته والشعب المصري.

«ولما كنا نعلم أن من أسمى رغبات جلالته أن تطمئن الأمة إلى صيانة حقوقها ومراقبتها، فتهبىء لنفسها المصير الذي ينتظرها والمكان اللائق بها بين الأمم.

لذلك

«نلتبس من جلالته

«التعطف بإصدار أمر كل الكريم بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ فوراً ونرفع إلى

سدّتكم مع هذا الالتئاس. أسمى فروض الولاء لعرشكم، والإخلاص لذاتكم.
«ولازلنا يا صاحب الجلالة لمقامكم العالمى المطيعين المخلصين».

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

وقد وقع على هذا الكتاب كل من: مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى، محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين، إسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب، يحيى إبراهيم رئيس حزب الاتحاد، حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، عيد الفتاح يحيى، حمد الباسل، حافظ عفيقى عن المستقلين، وتسلمه على ماهر رئيس الديوان الملكى ورفعته إلى الملك.

خطاب الجبهة إلى المندوب السامى البريطانى

أما خطاب الجبهة إلى المندوب السامى فقد وقع عليه هؤلاء، عدا حافظ رمضان باشا فلم يوقع عليه تنفيذاً لقرار الحزب الوطنى، وهذا نص الكتاب:
«حضرة صاحب السعادة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى.

١ - حرص المصريون دائماً منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا بتحديد علاقاتهما وحل المسائل المعلقة بينهما، وقد قوى أملهم فى إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضىها الطرفان وأوشكا أن يوقعها لولا خلاف حصل فى اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها.

٢ - ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم، فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وإنكلترا من حين إلى حين. ولا شيء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يقسد جو العلاقات بين الدولتين، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات فى سبيل رقيها، ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) بقاء الامتيازات الأجنبية مأسّة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق

التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعاً، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً.

(ب) وجود إدارة أوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية.

(جـ) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها وللمعاونة حليفاتها.

(د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضواً فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة، وليس هذه إلا بعد الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها.

٣ - وفضلاً عن هذه العقوبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها، فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل فقد كان من الأسباب التى أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد، وأدى لذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطراباً شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء.

٤ - ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبيشة فى هذا العام ازداد المصريون يقيناً بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها؛ وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبّت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميदानاً لاستعداداتها الحربية لتقاء للطوارئ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التى تقتضيها الظروف.

٥ - وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقاً بأن التعاون الصادق مع إنجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات

سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها، وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال.

٦ - ولو كان في إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا في الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلاً أن تطلب من إنجلترا إبرام معاهدة رضيتهما وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها.

٧ - لا شك إذن في أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا في الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات في سبيل حريتها ورخائها وتقدمها، وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص.

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالاً على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقاً لمطالبهم، ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثراً مما هو الآن لا سيما ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية، ويدخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها، كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق).

٩ - لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم يمثل الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى

انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠، وأن تحلّ المسائل التي لم يكن قد تناولاها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

تحريراً في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥.

مصطفى النحاس. محمد محمود. إسماعيل صدقي. حمد الباسل. يحيى إبراهيم.
عبد الفتاح يحيى. حافظ عفيفي.

رد الحكومة البريطانية

وقد ردّت الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة بذكره وتبليغ شفوى عن يد المندوب السامى. هذا نصها:

المذكرة

« أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة في الكتاب الذي بعثوا به إلى سعادة المندوب السامى في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم في أن تصرح حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التي وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التي سادت تلك المفاوضات.

٢ - فلكي يتمتع أى سوء تفاهم محتمل في المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أنه من الرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تنقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تنفض إلى اتفاق نهائى وأن تصرح بأنها في الوقت الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ليس في وسعها قبول التنقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق.

٣ - نرجو أن يكون مفهومًا بجلالة أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث سياسية خفية وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى».

٧ فبراير سنة ١٩٣٦.

التبليغ الشفوى

«إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية، تمهيداً للمفاوضات، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل».

عودة الدستور

(١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

استجاب الملك فؤاد إلى طلب «الجبهة الوطنية»، وأصدر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أى فى ذات اليوم الذى رفع إليه فيه كتابها أمراً ملكياً بأن النظام الدستورى للمملكة المصرية هو النظام الذى تقرر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ أى بالدستور الذى صدر فى تلك السنة، وبأن يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان، وهاك نصه:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر

«بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية، وبما أن الأمر المذكور بنى على أن من أعز أمانينا أن تحيا البلاد

حياة دستورية ترضاهما، وعلى وجوب استبدال نظام دستورى آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وكنا ولا نزال نتوخى أن نسلك بها السبيل التى تقضى إلى طمأننتها وسعادتها.

أمرنا بما هو آت:

مادة ١ - يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقرراً بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣.

مادة ٢ - يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان وتظل أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ من أمرنا رقم ١٧ لسنة ١٩٣٤ معمولاً بها حتى ينفذ ذلك النظام.
مادة ٣ - على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه.

«صدر بمرأى القبة فى ١٦ رمضان سنة ١٣٥٤ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥».
قوبل إعلان عودة الدستور بالفرح والغبطة، وقامت المظاهرات فى أرجاء العاصمة تعلن عن هذا الشعور.

وهكذا توج جهاد الأمة فى سبيل دستور سنة ١٩٢٣ بعودته بعد أن ظل معطلاً نحو خمس سنوات، وكان هذا اليوم - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ - من الأيام المجيدة فى تاريخ الحركة الوطنية، وكانت هذه هى المرة الثالثة التى عادت فيها الحياة الدستورية بفضل كفاح الأمة ونضالها عنها، فقد عطلت لأول مرة فى سنة ١٩٢٥ من شهر مارس إلى آخر مايو سنة ١٩٢٦، وعطلت للمرة الثانية من يولييه سنة ١٩٢٨ إلى ديسمبر سنة ١٩٢٩، وللمرة الثالثة فى سنة ١٩٣٠. إذ ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وظل ملغياً نحو خمس سنوات، وما هو ذا يعود بفضل ثبات الأمة ومثابرتها فى الكفاح.

وأخذت الجبهة الوطنية توالى الاجتماعات فى شهر ديسمبر وينابر بدار مصطفى النحاس باشا بمصر الجديدة لتدعيم الائتلاف، وإبعاد الدسائس عنه، والنظر فى شئون البلاد العامة، وكان ممثلو الأحزاب فى هذه الاجتماعات هم:

مصطفى النحاس. أحمد ماهر. مكرم عبيد عن الوفد المصرى. حافظ رمضان وعبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى. محمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين. إسماعيل صدقى عن حزب الشعب. حلمى عيسى عن حزب الاتحاد. حمد الباسل. على حرب الشمسى. حافظ عفيفى. عبد الفتاح يحيى. عن المستقلين.

استقالة وزارة نسيم (٢٢ يناير سنة ١٩٣٦)

شرعت وزارة نسيم باشا فى إعداد العدة لإجراء الانتخابات العامة طبقاً لقانون الانتخاب المباشر الصادر سنة ١٩٢٤، وأصدرت فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قانوناً للانتخاب^(٣) على هذا الأساس يحتوى على ما سبق وروده فى القوانين السابقة من قواعد الانتخاب المباشر، وكان إجراء الانتخابات على قاعدة الانتخاب المباشر، باتفاق جميع الأحزاب السياسية، وكان المنتظر أن تمضى وزارة نسيم فى إجراء عملية الانتخابات حتى نهايتها.

ولكن الأحرار الدستوريين والاتحاديين والشعبيين وبعض المستقلين انتهزوا فرصة دعوة إنجلترا للحكومة المصرية للمفاوضة فى عقد المعاهدة، فسعوا فى تنحية وزارة نسيم باشا، بحجة أنها لا يؤمن حيادها فى الانتخابات ومن عجب أن تجهىء الشكوى من عدم حياد هذه الوزارة فى الانتخابات من فئة كانت تسخر قوات الحكومة للتدخل فى الانتخابات والضغط على الناخبين وتزيف إرادتهم لإنجاح مرشحيها، ولكنهم وجدوا الفرصة سانحة لإسقاط الوزارة القائمة لعلهم يصلون إلى قيام وزارة يدخلها بعضهم أو

(٣) القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وقد أصدرته الوزارة مشتملاً على ما سبق أن قرره قوانين الانتخاب السابقة من قواعد الانتخاب المباشر وبقيت الأحكام الأخرى كما كانت مع التعديلات التى تتسق مع بعض القوانين الأخرى كقانون الجنسية وقانون العقوبات وقد رأت الوزارة نشر نصوص قانون الانتخاب نشرًا جديدًا خاليًا من المواد التى ألغيت ومن الإرشادات إلى الأصل والتعديل ويغنى عن الرجوع إلى القوانين القديمة.

تناصرهم في الانتخابات المقبلة، وبإزاء إصرار أغلبية المؤتلفين على تنحية وزارة نسيم قدم هذا استقالته في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ وقبلها الملك في ٣٠ منه.

الحديث عن الوزارة الائتلافية

رغب الملك فؤاد أن تعقب وزارة نسيم باشا وزارة ائتلافية، وذلك على خلاف اتجاهه بعد استقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٠ فقد أقام في أعقابها وزارة حزبية بكل معاني الكلمة وكان أساس تأليفها هدم الدستور والبرلمان (ص ١٢٧) وكذلك فصل من قبل في سنة ١٩٢٨ كما تقدم بيانه (ص ٦٤) ففكرة الوزارة الائتلافية كانت تبدو كلما اضطرت الظروف السراى في ذلك العهد إلى إعادة الحياة الدستورية، لكي تجعل من الوزارة الائتلافية تكأتها في فض الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد، ولم يرض الوفد بهذه الفكرة استمسكاً بالميثاق القومي الذي اتفق عليه مع حزب الأحرار الدستوريين والمستقلين في مارس سنة ١٩٣١، وفي الحق أنه لا خير من ائتلاف لا يقوم على أساس من خلوص النية بل يحمل في ثناياه نية فضّه والانتقاص عليه وعلى الدستور، حقاً إن الوزارات الائتلافية قد تكون مفيدة وضرورية في بعض الظروف، وقد يكون تأليفها علاجاً لأزمة تجتازها البلاد أو تحقيقاً لمصلحة قومية كبرى، ولكن ليس من مصلحة البلاد في شيء أن تكون قاعدة حتمية مستديرة، ولا فائدة منها على أي حال إذا لم يكن الإخلاص وحسن النية متوافراً بين أعضائها.

وزارة علي ماهر الأولى

(٣٠ يناير سنة ١٩٣٦)

ولما فشلت المساعي لتأليف وزارة ائتلافية عهد الملك فؤاد إلى علي ماهر باشا - وكان رئيساً للديوان الملكي - مهمة تأليف الوزارة. فألفها في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ على النحو الآتي: (وهي وزارته الأولى). علي ماهر باشا للرئاسة والداخلية والخارجية. أحمد علي باشا للحقانية والأوقاف. حافظ حسن باشا للأشغال. محمد علي علوبه باشا للمعارف. حسن صبرى بك للمواصلات

والتجارة والصناعة. أحمد عبد الوهاب باشا للمالية. صادق وهبه باشا للزراعة. على صدقى باشا للحربية والبحرية.

وهى وزارة محايدة لا تمت إلى الأحزاب بصلة. وليس من أعضائها من يتصل بالأحزاب السياسية لأن علويه باشا كان قد إستقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل تأليفها، وكانت مهمتها إجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة:

وفد المفاوضة

وإذ كانت الجبهة الوطنية متفقة - ما عدا الحزب الوطنى - على مفاوضة الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة التحالف بين البلدين على أساس مشروع هندرسن - النحاس سنة ١٩٣٠، فقد صدر مرسوم ملكى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ بتعيين وفد المفاوضة على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا رئيساً، محمد محمود باشا، إسماعيل صدقى باشا، عبد الفتاح يحيى باشا، واصف بطرس غالى باشا، الدكتور أحمد ماهر، على الشمسى باشا، عثمان محرم باشا، حلمى عيسى باشا، الأستاذ مكرم عبيد، حافظ عفيفى باشا، الأستاذ محمود فهمى النقراشى، أحمد حمدى سيف النصر بكتة أعضاء.

ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصرى، ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد، وثلاثة من المستقلين.

موقف الحزب الوطنى

لم يمثل الحزب الوطنى فى هذه الهيئة لعدم قبوله الاشتراك فيها استمسكاً بسياسته «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، قد أوضحت لب هذه السياسة فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» إذ قلت (ج ١ ص ٩٧ طبعة سابقة):

«إن سياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماماً مع مبادئه؛ لأنه، وهو حزب الجلاء، ما دام متمسكاً بالجلاء ولا يقبل ما دونه،

لا يرتضى الدخول في مفاوضات بين مصر وإنجلترا والاحتلال قائم؛ لأن جوهر القضية بينها هو في الاحتلال والجلاء، فيما جلاء، وإما احتلال، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال كما قال المرحوم محمد بك فريد، والأصل أن الاستقلال حق طبيعي ثابت لا يقبل المناقشة، فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة، والمفاوضة والاحتلال قائم، وسيلة بقصد منها تشكيك الأمة المصرية في حقها في الجلاء وإيمانها به، والوسيلة الطبيعية للجهاد هي المطالبة المقررة بالمقاومة، أما المفاوضة فهي من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخي في المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال، جربتها في مدى ربع قرن، فلم تنتج إلا بقاء الاحتلال وإقراره، مع تغير في أسمائه وأوضاعه، في حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط في مقابله؛ لأن إنجلترا عندما تعهدت ستين مرة بالجلاء عن مصر، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط بل كانت عهداً صريحة مطلقة، فالجلاء - وهو جوهر الاستقلال - لا يصح أن يكون مقيداً بشروط. وفي ذلك يقول المرحوم «مصطفى كامل»: نحن مسلوبون والإنجليز هم السالبون. ونحن طلاب حق مقدس والإنجليز هم مفتصبو هذا الحق، فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافهم بحقنا ورده إلينا.

«هذا إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم، فيها معنى الإكراه الأدبي والمعنوي المائل في الاحتلال ذاته، والإكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها، وتحمل المفاوض المصري، تحت تأثير هذا الإكراه، على المساومة في الجلاء، والتساهل في وجود الاحتلال تحت أى اسم كان، وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحزب الوطني الأساسي، وهو الجلاء، على أن المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب في تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبي الذي تستفيق في شأنه، وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ. لما يلابسه من الإكراه السافر أو المقتنع، وإن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء، والمفاوضة الصحيحة يجب أيضاً أن يسبقها الجلاء، ولقد كان فريد بك في مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية

بحقها في تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الإنجليزي عن البلاد، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان صحة الاستفتاء»

ولقد برهنت الحوادث اللاحقة على صحة سياسة الحزب الوطني وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث استقر في الأذهان أن الجلاء يجب أن يكون ناجزاً غير معلق على عقد معاهدة وأن كل مفاوضة لعقد معاهدة قبل الجلاء هي إضعاف لقضية الجلاء.

جرت مفاوضات سنة ١٩٣٦ كما جرت المفاوضات السابقة في جو من الإكراه المائل في الاحتلال الأجنبي. ولم يكن ممكناً أن تجري المفاوضة في حرية واختيار مع وجود هذا الاحتلال، وأية مفاوضة تجري قبل الجلاء لا يمكن أن تكون حرة مطلقة مهما زعم القائلون عن حريتها، لأن الاحتلال يهدر هذه الحرية قطعاً ويفسد الرضا ويبطل التعاقد في ظله، وقد برزت هذه الحقيقة في موقف الإنجليز في جميع المفاوضات، إذ تبين من تصريحاتهم أنهم كانوا يملون على الجانب المصري شروطاً للمعاهدة وفي يدهم سلاح التهديد بقواتهم التي تحتل البلاد، اعتبر ذلك فيما قاله السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية إنجلترا للمرحوم عبد الحالك ثروت باشا خلال مفاوضاتها سنة ١٩٢٧ إذ صارحه بقوله: «إن لبّ المسألة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يجيد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وما يترتب على تلك الظروف من الضروريات بالنسبة لكل منها وما إذا كنا نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدينا، فإن كان الجواب سلباً ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة». وهذا معناه أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع إنجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل إنجلترا لتسويتها بالقوة، وفي هذا كل معاني الضغط والإكراه والتهديد.

ولم يفت الحكومة البريطانية أن توجه مثل هذا التهديد إلى مصر حينها بدأت مفاوضات سنة ١٩٣٦، فقد أبلغ المندوب السامى الملك فؤاد والوزارة قبل بدء هذه المفاوضات مذكرة شفووية أوضح فيها «إن الإخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية، وأن بريطانيا العظمى تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر»، وفى هذا من التهديد ما لا يحجبه التفسير الذى بعث به المندوب السامى إلى الوزارة إذ قال إنه «لم يقصد به تهديد أو إرهاب وإنما قصد به تقرير الواقع»، وقد احتج رئيس الوزارة على ذلك وقال فى رده: «إن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة» وأجابه المندوب السامى بأن «حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى».

جرت المفاوضات إذن فى هذا الجو من الضغط والإكراه، مما أدى إلى عقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ التى سنعرض لها فى موضعها من الجزء الثالث.

الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ

فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ صدر المرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب، وحدد للانتخاب يوم ٢ مايو، وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة تكون إعادة الانتخاب يزوم ١٠ مايو.

وصدر مرسوم آخر بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وحدد لانتخابهم يومى ١٦ و٢٤ مايو ثم عدل الموعد بعد وفاة الملك فؤاد إلى ٧ و٨ منه.

وقد اتجهت الأفكار بعد تأليف الجبهة الوطنية إلى اجتناب التزاحم فى الانتخابات صوتاً للوحدة بين الصفوف، على غرار ما تم فى انتخاب سنة ١٩٢٦ (ج ١ ص ٢٥٨ طبعة سابقة) ولكن الأحزاب لم تتفق على توزيع المقاعد وعلى النسبة الصدية لكل حزب منها، كما فعلت سنة ١٩٢٦، لأن عددها زاد عما كانت عليه عندما ائتلفت سنة ١٩٢٥، فكانت هذه الزيادة سبباً جوهرياً لعدم إمكان الاتفاق على انتخابات ائتلافية، ولما أخفقت مساعى التفاهم على توزيع الدوائر

الانتخابية جرت الانتخابات من غير اتفاق بين الأحزاب، وترك الوفد لأعضاء هيئة المفاوضة دوائرهم الانتخابية، وفاز بالتزكية من المرشحين لمجلس النواب دون مزاحمة ٧٧ نائباً منهم ٧٠ من الوفدين، وقمت الانتخابات لهذا المجلس وللمجلس الشيوخ بعد وفاة الملك فؤاد.

مرض الملك فؤاد

في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ أحس الملك فؤاد بتعب على أثر سهرة أقامها في سراي عابدين لرجال السلك السياسى من الأجانب، واستمر فيها إلى ما بعد منتصف الليل، وعاد بالسيارة الملكية إلى قصر القبة، وكان الفصل شتاءً، فشعر بألم المرض منذ عودته حتى الصباح.

ولما انعقد مؤتمر البريد الدولى في القاهرة يوم أول فبراير من تلك السنة عاقه المرض عن حضور حفلة افتتاحه، فأناوب عنه ولى العهد الأمير فاروق وكان في الرابعة عشرة من عمره.

واستمرت صحة الملك في اعتلال إلى منتصف شهر مارس، ثم تحسنت وانتقل في الصيف إلى الإسكندرية، وهناك عاوده المرض، وكان معتزماً بزيارة اليونان، وأعدت المعدات الرسمية لهذه الزيارة، ولكن اشتداد العلة اضطره إلى إرجاء سفره، واستدعى لعلاج الدكتور جروسى من روما ثم الدكتور برجمان من برلين، وتبين من استدعاء هذين الطبيبين العالمين الواحد بعد الآخر أن الداء قد استشرى والعلة قد تفاقمت، وبقي الملك تتناوبه العلة والصحة، وقضى عامين يغالب المرض والمرضى يغالبه.

وفاته

(٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

فلما كان شهر مارس سنة ١٩٣٦ اشتدت به وطأة المرض، وظل يستفحل ويشتد، والأطباء يبذلون أقصى ما أمكنهم العلم والخبرة لمحاولة إنقاذ حياة الملك، إلى أن أعيا الداء الأطباء، وحتم القضاء، وأسلم الملك الروح في قصر القبة يوم

الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ (٧ صفر سنة ١٣٥٥ هـ) في منتصف الساعة الثانية بعد الظهر، وله من العمر ٦٨ سنة^(٤).

وقد نعاه مجلس الوزراء في بيان شمل المنادة بالملك فاروق ملكاً لمصر قال:

«فوجئت مصر بفاجعة كبرى إذ انتقل إلى جوار الله مليكها المحبوب حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول، فقد قضى اليوم في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بسرّاء القبة. وإن البلاد لتستشعر في حدادها عليه الخسارة العظمى التي أصابها بفقدته وتبكي فيه أول ملك لمصر المستقلة. وإن الأمة لتتجه إلى ابن الراحل الكريم وإلى أسرته الجليلة بأخلص العزاء والمواساة. ولقد كان جلّالته للبلاد في السنين العصيبة القائد المسدد الخطى والرائد الموفق، وكان لها الرئيس المحبوب المبجل، وكان السياسي الكامل الذي نفع حياة البلاد في جميع النواحي بقوة مباركة الأثر، وكان الوطني الذي جعل من حب مصر عقيدة، ولقد كان يفخر بأنه خادم البلاد الأول، وفي سبيلها تفانى وفنى. ولم يكن أحبه إليه من أن تستعيد

(٤) حرر محضر رسمي بوفاة الملك فؤاد هذا نصه: (عن الوقائع المصرية عدد ٤ مايو سنة ١٩٣٦: «إنه في يوم الأحد ١٢ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٣٦ بسرّاء عابدين أماناً نحن أحمد على وزير الحفانية، بمعاونة حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة، وبحضور حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية، وحضرات أصحاب المعالي والسعادة حافظ حسن باشا وزير الأشغال العمومية، ومحمد على علوبة باشا وزير المعارف العمومية، وحسن صبرى باشا وزير المواصلات والتجارة والصناعة، وأحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية، وصادق وهبه باشا وزير الزراعة، وعلى صدقي باشا وزير الحربية والبحرية، ومصطفى محمد باشا رئيس محكمة النقض والإبرام، وحضرة صاحب العزة محمود المرجوشى بك النائب العام لدى المحاكم الأهلية قرر لنا حضرة صاحب السعادة محمود شوقي باشا وكيل ديوان جلالة الملك بالنهاية وسكرتير مجلس البلاط أن صاحب الجلالة الملك فؤاد بن المغفور له الخديو إسماعيل، انتقل إلى رحمة مولاة في سرّاء القبة يوم الثلاثاء ٧ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، وقد أيد لنا الإقرار المتقدم ذكره حضرات الأطباء: البروفسور دونيه، والدكتور ريدن، والدكتور برت داي، والدكتور هس، والدكتور جروسى.

«بناءً على ما تقدم تحرر محضر الوفاة هذا من أصلين يحفظ أحدهما بديوان جلالة الملك، والآخر برئاسة مجلس الوزراء» (يل ذلك توقيعات المذكورين جميعاً).

«تحرر هذا المحضر بحضور صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى»..

توقيع
أحمد على

شيخ الجامع الأزهر
محمد مصطفى المراغى

مصر ماضيتها المجيد، وبواهبه الباهرة وعزمه الصادق رفع شأنها وأعلى كلمتها وزادها كرامة بين الأمم. ولقد أحاطه شعبه بحبه وإجلاله. وكان له الاحترام والإعجاب من رؤساء الدول والأمم الأجنبية. وقد أثر في صحته الجهود التي كان يبذلها في سبيل إسعاد بلاده بلا حساب. على أنه حتى اللحظة الأخيرة، وهو يجاهد الموت بقوة نفس أثارت إعجاب من عاده في أيامه الأخيرة. كانت خواطره مشغولة بمصر ووحدتها ومستقبلها.

«وستبسط بلا ريب في جميع أنحاء القطر أكفّ الضراعة والابتهاال إلى المولى القدير أن يتغمده برحمته ورضوانه. وستقدر الأجيال المستقبلية. بعد أن تتكشف حوادث الزمن، أكثر مما نقدر، ما كان لعهد حكمه من جلال وخطر وسيحمدونه شاكرين أثره. وسيجعلون له من نهاية الذكر ومكانة الشرف في تاريخ مصر ما هو أهل له. على أن الإكرام العتيد المباشر لصاحب هذا العهد هو أن نتوجه مخلصين لاهنة المحبوب وأن نجعل له ما كان للأب الجليل من ثقة ومحبة. ولذلك فإنه في الوقت الذي تتجاوب فيه القلوب بصدى الخبر الأليم «مات الملك» يجب أن يلتف المصريون جميعاً حول العرش في ولاء ثابت لا يدركه ضعف أو وهن وأن يحيا حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول وقد نودى به ملكاً لمصر. وإن الأمة المصرية التي حبت منذ صغره حبها الصادق لوائقة بأنه سيتسلم خطى والده العظيم ويحتذى مثاله عندما يبلغ سن الرشد ويصلح عمله بعمل الراحل الجليل. «عاش الملك».

«٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦».

وأصدر مجلس الوزراء بياناً آخر بتولية سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية، قال:

«منيت مصر بفقد مليكها المحبوب وقضى رئيس الدولة. وإن أول واجب في هذه الظروف المحزنة على مجلس الوزراء الذي اضطلع حتى الآن بتبعات الحكم بفضل ثقة ذلك الملك هو العمل على تنفيذ أحكام النظام الذي تلقى مهمته في ظله؛ ولذلك فإنه ولاءً للأسرة المالكة واحتراماً للدستور وبعد أن نادى بالملك الجديد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول يتولى مجلس الوزراء منذ اليوم

سلطات الملك الدستورية بأسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته حتى الوقت الذى يجب عليه أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية»

«عاش الملك» ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦

ونقل جثمان الملك الراحل من سراى القبة إلى سراى عابدين مساء يوم الأربعاء ٢٩ أبريل.

وشيعت جنازته إلى مقره الأخير يوم الخميس ٣٠ منه فى موكب رهيب ودفن بمدافن الأسرة المالكة بالمسجد الرفاعى.

المناداة بالملك فاروق

(٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

نودى بالملك فاروق ملكاً لمصر يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وكان لم يزل فى إنجلترا يتلقى العلم فى قصر كترى هاوس بضواحي لندن، فلما بلغه نبأ نعى المغفور له والده حضر إلى مصر على عجل، فبلغ الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦ وحضر توطاً إلى القاهرة، واستقبله الشعب فى العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والإجلال، وتلقت الأمة ارتقاء الملك فاروق عرش الوادى بالبشر والابتهاج، وابتهلت إلى الله أن يجعل عهده عهد بين وعز وإقبال.



الفصل السادس

شخصية الملك أحمد فؤاد

تولى الملك أحمد فؤاد عرش مصر قرابة تسعة عشر عامًا، من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٣٦^(١)، وهذه السنوات هي ولا ريب من أخطر مراحل تاريخها القومي، تعاقبت فيها أحداث جسام، وتطورات عظام، ولها أثرها البالغ في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان للملك فؤاد دوره في هذه التطورات، من أجل ذلك وجب علينا أن نفرّد هذا الفصل للحديث عن شخصيته.

لمحة من تاريخ حياته قبل ولايته العرش

ولد الأمير أحمد فؤاد في قصر الجيزة يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ (١٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ هـ)، وهو سادس أنجال الخديو إسماعيل^(٢)، ولما بلغ السابعة بدأ يتلقى دروسه الأولى في المدرسة التي خصصها إسماعيل لتعليم الأمراء بعبدين، ومكث بها ثلاثة أعوام، ثم ألحقه أبوه في مايو سنة ١٨٧٨ (وكان في الحادية عشرة من عمره) بمعهد توديكوم في جنيف (سويسرا)، ومكث به إلى أغسطس سنة ١٨٧٩.

(١) تولى العرش يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ وتوفى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، فتكون مدة جلوسه على العرش ١٨ سنة ميلادية و ٦ أشهر و ١٦ يوما، وبالحساب الهجري تسعة عشر عاما وتزيد.

(٢) رزق الخديو إسماعيل بثمانية من البنين وهم: الأمير محمد توفيق (الخديو) ولد سنة ١٨٥٢، والأمير حسين كامل (السلطان) ولد سنة ١٨٥٣، والأمير حسن ولد سنة ١٨٥٤، والأمير إبراهيم حلمي ولد سنة ١٨٦٠، والأمير محمود حمدي ولد سنة ١٨٦٣، والأمير أحمد فؤاد (الملك) ولد سنة ١٨٦٨، والأمير رشيد ولد سنة ١٨٦٩، والأمير علي جمال ولد سنة ١٨٧٥.

ورزق بثمانية من البنات وهن: الأميرة زينب ولدت سنة ١٨٥٩، والأميرة توحيد ولدت سنة ١٨٥٠، والأميرة نازلي ولدت سنة ١٨٦٧، والأميرة فاطمة ولدت سنة ١٨٥٣، والأميرة جميلة فاضلة ولدت سنة ١٨٦٩، والأميرة أمينة (توفيت سنة ١٨٦٤) والأميرة أمينة (أخرى) ولدت سنة ١٨٧٥، والأميرة نعمت مختار ولدت سنة ١٨٧٦.

ولما خلع إسماعيل عن العرش في يونيه سنة ١٨٢٩، اختار إيطاليا أول مقر له في منفاه، ثم استقر في الآستانة منذ سنة ١٨٨٨، وحين كان بإيطاليا ألحق ابنه الأمير أحمد. فؤاد بالمدرسة الإعدادية الملكية بتورينو ليم فيها دراسته، وفي سنة ١٨٨٥ انتقل إلى الكلية الحربية فيها حيث درس بها علوم المدفعية والهندسة العسكرية.

وبعد تخرجه من هذه المدرسة انتظم في سلك الجيش الإيطالي ضابطاً بالفيلق الثالث عشر من مدفعية الميدان بروما، وقضى به ثلاث سنوات.

وفي سنة ١٨٩٠ ذهب إلى الآستانة لزيارة والده وتعزف إلى السلطان عبد الحميد ورجال الآستانة وعينته الحكومة التركية في تلك السنة ملحقاً حريياً بسفارتها في فيينا عاصمة النمسا، وبقي بها نحو سنتين.

ولما تولى الخديو عباس الثاني عرش مصر سنة ١٨٩٢، استدعاه وعينه في معيته كبيراً لياورانه برتبة لواء في الجيش المصري، ثم ترك هذا المنصب سنة ١٨٩٥، وقضى بقية عهده بالإمارة بعيداً عن المناصب.

زواجه الأول

تزوج في حياته مرتين، الأولى سنة ١٨٩٣، إذا اقترن بالأميرة شيوه كار إبراهيم كريمة الأمير إبراهيم باشا أحمد بن الأمير أحمد رفعت باشا بن إبراهيم باشا الكبير، ثم طلقها على أثر اعتداء فظيع وقع عليه سنة ١٨٩٨ بيد أخيها الأمير أحمد سيف الدين، فقد أطلق عليه في النادى الخديوى^(٣) (نادى محمد على) ثلاث رصاصات قاصداً قتله لشقاق بينه وبين زوجته، فأصابه بإصابات خطيرة، ولكنه نجا من القتل بفضل رعاية الله وعناية الأطباء والجراحين، وحوكم الجاني؛ وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، خففت استئنافاً إلى خمس، ولثبوت اختلال في عقله نقل من السجن إلى مستشفى للأمراض العقلية بانجلترا، ومكث به نحو ٢٧ سنة ثم فر منه إلى الآستانة.

(٣) كان وقتئذ بشارع المتاح (الملكة فريدة).

وقد رزق الأمير فؤاد من زوجته الأولى بالأميرة فوقية قرينة محمود فخري باشا وزير مصر المفوض السابق في فرنسا، والأمير إسماعيل، وقد توفى صغيراً.

القران السلطاني

ولما تولى العرش تزوج في مايو سنة ١٩١٩ بالملكة نازلى كريمة المغفور له عبد الرحيم صبرى باشا، ورزق منها سنة ١٩٢٠. بالأمير فاروق (الملك فاروق فيما بعد)، ثم بالأميرات فوزية وفايزة وفائقة وفتحية.

صفاته وأخلاقه

كان وسيماً، جميل الوجه، مهيب الطلعة، قوى البنية، بدين الجسم، معنيا بصحته، محافظاً على نظام صحى دقيق فى معيشته ومأكله ومشربه، حريصاً على اتباع ما ينصحه به الأطباء من تعليمات، ولو كان فى ذلك جهد له، وكانت قوة إرادته تساعد على اتباع هذا النظام.

وكان قوى الشخصية، موفور النشاط، دموياً، على العمل، لا يكل منه ولا يمل، ذكى الفؤاد، يشع الذكاء من عينيه، واعى الذاكرة، ماضى العزيمة، واسع الثقافة والاطلاع، محباً للإستزادة من العلم والمعرفة، مشغولاً بالقراءة والإحاطة بمختلف العلوم والفنون، والاستماع إلى من يأنس فيهم تزويده بمعلومات جديدة عن أحوال العالم، بحيث كان ملماً بكل التطورات التى تحدث فى مختلف البلدان، وفى الحق أنه من أكثر أمراء الأسرة العلوية ثقافة ومن أشدهم ذكاء وأنضجهم فكراً وأقواهم عزيمة.

مساهمته فى مشروعات النهضة قبل ولايته العرش

لم يكن الأمير أحمد فؤاد بعيداً عن المجتمع المصرى، بل كان على صلة به، وساهم فى العديد من مشروعات النهضة.

تولى فى سنة ١٩٠٨ رئاسة لجنة تأسيس «الجامعة المصرية»، فديت الحياة فى

المشروع^(٤) بعد أن كان يتعثّر في سيره، وله الفضل الكبير في انشائها وتقديمها..
واطراد نجاحها في مختلف مراحلها.

وساهم أيضًا في ترقية الجمعية الجغرافية التي أسسها الخديو إسماعيل، وعينه
السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥ رئيسًا لها، فبعث فيها الحياة والنشاط بعد أن
مرت بها فترة طويلة من الركود والجمود، واشترك في إنشاء جمعية الاقتصاد
السياسي والإحصاء والتشريع، وجمعية الإسعاف، وتولى رئاسة هذه الجمعية في
أواخر سنة ١٩١٤، وساعد «المجمع العلمي» وتولى رئاسة جمعية الهلال الأحمر
سنة ١٩١٦.

طموحه إلى الملك

كان وهو أمير يطمح إلى الملك، ففي سنة ١٩١١ سعى ليكون ملكًا أو أميرًا
على طرابلس الغرب، وفي سنة ١٩١٣ سعى ليكون ملكًا أو أميرًا على ألبانيا،
ولكنه لم يوفق في كلا المسعين.

ولما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الحماية البريطانية على مصر وخلع
الخديو عباس الثاني بأمر الحكومة البريطانية في ديسمبر سنة ١٩١٤، طمحت
نفسه إلى اعتلاء العرش، ولكن أخاه الأمير حسين كامل كان أكبر منه سنًا،
فعينته إنجلترا سلطانًا على مصر، وكان الأمير كمال الدين نجل السلطان حسين
يحبب الأمير فؤاد عن وراثة العرش، ولكنه اعتذر عنه قبيل وفاة والده كما سبق
بيانه في موضعه^(٥)، فصار الأمير فؤاد هو الوارث المتعين لهذا العرش، حقا أن
نظام وراثة العرش بعد إعلان الحماية البريطانية لم يكن قد تقرر بعد، ولم تضعه
الحكومة البريطانية إلا سنة ١٩٢٠^(٦)، ولكن الأمير فؤاد كان الأخ الأرشد
للسلطان حسين، فكان هو الوارث المنتظر للعرش، وهكذا شاءت الظروف
والأقدار وشاء الحظ أن يتولى الأمير فؤاد عرش مصر.

(٤) كتابنا مصطفى كامل.

(٥) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» - ج ١ ص ٣٤. (طبعة سابقة).

(٦) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» - ج ٢ ص ١٠٢. (طبعة سابقة).

وكان الطريق أمامه معبداً، إذ كان بعيداً عن السياسة طيلة حياته السابقة، ولم تبد منه مغاضبة أو معارضة للاحتلال البريطاني، في أى موقف من المواقف، ولا بذل أى تأييد أو مناصرة للحركة الوطنية في أى مرحلة من مراحلها السابقة، مثل ما بدا من بعض الأمراء، فكان هذا الماضى مما رشحه لولاية العرش، واجتمع إلى ذلك ما أظهره من الولاء للاحتلال خلال الحرب العالمية الأولى، إذ كان على رأس اللجنة التى تألفت لتكريم الجنرال السير جون مكسويل قائد جيش الاحتلال الذى تم على يده انقلاب ديسمبر سنة ١٩١٤.

ولايته العرش

فلما توفى السلطان حسين كامل في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧، تولى الأمير أحمد فؤاد عرش السلطنة في اليوم نفسه، وإذ كانت البلاد تحت الحماية البريطانية فقد ارتقى العرش بموجب تبليغ من الحكومة الانجليزية جاء فيه: «إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى، على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم»^(٧).

وبدا في طريقه ولاية السلطان فؤاد العرش - كما بدا في ولاية السلطان حسين كامل من قبل - أثر الحماية الأجنبية ومبلغ التدخل البريطانى في أعظم المهام الداخلية شأنًا، إذ جعلت الحكومة الإنجليزية نفسها مصدر ولاية العرش، وكان هذا تكررًا وتوكيدًا لما انتهجته في كتابها إلى السلطان حسين حين ولايته العرش كنتيجة لإعلان الحماية على مصر، فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل بالسخط والوجوم^(٨)، وتم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧، حيث انتقل في موكبه من قصر البستان إلى سراى عابدين.

المراحل الثلاث في حياة الملك فؤاد

إذا أردنا أن نلّم بتاريخ الملك فؤاد إلماماً صحيحاً، لكى نستخلص منه صورة كاملة واضحة لشخصيته، يلزمنا أن نقسم عهده إلى ثلاث مراحل متعاقبة.

المرحلة الأولى: من اعتلائه العرش إلى ثورة سنة ١٩١٩.

والمرحلة الثانية: من الثورة إلى إعلان الاستقلال.

والمرحلة الثالثة: من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك.

المرحلة الأولى

لم يكن للسلطان فؤاد عمل ما في تطور الجوادث منذ اعتلائه العرش إلى شوب الثورة سنة ١٩١٩، وأغلب الظن أنه لم يكن له برنامج في الملك يسير عليه ولا أهداف يقصد إليها، ومن الحق أن يقال إنه كان في هذه الفترة سلطاناً تحت الحماية البريطانية بكل ما تحمله الكلمة من معان، فالحماية هي التي رفعتة إلى العرش، كما رفعت سلفه السلطان حسين، ولم يجد بأساً من أن يصل من هذا السبيل إلى عرش محمد على بل تدل الدلائل على أنه ارتضى هذا الوضع وأقره، وكان يراه أمراً طبيعياً لا غبار عليه، وهذا ولا ريب خطأ في تفكيره وموضع ضعف في شخصيته، قال في أول خطاب له إلى وزيره الأول حسين رشدي باشا يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧: نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذي اختطفته المنية قبل الأوان ومَلأت القلوب حزنًا عليه، قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقاً للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها^(٩).

فهذا الخطاب يدل على أن السلطان فؤاد لم يكن يرى غضاضة في الحماية ولا في اعتبارها مصدرًا لولاية العرش.

(٩) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٣٦. (طبعة سابقة).

ولقد سائر سياسة الاحتلال والحماية في طريقها، ولم يبد منه اعتراض ولا تملل من هذا النظام، فكان الأمر والنهى إلى دار الحماية، وإلى المستشارين وكبار الموظفين البريطانيين، في مختلف المصالح والدواوين، ولم يفكر في الاعتراض على هذا النظام ولا في إحداث أى تغيير فيه، وهنا يبدو شىء من الفارق بينه وبين سلفه السلطان حسين، فالسلطان حسين قد تولى العرش هو أيضاً بواسطة الحماية البريطانية، ولكن يظهر أنه أدركه بعد ذلك شىء من الندم على ما فعل، فأخذ يجاهر بالظن في السياسة الانجليزية، ويصرح في أحاديثه العامة والخاصة أنه مؤيد للشعب في سخطه واحتجاجه على الحماية، ووقع الجفاء بينه وبين السير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى وقتئذ، مما أدى إلى أن تستبدل به الحكومة البريطانية مندوباً آخر وهو السير رجنلد ونجت (توفى سنة ١٩١٦)، وبقي السلطان حسين على برمه بالسياسة البريطانية والموظفين البريطانيين في الحكومة حتى أدركته الوفاة، أما السلطان فؤاد فقد ظل موالياً للاحتلال والحماية، وبالرغم مما أصاب الشعب من العنت والإرهاق مدة الحرب العالمية الأولى من اعتساف السلطة العسكرية البريطانية واضطهادها للأهلين، ومصادرتها إياهم في حاصلاتهم ودواييم وأرزاقهم، فإنه لم يفتأ يحض الإنجليز خالص الود، ويسابقهم إلى ما يطلبون، اعتبر ذلك في الثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات التى منحتها مجلس الوزراء هبة لبريطانيا في ٩ مارس سنة ١٩١٨، وذلك أن الحكومة المصرية كانت قد أنفقت منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة في مختلف المصالح، وقيدت هذه المبالغ لحساب العهد على الحكومة البريطانية، وقد خصّ معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية، ووضع السير ويليم برونييت المستشار المالى البريطانى كشفاً في أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التى أنفقتها الحكومة في هذا الصدد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧، فأربت على ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، مع تقدير مبلغ نصف مليون آخر كان منظوراً صرفه حتى آخر تلك السنة المالية، أى أن ما أقرضته الخزنة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه، كان على هذه أن تؤديها لها، ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاءً هائلاً في شأن هذا القرض، فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان فؤاد يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨، وقرر من تلقاء

نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ثلاثة ملايين جنيه «اعتراضاً بجميل بريطانيا العظمى التي حمت البلاد من خطر الغارات»، وقرر أيضاً أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التي من هذا النوع في السنة التالية، فبلغت منحة الحكومة المصرية للحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفاً.

وكانت مرافق البلاد وإصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية أولى بإنفاق هذه الملايين، بدلاً من بذلها إعانة لحرب كان الغرض منها تثبيت الحماية على مصر، ولقد قلت تعليقاً على هذه المنحة في كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» (ج ١، ص ٣٨ طبعة سابقة): «وتأمل في قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة أنها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى إذ ختمت مصر من خطر الغارات، ولعل مجلس الوزراء أراد بذلك أن يشير إلى فضل الحماية البريطانية على مصر (في نظره)، وهذا من أعجب ما يروى كدليل على السقوط المعنوي والأدبي للحكومات التي تتطوع لمكافحة الدولة الغاصبة على غضبها وعدوانها، وسلبها البلاد حريتها واستقلالها».

انتهت الحرب العالمية الأولى في نوفمبر سنة ١٩١٨، وانتهت بذلك المرحلة الأولى من تاريخ السلطان فؤاد.

المرحلة الثانية من الثورة إلى إعلان الاستقلال

لا أريد أن أذكر تفصيل الحوادث التي أعقبت عقد الهدنة وتأليف الوفد المصري في نوفمبر سنة ١٩١٨ برعاية «سعد زغلول»، فقد بسطت الكلام عن ذلك في كتاب «ثورة سنة ١٩١٩»، وإنما أذكر هنا ما يتصل بموقف السلطان فؤاد بإزاء هذه الحركة.

لقد ترك السلطان لوزيره الأول حسين رشدي باشا أن يحدد موقف الحكومة من الحركة الوطنية ومطالبها من الحكومة البريطانية، وليس يخفى أن نضال الوفد قد لقي تأييداً من رشدي باشا، وأن تأليف الوفد كان بتشجيعه وتمريضه، وكانت خطوات الوفد الأولى تسير باتفاقه معه، وتقاهه وإياه، وفي يوم ١٣ نوفمبر بالذات وهو اليوم الذي ذهب فيه سعد وزميله عبد العزيز فهمي وعلى

شعراوى لمقايلة السير ريجلند ونجت المندوب السامى البريطانى، رفع رشدى تقريراً إلى السلطان يعرض فيه أن يعهد إليه وإلى زميله عدلى السفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية في شأن مستقبل مصر السياسى، ووافقه السلطان على تقريره، وعهد إليه وإلى عدلى القيام بهذه المهمة، ولما شرع رشدى في العمل اصطدم بالعقبات من ناحية الحكومة البريطانية فقد جاء ردها على مطالبه الأولى برفض الترخيص لسعد وصحبه بالمجيء إلى لندن وإرجاء مجيئ رشدى وعدلى إلى ما بعد الصلح، فرأى رشدى في هذا الرد رفضاً لطلباته، وقدم استقالته إلى السلطان في ٢ ديسمبر، وكانت هذه الاستقالة بمثابة الاحتجاج على السياسة البريطانية، وفي الحق أن السلطان لم يقبل منه هذه الاستقالة، وفي هذا معنى التأييد له في خطته، وهو موقف حميد للسلطان يذكر له بالخير، وقد دعا إلى البقاء والتريث لعل الحكومة البريطانية تعدل عن موقفها، وانتظر رشدى قليلاً، ولكنه رأى من الحكومة البريطانية إصراراً على خطتها، فاستعجل قبول استقالته في ٢٣ ديسمبر، ثم في ٣٠ منه، ثم في ١٠ فبراير سنة ١٩١٩، وقد رضيت الحكومة البريطانية بحضور رشدى وعدلى وحدهما، ودعيا إلى السفر إلى لندن في أواسط شهر فبراير، ولكنها رفضت سفر الوفد، وكان رشدى يشترط لسحب استقالته التصريح للوفد بالسفر إلى أوروبا تمهيداً لرفع صوت مصر في مؤتمر الصلح، فلما رفض طلبه في هذا الصدد أصرَّ على الاستقالة، وكان منتظراً من السلطان أن يؤيده في موقفه فلا يقبل استقالته، كما فعل من قبل، ولكنه قبلها في أول مارس سنة ١٩١٩، وبدا من كتاب السلطان إلى رشدى باشا بقبوله استقالته أن في الأفق وزارة جديدة ستؤلف، فقد طلب منه الاستمرار في إدارة الأعمال «إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة» وأدرك الرأى العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعاً على أساس تثبيت الحماية وعدم تمثيل مصر في مؤتمر الصلح؛ لأنه إذا كان يرناجحها هو برنامج رشدى باشا فلم يكن هناك موجب لقبول استقالته فقبولها معناه أن السلطان اعترم الانفصال عن الأمة في نضالها.

كان هذا نقطة التحول في سياسة السلطان، وجاء قبوله استقالة رشدى وسعيه في تأليف وزارة جديدة معاونة منه للسياسة البريطانية في إذلال الشعب وأشار

الوفد إلى هذا المعنى في كتابه المشهور الذى أرسله إلى السلطان بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩١٩، فقد احتوى على عتب شديد واعتراض قوى على قبوله استقالة الوزارة، إذ قال مخاطباً السلطان: «كان الناس يظنون أنه كان لها (رشدى وعدلى) في وقفتهما الشريفة دفاعاً عن الحرية، عضد قوى من نفحات عظمتكم؛ لذلك لم يكن يتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين، لأن في ذلك متابعة للطامعين في إذلالتنا، وتمكيناً للعقبة التي ألقيت في سبيل الإدلاء بنحج الأمة إلى المؤتمر، وإيذاناً بالرضى بحكم الأجنبى علينا إلى الأبد، قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيك المفقور له السلطان حسين، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرنا احترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة في هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم - يا أرشد أبناء محررها محمد على الكبير - أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها، مهما كلفكم ذلك، فإن همتكم أرفع من أن تحددها الظروف، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه في مركزه كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ١٤»^(١٠).

غير أن هذا الكتاب لم يكن له أى تأثير في موقف السلطان، ومضى في سبيل تأليف وزارة جديدة، تحمل خطتها مسامرة السياسة البريطانية، ولم يعطل تأليفها إلا اندلاع الثورة في ٩ مارس سنة ١٩١٩ بعد اعتقال سعد وصحبه.

وغنى عن البيان أن «السلطان فؤاد» لم يكن يتوقع تلك الثورة، ولا كانت تخطر له ببال، ولم يكن هو وحده على هذا الظن، بل إن الإنجليز أنفسهم على

(١٠) نشرنا نص الكتاب بأكمله في كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» ج ١ ص ١١٩. (طبعة سابقة).

ما اشتهروا به من اتساع أفق التفكير وبعد النظر، والخبرة والدهاء، لم يكونوا أيضاً يتوقعون شيوب هذه الثورة، ولقد واجهوها بالعنف والقسوة تارة، واللين والخداع تارة أخرى، مما بسطناه في كتاب الثورة، أما السلطان فؤاد فقد احتجب في قصره، تاركاً الشعب وجهاً لوجه أمام عاصفة البغي والعدوان، وكان موقفه سلبياً محضاً، وأخذ يرقب ما تأتى به الحوادث، واستهدف من أجل ذلك لسخط الشعب، إذ بدا كأن مصير البلاد أمر لا يعنيه، ولما جنت الحكومة البريطانية إلى مهادنة الثورة وقتاً ما، واعتزمت الإفراج عن سعد وصحبه في المرة الأولى، أرادت أن ترفع من شأن السلطان في نظر الشعب بعد أن رأت أن الحوادث قد باعدت بينها وجعلت منزلته تتضاءل في النفوس، ولم يكن هذا من صالحها في شيء، فأفضت إليه بعزمها على الإفراج عن سعد وصحبه، وأصدر هو منشوراً إلى الأمة في ٦ أبريل سنة ١٩١٩ أبدى فيه تضامنه مع الشعب في شعوره الوطني، ودعاه إلى الكف عن المظاهرات والاختلاف إلى السكينة، وأدرك الجمهور من أسلوب المنشور أنه مقدمة لعمل سار. ستفاجأ به البلاد.

وفي اليوم التالي أصدر الجنرال اللنبي (الذى عين مندوباً سامياً لمواجهة الثورة) منشوراً بأنه بالاتفاق مع عظمة السلطان قد قرر الإفراج عن سعد وصحبه والتصريح للمصريين بحريتهم في السفر إلى الخارج.

على أن السلطان فؤاد لم يبق على شعوره الذى أعلنه في منشوره، فقد تجددت الحوادث الدموية بعد الإفراج عن سعد، ووقف حياها صامتاً، وظل على هامش الحوادث، وبقيت البلاد في حالة ثورة، وخلا مركز الوزارة نحو ثلاثة أشهر، اللهم إلا في فترة وجيزة ألف فيها رشدى وزارته الرابعة، فلم تلبث إلا أياماً ثم استقالت، ولو أن «السلطان فؤاد» كان متضامناً مع الشعب في ثورته لبقى مركز الوزارة شاغراً رشحاً أطول من الزمن، فإن هذا ولا شك يشد أزر الشعب في نضاله، ولكنه على العكس أخذ يسعى في تعبيد الطريق لتأليف وزارة جديدة، ولو أنه رجع في ذلك إلى ممثلى الشعب المعبرين عن شعوره الناطقين باسمه لعد له ذلك عملاً محموداً؛ إذ أن اعتداده بإرادة الأمة من شأنه أن يرفع من شأنها ويزيد من قوتها في نضالها ضد الاحتلال والحماية، ولكنه على العكس فاجأ البلاد

بتأليف وزارة محمد سعيد على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها، وجاء تأليفها محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة، مما اغتبط له الإنجليز اغتباطاً عظيماً، فلا غرو أن قوبلت هذه الوزارة بالاستياء والسخط؛ لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها، ولم يفتح ممثلو الرأي العام في أمرها، وكان تأليفها أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية^(١١).

ولما استقالت وزارة سعيد في نوفمبر سنة ١٩١٩، تحت ضغط الحوادث، لم يرجع السلطان أيضاً إلى الأمة ولا إلى ممثليها، بل إلف وزارة يوسف وهبه التي لا تمت إلى الأمة بصلة، وكان برنامجها مسaire السياسة الإنجليزية، وكذلك كان شأن الوزارة التي أعقبتها، وهي وزارة نسيم الأولى (مايو سنة ١٩٢٠)، فكان موقف السلطان خلال هذه الأحداث خذلاً تاماً للأمة في نضالها القومي، وتبدو هذه الحقيقة في تقرير لجنة ملنر الذي رفعته إلى الحكومة البريطانية في ديسمبر سنة ١٩٢٠ عن عملها في مصر، إذ قالت عن موقف السلطان: «وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قمنا للورد اللنبي كلنا إلى عظمة السلطان، فكانت هذه هي الزيارة الرسمية، وإنما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته، فكان عظمته يعاملنا فيها بتمام الصداقة ويعرب في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت فيها في السنوات القليلة الماضية، وعن صعوبة مركزه، ولكنه امتنع عن أن يشير برأى، أو أن يعطى نصيحة في الموضوع الذي انتدبنا له، أي دستور مصر في المستقبل، ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير، وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأني في استنتاج النتائج، والاحتراس من الفضوليين، ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم، مثل رشدي باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين، وكان موقفه بإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد»، فهذا الحياد الذي لزمه السلطان تجاه النضال القائم بين الأمة والاحتلال، لا يتفق مع واجبات الملك، ولا مع

(١١) راجع في تفصيل ذلك كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج ٢ ص ٣٠. (طبعة سابقة).

الواجبات الوطنية، على أن الأمة تابرت وجاهدت، وظلت تكافح وحدها في الميدان، وما لبثت السياسة البريطانية أن جنحت إلى ترصيتها بمختلف الوسائل، ومن مظاهر هذه الترضية التبليغ البريطاني إلى السلطان فؤاد في فبراير سنة ١٩٢١ بأن الحكومة الإنجليزية رأت بعد دراسة مقترحات لجنة ملنر أن الحماية علاقة غير مرضية وأنها ترغب في المفاوضة مع وفد يعينه السلطان لإبدال الحماية بعلاقة تطابق آماني الشعب المصري وتضمن مصالح بريطانيا العظمى.

كان هذا التبليغ يقتضى من السلطان الرجوع إلى ممثلي البلاد في تأليف وزارة موثوق بها من الأمة، لكي تتحدث عن مصير البلاد في هذا الوقت العصيب، وتختلف وزارة نسيم البغيضة إلى الشعب، ولكنه سعى جهده في إبقاء الوزارة النسيمية وأنف الشعب راغم، وإذ كان عدلى باشا هو السياسى الذى اتجهت إليه الأنظار ليعالج القضية المصرية بصفة رسمية، فقد سعى السلطان ليقنعه ببقاء وزارة نسيم باشا فى الحكم ويضطلع هو بمحاذاة الحكومة البريطانية فى شأن مصير البلاد، ولكن عدلى رفض هذا الحل، ورفض بقاء نسيم فى الحكم، لعدم اطمئنانه إليه، فاضطر السلطان تحت ضغط الحوادث إلى تنحيته وتكليف عدلى تأليف الوزارة الجديدة (مارس سنة ١٩٢١)، ولولا هذا الضغط لبقيت وزارة نسيم مفروضة على البلاد رغم إرادتها، فتأليف وزارة عدلى باشا الأولى جاء إذن على غير إرادة السلطان.

ولما وقع الخلاف بين سعد وعدلى فى أبريل سنة ١٩٢١، لم يبذل أى مسعى فى رأب الصدع الذى أصاب الوحدة الوطنية، وكان فى استطاعته قطعاً أن يقوم بدور ما فى تقريب مسافة الخلاف بينهما، ولكنه وقف جامداً بإزاء هذا الخلاف، وتركه يستفحل ويتفاقم، وزاد فى تأجيجه بإصداره مرسوماً فى مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا، بعد إقصاء الوفد عنه، وقد أفضى ذلك إلى اشتداد الانقسام، ووقوع الحوادث الدموية الخطيرة فى الإسكندرية مما ذكرناه فى الجزء الأول من هذا الكتاب^(١٢).

(١٢) فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٦ وما بعدها. (طبعة سابقة).

ولما أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ واستقال عدلى من الوزارة في ديسمبر من تلك السنة، تجددت حوادث القمع والعدوان من الجانب البريطانى، ونفى سعد وصحبه للمرة الثانية إلى جزائر سيشل، فلزم السلطان الصمت والتغاضى بإزاء هذا العدوان، وظل مركز الوزارة شاغراً أكثر من شهرين، إذ لم يجد السلطان المستوزرين من يقبل تأليف الوزارة فى هذا الجو المكفهر، حتى إذا عرضت الوزارة على ثروت باشا اشترط لقبولها شروطاً اتجه بها إلى الإنجليز، وبادلهم الرأى فيها، وعلق عليها قبوله تأليف الوزارة، وهذه الشروط هى التى صارت «تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢»، وهنا تبدأ المرحلة الثالثة فى حياة الملك فؤاد.

المرحلة الثالثة من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك (١٩٢٢ - ١٩٣٦)

هى أطول المراحل الثلاث فى حياة الملك فؤاد.

استمرت الأمة تناضل عن حقوقها واستقلالها، وثابتت على مقاومة الاحتلال والحماية، وتعددت حوادث اغتيال البريطانيين، وسرت فى النفوس فكرة المقاومة السلبية، وتنظيم حركة واسعة النطاق لمقاطعة التجارة والشركات ورموس الأموال الإنجليزية، وأدرك الإنجليز أن المقاومة الوطنية جد لا هزل، وأن وسائل القمع لم تفد فى إحباطها، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة، وقبلوا شروط ثروت باشا التى علق عليها تأليف الوزارة، وأعلنوا «تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢» الذى يتضمن.

أولاً: إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية.

ثانياً: الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

ثالثاً: إلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات.

رابعاً: احتفظت إنجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع الآتية وبقاء

- الحالة فيما يتعلق بها على ما هي عليه إلى أن تتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهي:

- ١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.
- ٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر والأقليات.
- ٤ - السودان.

وأبلغ هذا التصريح إلى السلطان فؤاد يوم صدوره في خطاب جاء فيه ضمن ما احتواه: «أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مستقلة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمكم وإلى الشعب المصرى».

وتصريح ٢٨ فبراير مع ما فيه من عيوب أساسية وتحفظات تعصف بجوهر الاستقلال الصحيح، فإنه تضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وهذا ولا ريب مكسب لمصر، مكسب سياسى ومعنوى، فلن اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وإبلاغ هذا الاعتراف إلى الدول قد رفع من شأن مصر دولياً، وترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذى أُلغى في عهد الحماية، وتحقيق التمثيل السياسى والقتصى لمصر، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التى كانت تعترض فعلاً إعلان الدستور، فإن الاحتلال البريطانى هو الذى ألغاه سنة ١٨٨٣، وهو الذى حال دون عودته طوال الستين، ومن ثم أعلنت إنجلترا في الخطاب الملحق بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أنها لا تعترض على حق مصر فى أن يكون الدستور نظام الحكم فيها، وتألقت وزارة ثروت باشا فى أول مارس سنة ١٩٢٢ على هذا الأساس، ولقد كان واجباً على الملك فؤاد بعد صدور هذا التصريح أن يدع للأمة ما نالته من حقوق كان الاحتلال يفتصبها واستردتها بفضل نضالها وجهادها، ويقتصر هو على المزاي التى نالها ضمناً بفضل هذا النضال، وهى أن يكون ملكاً على رأس دولة مستقلة ذات سيادة، ولكنه فى الواقع أراد أن يستأثر

بكل المزايا التي نالتها الأمة من جهادها، وتحركت في نفسه نزعة الحكم المطلق التي عرف بها معظم ملوك الشرق وأمرائه، وكانت هذه النزعة مكبوتة بفعل الاحتلال الذي كان قابضاً على زمام الحكم والسلطان.

لقد نادى الملك فؤاد باستقلال مصر في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، وأعلن على الملأ أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، واتخذ لنفسه لقب «صاحب الجلالة ملك مصر»، وأبلغت الحكومة المصرية الدول هذا الإعلان، ولكن لما جاء دور تحضير الدستور في عهد وزارة ثروت أخذ الملك يضع العقبات في سبيله، وبدأ أنه يريد أن تتول إليه السلطات والحقوق التي نالتها الأمة في ميدان النضال، ولم يكن راضياً في خاصة نفسه عن الدستور، بل تنكر له، وظل يرمأ به، متجهماً له طول حياته، وظهرت أعراض هذه النزعة في سعيه لإسقاط وزارة ثروت حين رآه جاداً في إخراج الدستور، بعد أن تم وضعه على يد لجنة الثلاثين فما زال به حتى اضطره للاستقالة في نوفمبر سنة ١٩٢٢ (ج ١ ص ٧٠ طبعة سابقة) واصطنع من بعده وزارة نسيم ذات الميول الرجعية التي أخذت تسوف وتماطل في إصدار الدستور، وتمسخ وتشوه في مبادئه ونصوصه، وترتب على هذا السعى وقوع كارثة وطنية، إذ انتهزت الحكومة الإنجليزية فرصة التلكن في إصداره والمساعي التي بذلت لمسخه وتشويهه، فتدخلت هي أيضاً في شأنه، وطلبت أن تحذف منه نصوص السودان وكان لها ما أرادت، واستجاب الملك فؤاد إلى طلبها، ولما عارض نسيم باشا في ذلك وقدم استقالته حتى لا يكون التسليم في هذه المطالب الجائرة على يده، طلب إليه الملك البقاء حتى يكتب صك التسليم، ثم يستقيل، وهذا ما حدث فعلاً، فقد استقال نسيم في فبراير سنة ١٩٢٣ بعد أن قبل حذف نصوص السودان من الدستور (ج ١ ص ٩٠ طبعة سابقة)، وأخيراً وبعد لأي وتلكن صدر الدستور في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ (ج ١ ص ١١٢ طبعة سابقة)، ومع ذلك ظل الملك فؤاد على تجهمه له، ولم يطلق صيراً على أية وزارة دستورية تولت الحكم عن طريق إرادة الأمة بكل كان يترصص بها ويلاحقها بالأزمات حتى تستقيل أو تقال.

لقد كان واجباً على الملك فؤاد وقد نالت مصر الدستور في عهده أن يخلص لهذا النظام الذي نالته البلاد بفضل كفاحها الشاق الطويل، ولكنه مع الأسف لم

يكن ينبغي له استقراراً، وكانت مناوئته له سياسة رسمها لنفسه وأصرَّ عليها طوال السنين بحيث حال دون استقراره فعلاً، وكان يصدر في هذه السياسة عن اتجاه تملك فؤاده وهو أن «السراى» يجب أن تكون مصدر السلطات، على خلاف القاعدة الأساسية للنظام الدستورى، وهى أن الأمة مصدر السلطات، وكان ينقم من الدستور ما أسماه انتقاص سلطة الملك، ولم يكن على حق في هذا الاتجاه، إذ لم تكن له سلطة ما قبل إعلان الاستقلال وقبل صدور الدستور، بل كان سلطاناً تحت الحماية البريطانية لا يصدر عنه إلا ما يراه عمال الحماية، وكان راضياً بهذا الوضع، مقراً له، ثم جاء انتهاء الحماية وإعلان الاستقلال وإصدار الدستور نتيجة لجهاد الأمة وتضحياتها، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصباً في يد الاحتلال، لا يتولى «السلطان» شيئاً منها قط، وبعبارة أخرى لولا جهاد الشعب وتضحياته لظل فؤاد الأول طوال حياته سلطاناً تحت الحماية، وقد ارتضى هو كما ارتضى ولاية العرش ذلك الغصب وأذعنوا له، بل أقرّوه وسايروه منذ سنة ١٨٨٢، على عهد الخديو توفيق، فالخديو عباس، ثم في عهد السلطان حسين، فالسلطان فؤاد، ولولا جهاد الأمة، لظل هذا الغصب قائماً، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يفتصبه من سلطة الحكم، فكان الإنصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطتها الدستورية التى كسبتها في ميدان النضال، لا أن تتلقفها السراى، ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم، بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف^(١٣)، ومن هنا صارت المرحلة الثالثة من حياة الملك فؤاد - وهى معظم سنى حكمه - نضالاً مستمراً بينه وبين الأمة، وقعت فيها ثلاثة انقلابات حطمت الحياة الدستورية، وهذا لعمرى بما لا يشرف صفحة الملك، وخاصة إذا لاحظنا أنه لم يبذل مثل هذا النضال ولا أقل منه في ميدان آخر كان هو الجدير به، ونعنى به ميدان النضال ضد الجانِب البريطانى، جانب الاحتلال والعدوان على الاستقلال، لم يبذل الملك فؤاد في هذا الميدان جزءاً من النضال الذى بذله في الميدان الداخلى، بل كان يعمل على مسايرة

السياسة البريطانية، وتقادى الإصطدام بها، اعتبر ذلك في مواقفه قبل الثورة وفي خلالها، وفي أعقابها، ومن المحقق أيضاً أن هاتيك الانقلابات الثلاثة التي وقعت في عهده كانت تتم باتفاق بينه وبين الجانب البريطاني، مع اختلاف في المقاصد والأغراض، فالجانب البريطاني كان يرى فيها عقوبة لمصر على عدم إذعانها لسياسته، والملك والمستوزون يرون فيها استرداداً للحكم المطلق على حساب سلطة الأمة.

ولا ينهض عذراً للملك فؤاد في مناوآته للدستور ما يدعيه بعض الرجعيين من أن الأمة لم تنضج لهذا النظام، فإن هذه الدعاية إنما ابتدعها الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ليسوغ بها عدوانه على استقلال البلاد وإلغاء دستورها سنة ١٨٨٣، وهي لعمري دعاية كاذبة، لفقها رواد الاستعمار، وأخذها عنهم دعاة الرجعية من طلاب المناصب الذين دأبوا على الوصول إلى الحكم من غير طريق الشعب.

وليس معقولاً ولا مقبولاً أن يقال عن الأمة التي نهضت للمطالبة بالنظام الدستوري الحديث قبل أية أمة من أمم الشرق أنها لم تنضج بعد للدستور في عهد الملك فؤاد، فليس يخفى أن مصر كانت أسبق الأمم الشرقية إلى تقرير النظام الدستوري إذ أعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ في أواخر عهد إسماعيل، ثم في سنة ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية، حقاً إن الدستور العثماني (القانون الأساسي) أعلن قبل ذلك في تركيا سنة ١٨٧٦، ولكن لم يكد البرلمان يجتمع في الآستانة حتى ألغى اجتماعه في أوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد، ونفى واضع الدستور مدحت باشا، وعاد الحكم المطلق في تركيا، إلى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨، وكان إلغاء الدستور في تركيا بأمر من الحكومة الأهلية المستقلة، أما إلغاء الدستور في مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بإرادة الاحتلال الأجنبي، فهي أعرق أصولاً من تركيا في النظام الدستوري^(١٤)، وليس من الإنصاف مع هذه الحقائق أن توصم مصر بأنها لم تنضج للدستور في سنة ١٩٢٣ وما تلاها، في حين أن أغلب الأمم الشرقية قد اقتبست عنها النظم الدستورية،

(١٤) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٤٦. (طبعة سابقة).

ولم يقل أحد أن هذه الأمم الشقيقة لم تنضج لهذه النظم، أضف إلى ذلك أن الحوادث والتجارب قد أثبتت مبلغ ما في هذه الدعوى من تخاذل وإرجاف، ويكفيك للتحقق من بطلانها أن تقارن بين الوزارات التي اختارها الشعب أو استأس إليها، والوزارات التي اختارها الملك فؤاد وفرضها على الشعب فرضاً، سواء في عهد الحماية أو في عهد الثورة^(١٥)، أو في أعقابها^(١٦)، فإنك من غير تردد أو تحيز تقطع بأن اختيار الشعب في مجموعه كان خيراً من اختيار الملك، فهذا دليل ناطق على أن الشعب ناضج للحياة الدستورية كفاء لأن يختار الحكومة التي يرضاها، وإذا كان للوزارات التي إختارها الشعب عيوب ونقائص فإن هذه العيوب تتضاءل بإزاء نقص وعيوب الوزارات التي فرضت عليه فرضاً، ولو أن السياسة التي اتبعها الملك فؤاد بإزاء الدستور لم تضر البلاد لما كان ثمة موجب للإلماح إليها، ولكنها مع الأسف كانت لها عواقب سيئة في حالة البلاد السياسية والاجتماعية، وقد أشرت إلى طرف من هذه النتائج في الجزء الأول إذ قلت (ص ٣٠٤ طبعة سابقة): «إن البلاد قد خسرت كثيراً بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها، خسرت كثيراً بإهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضاً، دون أن تدرى كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل، وهذا هو الحكم المطلق في حقيقته ومعناه، وأقل ما يحتمل في طياته أنه امتهان لهذا الشعب، وإلزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه، وتعيد له على الخضوع والاستكانة، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تهض الأمم وتستكمل تربيته السياسية أو تقوى على صد الأطماع الخارجية؛ لأن الأمة التي تألف الذل والهوان في الداخل هي أضعف من أن تقاوم العدوان الذي يصيبها من الخارج، هذا إلى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال لاسترداد هذه الحقوق، ومن حقها، بل من واجبها أن تناضل عنها، وبغير هذا النضال تفقد وجودها، ويعد إذعانها قبولاً منها للحكم المطلق، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد، وتعطيل لنهضتها، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف في الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بإزاء الأطماع الخارجية، ثم النهوض بمشروعات

(١٥) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ٣٠ و ٨١ و ١١١. (طبعة سابقة).

(١٦) راجع الجزء الأول من هذا الكتاب.

الإصلاح التي تحتاج إليها، فالحكومات التي تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجي، ثم إنها تعطل حركة التقدم والإصلاح؛ لأنها تصرف معظم جهودها في سبيل بقائها في مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب».

فالسبب الذي اتبعها الملك فؤاد حينئذ الدستور قد أضرت بالبلاد ضرراً بليغاً، صحيح أن الملك فؤاد لا يحتمل وحده هذه التبعة بل يحملها معه أشياع الحكم المطلق من المستورزين والوصوليين الذين كانوا أداء له في تحطيم الدستور، ولو لم يجد من هؤلاء الوصوليين عوناً له في الانقلابات الثلاثة التي تمت في عهده لما وقعت، ولكن هذه المشاركة لا تصرفنا عن تعريف الحقيقة المؤلمة وهي أن الملك كان هو الملهم لهذه الانقلابات، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على امتحان حقوق الشعب، وعلى أي حال فهم يحملون مع الملك تبعة ذلك العدوان. وإذا أردت مزيداً من البيان فارجع إلى الفصل الرابع عشر من الجزء الأول (الدستور والحكم المطلق).

يخلص مما تقدم أن الجانب السياسي من حياة الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة في تاريخه، فلقد كان متخاذلاً أمام الاحتلال، متحيفاً حقوق الشعب، وليس هذا وذاك مما ينبغي أن يكون، وقد أدت هذه السياسة إلى عدم استقرار الحكم في مصر، وإلى ضعف البلاد أمام العدوان البريطاني، وتراجعها في الأزمات أمام المطامع الاستعمارية، وتعطيل نهضة التقدم والإصلاح.

ولا يظن أحد أني فيها أقول قد تحاملت على الملك فؤاد، فإن كل الظروف والملايسات كانت تدعو إلى أن أتحيز له، لا أن أتحامل عليه، على أني، علم الله، ما تحاملت ولا تحيزت، بل اتبعت المنهج الذي رسمته وسرت عليه في حلقات هذه المجموعة، وبغير ذلك لا أكون صادقاً ولا عادلاً في الحكم على الحوادث والرجال.

إصلاحات الملك فؤاد

أريق مداد كثير حول ما أسماه بعض الكتاب والخطباء «إصلاحات الملك فؤاد»

هناك ولا شك إصلاحات ترجع إليه شخصياً، وهى التى كان المبتكر لها، ولكن ليس من الحق أن ينسب إليه كل إصلاح تم فى عهده.

لقد ذكرت فى تاريخ الحديو توفيق كثيراً من الإصلاحات الهامة التى تمت فى عهده، ولكنى لم أسندها إليه، وإنما أرجعتها إلى أصحاب الفضل فيها، وحسبك أن منها إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية)، وهى من أعظم الإصلاحات التى تمت فى عهد الأسرة المحمدية العلوية، وقلت عن هذا العمل الجليل أنه يرجع إلى وزارة شريف باشا الثالثة، قبل الاحتلال، فقد أصدرت القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١، وتقررت فيها القواعد التى قام عليها صرح النظام القضائى الحديث فإن لائحة ترتيب المحاكم الوطنية الحالية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين إلى العلامة محمد قدرى باشا إذ كان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة محمد شريف باشا، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى وتبأت الحكومة لإنفاذها منذ صدورهما، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢، وتلاحق حوادث الثورة العراقية، حالاً دون افتتاح المحاكم الجديدة، فلما كانت وزارته الرابعة استقر عزمها على تنفيذ لائحة نوفمبر سنة ١٨٨١ مع بعض تعديلات فيها أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والإبرام ومحكمة استئناف أسبوط، وعدم سريان النظام القضائى على السودان، وحذف النص الذى كان يقضى بعدم جواز عزل القضاة، وكانت هذه القواعد واردة فى لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١^(١٧)، وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣، وصدر القانون المدنى فى ٢٨ أكتوبر

(١٧) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا «مصر والسودان» فى أوائل عهد الاحتلال ص ٥٧ وما بعدها. (طبعة سابقة).

سنة ١٨٨٣، وقانون التجارة والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣، وافتتحت المحاكم الأهلية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣، وأخذت منذ إنشائها تؤدى مهمتها الجليلية فى بلاد القطر كافة، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس، وتغرس فى النفوس روح الطمأنينة، والشعور بالكرامة، والمساواة أمام القانون وأمام الهيئة الحاكمة واستقرت المعاملات بين الناس، واطمأنوا على حياتهم وشرفهم، وعلى أموالهم وحقوقهم، كما استقر الأمن والنظام، كل أولئك كان له الأثر الكبير فى ارتقاء أخلاق الشعب، وتقدم البلاد فى ميادين الحضارة، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية^(١٨).

فهذا الإصلاح الكبير الذى لا يعدله أى إصلاح آخر منذ نصف وستين سنة (فيما عدا إعلان الدستور) لم يسنده أحد من المؤرخين إلى الخديو توفيق، وهم على حق فى ذلك؛ لأن الخديو لم يكن مبتكره وملهمه أو منفذه، بل يرجع الفضل الحقيقى فيه إلى أمثال محمد شريف، ومحمد قدرى، وحسين فخرى، وإلى من ترجوا القوانين التى طبقتها المحاكم منذ افتتاحها، كرفاعة رافع الطهطاوى وتلاميذه، وثمة إصلاحات أخرى تمت فى عهد الخديو توفيق لم أسندها ولم يسندها إليه أحد من المؤرخين كإلغاء السخرة وكانت سائدة فى البلاد إلى ذلك الحين، وقوامها تسخير الأهليين فى العمل بغير أجر فى المشاريع العامة، كإقامة الجسور، وشق الترع، وتشبيد دور الحكومة، ثم تسخيرهم أيضاً فى خدمة مصالح الخديو وحاشيته والأمراء والكبراء وكبار الموظفين والأعيان، فأمر الوزير رياض باشا بإلغاء هذه السخرة ووضع فيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية نظام البذل النقدى، فخفضت وطأة السخرة عن الأهليين^(١٩)، وأبطل الضرب بالكراباج فى تحصيل الضرائب، وإلى رياض باشا أيضاً يرجع الفضل فى تقسيط الأموال الأميرية إلى أقساط تؤدى فى مواعيد محددة بما يوافق مصلحة المزارعين والملاك ولا يلجئهم إلى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان، وتوزيع مياه الرى توزيعاً عادلاً بين الأهليين، وإلغاء نحو ثلاثين ضريبة مما فرضته الحكومة فى عهد إسماعيل^(٢٠).

(١٨) المرجع ذاته ص ٦٨.

(١٩)، (٢٠) كتابنا الثورة العربية والاحتلال الإنجليزى.

وعلى هذا الفرار يلزمنا أن ننظر إلى الإصلاحات التي تمت في عهد الملك فؤاد، فإن منها ما كان قطعاً من مبتكرات الهيئات التي تولت شئون البلاد من برلمانية أو حكومية، ومن عمل واضع الميزانية في الوزارات والمصالح والدواوين، على تعاقب السنين، فهذه الإصلاحات لا يصح إسنادها إلى الملك فؤاد، كما لا يصح إسناد الإصلاحات التي تمت في عهد الخديو توفيق أو الخديو عباس أو السلطان حسين كامل إلى كل منهم.

وهذا الرأي لا يسرى بداهة على الإصلاحات التي تمت في عهد محمد علي لأنه ولا ريب هو المبتكر لها، وباعثها إلى الوجود، والملمم بإنشائها، والمنفذ لها فهو بعقريته وسعة أفقه، ومضاء عزيمته، قد أنشأ الجيش المصري، والأسطول المصري، والثقافة المصرية، وهو هو الذي أقام الصانع الحربية والمدنية، وفتح المدارس، وأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا، وأنشأ القناطر الخيرية، ذلك المشروع الضخم الذي هو أساس نظام الري في البلاد، واستحدثت الزراعات الجديدة في البلاد، وشق الترع، وأقام القناطر والجسور، وبني العمائر والدواوين والقصور، وأنشأ الموانئ ودور الصناعة (الترسانات)، وشيد القلاع والاستحكامات وفوق هذا هو المؤسس للدولة المصرية الحديثة وباعث استقلالها ومشيدها بنيانها (٢١).

فهذه الأعمال الجليلة يجب عدلاً إسنادها إلى محمد علي الكبير، وكذلك معظم الإصلاحات التي تمت في عهد إسماعيل، فإنه على ما فيه من عيوب (٢٢) قد حقق وحدة وادى النيل بإكمال ضم السودان إلى حظيرة الوطن، ومد حدود الدولة إلى منابع النيل وشواطئ المحيط الهندي، أى إلى تخومها الطبيعية، فكان عمله من هذه الناحية عظيماً مجيداً، وعنى بتنظيم الجيش وترقية التعليم الحربى، وإنهاض البحرية المصرية، وإقامة أعمال العمران في مختلف النواحي، وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدها فأنشأ المدارس والمعاهد وأعاد عهد البعثات إلى أوروبا، وأسس الجمعيات العلمية، وشجع العلوم والآداب والفنون.

(٢١) كتابنا عصر محمد علي.

(٢٢) ذكرنا ما له وما عليه في كتابنا «عصر إسماعيل».

أما الإصلاحات التي تمت في عهد الملك فؤاد فالشأن في معظمها كشأن الإصلاحات التي تمت في عهود الخديو توفيق والخديو عباس والسلطان حسين كامل، فهي تطور لنهضة البلاد وتطلعيها إلى التقدم والرقى في جميع النواحي، وكان الدافع الأكبر إليها صادراً عن الأمة بمطالبها المنبعثة من مختلف طبقاتها، فكانت هذه المطالب والرغبات هي الملهمة للحكومة بتحقيق بعضها تحت ضغط الشعور العام، بل إن الحكومات قد قصرت عن أن تحقق هذه المطالب جميعها ولم تنفذ ما حققته منها على الوجه الأكمل.

على هذا الأساس نستعرض فيما يلي الإصلاحات التي يجب عدلاً إسنادها إلى الملك فؤاد.

الجامعة المصرية

فمن نعظم المنشآت التي يرجع إليه معظم الفضل في تأسيسها الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول)، فقد شجعها وهو أمير؛ إذ تولى رئاسة مجلس إدارتها سنة ١٩٠٨، فنشطت حركة الاكتتابات والهبات العقارية لها، وأخذ يعمل على تحقيق المشروع وافتتاح الجامعة.

جاء في حديث له باللواء في العدد الصادر يوم ٣ أبريل سنة ١٩٠٨ (أن الجامعة ستفتتح في الشتاء القادم، وستكون مؤلفة من ثلاثة أقسام: قسم للآداب وقسم لتاريخ العرب. وقسم للتاريخ العام) ثم قال رحمه الله: (إني على يقين من أن الجامعة بحسب النظام الذي وضع لها ستكون مهذاً للآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية وترقى أفكارها وأخلاقيها)، ثم بين الأسباب التي حملت اللجنة على البدء بالتاريخ والآداب، فقال: (إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتها ولذتها، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه في الجامعة ملكة التفكير والمقارنة، والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها في الجامعة أحسن ما جادت به الأفكار الإنسانية).

وقد بعثت رئاسة الأمير أحمد فؤاد روح الهمة في تأسيسها، وزادت روح اليزل

والتبرع لها، واجتمع لمجلس إدارتها من الإيراد ما جعله يكمل معداتها ويفتح أبوابها للطالبين.

وافتتحت الجامعة بحضور الخديو عباس في حفلة رسمية، أقيمت في قاعة مجلس شورى القوانين (قاعة مجلس الشيوخ الآن) ^(٢٣) يوم الاثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٦)، وخطب فيها الأمير أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارتها، وأجاب الخديو على خطبته بكلمة أعرب فيها عن اعتباطه بإنفاذ المشروع، وأعلن افتتاح الجامعة، وخطب أيضاً في الحفلة عبد الحالق ثروت باشا وأحمد زكى باشا.

وافتتحت الدراسة بالجامعة ابتداءً من مساء ذلك اليوم، وكانت أول دار لها بسرأى جاناكليس بأول شارع قصر العيني (الجامعة الأمريكية الآن) ثم انتقلت إلى سراى محمد صدقى باشا بشارع الفلكي. وكانت الدراسة فيها في بداية عهدها محدودة في دائرة ضيقة، إذ كانت تقتصر على محاضرات في الآداب والتاريخ والجغرافية وفروع أخرى في حدود ميزانية ضئيلة.

وفي سنة ١٩١٤ أسدت الأميرة فاطمة إسماعيل كريمة الخديو إسماعيل وأخت الأمير أحمد فؤاد إلى الجامعة أكبر هبة نالتها، إذ وقفت عليها ستمائة فدان من أجود أطيانها، ومنحتها ستة أفدنة بالدقى ليقام عليها مبنى الجامعة، كما تبرعت لها بجواهر وحلى قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها في إقامة هذا المبنى، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، وقد قوبل هذا التبرع الكريم بالقبضة والابتهاج والاستحسان العظيم في البلاد، وكان للأمير أحمد فؤاد فضل كبير في توجيه الأميرة فاطمة إلى هذه المنحة الجليلة.

واحتفل بوضع الحجر الأساسى للجامعة في الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ (٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ هـ)، وكان احتفالاً فخماً حضره الخديو ووضع الحجر الأساسى بيده، وقد نقشت عليه العبارة الآتية: (الجامعة المصرية - الأميرة فاطمة بنت إسماعيل - سنة ١٣٣٢

هجرية)، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف إتمام البناء، ثم استولت الحكومة على البناء مقابل جزء من الأرض التي قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة، ثم ضمت الجامعة إلى الحكومة بموجب المرسوم الملكي الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء الجامعة المصرية.

وقد وضع المغفور له الملك أحمد فؤاد الحजर الأساسى لمباني الجامعة الحالية بالأورمان يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٦) وظل معنياً بها ويتقدمها طيلة حياته، فهي حقاً غرس يده، وهو صاحب الفضل الأكبر في تأسيسها وتقدمها.

الجامعة الأزهرية

وعنى بالأزهر والمعاهد الدينية، وإليه يرجع الفضل في إنشاء المباني الحديثة للجامعة الأزهرية وكلياتها، ولكنه لم يعن ببرامج التعليم فيها بحيث تكون مصدراً للبحث الإسلامى في التفكير والعلوم والآداب والفلسفة، وكان من ناحية أخرى يحرص على أن تكون الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية كافة تحت مطلق سيطرته، وهذا من المآخذ عليه، إذ أن إخضاع الأزهر لسيطرة الملك المطلقة فقد أفقده استقلاله الذى هو الأساس لمنزلته وجلاله، وجعل البون شاسعاً بينه وبين الجامعات العلمية الحديثة التى تؤدى رسالتها في ظل (الاستقلال الجامعى).

إصلاحاته الأخرى

ووجه الملك فؤاد عنايته إلى الدراسات التاريخية الخاصة بمصر، وجمع ما فى القصر الملكى ودار المحفوظات بالقلعة ودور الحكومة من وثائق تتعلق بتاريخ مصر، وتخطت عنايته فى هذه الناحية حدود البلاد، فأمر أن تنقل صور الوثائق والمراسلات الخاصة بمصر من شتى دور المحفوظات والوزارات الأوروبية، فتألفت من ذلك كله مجموعة نفيسة ومجلدات ضخمة كشفت عن نواحي كانت حقا مجهولة من تاريخ مصر وله فى هذا المجال فضل كبير، وقد أفادتني هذه المجموعة ورجعت إليها فى كتاب (عصر محمد علي) وكتاب (عصر إسماعيل).

وأنشأ الجمعية المصرية لأوراق البردى، وأهداها مجموعة قيمة من هذه الأوراق، وعنى بإنشاء المجمع الملكى للغة العربية الذى أسس فى أواخر سنة ١٩٣٢، وشجع الحكومة والسراة على إنشاء المستشفيات، وإليه يرجع الفضل فى إنشاء جمعية الحشرات، والمتحف الزراعى، ومتحف فؤاد الصحى، ومعهد الأحياء المائية والمصايد بالإسكندرية، والملعب الرياضى الكبير بها، ومحطة الإسكندرية الجديدة، هذا إلى أنه أمد الجمعيات التى كان يرعاها وهو أمير بمساعداته وتوجيهاته.

وكان فى إدارته لمزارعه الواسعة وأملاكه الخاصة قدوة حسنة فى العناية بشئونها واتباع خير الوسائل العلمية والفنية والعملية فى استثمارها وزيادة إنتاجها بحيث صارت حقولاً نموذجية للزراع والملاك، وضرب المثل لأصحاب الأتليان فى وجوب العناية بها وتمهدها والعمل المثمر فيها.

تلك هى الإصلاحات التى يجب أن تذكر له وتسند إليه، وفيها عدا ذلك لا يمكن القول بأنه عمل أعمالاً كبيرة فى ميادين الرقى الاقتصادى والاجتماعى، فلم تشهد البلاد فى عهده تنفيذ برامج واسعة المدى فى هذه النواحي، مع قلة حفظها من نفقات الدفاع الحربى الباهظة التى تثقل الميزانيات، ولم يعمل عملاً يذكر فى إصلاح الجيش والنهوض به، ولا فى إحياء البحرية حتى التجارية منها، ولا فى بناء ضريح الاستقلال الاقتصادى للبلاد، وإقامة دعائمه بتشيط التجارة الوطنية وإنشاء البنوك والمؤسسات الاقتصادية والصناعية المصرية، وترك فراغاً كبيراً فى هذه الميادين.

مقارنة تاريخية

أود أن أعقد فى هذه النبهة مقارنة تاريخية بين الملك فؤاد والحديو عباس، وأقصد من هذه المقارنة أن يقف القارئ على المنهج الذى اتبعته فى الكلام عن الحوادث والرجال، فلعل فى هذا البيان ما ينير لنا بعض جوانب التاريخ القومى، ثم إن فيه الدليل الكافى على أنى لم أتحمّل فى كلامى على الملك فؤاد، بل

كتبت عنه بذات الروح التي استلهمتها وبنفس المنهج الذي اتبعته في الكلام عن أسلافه في العرش.

لقد قلت في كتابي عن «مصطفى كامل» تحت عنوان (مصطفى كامل والحديو عباس): «وجد الحديو عباس في مصطفى كامل الزعيم الوطني الشاب الذي استطاع على حداثة سنه أن يحمل علم الجهاد، فأعجب بهذه الشخصية الفذة، إذ وافقت ميوله وآماله في بداية حكمه، فأمدّها بالمال والتأييد وقتاً ما، ومن هنا توثقت روابط الودّ والتعاون بين مصطفى كامل والحديو عباس، في السنوات الأولى من حكمه، ومن واجب المؤرخ المنصف أن يذكر هذه الحقيقة، ويعدّها مآثرة لعباس الثاني، فإنه قام من هذه الناحية بقسط محمود في تأييد الحركة الوطنية، والملوك والأمراء في كثير من المواطن لهم فضل على النهضة القومية في مختلف نواحيها الوطنية والسياسية والاقتصادية، أو العلمية والاجتماعية، أو الأدبية والفنية، ساهم إذن الحديو عباس في الحركة الوطنية وقتاً ما بماله ونفوذه الأدبي، على أن العلاقة بينه وبين مصطفى كامل قد اعتراها الفتور بعد ذلك، ثم التقاطع، بسبب عدم ثبات الحديو على خطة واحدة، واستماعه إلى الوشائات والدسائس، وكانت ميزة الفقيه أنه احتفظ باستقلاله وعلوّ نفسه تجاه الحديو، ورأى في استقلال الحركة الوطنية عنه ما يزيد لها قوة وروعة^(٢٤)» وذكرت بعد ذلك قطع علاقته بالحديو سنة ١٩٠٤ بعد عقد الاتفاق الودّي بين إنجلترا وفرنسا، وقلت في هذا الصدد: «وفي الحق أنه لم يكن ممكناً أن يستمر مصطفى كامل على اتصاله بالحديو، لأن عباس الثاني قد عرف عته عدم الاستقرار في الميول والخطط والآراء، وقد تغيرت نفسيته كثيراً من يوم أن تراجعت فرنسا في حادثة فاشودة، وبخاصة حين عقدت وإنجلترا ذلك العهد الذي سموه الاتفاق الودّي، والذي تعهدت فيه بالآ توضع العقوبات أمام إنجلترا في مصر، فهذه الصدمات السياسية التي لم تتل من مصطفى كامل قد كان لها تأثير عكسي في نفس الحديو وألقت اليأس في قلبه من نجاح سياسة مقاومة الاحتلال، فأنصرف إلى حياة المال والمتاع، والمال كثيراً ما يفسد النفوس ويغير الطباع، وقد ظهر

(٢٤) مصطفى كامل ص ٣٢٦ من الطبعة الأولى (يناير سنة ١٩٣٩) و٢٨١ من الطبعة الثانية وما يقابلها في الطبقات التالية.

استقلال مصطفى كامل عن الخديو في استهجانه إحالة حسن باشا عاصم رئيس الديوان الخديوى إلى المعاش، إذ أظهر أسفه على حرمان هذا المنصب السامى من رجل اشتهر بالنزاهة والكفاية، وقد كانت إحالته إلى المعاش بأمر الخديو بسبب موقفه المشرف في الحادثة المعروفة بحادثة مشتهر، وخلاصتها أن أحد المالىين اليونانيين الذين لهم صلة بالخديو وهو المسيو زرفوداكى عرض على ديوان الأوقاف أخذ أطيان له بالجيزة مقابل تفتيش مشتهر التابع للأوقاف والذي كان اتفق مع الخاصة الخديوية على شرائه، وعرضت صفقة البذل على مجلس الأوقاف الأعلى وكان حسن باشا عاصم من أعضائه، فرفض إقرار الصفقة برغم أنها كانت تهم الخديو، فكان موقفه وهو رئيس الديوان الخديوى دليلاً على استقلاله ونزاهته، وكان انتقاد الفقيه إحالته إلى المعاش تحدياً للخديو ومعالجة له بالعداء، وانتقد أيضاً وقوفه تحت العلم البريطانى في حفلة استعراض الجيش الإنجليزى بميدان عابدين فى نوفمبر سنة ١٩٠٤، ولم يكن يحضرها من قبل، حتى اضطرت «المعية» إلى إصدار بلاغ رسمى تنسب فيه حضور الخديو هذه الحفلة إلى المصادفة، وانتقد انصرافه إلى مصالحه الخاصة فى مقالة له بعدد ١٠ أبريل سنة ١٩٠٤ من (الواء) لمناسبة اعتراضه على طلب المجلس التياى من الإنجليز ووجوب طلبه من الخديو^(٢٥).

وقلت أيضاً: «لما استقال اللورد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧ وخلفه السير الدون جورست أشتدّ انحياز الخديو عباس إلى السياسة البريطانية، وظهر هذا التحول فى حديثه مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧، إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال، وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال، وأن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر، ومعنى هذا الحديث فى مجموعه أن الخديو يصرح بأنه يرغب مشاركة المعتمد البريطانى فى حكم البلاد حكماً مطلقاً، فلم يحجم الفقيه عن انتقاد هذا الحديث انتقاداً حازماً، برغم صدوره من

الرئيس الأعلى للدولة، قال في هذا الصدد: مما يجب علينا إعلانه والجمهور به أمام الملأ كله أن تصريحات الجناب العالي لا تقيدنا بأى حال من الأحوال، لأن مركز سموه غير مركزنا، على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده، أو بيد المعتمد البريطاني.. أو بيد الاثنين معاً، بل نطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن تكون نظمات الحكومة دستورية ونيايية، وقال في موطن آخر: قد قلنا مراراً إن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية، وإن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال، فهو إن قال كلمة في صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمته إليه، وإن عمل ضدها أضّر بنفسه وعرشه، ونفّر أمته منه، ولكنه في الحالتين لا يستطيع الإضرار بهذه النهضة؛ لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود، ومثل هذه النهضة لا يضرها إنسان مهما كان قوياً عظيماً، وقال: إن مصلحة الشعب المصرى تقضى بأن تكون الحركة الوطنية بعيدة عن الجناب العالي، حتى يعلم العالم كله أن المصريين يطلبون بأنفسهم وطوعاً لعواطفهم وشعورهم إصلاح حالة بلادهم وترقية شؤونهم ومنحهم الدستور، وأن هذه المطالب ليست صادرة بإيعاز من كبير أو أمير، وقال في مقال آخر: «اتهموا الحزب الوطنى تارة أنه موحى إليه من الدولة العلية. وطورا من ألمانيا، وتارة أخرى من سمو الخديو، وقد سقطت التهمتان الأوليان من قبل، وهذه الثالثة قد سقطت الآن معها فحان الأوان أن ننتهى أنفسنا»، وأوردت الكتاب الذى أرسله من نيوهورن في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ إلى المرحوم محمد بك فريد وأعرب فيه عن مبلغ استيائه من خطة الخديو، وتحبيذ الابتعاد عنه، والذى قال فيه: «أرجوك عدم تفخيم الخديو في كتاباتك فقد علمت عنه ما لا يسر، ولا بد أن تضّر السياسة ذات الوجهين ضرراً بليغاً، وكلما كان عمل الوطنيين بعيداً عنه كان الفلاح محققاً»^(٢٦).

وقلت في كتابى عن (محمد فريد) إن سياسة الوفاق بين الخديو والإنجليز قد استقرت بعد وفاة مصطفى كامل، إذ قصد الخديو إلى لندن صيف سنة ١٩٠٨ بعد

أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذى كان بينه وبين الحكومة البريطانية وتم التفاهم بين الخديو والاحتلال فى هذه الزيارة وعاد متنكراً للحركة الوطنية منضماً إلى الاحتلال فى مقاومتها، وأبدى استيائه من اتساع دعاية الحزب الوطنى للدستور واستمراره فى التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابى لما رأى فى هذه الحركة ما يعارض سياسة «الوفاق» وأخذ يتنكر للمرحوم محمد بك فريد بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيساً للحزب الوطنى^(٢٧)

ونعيت على الخديو عباس استمراره فى تنفيذ سياسة الوفاق بينه وبين الاحتلال وتحييدها والدعاية لها، وما ترتب عليها من تفاقم إجراءات القمع ضد الحركة الوطنية^(٢٨) وقلت تعقيباً على محاكمة محمد بك فريد والحكم عليه بالحبس ستة أشهر فى يناير سنة ١٩١١: «لقد اشترك فى هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم (سياسة الوفاق) وهم: الاحتلال والخديو. والوزراء، وبما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة فى هذا الظلم، وكان الأشراف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العمومية ومحكمة الجنائيات المصرية فهذا الذى يلقى على الهيئات المصرية والأشخاص المصريين الذين اشتركوا فى هذه المسألة تبعه هائلة، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد المجيد فى سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات فى هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ، وهو لم يكن فى جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة بالذات، بل كان يحارب الاحتلال فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال»^(٢٩).

هذا بعض ما كتبه عن الخديو عباس الثانى، ومن الحق على أن أتبع هذا المنهج فيما كتبت عن الملك فؤاد، وليس من الإنصاف أن أغير فى منهج البحث والتدوين لمجرد أن الخديو عباس قد خلع عن العرش فى ديسمبر سنة ١٩١٤،

(٢٧) كتابنا محمد فريد ص ٦٦ طبعة أولى و٦٤ طبعة ثانية.

(٢٨) المرجع ذاته ص ١٨٣ و١٨٩ وما بعدها طبعة أولى و١٦٥ و١٦٨ طبعة ثانية.

(٢٩) المرجع ذاته ص ٢٦٠ طبعة أولى و٢٣٣ طبعة ثانية.

فإن خلعه لا يصح أن يؤثر في هذا المنهج، ولا في الروح التي استلهمتها في دراسة التاريخ القومي، هذا إلى أن خلعه كان ولا ريب عملاً من أعمال البغي والعدوان.



كلمة ختامية

الآن وقد أتممت القسم السياسى من هذا الجزء من الكتاب، أودّ أن أختمه بقولى: إن المرء حينما يحيط بأدوار الحركة القومية التى أرختها فى هذه المجموعة، ويتأمل فى تطوراتها خلال المائة والخمسين سنة الماضية، لا يسعه إلا أن يعجب بحيوية هذا الشعب، الذى يدأب ويجاهد، ويكدّ وينابر، ويناضل ويكافح، ويتطلع دائماً إلى تحقيق أهدافه، ويسير فى الجملة إلى الأمام، رغم ما يكتنفه من مصاعب وعقبات وآلام، فليبارك الله له فى كفاحه، ويسدّد خطواته، ويمدّه على الدوام بروح من عنده، إنه نعم المولى، ونعم النصير.



الفصل السابع

النهضة الاقتصادية

عناصر التاريخ القومي

إن التاريخ القومي لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسى منه، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادى، وتاريخها الاجتماعى، ويدخل فيه التاريخ الدينى والعلمى والأدبى والفنى، وهذه النواحي وثيقة الصلة ببعضها ببعض، ولكل منها أثرها وصددها فى النواحي الأخرى، ومنها جميعاً يتألف التاريخ القومى، وهذا ما جعلنى أوجه جانباً من البحث لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب فى مختلف مراحل الحركة القومية الحديثة.

لذلك يلزمنى أن أفرد هذا الفصل، والفصل الذى يليه، لدراسة النهضة الاقتصادية والاجتماعية وتطوراتها قبل الثورة، وفى أعقابها، لكى تكمل مع التاريخ السياسى العناصر الرئيسية لتاريخنا القومى، وهنا أرى لزماً على لاستيفاء الحديث عن نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية ألا أقف عند سنة ١٩٣٦ حيث ينتهى الجزء الثانى من الكتاب، بل أتجاوزها إلى اليوم (١٩٤٨)، ليكون من هذا الفصل والفصل الذى يليه صورة واضحة شاملة لهذه النهضة.

السياسة والاقتصاد

إن الأمة الغنية هى ولا ريب أقوى فى ميدان الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة، وقد رأينا الحروب يؤثر فى مصايرها عنصر المقدرة المالية للشعوب المتحاربة، كما أن الحالة الاجتماعية لها دخل كبير فى النضال الحربى والسياسى. ولقد اقترنت حركتنا الوطنية فى مختلف أدوارها بنهضة الأمة فى الميادين الاقتصادية؛ ذلك أن البعث الوطنى يحفز النفوس إلى تحرير البلاد من الاحتلال

الأجنبي والاستعباد السياسى معاً، ويهيب بها فى الوقت نفسه إلى التحرر من التبعية الاقتصادية الأجنبية، وتحقيق استقلالها الاقتصادى والمالى.

والنهضة الاقتصادية ركن هام وأساسى من أركان الحركة القومية، وهى من أسلحة الكفاح الوطنى، فمن حقها علينا أن نؤرخ لها، ونسجل معالمها وتطوراتها، ثم إن تأريخها يبرز الفكرة التى يجب علينا أن نؤمن بها جميعاً، وهى أن أمام كل مواطن ميادين فسيحة يؤدى فيها واجبه نحو بلاده، وإلى أوجه فى هذا الصدد إلى مواطنى جميعا، رجالا ونساء، شبيهاً وشباناً، على اختلاف طبقاتهم وأقذارهم ومنازلهم، فليس الجهاد الوطنى وفقاً على فئة دون أخرى، بل يجب أن يساهم فيه الجميع، وليس هو مقصوراً على الميدان السياسى فحسب، بل يشمل أيضاً ميادين أخرى، اقتصادية واجتماعية، ومن الواجب أن يقوم المواطنون بواجبهم فى مختلف هذه النواحي، ولا عذر لآئهم إذا هو قصر فى أداء هذا الواجب، ومن لم تساعد الظروف والملايسات على أداء واجبه فى الميدان السياسى، أو لم يشأ أن يساهم فيه، فأمامه الميادين الاقتصادية والاجتماعية تنتظر أن يؤدى واجبه فيها، والبلاد فى حاجة إلى كفاحه فى كل منها، أما أن ينصرف الإنسان عن الكفاح فى هذه الميادين جميعها، ويقتصر على أن يعيش لنفسه ولذويه فحسب، فهذا لا يتفق مع ما ينبغى أن يكون عليه المواطن الصالح، هذا المواطن الذى هو أساس نهضة الشعوب وتقدمها، وعنوان رقيها وعظمتها، وعدتها الأولى فى حياتها القومية.

إلى أومن بأن العمل فى الميدان السياسى يجب أن يتقدم العمل فى الميادين الأخرى؛ لأن هدف الميدان السياسى فى كل أمة هو تحقيق استقلال البلاد كاملاً وكفالته، والذود عنه فى حالة تحقيقه، فهو الهدف الأساسى والأعم فى حياة الأمم، وما من أمة بلغت الذروة من الاستقلال إلا وهى أحوج ما تكون أولاً إلى الدفاع عن هذا الاستقلال؛ لأنها إذا هى تهاونت فى ذلك يوماً واحداً لا يلبث بناء استقلالها أن يتصدح ثم ينهار، ولا ينفعها حينذاك اقتصاد ولا مال، فالميدان السياسى هو الأعظم أثراً فى حفظ كيان الوطن، والواجب فيه واجب عام، ألسنت ترى أن الجندية واجب مفروض على كل مواطن؟ وأن الانتخاب حق بل

واجب لكل المواطنين، فهذه الملابس وأمثالها تجعل للنضال في الميدان السياسي الأولوية على الميادين الأخرى.

إن حركة التحرير إذا رسخت في نفوس المواطنين يجب أن تشمل الناحية السياسية، والاقتصادية معاً، فلقد برهنت الحوادث على أن الاستقلال السياسي لا يكون استقلالاً صحيحاً إلا إذا دعمه الاستقلال الاقتصادي، وأن الاحتلال الاقتصادي يحل في طياته عناصر التبعية السياسية لا محالة.

عرفت مصر هذه الحقيقة، ولمست عواقبها الأليمة، منذ عهد الخديو إسماعيل، فإن القروض الباهظة التي عقدت في عهده وكُبلت البلاد حكومة وشعباً، وما اقترن بها من تغلغل الأجانب في مرافق البلاد عامة، كل أولئك قد أفقدها استقلالها الاقتصادي والمالي، وتصدع لها صرح استقلالها السياسي.

الحالة الاقتصادية في عهد الاحتلال

لما وقع الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ كانت نتائجه الوخيمة في حياة البلاد الاقتصادية والمالية، وقد ألمعت إلى هذه النتائج في كتاب «مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال»، مما أود أن أعيد نشره هنا، لأن المقام يقتضيه تهيداً للكلام عن البعث الاقتصادي الحديث، فقد ألمعت تحت عنوان (أثر الاحتلال في الحالة الاقتصادية) إلى أن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية كان تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلدًا زراعيًا فحسب، وتركيز ثروتها الزراعية في القطن وإهمال الزراعات الأخرى، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رموس أموالهم ونشاطهم في التسليف وفي المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية.

وقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية في البلاد، وجعلها عالة على إنجلترا وعلى الدول الأوروبية عامة في حياتها الاقتصادية، إذ أن القطن لا ينتج ثمرته إلا إذا استوردته البلاد الصناعية، ما دامت البلاد محرومة من المصانع لفزله ونسجه، فهذه السياسة جعلت مصر في حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية، تجرّ في ذيلها تبعية سياسية للبلاد التي تستورد قطنها، وبخاصة إنجلترا، التي كانت أكبر مستورد لهذا القطن، ولو أن الحكومة عنيت بتنويع

الزراعات، ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه، لتوفر لها استقلالها الاقتصادي، وهنالك تصبح بمنجاة - من العبودية الاقتصادية التي تفرغت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج، وكان من نتائج سياسة الاحتلال الاقتصادية محاربته للصناعة؛ إذ نشر أعوانه وصنائه دعاية كاذبة في البلاد وفي المدارس، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلدًا صناعيًا، وأنها بلد زراعي فحسب، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها؛ لأن مصر تحوى كل المؤهلات التي تجعلها بلدًا صناعيًا وزراعيًا معًا، وقد أفضت هذه الدعاية وهاتيك السياسة إلى كساد الصناعات الأهلية، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج محلها، ومن ثم وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج، وأقفلت المصانع التي كانت موجودة قبل الاحتلال، وبيعت الورش والمعامل والبواخر التي كانت ملكا للحكومة، وأغلقت الترسانات التي أسسها محمد علي وإسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والسلاح والذخائر، وبيعت آلاتها ومهماتا، وصارت كل مهمات الجيش تشتري من إنجلترا، وبارت الصناعات الحربية، وألغى مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥، وكان ما يخرج منه يكفي حاجة البلاد، وألغيت دار سك النقود، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان، وبيعت أيضا مغازل القطن ومصانع النسيج التي كانت باقية من عهد محمد علي.

وقد اعترف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية، في عهد الاحتلال إذ قال: «إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا»، وقال في هذا التقرير: «من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التي كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، يجد بونًا شاسعًا، وفرقًا مدهشًا، فالشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف، من غزالين، ونساجين، وحاكّة، وعقادين، وصباغين، وخيامين، وصانعي أحذية، وصاغة، ونحاسين، وعطارين، وصانعي قرب وغرابيل وسروج وأقفال ومفاتيح، ومن شاكلهم، كلها قلت عددًا أو درست وقام على أطلالها مقاهي ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية».

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد، فأنشأ الأجانب المصانع برءوس أموالهم، وكان في إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية.

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعة القطنية بالذات، فقد أسس ١ معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩، أحدهما بالقاهرة، والآخر بالإسكندرية ففرضت الحكومة بموجب الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المصنوعات القطنية، قدرها ثمانية في المائة، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التى تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج، فهارت صناعة غزل القطن في مصر إلى وقت طويل، وصارت البلاد عميلاً لمصانع القطن في لانكشير وغيرها، وزادت تبيعيتها الاقتصادية لانجلترا والخارج، بينما كانت السياسة الحكيمة هى التى قال بها الخبير الاقتصادى الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعى تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠، إذ قال: «إن كل أمة يكثر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة، يكثر فيها كذلك وجود العامل لصنع تلك المواد، ومن أهمها القطن، فإن كل الأمم التى تزرعه تنشئ بجوارها معامل لغزله ونسجه والانتفاع به، عدا مصر، فإنها لا تزال فقيرة في معاملها، خلواً على الأخص من هذا الصنف.

«ونتج عن اضمحلال الصناعة في عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة، وحرمان المصريين مصدراً سائفاً للرزق والرخاء، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفى لسد حاجات الشعب مع ازدياد عدد السكان، فقد ثرت على ذلك انتشار الفقر وكثرة عدد العاطلين، وانحطاط مستوى المعيشة في البلاد»^(١).

في الحالة المالية

يشيد كثير من الكتاب والمؤلفين، وفي مقدمتهم اللورد ملنر، في كتابه (إنجلترا في مصر) بالإصلاح المالى الذى تم على يد الاحتلال، ويلزمنا أن نقول إن الاحتلال قد نظم حقاً مالية الحكومة، من ناحية ضبطة الإيرادات والمصروفات،

(١) مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص ٢٠٦ وما بعدها من الطبعة الأولى (سنة ١٩٤٢) ص ١٨٢ من الطبعة الثانية. (وبالطبعات التالية).

والاجتهاد في زيادة الدخل على المخرج، كما أنه عني بمنشآت الري، التي بدأت في الواقع في عهد محمد علي، واستمرت في عهد خلفائه واطردت في عهد الاحتلال، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض، وكلهم في ذلك الحين من الأجانب، على أداء أقساط ديونهم السنوية، فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب، لكي تسكت دولهم عن مناقشة إنجلترا الحساب، أو مطالبتها بالجلء عن مصر؛ لأنه لا يهم هذه الدول إلا أن تطمئن على مصالح رعاياها، فهي شبه مؤامرة استعمارية بين إنجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسيا واقتصاديا، من أجل ذلك عني الاحتلال بوضع نظام مالي للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام، وكانت هذه الأقساط تستنفذ نصف الميزانية، على حساب حاجات الشعب ومراقفه، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية، أما مالية الشعب، وحالته المالية، فقد ساءت في عهد الاحتلال؛ إذ انتهت إلى استعباد مالي، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسي، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر^(٢).

لقد سيطر الإنجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة بتعيين مستشار مالي بريطاني صار إليه الأمر والنهي في الشئون المالية للحكومة والبلاد.

واستفحل النفوذ الأجنبي عامة في حياة البلاد المالية والاقتصادية. إذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال، واجتمعت هذه الرعاية إلى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

فنها هذا النفوذ وازدهر في كنف هاتين الرعايتين، وصارت البلاد مرتعا خصبا للاستغلال الأجنبي الذي كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها، المالي والاقتصادي، وقمع الأجانب في عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلهما في مصر من قبل، ولا في غيرها من البلدان، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبي، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال فانهاالت عليها رموس أموالهم، تستثمر مواردها الطبيعية في الزراعة والصناعة

والتجارة، أو في التسليف على اختلاف أنواعه، فأسست البنوك الأجنبية، وشركات الرهون العقارية، والشركات المالية، والشركات الزراعية، وشركات البناء، وشركات النقل. والشركات الصناعية والتجارية، وشركات الفنادق وغيرها، وصارت الحياة المالية والاقتصادية في أيديهم، وهم بطبيعتها كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد غلبوا المصريين في ميادين المال والاقتصاد، ولم يستخدموا في أعمالهم سوى بنى وطنهم، وضنوا بشمارها على سواهم، فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المزان عليها، وانحصرت في أيدي الأجانب وأشباه الأجانب، ولا شك أن رموس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعد ديناً على مصر، وفي ذلك يقول الكونت كريستاق سنة ١٩١٢ في كتابه (مصر اليوم): «تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوروبيين ٢١٦٧٥٠٠٠ جنيه، وقيمة سندات ٤١٠٦٢٤٠٠ جنيه ومجموع ذلك ٦٢٧٣٢٤٠٠ تغل ربحاً سنوياً مقداره ٣٣٤٨٤٠٠، وبإضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥٢٤٠٧٤٠ جنيهها يكون المجموع ١٥٧٩٧٨١٤٠ جنيهها وهو مجموع دين مصر ومعظمه للأوروبيين^(٣)» وقال في موضع آخر: «إن هذا الدين سيظل في ازدياد لاستثمار موارد البلاد؛ لأنه ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه في شراء سندات الشركات، وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الأجنبية».

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مضطردة على مدى السنين، وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملاك الأوروبي عزم إنجلترا على البقاء في وادي النيل، فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال في مصر، كمشاركة إنجلترا لمصر في استرجاع السودان سنة ١٨٩٦ - ١٨٩٩، وإبرام الاتفاق الوزى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤، فإن رأى العام الأوروبي اتخذ من هذين الحادثين دلائل على عزم إنجلترا على تثبيت سلطتها في مصر، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها، فإنه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التى تأسست من سنة ١٨٨٣ -

(٣) مصر اليوم للكونت كريستاق ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢.

إلى ما قبل الاتفاق الإنجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة، وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها الإحصاء المذكور، والبيوت التجارية والمالية التى أنشأها الأفراد من الأجانب، ويؤخذ أيضا من هذا الإحصاء أن اتفاق سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد، يختلف عن العهد الذى سبقه بتضاعف ورود الأموال الأوروبية إلى البلاد، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها، فقد بلغ عدد الشركات التى تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة، هذا فضلا عن أن كثيرًا من الشركات القديمة زادت من رأس مالها، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة بمصر سنة ١٩١٣ ١١١,٢٣٢,٢٥٧ جنيهًا، كما قدرته إدارة الإحصاء فى بيانها المذكور.

وغنى عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برموس أموال أجنبية، ولو أحصيت رموس الأموال التى للأجانب أفرادًا وآحادًا أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها ذلك الإحصاء، لما قلّت (وقتئذ) عن الخمسين مليون جنيه، فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رموس أموال الشركات المساهمة، وأضفنا إليهما ديون الحكومة لزاد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه، وقد قدر المسيو سانت كليرد فيل سكرتير الفرقة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوروبا فى مصر بما يؤيد هذا الإحصاء، إذ ذكر فى مقالة له سنة ١٩١٣ أن مصر مدينة لأوروبا فى ستة مليارات من الفرنكات أى بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريبًا.

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية قد جعلت كيان مصر الاقتصادى أجنبيًا يستمد وجوده من الخارج، فأصبحت الأمة عالة على أموال أوروبا، أسيرة لها فى حياتها الاقتصادية، وصارت مثلها مثل الرجل ذى الأملاك الواسعة المثقلة بالديون، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملاً إلا بمساعدة دائنية وأمرهم واستشارتهم ولعلك تذكر ما صارت إليه البلاد، عندما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ المالية، وكيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بما لها أو بمجهوداتها، ولو كانت البلاد غنية غنى قوميا لاستعانت على مقاومة تلك الأزمة بما لديها من الأموال المدخرة، فإن الأمم الغنية تضع فى بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من

الجنهيات، تستثمرها من جهة، وتلجأ إليها من جهة أخرى عند الحاجة، ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عاجلت بها ما أصابها من الضيق، ولعمري أن أوروبا لم ترسل أموالها إلى وادى النيل عبثاً، أو لتزيد من ثروته، بل نالت في البلاد مقابل ذلك حقوقاً ومرافق تزداد كل سنة، فقد قدر الكونت كريساقى سنة ١٩١٢ في كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦,٤٦٤,٠٠٦ جنيهات، ومهما يكن هذا الإحصاء تقريبياً أو محلاً للمناقشة أو الزيادة والنقصان، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة، فإذا كانت أموال الأجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليوناً، وثروة أشباه الأجانب تزيد على الخمسين مليون جنيه، كما يقدرها بعضهم، فكان البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديوناً أو حقوقاً أو أملاكاً لغير أهلها، والثروة العقارية في مصر هي الكل في الكل، لأن بلادنا بكل أسف، كانت إلى عهد غير بعيد محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية، وقد قدر المسيو سانت كلير ديفيل في رسالته إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ أن للأجانب ثلاثة أخماس أراضى مصر ملكاً أو رهناً (إحصاء سنة ١٩١٠).

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال في صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد، بحيث لم تنج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية، وصار المليون الأجانب أفراداً أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلىن الاقتصادية، وزادت ديون الأهلىن وتضاعفت تقريباً من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩١، وفي ذلك تقول لجنة الميزانية في مجلس شورى القوانين عن ميزانية ١٨٩٤: «إن الأمة المصرية سائرة في طريق الفقر وعسر الحال، وهذا يزيد على توالى الأيام، وتداول الأعوام، وحسبنا في بيان ذلك أن الديون الخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه، ثم في أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه، وبلغ قدر الأطنان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة، وهذا

خلاف الديون غير المسجلة، أعنى أنها تضاعفت تقريباً في عشرة أعوام، ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض إلا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأراضي المصرية ومعظمها مرهون، ويصبح الأهالي أجراء يعملون لدائنيهم فيها كانوا يملكون».

وهكذا اجتمع إلى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد الاقتصادى والمالى، وهو أشد وطأة وأخطر آثاراً من الأول، وبينما كانت البلاد فى حاجة إلى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادى الأجنبى لكى تحفظ مواردها المالية من الضياع، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية بحيث لم توجد دولة فى الشرق تغلغل النفوذ الأجنبى فى حياتها المالية والاقتصادية، مثلاً تغلغل فى مصر، ويرجع السبب الأول فى ذلك إلى الاحتلال وسياسته الاقتصادية^(٤).

الجهاد الاقتصادى

ولما حدث البعث الوطنى منذ عهد «مصطفى كامل»، اقترن الجهاد السياسى بالجهاد الاقتصادى، رغم العقبات التى وضعها الاحتلال فى سبيل كليهما، وبدأ أثر النهضة الاقتصادية فى الدعوة لإحياء الصناعة الوطنية، وفى تأسيس بنوك التعاون عامة والمؤسسات والنقابات العمالية، مما تراه مفصلاً فى موضعه من كتاب «مصطفى كامل»، ثم كتاب «محمد فريد».

مرحلة جديدة للنهضة الاقتصادية فى الحرب العالمية الأولى

خطت البلاد خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) خطوات جديدة فى النهضة الاقتصادية، فقد أخذت الأمة تدرك بتأثير الحركة الوطنية وتقدم الوعى القومى أن تبعيتها الاقتصادية للأجانب تعطل استقلالها، وأن البلاد التى تعتمد فى حياتها على الزراعة فحسب هى بلاد متأخرة وتدرج فى عداد الأمم الفقيرة، إذ تعيش عالة على الدول الأجنبية فى حاجاتها الصناعية والمالية، وبالتالي تقبل طوعاً أو كرهاً سيطرة هذه الدول السافرة أو المستترة عليها.

(٤) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - ص ٢٠٦ بها يسدها من الطبعة الأولى و ١٨٢ من الطبعة الثانية. (وبالطبعات التالية).

لم يكن في البلاد قبل نشوب تلك الحرب سوى صناعات معدودة تقوم في دائرة ضيقة، كصناعة السكر، والكحول، وحلج القطن، والغزل والنسيج على الأنوال الصغيرة، وضرب الأرز، وطحن الدقيق، وصناعة السجائر، وصناعة الخزف، وعصر الزيت، والدباغة، والأسمنت، والملح والصودا، والصابون، عدا الحرف الصناعية الصغيرة.

فلما قامت الحرب وقل الوارد من منتجات الصناعة الأجنبية لصعوبة المواصلات وانصراف الدول إلى الإنتاج الحربي، ظهرت حركة بحث صناعي في مصر لسد حاجة البلاد من هذه المصنوعات، فنشطت الصناعات التي كانت قائمة، ونشأت صناعات جديدة.

فمن الصناعات التي بدأت تزدهر من ذلك الحين صناعة الأثاث على اختلاف أنواعه، والمصنوعات الخشبية على العموم، والمصنوعات الجلدية، وبخاصة الأحذية، وصناعة الأسمنت، والصابون، والزيوت، والكحول، ومطاحن القلح التي تدار بالآلات، وصناعة السجاد والأكلمة، والمصنوعات الزجاجية والخزفية، ومنسوجات التريكو والجوارب والمناديل والشيلان والملابس، ومنسوجات الحرير، والأسرة المعدنية، والأدوات المنزلية، وما إلى ذلك.

ثورة سنة ١٩١٩ وأثرها في البعث الاقتصادي

طاف طائف الثورة بالنفوس في سنة ١٩١٩، فبعث فيها روحاً جديدة من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادي، إلى جانب الجهاد في سبيل الاستقلال السياسي وكان من نتائج هذه الروح أن لقيت دعوة زعيم مصر الاقتصادي المرحوم محمد طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر في أغسطس ١٩١٩ تأييداً وتعضيداً من طبقات الشعب في العواصم والأقاليم، وكللت دعوته بالنجاح.

طلعت حرب وتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠

تأسس هذا البنك العظيم في سنة ١٩٢٠، فهو الثمرة الاقتصادية للثورة^(٥).

(٥) كتابها ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٤. (طبعة سابقة).

وهو أول بنك وظفى أسس في تاريخ مصر الحديث، وقد شاد طلعت حرب بنيانه على أساس قوى متين، إذ جعله بنكاً وطنياً بكل معاني الكلمة، واشترط في عقد تأسيسه أن يكون حمله أسهمه من المصريين، فكفل له الصبغة القومية.

اجتمعت الجمعية العمومية التأسيسية لبنك مصر يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠، وهو اليوم الذى أنشئ فيه، وبدأ برأس مال متواضع قدره ٨٠٠.٠٠٠ جنيه حين إنشائه.

وافتح معاملاته يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠، وبعد هذا اليوم كما بعد يوم ٧ مايو ١٩٢٠، من الأيام المجيدة في تاريخ مصر القومى عامة، وفي نهضتها الاقتصادية خاصة، ويجب اعتباره من أعيادها القومية، ففيها أنشئ أول بنك مصرى بأموال مصرية، وإدارة مصرية، وأيد مصرية.

وفي سنة ١٩٢٧، انتقل البنك من مبناه القديم (بشارع أبو السباع) إلى مبناه الجديد الحالى بشارع عماد الدين (محمد بك فريد الآن)، فكان هذا اليوم يوماً مشهوداً في تاريخ بنك مصر.

وأخذ البنك يؤدى رسالته ويتدرج في سبيل التقدم والنمو، فأنشأ فروعاً له في معظم مدن القطر الهامة، وتضاعف رأس ماله، واتسعت معاملاته على مدى السنين، وبلغ رأس ماله واحتياطيه آخر سنة ١٩٤٤ مليونين و ١٠٠,٤٨ من الجنيهات، بعد أن كان ١٧٥,١٠٨ جنيه في آخر سنة ١٩٢٠، وبلغت قيمة الودائع والحسابات الدائنة المختلفة فيه نيفاً و ٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٤، بعد أن كانت ٢٠٩,٩٤٠ جنيه في نهاية سنة ١٩٢٠.

فضل بنك مصر على النهضة الصناعية

صار بنك مصر إلى جانب أعماله المصرفية، النواة الاقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية، فقد أنشأ عدة شركات مصرية، كان لها أداة تمويل وتوجيه وإرساخ قواعدها الأساسية في مختلف نواحي النشاط الصناعى والتجارى، نذكر منها: شركة مطبعة مصر وقد أنشئت سنة ١٩٣٢، وشركة مصر لحليج الأقطان

سنة ١٩٢٤، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية سنة ١٩٢٥، وشركة مصر للتمثيل والسينما سنة ١٩٢٥، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى سنة ١٩٢٧، وشركة مصر لمصايد الأسماك سنة ١٩٢٧، وشركة مصر للكتان سنة ١٩٢٧، وشركة بيع المنسوجات المصرية سنة ١٩٣٢، وشركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع بكفر الدوار سنة ١٩٣٨، وشركة مصر لتصدير الأقطان سنة ١٩٣٠، وشركة مصر للتأمين سنة ١٩٣٤، وشركة مصر للطيران سنة ١٩٣٢، وشركة مصر للسياسة سنة ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت سنة ١٩٣٧، وشركة مصر للمناجم والمحاجر سنة ١٩٣٧، وشركة مصر للمستحضرات الطبية سنة ١٩٣٩، والشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود سنة ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة الأسمنت سنة ١٩٣٨، وشركة مصر للملاحة البحرية سنة ١٩٣٤، والشركة المصرية العقارية، وقد تمهدها بنك مصر منذ سنة ١٩٢٦، وبنك مصر سوريا - لبنان، وبنك مصر - فرنسا، وأخير سنة ١٩٤٧ شركة مصر للحرير الصناعي.

ولا شك أن أكبر عمل صناعي لبنك مصر هو إحيائه صناعة الغزل والنسيج بإنشائه المصانع الكبرى لغزل القطن ونسجه في المحلة الكبرى ثم في كفر الدوار. وفضلاً عن أن هذه الشركات قد أحييت صناعات مصرية وحررت جانباً من الاقتصاد القومي من التبعية الأجنبية، فإنها صارت إلى جانب بنك مصر وفروعه مدارس ومعاهد لتعليم المصريين ممارسة الشؤون المالية والاقتصادية وإدارة المصانع، والتدريب الصناعي في مختلف نواحيه، وأفاد البنك الاقتصاد القومي من جهة أخرى بإيفاده البعثات الفنية إلى أوروبا لتخصيص طائفة من الشبان الممتازين بلغوا عدة مئين في مختلف الشؤون الفنية والمالية والصناعية، وتدريبهم على العمل في أكبر المصانع، وإعدادهم لتولى هذه الأعمال الفنية في مؤسساته. هذا إلى أن نجاح تلك المنشآت قد شجع المصريين على استثمار أموالهم في الصناعة والتجارة، فأنشئوا شركات ومؤسسات صناعية وتجارية وملاحية نجح معظمها نجاحاً كبيراً وزادت من ثروة البلاد الاقتصادية.

عوامل النهضة الاقتصادية

ذكرنا بنك مصر ومؤسساته كعامل هام من عوامل النهضة الاقتصادية، ومن الحق والإنصاف أن نذكر العوامل الأخرى التي ساهمت في بعثها.

التعليم الصناعى والتجارى والزراعى

كان للمدارس والبعثات الصناعية ولم يزل لها فضل كبير في إحياء الصناعات والنهضة الاقتصادية عامة، بما علّمت الشباب من فنون الصناعة وحذقتها، والتخصص لها وإتقانها، فتخرج منها أفواج من الأساتذة والأخصائيين والمهندسين ومديرى المنشآت الصناعية والمدربين في هذه الفنون، ومهرة الصناع ورؤساء العمل والفنيين في المصانع.

وللمدارس والمعاهد التجارية أيضا فضل كبير في تثقيف الشباب تثقيفاً مالياً وتجارياً وإعدادهم لممارسة العمل في البنوك والشركات، والاضطلاع بالأعمال الحرة.

وللمعاهد والمدارس الزراعية الأثر المشكور في إحياء الصناعات الزراعية وتدريب الشباب على ممارستها بالأساليب العلمية الحديثة.

مصلحة ثم وزارة التجارة والصناعة

أنشئت مصلحة التجارة والصناعة سنة ١٩٢٠، فكان لها الأثر الطيب في استحداث الصناعات الجديدة وتوجيه القائمين بها، وتشجيع منتجاتها، وتحولت هذه المصلحة إلى وزارة في ديسمبر سنة ١٩٣٤ كما تقدم بيانه، فتاهت عملها في هذا المجال، ولها فضل مشكور في التوجيه والإرشاد ورعاية النهضة الصناعية.

وزارة الزراعة

ولو وزارة الزراعة أيضاً عمل محمود منذ سنة ١٩٢٤ في إدخال بعض الصناعات الزراعية في البلاد، وإيفاد البعثات إلى الخارج للتخصص في هذا

المضار، وإنشاء معاملها النموذجية لصناعة منتجات الفواكه والخضروات وما إلى ذلك بالوسائل والأساليب العلمية والفنية، بحيث صارت نموذجاً للأفراد في استخراج هذه المنتجات.

المعارض العامة

وللمعارض العامة التي أقامتها الجمعية الزراعية كل خمس سنوات فضل مشكور في البعث الصناعى والزراعى، فإنها كانت ولا تزال ميداناً لمشاهدة منتجات الصناعة المصرية، وخير إعلان ودعاية لمدى تقدمها، ووسيلة فعالة لتشجيعها والإقبال عليها، وقد تجلّى تقدم مصر الصناعى على الأخص في المعرض الزراعى الصناعى العام الذى أقامته الجمعية سنة ١٩٢٦، وفي معرض سنة ١٩٣١، فمعرض سنة ١٩٣٦، ثم في المعرض الفخم الحديث الذى أقامته سنة ١٩٤٩ وكان عنواناً حياً لنهضة البلاد الصناعية وما ينتظر لها من مستقبل عظيم.

وللمعارض النموذجية والتنوعية التي نظمتها وزارة التجارة والصناعة ووزارة المعارف والغرف التجارية فضل يذكر في هذه الناحية.

تعديل النظام الجمركى سنة ١٩٣٠

إن لتعديل التعريفات الجمركية سنة ١٩٣٠ الأثر الكبير في تقدم الصناعة المصرية وحمايتها من غزو الصناعات الأجنبية.

كانت التعريفات الجمركية القديمة تفرض رسوماً واحدة قدرها ٨ في المائة من قيمة الواردات جميعها، لا فرق بين المواد الأولية اللازمة للصناعات المصرية وبين المصنوعات الأجنبية التي تنافس المصنوعات الوطنية، ولا فرق بين الضروريات والكماليات، وقد فرضت هذه القيود على مصر في اتفاقات مع الدول الأجنبية، فلما انتهت آجال العمل بهذه الاتفاقات سنة ١٩٣٠ استردت مصر حريتها في وضع النظام الجمركى الذى يكفل حماية صناعاتها ويجنبها المنافسة الخارجية الجارفة.

شجع هذا النظام ظهور الصناعات المصرية وبالتالي ازدياد ثروة مصر الصناعية، وارتفاع مستوى المعيشة في مئات الآلاف من الصناع ومثلهم من الزراع الذين أخذوا يمارسون الصناعات الزراعية.

ويعدّ هذا التعديل حادثاً هاماً في تطور الحياة الصناعية، يعدل في حسن أثره تأسيس بنك مصر.

معاهدة مونثرو سنة ١٩٣٧

هي المعاهدة التي ألغيت بمقتضاها الامتيازات الأجنبية في مصر، فكان لها فضل كبير في نهضتها الاقتصادية، إذ تحررت الحكومة من قيود الامتيازات، وصار لها الحق في تطبيق التشريعات الصناعية والمالية على الأجانب، وبخاصة في فرض الضرائب على رموس الأموال الأجنبية دون حاجة إلى موافقة الدول الأجنبية.

بنكان وطنيان آخران

شهدت مصر في أعقاب الثورة إنشاء بنكين وطنيين آخرين، إلى جانب بنك مصر، صار لهما فضل كبير في البعث الاقتصادي، أولهما بنك التسليف الزراعى الذى أسس سنة ١٩٣٦، ومهمته إقراض المزارعين قروضاً قصيرة الأجل لنفقات الزراعة والحصاد وإقراضهم سلفيات برهن المحاصيل الزراعية، وبيع الأسمدة والتقاوى لهم نقداً أو لأجل، وكذلك إقراضهم سلفيات متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضى.

وقد أنقذت هذه المؤسسة المزارعين من المرايين بنوكاً وأفراداً ممن كانوا يقرضونهم بفاحش الربا وفادح الشروط، وصارت مع الزمن ركناً من أركان الحركة التعاونية وخاصة بعد تحويل البنك إلى بنك للتسليف الزراعى والتعاونى سنة ١٩٤٨.

وتفرع عن بنك التسليف الزراعى بنك التسليف العقارى الذى أنشئ قسم فيه سنة ١٩٣٢، ومنح الشخصية المعنوية سنة ١٩٣٥، واستقل عنه سنة

١٩٤١، ومهمته إقراض الملاك الزراعيين سلفاً عقارية أغنتهم عن اقتراض هذه السلف من البنوك الأجنبية.

منشآت مصرية أخرى

وإلى جانب المنشآت سالفة الذكر تأسست منشآت مصرية أخرى نهضت بالاقتصاد القومى فى التجارة والصناعة والملاحة، نذكر منها على سبيل المثال مصانع الزجاج بشبرا، والورق بالإسكندرية، والمنشآت المصرية للملاحة البحرية فى الإسكندرية والسويس، والبيوت المصرية التى أنشئت بالإسكندرية لتصدير القطن بعد أن كان التصدير وفقاً على البيوت الأجنبية، ومصانع كثيرة فى نواح عدة من النشاط الصناعى.

الحرب العالمية الثانية

كان لهذه الحرب الأثر العظيم فى التقدم الصناعى، مثلما كان للحرب العالمية الأولى بل تزيد، فقد نشطت الصناعات المصرية نشاطاً عظيماً فى خلالها وبعد انتهائها، فامتدت المصانع التى كانت قائمة، وأنشئت مصانع وصناعات جديدة، وقارب إنتاج الصناعة المصرية ضعف إنتاجها قبل الحرب، وزاد على الأخص إنتاج الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومنتجات الألبان، والحلوى والشكولاته، والأشربة السكرية، والمياه الغازية، والسماد، والصناعات الكيماوية والبتروولية والصابون، والمستحضرات الطبية، والكحول، والروائح العطرية وأدوات الزينة والصناعات الميكانيكية والكهربائية والمعدنية، وصناعة الصوف والطرايش والتريكو، وصناعة الجلود ومشتقاتها، وصناعة السفن، وصناعة الورق والزجاج والمداد والبوليات والورنيش والكبريت، ومواقد الغاز والولاعات والجلسرين والنشا والجلوكوز والأكياس وما إلى ذلك، وبعض هذه الصناعات الأخيرة استخدمت خلال الحرب أو فى أعقابها.

مدى التقدم الصناعى

لقد خطت مصر منذ الحرب العالمية الأولى خطوات موفقة فى النهضة

الصناعية، وظهر هذا التقدم أكثر ما ظهر في صناعة الغزل والنسيج، إذ أنتجت وتنتج مصانع الغزل والنسيج من الأقمشة الشعبية والرفيعة ما يكفى الجانب الأكبر من حاجات البلاد.

وبلغت كمية ما تستهلكه مصانع الغزل والنسيج من القطن المصرى فى العام قرابة مليون ونصف مليون قنطار (إحصاء سنة ١٩٤٨)، وهذا يدل على ضخامة إنتاجها السنوى، فإذا اطردت هذه النهضة وزاد عدد هذه المصانع فإنها ولا ريب تستطيع استهلاك معظم إنتاج القطن المصرى، وتصبح مصر من البلاد الصناعية المصدرة للغزل والمنسوجات إلى الخارج، وهذا هو الهدف الذى يجب أن تتجه إليه الهمم والعزائم.

لقد أحصى إنتاج ثلاث من شركات بنك مصر للغزل والنسيج، وهى شركة المحلة الكبرى، وشركة كفر الدوار، وشركة الحرير، فبلغت قيمة إنتاجها نحو ثلاثين مليون جنيه، وهذا دليل حى على مبلغ ما زادت من ثروة البلاد؛ لأن المنتجات التى بلغت هذه القيمة كانت ترد من الخارج قبل تأسيس هذه الشركات، وكان ثمنها يتسرب إلى الخارج، فهذه المؤسسات قد زادت من ثروة البلاد القومية وزادت من دخلها، وساعدت على تحسين الميزان التجارى لمصر، هذا إلى أنها وسعت آفاق العمل لمئات من الشباب المثقفين الموظفين فيها من فنيين وحسابيين، وعشرات الآلاف من العمال الذين يعملون فى مصانعها، ورفعت من مستوى المعيشة لآلاف العمال، فقد بلغت الأجور السنوية التى تدفعها لهم هذه الشركات الثلاث سنوياً ١٢٧٠.٠٠٠ جنيه، ومرتبات موظفيها ٢٧٢.٠٠٠ جنيه.

مصانع المحلة الكبرى

إن نظرة واحدة إلى تطور مصانع الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى تدل على الاستعداد الكامن فى مصر لكى تكون دولة صناعية، ولا ينقصها لتحقيق هذا الهدف إلا الإرادة والعزيمة، لقد تجلّى فضل بنك مصر وشركة الغزل والنسيج خلال الحرب العالمية الأخيرة وبعد انتهائها، إذ سَدَّت هذه المصانع معظم حاجة

البلاد من الأقمشة والكساء، ولولاها لما وجد الشعب ما يسد حاجته من هذه الناحية خلال الحرب وبعد انتهائها.

أسست شركة مصر لغزل القطن ونسجه سنة ١٩٢٧، وبدأت مشروعها القومي العظيم بشراء ٣٢ فداناً بالمحلة الكبرى لبناء مصانعها في أكتوبر سنة ١٩٢٨، وأوفدت بعض الفنيين والطلبة في بعثة إلى الخارج للتمرين على صناعة الغزل والنسيج، وعادوا في العام التالي وعملوا على تركيب الآلات الأولى، وكانت تبلغ ١٢٢٠٠ مغزل و٤٨٤ نولاً، وبدأت إنتاجها في نهاية سنة ١٩٣٠ وافتتحها الملك فؤاد رسمياً في أبريل سنة ١٩٣١، وتم لها لغاية سنة ١٩٣٣ إنشاء مصنع لغزل القطن، وآخر لنسجه، وثالث لنسيج الكتان ورابع لتبييض الأقمشة القطنية، وخامس لصباغة هذه الأقمشة، وسادس للقطن الطبي، وقد بدأت الشركة برأس مال قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه وبلغ في سنة ١٩٣٦ مليون جنيه.

وبلغ عدد مغازل القطن بها سنة ١٩٤٨ - ١٤٠ ألف مغزل، وعدد أنوال نسيج القطن أربعة آلاف نول، وأنشأت مصنعاً لغزل ونسيج الصوف يحتوى على ٨٧٠٠ مغزل و١٤٠ نولاً، ومصنعاً آخر للجواب والفانلات.

ويتبع هذه المصانع مجموعة مصانع أخرى تمدّها بالقوة المحركة والخدمات، منها محطة كبرى لتوليد القوة الكهربائية، ومحطة لترشيح المياه، وأخرى للمياه الارتوازية، وأخرى للمجارى، ومعامل للتصليحات الميكانيكية، ومصنع للثلج.

وقد أصبحت هذه المجموعة الضخمة من المصانع والمعامل من أكبر الوحدات الصناعية لغزل ونسيج القطن والصوف، لا في مصر فحسب، بل في معظم بلاد العالم، وهى تقوم بعملية تحويل القطن والصوف الخام إلى أقمشة قطنية وصوفية من مختلف الأصناف.

وتبلغ مساحة الأراضي التى تشغلها الشركة الآن (١٩٤٨) ٤٣٠ فداناً، أقيمت المصانع على ١٣٠ فداناً منها، والباقي قدره ٣٠٠ فدان خصصت للمرافق العامة ومسكن الموظفين والعمال، ويبلغ عدد عمالها ٢٥ ألف عامل، وكان عددهم حين افتتاح المصانع ٦٥٠٠.

ويقدر ما تستهلكه هذه المصانع من القطن نحو نصف مليون قنطار سنوياً، بعد أن كان ٢٢ ألف قنطار سنة ١٩٣١، وتستهلك من الصوف الخام نحو ٢٠ ألف قنطار سنوياً.

وبلغ إنتاجها في سنة ١٩٤٨ من غزل القطن نحو عشرين مليون كيلوجرام، ومن المنسوجات القطنية نحو مائة مليون ياردة، ومن غزل الصوف مليون و١٣٠ ألف رطل، ومن المنسوجات الصوفية مليون ونصف مليون متر.

وعنيت الشركة بشئون موظفيها وعملها، فبنت المساكن الصحية للموظفين وأنشأت مدينة كاملة للعمال تتسع لسكنى أكثر من أربعة آلاف شخص وعائلاتهم مزودة بجميع المرافق اللازمة لصحتهم وراحتهم وتقدمهم الاجتماعي، وبلغت تكاليف إنشاء هذه المدينة نحو مليون و٢٠٠ ألف جنيه، وأخذت في توسيع هذه المدينة وزيادة منشآتها بما يتكلف أكثر من مليون جنيه آخر.

مصانع كفر الدوار

وخطا بنك مصر خطوته الثانية في إحياء صناعة الغزل والنسيج، فأسس في سنة ١٩٣٨ شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى.

أنشأت هذه الشركة بكفر الدوار مصانع جديدة للغزل ونسيج الأقمشة الرفيعة الممتازة واستحضرت لها أحدث الأجهزة والآلات من أوروبا وأمريكا، وأوفدت إلى المصانع الأوروبية المختصة نيفاً وسبعين شاباً من نوابغ خريجي المدارس الهندسية والصناعية وسبق لمعظمهم العمل في مصانع المحلة الكبرى، فأتموا مرانهم وتدريبهم في مصانع أوروبا وتخصصوا لعمليات هذه الصناعة، وعادوا إلى مصر، واشتركوا في تركيب ما وصل من الآلات والمكينات، وتم تركيب معداتها في سنة ١٩٤٠، ونجحت هذه المصانع نجاحاً عظيماً، فبلغ إنتاجها منذ إنشائها حتى آخر عام ١٩٤٨ نحو ٣٠٠ مليون ياردة من الأقمشة، وبلغ إنتاجها السنوى نحو خمسين مليون ياردة، وتستهلك من القطن نحو ١٦٠ ألف قنطار سنوياً، وأنشأت مدينة لعمالها تضم حوالى ١٢ ألف نسمة، هم عمالها وعائلاتهم.

وقد اقتصت هذه المصانع بإنتاج خيوط الغزل الرفيع والمنسوجات الرفيعة، وبذلك سدت بعض النقص في نواحي الصناعات القطنية.

المصانع الأخرى

وقد شجع نجاح مصانع المحلة وكفر الدوار على إنشاء مصانع أخرى تدار بالآلات للغزل والنسيج حتى بلغ عدد مصانع الغزل سنة ١٩٤٨ تسعة عشر مصنعاً، ومصانع النسيج نحو مائة مصنع.

وبلغ إنتاج مصانع غزل القطن في مصر سنة ١٩٤٦ نحو ٤٠٤٣٢ طناً من الخيوط القطنية بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ٣٠٠٠٠ طن.

وبلغ إنتاج مصانع نسج القطن سنة ١٩٤٦ نحو ٢٠٣,٦٧٣,٦٥٦ متراً من الأقمشة بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠ متر.

وتقوم هذه الصناعة الآن بسد ٨٠٪ من حاجة الاستهلاك المحلي، وإذا زيد نشاطها وإنتاجها كفت حاجة البلاد وقاض منه ما يكفي للتصدير للخارج وبخاصة في الأقطار العربية.

وتعددت مصانع غزل الصوف ونسجه ويكفى إنتاج هذه المصانع الآن لسد نحو ٢٠٪ من حاجة الاستهلاك المحلي.

وبلغ إنتاج مصانع غزل الصوف سنة ١٩٤٦ ٢٤٠٠٠ طن بعد أن كان ١٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨، وإنتاج مصانع نسج الصوف ٢,٠٠٠,٠٠٠ متر من أقمشة الملابس بعد أن كان مليون متر سنة ١٩٣٨.

وتمت صناعة غزل الحرير ونسجه وصناعة التريكو والكتان والجوت والسرال والصناعات الكيماوية والأسمنت والملح والصودا والخزف والكبريت والخشب المضغوط وأدوات اللعب والأدوات المدرسية وما إلى ذلك.

وتنتج مصانع الجلود الآن ما يلزم البلاد من الأحذية والحقائب والمصنوعات الجلدية.

وارتقت صناعة الزيوت والصابون والزجاج والأسمنت وأدوات البناء، وتقدمت صناعة الآثاث تقدماً عظيماً.

ونشأت صناعة الورق، والأواني، والأدوات المنزلية، وأدوات النور، والكهرباء، والأدوية، والأجهزة الطبية، والبلاستيك، والألومنيوم، والمعادن الثمينة، والحديد، والنحاس.

وتقدمت صناعة المواد الغذائية من أنواع الجبن ومنتجات الألبان عامة، والمربات، والشكولاتة، ومحفوظات الخضر والفاكهة، والطعام والشراب وما إلى ذلك.

ويبدو أن المجال فسيح لنمو هذه الصناعات واستحداث صناعات أخرى، وبخاصة كلما ازداد تقدم التعليم الصناعي والفنى، واتجهت عزائم الأثرياء والفنيين والشباب إلى استثمار أموالهم ومواهبهم فى الصناعات والأعمال الحرة. ويدل الإحصاء الآتى على مدى التقدم الصناعى والزيادة المطردة فى عدد المصانع بالمملكة المصرية من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٤٨.

السنة	عدد المصانع	عدد العمال
١٩٢٧	٧٠,٠٠٠	٢١٥,٠٠٠
١٩٣٧	٩٢,٠٠٠	٢٧٣,٠٠٠
١٩٤٥	١٢٩,٠٠٠	٣٦٥,٦٨٢
١٩٤٨	١٢٩,٤٢١	٤٥٨,٠٠٠

ويبلغ عدد المشتغلين بالصناعة سواء فى المصانع أو فى غيرها ٦٣٠,٠٠٠ (إحصاء سنة ١٩٤٥) وهم وأفراد عائلاتهم يمثلون ١٠ فى المائة من عدد السكان. ويدل الجدول الآتى على مدى تقدم الإنتاج فى أهم المصانع من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨.

سنة ١٩٤٨		سنة ١٩٣٨		المنتجات
القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	
٤٨,٥٠٠,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٣,٩٦٤,٠٠٠	٢١,٧٠٠	منسوجات قطنية
				مستخرجات بترولية
١,٧٠٩,٠٠٠	١٩٤,٢٣٤	٤٦٦,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	بنزين
٥٩٧,٠٠٠	٩٣,٨١٤	٦٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠	كبروسين
٣,٨٢٥,٠٠٠	١,٣٢٢,٨٣٨	٤٧٠,٠٠٠	١٦٨,٠٠٠	زيوت ثقيلة
٣,٣٣٨,٤٠٠	٧٨,٠٠٠	١,٠٣٦,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	أسمنت
١١,٧٦٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٥,٦٤١,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	سكر مكرر
٤,٦٦١,٥٠٦	٨٤,٨٠٠	١,٥٦٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	زيت بذرة القطن
٢,٢٠١,٧٣٠	٣٦٦,٩٥٥	٨٩٥,٠٠٠	٢٦١,٠٠٠	كسب
١,١٠٤,٩٢٤	١٦,١١٧	١٨٢,٠٠٠	٦,٠٠٠	بيرة
١,٢٠٥,٩٦٦	٩,٣٥١	٩٠,٠٠٠	٤,٩٠٠	كحول
٧٨,٨١٣,٥٢٦	٣,١٣٩,١٠٩	١٤,٣٧٤,٠٠٠	١,٢٢٣,٦٠٠	المجموع

الحاضر والمستقبل

تلك نظرة إجمالية في خطوات البعث الاقتصادي، وهي خطوات تدل على تقدم في الحياة القومية، ولكن يلزمنا أن نعترف بأن هذه خطوات بدائية، وأن هذا البعث في حاجة إلى جهود جبارة متواصلة، تشترك فيها الأمة بمختلف طبقاتها، والحكومة بعدد فروعها ومصالحها، للنهوض بالبلاد وتحريرها من عوامل النقص والضعف الاقتصادي التي أصابتها على مدى السنين.

وجوب زيادة الثروة القومية

جملة القول عن الضعف والنقص في حياتنا الاقتصادية أن ثروة البلاد تقتصر عن حاجات سكانها، وأنها برغم ما عرف عن رخائها تعد حتى اليوم (١٩٤٨)

من البلاد الفقيرة، هذا إلى أن اقتصادياتها تخضع في كثير من مقوماتها للتبعية الأجنبية مما له دخل كبير في فقر الأهلين.

وأبرز مظهر لهذا الفقر انخفاض مستوى المعيشة بين أهلها إذا قيس هذا المستوى بالبلاد الأخرى.

فالزراعة وحدها لم تعد غلتها تكفى حاجات السكان؛ وذلك لزيادة عددهم وزيادة تفوق نسبة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة، ومع استصلاح الأراضي البور تبقى موارد الثروة غير كافية لمطالب السكان.

وعلاج هذا النقص هو في زيادة الثروة الزراعية، ثم إيجاد موارد أخرى غير الزراعة، وهى الصناعة والتجارة والملاحة، واستثمار موارد الثروة المعدنية في البلاد.

البرامج العملية والبرامج الهدامة

يجب إذن أن تتضافر الجهود لوضع وتنفيذ برامج إنشائية عملية لزيادة ثروة البلاد وتنمية موارد الدخل فيها.

وهنا أرى واجباً على أن أوجه النصح إلى الشباب المثقف أن لا يتورطوا في اعتناق الأفكار والنظريات الشيوعية الهدامة تحت تأثير الوهم بأنها السبيل إلى النهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً، فإن هذه النظريات إنما ينشرها دعاة مفرضون يرمون إلى هدم النظم الاقتصادية والاجتماعية كافة، وإثارة الحرب بين طبقات المجتمع، وليس هذا الهدم هو السبيل إلى زيادة ثروة البلاد الاقتصادية، ولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن ثروة البلاد الحالية إذا هى وزعت بالتساوى على جميع السكان، كما ترمى إلى ذلك النظريات الهدامة، لما لحص كل مواطن شئ يذكر، ولبقيت مشكلة الفقر مضروبة على البلاد.

والعلاج الناجع لهذه المشكلة هو أولاً في زيادة موارد الثروة العامة للبلاد، لأن هذه الزيادة تعود حتماً بالنفع على جميع المواطنين مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ويجب إلى جانب ذلك تنظيم هذه الموارد وتطبيق النظم التى تقلل الفوارق بقدر.

المستطاع بين الطبقات، وتفرض على الأغنياء الالتزامات التي تقتضيها العدالة الاجتماعية، مما سنتكلم عنه في الفصل الآتي:

زيادة موارد الثروة القومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك هو أساس العمل للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا، أما النظريات الهدامة فهي تضرّ البلاد في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي؛ لأنها تشيع فيها الانقسام والقلق والاضطرابات، مما يؤدّي يدها إلى نقص إنتاجها القومي، ثم إنها تحرمها تأثير الحافز الفردي في العمل والاستثمار، وهذا العامل له الأثر الذي لا ينكر في ابتكار المشروعات. وزيادة الإنتاج.

فالنظريات الشيوعية تسيء إلى حياة البلاد القومية، وخاصة لأن لها طابعا خطراً؛ إذ تقوم عليها هيئات تتسم بالدولية. وتعمل على إضعاف روح الوطنية في نفوس الشعوب، وإحلال النزعات الدولية محلها، بحجة أن التعصب للوطنية Chaviniame هو من أسباب انتشار الحروب، وبالتالي من عوائق استتباب السلام في العالم، وهي دعوى باطلة، يدخلها الشيء الكثير من التضليل والمغالطة، ويراد منها تفكيك الروابط الوطنية بين أبناء الأمة الواحدة، وبالتالي إضعاف روح المناعة فيها تمهيداً للسيطرة الأجنبية عليها.

إن التعصب للوطنية الذي كان في بعض المواطن من أسباب الحروب، هو المرادف لسياسة الطغيان والفتح والتوسع، تلك السياسة التي انفردت بها الدول الاستعمارية، أما نحن الضعفاء، الفقراء في الوطنية - لأننا لا نزال مع الأسف نشكو وانخفاض مستوى الوطنية في نفوسنا - فمن الخطر على كيانتنا وعلى نهضتنا أن نغلب عليها النزعات الدولية، وإذا نحن قوّضنا عوامل الوطنية في نفوسنا، فماذا يبقى لنا من عدة تناضل بها عن كيانتنا في هذا الحُص من المعترك العالمي الذي لا تسود فيه إلاّ القوّة، ولا يحترم فيه للضعيف حق ولا كيان.

ومن عجب أن تصدر الدعوة إلى طرح العقائد الوطنية عن بلاد (روسيا) عرفت في تاريخها القديم والحديث بنزعة التوسع في الفتح والسلطان، والدأب على السيطرة على الدول المجاورة وغير المجاورة، وهي لا تقل في الطغيان.

والعدوان عن أعرق الدول في التوسع والاستعمار، ولا تختلف روسيا الشيوعية عن روسيا القيصرية في هذه الناحية، ولكن دعايتها يروجون مبادئهم الهدامة تحت ستار براق، يستهترون به البسطاء، لكي تتحلل عقائدهم الوطنية، فيجد أولئك الدعاة منفذاً إلى تسلط على بلادهم.

فهذه الدعاية إذا تسربت إلى صفوفنا، كان فيها القضاء على الروح الوطنية التي نحن أحوج بها، نكون إليها، هذا إلى أنها ترمي إلى القضاء على الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن الكبيرة؛ لأن الشيوعية ترى في صغار الملاك الزراعيين طبقة من الرأسماليين تجب محاربتهم وتجريدهم من أملاكهم، وهو أساس يناقض على خط مستقيم الأساس السليم الذي يجب أن نسعى إليه وهو الإكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة لكي يرتفع المستوى الاجتماعي في بلادنا.

فليحذر الشباب المثقف هذه الدعايات الضارة بنا وطنياً واجتماعياً، الهادمة لأقدس شعور في الإنسان، وليحرصوا على روح الوطنية، وليعملوا على إذكاتها وإرساها في نفوسهم ونفوس مواطنيهم، ولا يكونوا عمال هدم لهذه الروح العظيمة التي هي الأساس الوطيد لنهضة البلاد، وهي الحصن الأول والأخير لكيانها وحياتها، ولا يعملوا بقصد أو بغير قصد على تحويل الجهاد القومي، من جهاد في سبيل الوطن والمجموع، إلى نضال بين الطبقات، فإ هذا النضال يضعف ولا ريب جبهة مصر في جهادها القومي العام.

فلنتحدث الآن عن البرامج العملية التي تكفل زيادة ثروة البلاد القومية، وفيها العلاج لما نشكو منه من ضعف في كياننا الاقتصادي.

واجبات الحكومة واجبات المواطنين

لا أريد أن أطيل الكلام عن نواحي الضعف والنقص في كياننا الاقتصادي، وأوثر أن يكون الحديث منصرفاً إلى علاج هذه الحالة. فالبحث في العلاج هو في ذاته تصوير لموضع الداء، وهذا أجدى علينا من أن نحصر أفكارنا في البرم والتلمل، والأسف والتذمر، مما لا ينتج سوى إشاعة اليأس في النفوس،

ويستتبع الجمود والركود، واليأس والجمود آفة الأمم، وسبيلها إلى التراجع والنكسة.

وأود أن أجعل الحديث عن العلاج تحت عنوان (واجبات الحكومة وواجبات المواطنين)؛ لأن العلاج لا يصلح ولا يؤتى ثمره إلا إذا أدت الحكومة وأدى المواطنون واجباتهم، فإن نقصاً كبيراً بل تقصيراً جسيماً قد وقع ولا يزال يقع من كلا الجانبين، وهذا القعود عن الواجب في مقدمة الأسباب التي أفضت بنا إلى ما نحن فيه من نقص وضعف، وتراجع وتأخر.

واجبات الحكومة

إن الحكومة هي الأداة الفعالة الأولى والرئيسية في تنمية ثروة البلاد واستثمار الموارد التي لم تستغل بعد.

ومن الحق أن نعترف بأن الحكومة مقصرة في هذا الصدد، وهذا التقصير يرجع إلى سنين عديدة، ولو أنها أدت واجبتها لزادت ثروة البلاد في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية والعمرائية عامة، ولزاد بالتالي دخل الأهلين وارتقى مستوى معيشتهم.

وإذا قلنا بأن الاحتلال مسئول عن هذا القصور فيها مضى لأنه كان هو الملمهم لسياسة الحكومة والواضع والمنفذ لخططها وبرامجها كما تقدم بيانه، فيلزمنا أن نعترف بأن قبضته في شئون البلاد الداخلية قد تراخت في أعقاب الثورة المصرية وأن القسط الأكبر من السلطة قد آل إلى الحكومة الأهلية، ومع ذلك استمر القصور واستمر الإهمال في أداء واجباتها، فعليها تقع تبعته، ومن الحق أن لا نتنصل من التبعات والمسئوليات التي تقع على عاتقنا ولا نتحمل الأعذار في تقصيرنا في أداء واجباتنا، بل علينا أن نعترف بما قصرنا فيه، فلعلنا بهذا الشعور نواجه الحقائق ونعالج ما نحن فيه من علل وأدواء.

قد يكون عدم استقرار الحكم الدستوري في البلاد سبباً من أسباب قصور الحكومة عن أداء واجباتها في الإصلاح، وقد أشرت إلى هذا الرأي وأيقنت به

وأوضحته في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٣٠٤ طبعة سابقة) إذ قلت أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال عن هذه الحقوق، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد وتعطيل لنهضتها لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية تنصرف إلى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التي تحتاج إليها. وإن الحكومات التي تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجي، وتعطل حركة الإصلاح؛ لأنها تنصرف معظم جهودها في سبيل بقائها في مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب^(٦).

وهذا حق لا مرية فيه، ولكن إلى جانبه توجد أسباب أخرى للقصور في مشروعات الإصلاح، أخص بالذكر منها ضعف الشعور الوطني في فئات كثيرة ممن تولوا المناصب الكبيرة والصغيرة في الوزارات والمصالح والدواوين، وهذه ناحية يلزمنا أن نعترف بها وأن نجهد أنفسنا في علاجها؛ لأنها أساس كل إصلاح، ولا شك أن أول ما يروجوه كل مواطن أن ينمو الشعور بالواجب ويرسخ في نفوسنا، فهو الكفالة الكبرى لإصلاح المعوج من شئوننا. والآن فلنتكلم عن واجبات الحكومة في تنمية موارد الثروة العامة.

تنمية الثروة الزراعية

من أول واجبات الحكومة العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بزيادة منشآت الري والصرف، وتحسين وسائلها، والقيام على تنظيمها بالعدل والقسطاس، وإرشاد المزارعين ورعايتهم، وإمدادهم بخير أنواع البذور والأسمدة، واستحداث زراعات جديدة يهدي إليها العلم والتجربة، ومعاونتهم في الأخذ بخير الوسائل للاستثمار الزراعي الذي يزيد من غلة الأرض ويحفظ معدنها وجودتها، ومعاونتهم في مقاومة الآفات الزراعية التي قد تهلك الحرث والنسل إذا أهملت مقاومتها. إن الوسائل والاكتشافات العلمية والتجارب الزراعية في مختلف البلدان التي

سبقتنا إلى النهوض الاقتصادي قد زادت من غلة الأراضى فى تلك البلدان، بما يجب أن يكون مثلاً نحتذيه، فيلزمنا أن نتابع التقدم الذى وصلت إليه، ونقتبس الوسائل التى كفلت لها هذا التقدم.

ويدخل فى هذا السباق التوسع فى زراعة الخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية، والإكثار من النخيل وغرس الغابات فى المناطق التى تصلح لها، والتوسع فى غرس الأشجار الخشبية، واستغلال الواحات والمناطق الصحراوية، وإعدادها لأنواع الزراعة التى تصلح لها، كالتوتون والفاكهة، واستغلال الآبار التى بها لتوفير مياه الرى والشرب فيها، ثم تعبيد الطرق إليها والعناية بتصريف منتجاتها.

زيادة مساحة الأراضى المزروعة

من المشاهدات التى تستوقف النظر وتدعو إلى إطالة التفكير والتأمل أن التوسع الزراعى فى مصر لا يسير سيراً مضطرباً مع ازدياد عدد السكان، بل إنه يقصر عن متابعة هذه الزيادة، فالإحصاءات تدلنا على أن عدد سكان مصر يزيد كل عام بمعدل يربو على ربع مليون نسمة، أى يبلغ الضعف كل خمسين سنة تقريباً، وكان واجباً أن تزيد مساحة الأراضى الزراعية بمقدار الضعف أيضاً فى هذه الحقبة من الزمن، ولكن الواقع أن هذه المساحة لم تزد إلا بنسبة ضئيلة ٧٪ سبعة فى المائة تقريباً وهى نسبة لا تكاد تذكر إلى جانب زيادة عدد السكان.

وبلغ عدد المشتغلين بالزراعة وسكان الريف نحو خمسة عشر مليون نسمة، يعيشون على ما يقرب من ستة ملايين فدان، أى يخص الفرد فى المتوسط نحو خمسين فدان، وهى نسبة ضئيلة إذا قيس بم توسط ما يملكه الفلاح فى كثير من البلدان، فهو فى الولايات المتحدة يملك فى المتوسط تسعة أفدنة.

وبدل الإحصاء أيضاً على أنه فى سنة ١٨٨٦ كان كل مائة من السكان يخصهم فى مجموع الأقطان المزروعة ٦٥ فداناً، وفى سنة ١٩١٧ هبطت هذه النسبة إذ صار لكل مائة من السكان ٤٢ فداناً، وفى سنة ١٩٤٤ أمعنت هذه النسبة هبوطاً إذ خص كل مائة من السكان حوالى ثلاثين فداناً، وهى نسبة تافهة لا يمكن أن

تسد حاجة الفرد في المعيشة، ويزيد هذه النسبة ضالة انحصار عدد كبير من الأملاك الزراعية في عدد قليل من الملاك، كما سيجيء بيانه في الفصل الآتي، يضاف إلى ذلك كثرة ما يملكه الأجانب وأشباه الأجانب من الأراضي الزراعية، فقد بلغ ما يملكه الأجانب وحدهم بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦ ما مقداره ٣٥٧,١٩٢ فداناً من مجموع مساحة الأراضي المزروعة وهي ٥,٩٠٣,١٤٣ فداناً، وهي نسبة مرتفعة جداً لا نظير لها في البلاد المستقلة استقلالاً اقتصادياً، فضلاً على ما لهؤلاء الأجانب من حقوق الرهن والديون على الأتبان المملوكة للمصريين، وتغلغلهم في مرافق البلاد عامة، وهيمنتهم على تجارتها وصناعاتها وملاحتها.

فيجب العمل على زيادة مساحة الأراضي المزروعة لكي تسد جانباً من حاجات السكان المتصاعد عددهم كل عام.

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة (بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦) ٥,٩٠٣,١٤٣ فداناً، وفي القطر المصري من الأراضي القابلة للإصلاح نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة. وقد يزيد هذا القدر إذا مسحت جميع الجهات الصحراوية القابلة للإصلاح مسحاً فنياً دقيقاً، أو اكتشف العلم جهات أخرى يظن حتى الآن أنها لا تقبل الاستصلاح في حين أنها قابلة له.

فمن الواجب العمل المتواصل على استصلاح الأراضي البور، وهي ولا شك مهمة شاقة، كثيرة التكاليف، تستدعي زيادة منشآت الري والصرف، ثم جريان يد الإصلاح في هذه المساحات الشاسعة تدريجياً، ويقتضى ذلك وضع برنامج منظم ينفذ على عدة سنوات، بحيث لا يبقى فدان واحد من الأراضي المزروعة أو القابلة للإصلاح لا يجيد كفايته من مياه الري أو وسائل الصرف، ويجب الاسترشاد بتجارب الأمم الأخرى، فقد استطاعت بلدان في العالم استصلاح مناطق صحراوية شاسعة، وأراض كانت تغمرها مياه البحر الملح، أو مناطق جبلية وعرة، فلا يعز علينا إذا اهتدينا بالعلم والتجارب، وتذرعنا بالغرعة الصادقة، أن تستخدم مياه النيل، التي تضيع كميات هائلة منها في البحر كل عام في حين أنها تكفي لرى الملايين من الأفدنة التي تستلزمها الزيادة المطردة في عدد

السكان، ويجب الشروع في بناء الخزانات التي تخزن مياه النيل اللازمة لرى هذه الأراضي البور، وعلى الحكومة توزيع ما تستصلحه من الأراضي على صغار المزارعين بأثمان معتدلة وشرطه سهلة لإيجاد طبقة من ذوى الملكيات الصغيرة تنهض بهم وترفع من مستواهم وتكون أداة استقرار وتقدم في المجتمع، وقد اتبعت هذه السنة الحسنة في نطاق ضيق، فعليها أن تتوسع فيها التوسع الواجب.

تنمية الثروة الحيوانية

ومن الواجب تنمية الثروة الحيوانية من طريق تحسين وزيادة نسل المواشى وتنمية إنتاجها، ووقايتها من الأمراض، والإكثار من الأغنام، والعناية بتربية الدواجن وتنمية إنتاجها، وبترية النحل ودودة القز (الحريز)، والاسترشاد في كل ذلك بما تتبعه البلاد النموذجية من الوسائل العلمية والعملية في استثمار هذه الناحية من الثروة القومية، فإذا نظرنا مثلاً إلى بلاد كالداغمارك وقارناً بين منتجاتها الحيوانية ومنتجات مصر، نجد أن البلدين يكادان يكونان متماثلين في عدد الحيوانات المملوكة في كل منها ولكن الإنتاج الدائماركي يعادل ستة أضعاف الإنتاج المصري، وقد استطاعت الدائمارك أن تمد العالم بثلاث استهلاكه من الزبد وعشره من البيض، وبنصيب كبير من اللحوم، ومن فصائل المواشى والخيول، وهذا كله نتيجة العناية باستثمار الثروة الحيوانية في تلك البلاد، فلو عُنيت مصر مثل هذه العناية أو أقل منها باستثمار ثروتها الحيوانية لزاد الدخل القومي ودخل الأفراد من هذه الثروة.

جعل ملكية الأراضي الزراعية مقصورة على المواطنين

والى جانب العمل على زيادة مساحة الأراضي الزراعية وتنمية إنتاجها، يجب وضع تشريع يجعل ملكية هذه الأراضي والعقارات عامة من حق المواطنين وحدهم، لأنه إذا لم يوضع تشريع يمنع تسرب الأراضي الزراعية إلى الأجانب، فإن الاستقلال الاقتصادي يتصدع وبخاصة في بلاد لا يزال أساس اقتصادياتها هو الزراعة.

وليس هذا التشريع بدءاً في القوانين، ولا فيه إجحاف بحقوق الأجانب، بل هو متبع في معظم البلدان، إما عن طريق سن القوانين الكفيلة بذلك، وإما عن طريق الأمر الواقع الذي لا يعترضه منازع.

وقد قدمت مشروع قانون بهذا المعنى إلى مجلس الشيوخ في ديسمبر سنة ١٩٤٨ يتضمن المواد الآتية:

المادة الأولى: ابتداءً من العمل بهذه القوانين يحظر على الأجانب تملك الأراضي الزراعية وأراضى البناء والعقارات المخصصة للسكن بالملكة المصرية.

المادة الثانية: استثناء من هذا الحظر يجوز للأجانب تملك الأراضي والعقارات الواردة في المادة الأولى إذا آلت لهم قبل العمل بهذا القانون أو انتقلت إليهم ملكيتها بعد صدوره بطريق الإرث.

المادة الثالثة: كل عقد يصدر لأجنبي بنقل ملكية أرض أو عقار من المنصوص عليها في المادة الأولى يكون باطلاً قانوناً ولا تترتب عليه آثار العقود الناقلة للملكية.

المادة الرابعة: تعتبر الشركات في حكم الأفراد إذا كانت جنسيتها أجنبية بحكم القانون.

المادة الخامسة: على مكاتب الشهر العقارى في المديريات والمحافظات الامتناع عن تسجيل أى عقد من العقود المحظورة في المادة الأولى، وعليها أن تتحقق من جنسية المشتري فلا تسجل عقداً من شأنه نقل ملكية الأراضي والعقارات المذكورة إلا بعد التحقق من أن المشتري مصرى الجنسية وفقاً للشهادات الرسمية التى تصدر بذلك من الجهات المختصة.

المادة السادسة: على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداءً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩.

مذكرة إيضاحية

وأرفقت بالمشروع مذكرة إيضاحية قلت فيها:

نحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين؛ لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن. بل هي جزء منه. ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظاً لكيان الوطن ذاته، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة إلى منتصف القرن التاسع عشر. إذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لا تجيز التصرف للأجانب في الأراضي والعقارات. وكانت هذه حجة الخديو إسماعيل في معارضته شروط الامتياز التي نالتها شركة قناة السويس في عهد سعيد باشا وحصلت بمقتضاها على ملكية رقعة واسعة من الأراضي المصرية، ولكن مصر تحملت من هذه القيود وجعلت حق الملكية العقارية عاماً للمواطنين والأجانب على السواء. فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضي إلى الأجانب أفراداً وشركات. فبحسب إحصاء سنة ١٩٤٦ يتبين أن مجموع الأراضي الزراعية في المملكة المصرية تبلغ ٥,٩٠٣,١٤٣ فداناً منها ٣٥٧,١٩٢ فداناً يملكها الأجانب، عدا ما لهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الأراضي المملوكة للمواطنين. وما يستوقف النظر في هذا الإحصاء أن الملكية الزراعية التي يزيد نصابها على ألف فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكا (عدا الوقف) منهم ثمانية عشر من المصريين ومجموع ما يملكه ٥٤,٨٨٢ فداناً. وسبعة عشر من الأجانب ومجموع ما يملكه ١١٤,٦٠٧ أفدنة. أي أن كبار الملاك الأجانب يملكون أكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ولهذا الوضع من الدلالة ما لا يخفى.

وفضلاً عن أن في انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة إلى أيدي الأجانب خطراً على الكيان القومي. فليس معروفاً إلى أي مدى يستفحل هذا الخطر في المستقبل إذ ترك انتقال الملكية العقارية إلى الأجانب مطلقاً من كل قيد.

فالتطورات الاقتصادية والمالية، والوسائل الاستغلالية، قد تتنوع وتغرى

الملاك المصريين بمختلف الأساليب بالتصرف في أملاكهم للأجانب إذا لمحووا بريقاً من الكسب الوقتي. ولو كان بريقاً خداعاً. لا يلبث أن يكون سراياً. فعلى الدولة أن تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين ما يمنع تسريبها إلى أيدي الأجانب أفراداً أو شركات. وليست هذه القوانين بدعاً في التشريع. فإن معظم الدول حتى العظمى التي لا يخشى على كيانها الاقتصادي تسير على هذا الوضع. إما بمقتضى قوانينها أو بموجب الأمر الواقع بحيث لا ترخص للأجانب بامتلاك أملاك ثابتة في بلادها. ويكفى لمن يريد أن يثبت من هذه الحقيقة أن يجرب طلب شراء أرض زراعية أو عقارات مبنية في أى بلد من هذه البلدان. فإنه يصطدم حتماً بقوانين تحظر تملك الأجنبي لشيء منها أو يرفض طلبه بحكم الأمر الواقع المعمول به في هذه البلاد.

فهذه الحماية للملكية العقارية في الدول المتحضرة هي التي يستلحقها المشروع المعروض على هيئة المجلس أحكامه ونصوصه.

وليس في هذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للأجانب، فإنه لا يسرى على ما يملكه قبل أن يصير قانوناً، بل يبقى ملكاً لهم، ولا يسرى كذلك على ما يؤول إليهم بعد صدوره بطريق الإرث، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للأجانب من كل وجه.

هذا إلى أنه قصر الحظر بالنسبة لأراضى البناء والعقارات المبنية على المخصصة منها للسكن، فأباح بذلك تملك الأجانب لهذا النوع من الأملاك الثابتة إذا كان الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر، وقد روعى في هذا التمييز ألا يضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري والمالى في البلاد إذا ساهمت فيه رموس أموال أجنبية، ففي هذه الحالة لا يسرى الحظر الوارد في المشروع؛ لأن الأصل فيه أن يقتصر على الأملاك الثابتة دون المنقولة، ولما كانت المنتجات الصناعية والتجارية لاتعد من الأملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية في مدلول الأملاك المقصودة بالحماية التشريعية لأن هدف المشروع إنما هو حماية الملكية الملتصقة أصلاً وحكماً بأرض الوطن والتي تعد جزءاً لا يجزأ أن ينفصل عنه.

ولقد سبق للمشرع المصرى أن أخذ بهذه الحماية ولكن في دائرة ضيقة إذ حظر في المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ على كل شخص طبيعى أو معنوى أجنبى الجنسية أن يمتلك بأى طريق كان غير الإرث عقاراً كائننا بإحدى المناطق التى تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ويسرى الحظر فى هذا المرسوم على كل وقف على أجنبى وتقرير حقوق عينية له.

فإذا كانت هذه الحماية قد رآها المشرع واجبة في حدود الوطن وأطرافه. فأولى بها أن تعم أرجاء البلاد جميعها.

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

عبد الرحمن الرافعى

عضو مجلس الشيوخ

ولا يزال هذا المشروع منظوراً أمام مجلس الشيوخ^(٧).

تحسين غذاء الشعب

يجب على الحكومة النهوض بالشعب من حيث التغذية والصحة والسكن والمشرَب، وعليها أن تعمل على زيادة غذاء الفلاح والعامل، وأهم وسيلة لذلك هى زيادة دخلهما، لا أن يكون الغذاء عن طريق الصدقة والإحسان، فإن الغذاء الذى يأتى من هذه لناحية يقتل فى المواطن روح الكرامة والإنسانية، وقد ثبت أن كثيراً من الأمراض تنتشر فى الأوساط الفقيرة بسبب قلة الغذاء وسوء التغذية، وتبينت هذه الحقيقة المؤلمة فى مديرتى قنا وأسوان اللتين أصيبتا بوباء الملاريا منذ بضع سنين، فقد لوحظ أن كثرة الوفيات بها كان منشؤها سوء التغذية بسبب حالة الفقر بين الزراع، قالت اللجنة المالية بمجلس النواب فى هذا الصدد ما يأتى:

«لا يخفى أن زراعة القصب فى قنا قد شغلت معظم الأراضى بها وأن قلة

(٧) ظل هذا المشروع معروضاً على مجلس الشيوخ وقد سُنح بعض تصوره وبعد محاولات من صدر به قانون أقر المبادئ العامة فيه، وذلك بعد ظهور الطهبة الأولى من هذا الكتاب بحوالى سنتين.

ما زرع من الحبوب في أسوان أدى إلى قلة المادة الغذائية، يضاف إلى هذا انعدام الخضر والفاكهة وإرهاق العامل الزراعى وعدم اكتراث كبار الملاك بأمر صحته»، ونقل قول المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة وقتئذ: «إن الإصلاح الحق لهذه الحالة التعسة إنما يكون بتعديل النظام الاجتماعى والزراعى والاقتصادى في هذه المناطق وفي غيرها من جهات القطر تعديلا يسمح برفع مستوى المعيشة بين الفلاحين وتمكينهم من أن يعيشوا عيشة إنسانية يحصلون فيها على الغذاء الكافى والسكن المناسب. والكساء والغطاء اللاتئين. وهى أبسط مطالب الحياة الآدمية». وقالت اللجنة أيضاً: «أن من الضروري صدور تشريع يقضى بالتوسع في زراعة الخضر والفاكهة بمقدار يكفى الاستهلاك المحلى وأن الفلاح يكاد يكون محروماً من الصنف الأخير منها وترى اللجنة أن الضرورة تقضى بجعل نسبة معينة لزراعة الخضر على الأقل في كل مزرعة كبيرة أو صغيرة تتفق مع عدد سكانها والقائمين بالمعمل فيها».

حماية أسعار الحاصلات الزراعية

لا يكفى أن تؤدى الحكومة واجباتها في زيادة مساحة الأراضى الزراعية وتنمية إنتاجها، بل عليها أن تحفظ لأصحابها ثمرتها، بأن توفر لهم الحصول على أسعارها وبخاصة القطن الذى هو عماد الاقتصاد الزراعى في مصر.

فالواقع أن منتجى القطن يستهدفون في معظم السنين للغبن الفاحش في بيعه، وتضيق عليهم ملايين الجنيهات من أسعاره، وهذه الملايين تتسرب إلى الوسطاء والرأسماليين الأجانب وغير الأجانب، وذلك راجع إلى فساد نظام تجارة القطن وعدم حماية الحكومة لسوقه، وعدم إشرافها على بورصتى العقود (الكونتراتات) والبضاعة الحاضرة (ميناء البصل).

فمن الواجب وضع حد لهذا التلاعب الذى يحرم الأهلى ثمرة كدّهم وتعبهم ويجعل الدخلاء والوسطاء يثرون على حسابهم، وعلى الحكومة مراقبة عمليات بيع القطن ووزنه وتسليمه ووضع النظم واللوائح الكفيلة بمنع الغش والغبن اللذين يستهدف لهما الفلاح في بيع محصوله.

ويجب أن لا يقتصر عمل المصريين على زراعة القطن وترك تصديره وتجارته في يد الغير؛ لأن هذا معناه أن يستأثر هذا الغير بنصيب الأسد في تجارته، ولا ينال المصريون منه إلا النزر اليسير، ويحرمون باباً واسعاً من أبواب الرزق الحلال، وأول علاج لهذه الحال هو تغيير وإصلاح نظام التعامل في بورصتي العقود والبضاعة الحاضرة؛ لأن النظام الحالى يجعل السيطرة في البورصة لجماعة من الأجانب أو أشباه الأجانب، يحتكرون التعامل فيها ويضعون العقبات والعراقيل أمام المصريين الصميمين الذين يريدون العمل في هذا المجال، وهذا ما لا نظير له في أى بلد من بلدان العالم، وما يحدث بالنسبة للقطن يحدث مثله في معظم المحاصيل الزراعية التى تصدر للخارج.

زيادة طرق المواصلات

إن طرق النقل والمواصلات هى وسيلة فعالة لازدياد العمران وتنمية الثروة الزراعية والصناعية معاً، وبفضلها تجد المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية المجال لبيعها وفتح أسواق لها وتقريبها إلى المستهلكين في المسافات البعيدة، وبذلك تنمو ثمرتها ويزداد الربح منها، ومن المشاهد أن كثيراً من المحاصيل تبور أو يقل الدخل منها بسبب قلة المواصلات، وقيل مثل ذلك عن المنتجات الصناعية، فمن واجب الحكومة الإكثار من مَد طرق المواصلات للقطارات والسيارات، وعليها تنمية وسائل النقل البرى والمائى والجوى وتخفيض أجورها، وتنظيم شئونها، لكى تذلل صعوبات نقل المحاصيل وتقل نفقاته.

في التجارة الخارجية

ويجب إلى جانب ذلك إيجاد أسواق في الخارج للمنتجات المصرية من زراعية وصناعية، والدعاية لها في مختلف البلدان، فإن التجارة الخارجية هى من أكبر مصادر الثروة القومية، وهى كما تحتاج إلى جهود المواطنين فإنها أحوج ما تكون إلى رعاية الحكومة، فإنها أقدر من الأفراد على إيجاد أسواق خارجية لها في مختلف الأقطار بأحسن الأسعار، ولعل هذا من خير ما يمكن للمثلث مصر وموظفى السفارات والمفوضيات والقنصليات أن يعنوا به في مناصبهم؛ لأن مصر لم تنشأ

مناصب التمثيل السياسى فى الخارج للعلاقات السياسية فحسب، بل لخدمة الاقتصاد القومى أيضاً، وإن لهم باتصالهم بالهيئات والبيئات الخارجية ما يجعلهم أقرب من غيرهم إلى خدمة بلادهم إذا اتجهت نياتهم إلى هذه الغاية.

ويجب على الحكومة تعميم التمثيل التجارى فى البلدان التى لها علاقات تجارية بمصر، أو التى يمكن أن تكون لها هذه العلاقات.

وعليها أيضاً فى صدد تنمية التجارة الخارجية إعانة بعض الصادرات إعانة مالية، وذلك فيما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى، فإن فى هذه الإعانة تشجيعاً للإنتاج القومى، وهذه السياسة متبعة فى كثير من البلدان كالولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا واليابان وغيرها.

تنمية الثروة الصناعية

تملك الحكومة بوسائلها أن تهيم للصناعات سبيل التقدم والنمو، وإن مصر تتوافر فيها عوامل التقدم الصناعى، فكثير من المواد الأولية للصناعة. وأهمها القطن تنتجه أراضيها، وتصدر منه للخارج، والوقود ولاسيما البترول متوافر فيها، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه ميسور لها، وموقعها الجغرافى يساعد على تصريف منتجاتها وعلى التبادل التجارى بينها وبين مختلف البلدان القريبة والبعيدة، والمواطن المصرى يملك من الذكاء والجلد على العمل والاستعداد الفطرى للصناعة ما لا يقل عن مؤهلات الصناع فى أرقى البلدان، ولقد كانت مصر مهد الفنون والصناعات الرفيعة فى مختلف العصور، فليس مستغرباً أن يقال إن مصر ليست مستعدة للنهوض الصناعى، بل هى دعاية مغرضة روجها الاحتلال ردها من الزمان لتنفيذ سياسته الاستعمارية، وإن إمكان توليد القوة الكهربائية فى البلاد لكاف وحده لإحياء شتى الصناعات، ونظرة واحدة إلى سويسرا أو إيطاليا تدلنا على هذه الحقيقة، فقد كانت كلتاها بلاداً فقيرة محرومة من الصناعات، فلما توافرت فى كليهما القوة الكهربائية وانتشرت فى نواحيهما، ازدهرت فيها الصناعات وتقدمت تقدماً عظيماً، وإن إنشاء محطة كهربائية واحدة فى (شبرا) لتوريد التيار الكهربائى لثرام مصر وشركة مصر الجديدة قد جعل من

المنطقة التي حواليتها منطقة صناعية بحيث أمكن إنشاء عدة مصانع تستورد القوة الكهربائية من تلك المحطة، فها بالك إذا أنشئت عدة محطات كهربائية في البلاد والمناطق التي بها الاستعداد لإنشاء الصناعات فيها.

فمن واجب الحكومة والمواطنين معاً رعاية النهضة الصناعية وحمايتها، والسير بها قدماً إلى الأمام، لأنها من السبل الرئيسية لزيادة ثروة البلاد القومية وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين، فإن هذا المستوى منخفض إلى درجة عميقة، إذ تدل الإحصاءات التقريبية على أنه يوجد في بلادنا نحو أربعة ملايين شخص كان إيراد الفرد منهم قبل الحرب العالمية الأخيرة لا يزيد عن جنيه واحد في الشهر، وخمسة ملايين ونصف مليون لا يزيد إيراد الفرد منهم عن ثلاثة جنيهات في الشهر، ولئن زاد هذا المستوى في سنى الحرب وبعد انتهائها فإنه لا يزال في انخفاض جسيم.

وقد قدر متوسط دخل الفرد الواحد في مصر بتسعة جنيهات في السنة، وهو مستورى دون مستوى دخل الفرد في معظم البلاد المتقدمة، ولا سبيل إلى رفعه إلا بزيادة موارد الثروة في البلاد وخاصة الثروة الصناعية، وعلى الحكومة أن تمد الصناعات، الحديثة والأعمال الاقتصادية بالتعزید والإرشادات ولا ترضى عليها أحياناً بالإعانات المالية كما يحدث في البلاد الأخرى التي تمد الصناعة والملاحة والطيران وما إلى ذلك بالمساعدات الجملة.

ومن أولى الوسائل التي تساعد على التوسع الصناعي استيراد الآلات الصناعية واختيار أحدثها وأصلحها وأقدرها على قوة الإنتاج وجودته مع قلة النفقات، وتجديد ما يبلى أو يتقادم منها، لكي تسير الصناعة المصرية مثيلاتها في الخارج، وإنشاء البنوك الصناعية لتمويل الصناعات، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ومساقط المياه، ثم استخدام الحماية الجمركية للصناعات الوطنية في الحدود المعتدلة التي لا ترهق الشعب ولا تؤدي إلى غلاء في أسعار الحاجيات أو إلى حماية غير مشروعة للصناعات الرديئة.

ترقية التعليم الاقتصادى وتشجيع البحوث العلمية

من أوجب واجبات الحكومة ترقية التعليم الاقتصادى والفنى فى معاهد التعليم الزراعية والصناعية والتجارية، وترقية مستواها، والإكثار منها، ثم تيسير هذا التعليم وتعميم مبادئه فى معاهد العلم عامة، لترغيب النشء فى الحياة العملية الحرة، كالنظام المتبع فى المدارس الأجنبية فى مصر، فإنها أقدر من مدارس الحكومة على تخريج الشبان الأكفاء لمزاولة الأعمال الحرة.

وعلى الحكومة إيفاد البعثات للخارج للتخصص فى فنون الصناعات والهندسة الصناعية والكهرباء والعلوم العالية فى الصناعة والزراعة والتجارة والمال، وتدريب فئات من الشبان الممتازين فى المصانع الحديثة، فى أوروبا وأمريكا، للوقوف على أسرار الصناعات ودراسة مدى ما أتجه التقدم الصناعى فى تلك البلدان، وتشجيع وتنظيم البحوث العلمية فى ميادين الصناعة والزراعة والتجارة، والاستعانة عند الحاجة بالخبراء الأجانب للانتفاع بخبرتهم فيها أقتنوه وتخصصوا فيه من الفنون والصناعات، وعليها منح مكافآت مالية لمن يخرجون أقصى ما يصل إليه العلم والابتكار فى النهوض بالصناعات والاقتصاديات عامة، فإن الحكومات الغربية تخصص لهذه البحوث المؤلفات والأكاديميات والهيئات العلمية، وتتفق عليها بسخاء، لأنها أداة التقدم والتجديد والابتكار.

ومن الواجب أن تقترن ترقية التعليم الفنى بتخصيص خريجي معاهده للعمل فيها درسوه وتخصصوا له، واستخدام مواهبهم وكفائتهم فى هذه الميادين، لا أن تدفن فى وظائف كتابية أو غير فنية، وهنا يبرز واجب الحكومة والشركات وأصحاب المؤسسات الصناعية فى فسح المجال لأولئك الشبان للعمل فيها حذوقه وتخصصوا له، وبذلك تفيد منهم البلاد، ولا تتعطل مواهبهم وكفائتهم، وعلى الحكومة أن تلزم الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية بقبولهم ضمن موظفيها، وتجعل قبولهم شرطاً من شروط المناقصات الحكومية، والتزاماً من التزامات الشركات والمؤسسات عامة.

التوسع الصناعى فى مختلف النواحى - فى الغزل والنسيج

إن أولى الصناعات التى يجب التوسع فيها هى صناعة غزل القطن ونسجه، فقد أثبتت تجارب العشرين سنة الماضية أن مصر من أكفأ البلاد لتصنيع القطن، ولقد استطاعت أن تستهلك فى مصانع الغزل والنسيج إلى الآن أكثر من خمس محصولها من القطن سنوياً، وعادت هذه الصناعة على البلاد والأهلىين بالأرباح الوفيرة، كما أنها زادت من الثروة القومية ومن دخل الشعب جماعات وأفراداً، فمن الواجب أن تضاعف البلاد جهدها للتوسع فى هذه الصناعة، حتى تصل إلى غزل محصول القطن ونسجه بأكمله، فتكون مصر من البلاد التى تزرع القطن وتخرجه مصنوعاً، فتستهلك ما يكفى حاجة سكانها من المصنوعات القطنية، وتصدر إلى الخارج ما يزيد على حاجتهم، وبعبارة أخرى لا تكون من البلاد التى تصدر قطنها ملحوظاً فحسب، بل تصدره مصنوعاً ومنسوجاً، فيضاعف بذلك دخلها القومى، ويتحقق رخاء أهلها ويسارهم، ويكفى أن تقدر الفرق بين ثمن قطنار القطن خاماً، وثمانه بعد تحويله إلى منسوجات قطنية لتعرف مبلغ الكسب الذى يعود على البلاد إذ هى أنشأت من مصانع القطن ما يكفى لتصنيع محصولها القطنى جميعه، أو معظمه.

فى الصناعات الأخرى

وثمة صناعات أخرى يجب إنشاؤها أو التوسع فى القائم منها، نذكر منها على سبيل المثال:

استتباط القوة الكهربائية من خزان أسوان، ومن مساقط المياه كافة، وإيجاد شبكة كهربائية تصل بين مراكز القطر الصناعية، وتعد الصناعات فى المدن والقرى بالقوة المحركة بأسعار معتدلة.

وصناعة الحديد، وهو العمود الفقرى لجميع الصناعات الكبيرة والصغيرة، الثقيلة والخفيفة، ومن الثابت أن خام الحديد موجود بكميات وافرة فى منطقة - أسوان وشبه جزيرة سيناء والواحات الغربية، وبعض مناطق البحر الأحمر، -

ويمكن استخراج الحديد الزهر والصلب في مسابك الحديد ومصانعه، وقد نجحت بعض المسابك القائمة فعلاً في مصر في استخراج الحديد الزهر، وتنتج منه المواسير وأجزاء المحركات وبعض الأدوات الصحية، وليس من العسير إقامة مصانع لاستخراج الصلب، فهذه الصناعة بشقيها ضرورية لنهضة البلاد الصناعية، ولازمة لاستكمال البلاد معداتها الحربية التي يقتضيها الدفاع الوطني، وقد دلت التجارب الأخيرة على أنها صناعة ممكنة وخاماتها متوافرة والنجاح مكفول لها إذا اتجهت إليها العزائم والإرادة الصادقة.

وصناعة الأجهزة الكهربائية والبخارية من محركات (دينامو) ومحولات وموصلات.

وصنع القاطرات والقضبان الحديدية، والبواخر والسيارات والطائرات والآلات الزراعية وأجهزة الراديو والسينما وأجهزة التليفون.

واستغلال الحديد الخردة وتحويله إلى أسياخ لتسليح المباني.

وصناعة اللدائن (البلاستيك).

وصناعة الأسمدة الكيميائية.

وصناعة الكحول والمستحضرات الطبية.

والحرير الصناعي.

والزجاج بأنواعه، والصيني والبللور، وصناعة الماس والجلي.

وصناعة المطاط، وهذه الصناعة ترد موادها الأولية من الملايو والهند الصينية، ومن الممكن تصنيعها في مصر واستخراج إطارات السيارات منها.

وصناعة الورق بأنواعه وبخاصة ورق الطباعة للكتب والصحف والمجلات.

وصناعة التبريد.

وصناعة الجوت ومشتقاته، والأمراس (الحبال).

وصناعة حفظ المأكولات من مختلف أنواع الخضار والفاكهة بأحدث الأساليب الفنية والعلمية.

وصناعة الأعجينة الغذائية، والحلوى ومشتقاتها.

وصناعة الفنادق والمقاهى، وإعداد أفواج من الشباب المثقف للتدريب على إدارتها، واستكمال لوازمها، فإن هذه الصناعة مصدر إيراد رابح، وليس أجدر من مصر فى استثمار هذه الناحية لكثرة ما حبتها الطبيعة من مصايف تمتد على بحر من أعظم بحار الدنيا جمالاً ومناخاً، ومشات يقصد إليها السياح من جميع أقطار العالم.

إن مصر تنفق كل عام فى السنوات العادية نحو عشرة ملايين جنيه بصرفها المصطافون من سكانها فى المصايف الأجنبية، وهو مبلغ تفقده البلاد، ولو بقى فيها أو بقى معظمه لكان له أثره فى تدعيم نهضتها الاقتصادية، فتحسين المصايف المصرية، وتوجيه الحكومة والمواطنين عنايتهم إلى تجميلها، وتسهيل سبل المواصلات إليها وتوفير أسباب الراحة والصحة فيها وتشجيعها، وتقليد الأجانب فى تفضيل مصايف بلادهم، كل ذلك يحى صناعة الفنادق والمقاهى ويزيد من ثروة الأهلىين.

تصير الصناعات

ومن الواجب أيضاً تمصير الصناعات بحيث تكون صناعات مصرية بمعناها الصحيح، رءوس أموالها أو معظمها مصرية، وقوائدها تعود على المصريين، أما أن تكون مجالاً للاستغلال الأجنبى فضررها فى هذه الحالة يكون أكثر من نفعها، والحكومة تستطيع أن تفعل الكثير فى سبيل تمصير الصناعات؛ لأنها تملك سلطة التشريع وسلطة الإدارة التى تستطيع أن تحمى بها الصناعات الوطنية.

مقترحات لجنة الصناعات

ألقت وزارة التجارة والصناعة ستة ١٩٤٥ قبيل انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لجنة سميت «لجنة الصناعات» للبحث فى حالة الصناعات القائمة

ووسائل دعمها وتشجيعها والمحافظة عليها والنظر في إمكان إنشاء صناعات جديدة تتوافر لها عوامل النجاح، وقد أدت هذه اللجنة مهمتها مشكورة، ونشرت في أوائل سنة ١٩٤٨ تقريراً ضخماً من ٥٧٠ صفحة بنتائج بحوثها، ويعتبر هذا التقرير مرآة صادقة لحالة البلاد الصناعية ووسائل تقدمها، وقد ضمنته توصيات هامة للنهوض بكل صناعة بالذات، وانتهت في ختام التقرير إلى توصيات عامة تقدمت بها إلى الحكومة، نورها هنا كنموذج لبعض ما يجب على الحكومة أن تقوم به، وتتلخص هذه التوصيات فيما يلي:

١ - تكوين مجلس أعلى للصناعة والتجارة تتضافر فيه جهود الأخصائيين من موظفي الحكومة مع رجال الأعمال على غرار المجالس الاستشارية الأخرى.
٢ - تركيز جميع الشئون المتصلة بالصناعة في وزارة التجارة والصناعة تفادياً من تشعب هذه الاختصاصات في مختلف الوزارات، ومن ذلك إدارة منح رخص المصانع وشئون التصدير والاستيراد، والمباحث الخاصة بتكليف الرسوم الجمركية.

٣ - تنشيط البحوث العلمية والفنية الخاصة بالصناعة، وذلك بتدعيم معهد فؤاد الأول للبحوث العلمية، واستخدام الخبراء العالميين لوضع نظام صناعياتنا على أساس يضمن لها التقدم والارتقاء.

٤ - النهوض بالتعليم الفني الصناعي والتجاري والتوسع في إرسال البحوث العلمية للتخصص في الشئون الصناعية والتجارية، واستخدام خبراء عالميين للنهوض ببعض الصناعات، وأيجاد نوع وثيق من التعاون بين الغرف الصناعية القائمة والحكومة مع التوسع في إنشاء غيرها لتمثيل ما بقى من الصناعات.

٥ - البنك الصناعي، وقد صدر قانون تأسيسه، واكتب في رأس ماله، والأمل معقود أن تقوم سياسته على أسس قومية سليمة، وأن تسند أعماله إلى طائفة من الخبراء، ليصبح سنداً متيناً للصناعات القائمة وتوجيهها سليماً للصناعات التي يجب أن تقوم، ويفرض رقابة مستمرة على كيفية استخدام القروض الصناعية، كي لا تتكرر النتائج السيئة التي أسفر عنها التسليف الصناعي بنظامه السابق.

٦ - التيسير على المصانع لتجديد مصانعها واستيراد آلات حديثة بدل تلك التي أنهكها العمل طيلة مدة الحرب الأخيرة، وخفض الرسوم الجمركية عنها وخفض أجور نقلها من الموانئ إلى المصانع.

٧ - تحسين وسائل النقل الداخلية وتيسير أسبابها وإيجاد أسطول تجارى مصرى.

٨ - تيسير تصدير المنتجات الصناعية المصرية إلى الخارج وعدم فرض رسوم تصدير عليها ووضع سياسة مقيدة للاستيراد فى الحدود اللازمة لحاجات البلاد الضرورية دون الكماليات أو المنتجات التى لها نظير فى مصر وذلك إما بفرض رسوم جمركية مناسبة على الواردات غير المرغوب فيها أو بمنع استيرادها كلية إذا دعت الحال.

٩ - وضع سياسة ثابتة لزيادة التبادل التجارى بين مصر والسودان دون وساطة ولا قيود باعتبارها سوقاً داخلياً لها كيانها وأهميتها حتى تزداد القوة الشرائية والرفاهية لدى أبناء الجنوب بتصرف أكبر كمية مستطاعة من حاصلاتهم الزراعية والحيوانية والحامات الصناعية فى أسواق مصر بأسعار مجزية تعود بالخير على المنتجين هناك مباشرة وبذلك يستطيعون أن يحصلوا على حاجاتهم من المنتجات المصرية بالأولوية على الأسواق الخارجية وفضلاً عن هذا وذاك فإنه من الخير المشترك بين شطرى الوادى أن تقام صناعات فى السودان تكون عناصر نجاحها مكفولة وأن تؤسس تلك الصناعات هناك إما بصفة أصلية أو متفرعة عن بعض الصناعات الكبرى القائمة فى مصر، ويكون حينذاك من واجب المصريين حكومة وشعباً المساعدة فى إقامة تلك الصناعات وازدهارها بالمال والخبرة والتخصص والمساندة، وبذلك يمكن الوصول بطريقة عملية إلى رفع مستوى المعيشة لأبناء الوادى بشطريه على السواء.

١٠ - التوسع فى التمثيل التجارى لدراسة الأسواق الخارجية دراسة وافية وتعرف حاجاتها وأذواقها، وليكون ممثلو مصر التجاريون غيوبها المبصرة فى الخارج يوافونها بكافة المعلومات الخاصة بالصناعة والتجارة ويعملون على الدعاية للمصنوعات والحاصلات وفتح أسواق جديدة لها.

١١ - إحاطة الصناعة المصرية بما يلزمها من تشريعات تحفظ مستواها وتخفف بعض أعبائها.

١٢ - العناية بإنشاء الصناعات الصغرى وتعميمها في الريف.

وقد أيدت لجنة المالية بمجلس الشيوخ هذه المقترحات في تقريرها عن ميزانية سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩، وطلبت إلى الحكومة أن تضعها موضع التنفيذ العاجل، وأضافت إليها أن نهبت الحكومة إلى واجبها في منع تصدير المواد الخام معدنية كانت أو زراعية، متى أمكن تحويلها في الداخل إلى مواد مصنوعة؛ لأن في تصديرها ما يحرم البلاد من العمليات الصناعية وما فيها من رواج يعم طبقات المجتمع.

توسيع عمران المدن وتفريج أزمة المساكن

إن توسيع عمران المدن وضم الأراضى الشاسعة التى تمتلكها الحكومة إلى رقعتها، وتخطيطها وتوفير أسباب العمران فيها، وبيعها إلى الأفراد بشروط معتدلة مع تسهيلات في الدفع، كل أولئك مما ينشط حركة العمران في المدن ويزيد من ثروة الأهلىن ورخائهم، وينمى موارد الثروة المالية؛ لأن وجود هذه الأراضى بدون استغلال أو بيع يعطل الانتفاع بهذه الثروة، ويشل حركة العمران في العواصم والمدن عامة.

ومن واجب الحكومة أن تضع برنامجاً مدروساً تساهم في تنفيذه بهدف إلى زيادة عدد المبانى المخصصة للسكن لتفريج أزمة المساكن في المدن والقرى، وأن تتحمل بقسط كبير من نفقات هذه المبانى وتساعد على إقامتها وبخاصة مساكن الطبقات المتوسطة والفقيرة التى لا تستطيع أن تنشئ المساكن اللازمة لها، وإذ كان الموسرون في الجملة ليس من مصلحتهم إقامة المساكن التى تقل بطبيعتها ريعاً ضئيلاً، فعلى الحكومة أن تعنى بتخصيص جزء من جهودها وأموالها لإقامة هذه المساكن، ويجب أن تكون هذه المساهمة مطردة ومستمرة بحيث تساهم الزيادة في عدد العائلات، هذه الزيادة التى هى نتيجة حتمية للزيادة المطردة في عدد السكان.

الصناعات الريفية والمنزلية

أقصد بالصناعات الريفية تلك الصناعات اليدوية التي يستطيع الزراع بشيء من التوجيه والمساعدة والإرشاد صنعها في مساكنهم وقراهم، والقيام عليها منفردين أو متعاونين، وأساسها تحويل جزء من المحاصيل الزراعية إلى منتجات مصنوعة، وهي أقرب الصناعات إلى الاقتصاد الزراعي، وأقرب منلاً لجمهور المزارعين، ملاكا كانوا أو مستأجرين أو أجراء، وهي أولى بالرعاية والتشجيع؛ لأنها وسيلة ميسورة وناجعة لزيادة دخل الزراع ورفع مستوى معيشتهم، هذا إلى أنها تزيد من مستواهم الثقافي؛ لأن الصناعة ترفع ولا ريب مستوى الذكاء والتفكير، فيمن يمارسها، اعتبر ذلك فيها دلت عليه المشاهدات من أن الأمم الصناعية أرقى في مجموعها من الأمم التي تقتصر على الحياة الزراعية، ثم إن تعميم الصناعات الريفية يوجد عملاً للفلاح وقت فراغه من عمله الزراعي، وهو وقت يضع سدى على الفلاح وعلى البلاد.

إن بعض الصناعات الريفية قائم في البلاد، كغزل القطن والصوف بالمغازل اليدوية، ونسج بعض الأقمشة بالأنوال اليدوية أيضاً، ونسج السجاد والأكلمة (جمع كليم) في البيوت، وقد نجحت هذه الصناعة في بعض القرى والبنادر، وصناعة الجوارب على الماكينات اليدوية، وصناعة العجوة، وصناعة الخل، وصناعة المسلى والمجن إلخ.

والمهم هو تحسين وسائل هذه الصناعات وتشجيعها وتعميمها، وعلى الحكومة أن تساهم في ذلك، إذ هي في حاجة إلى التوجيه والإرشاد والتشجيع، ففي إنجلترا مثلاً تؤلف الحكومة وحدات دراسية متنقلة تجوب المناطق الزراعية وتزور كل سنة عدة مراكز، وتلقى الدروس والمحاضرات في صناعة الزبد والمجن واستخراج اللبن الصحي التنظيف وحفظ البيض وما إلى ذلك، وترشد المزارعين إلى إتقان هذه الصناعات، فعلى الحكومة أن تتبع مثل هذه الطريقة وأن تنشئ مراكز للتدريب الصناعي في القرى الكبرى، وتعمل على تعميم الصناعات

الريفية في القرى كبيرها وصغيرها، واختيار ما يلائم كل منطقة من هذه الصناعات.

إن البلاد تستورد من الخارج سنويا من المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية ما تزيد قيمته على عدة ملايين من الجنيهات، فإذا تقدمت الصناعات الزراعية عامة، والريفية بنوع خاص، فإن منتجاتها تكفى حاجة السكان وتغنيهم عن استيراد هذه الكميات من الخارج، وتزيد من دخل الزراع.

ومن الصناعات الريفية والمنزلية الواجب ترقيتها وتنظيمها وتعميمها، تحفيف البلح، واستخراج المنتجات المصنوعة منه بالأساليب الحديثة التى ترفع من قيمتها وتزيد من الإقبال عليها وتصلح للتصدير.

وصنع المربات، واستخراج شراب الفاكهة المختلفة أنواعه، واشتياار العسل من خلايا النحل، وصناعة العسل الأسود، وتقطير الأزهار، وحفظ البيض، وصناعة الفطير والحلوى.

وتجفيف الخضروات والبقول والفواكه، وتجفيف الأسماك وبخاصة أنواع السردين، وتجفيف اللحوم.

وصناعة منتجات الألبان كالجبن بأنواعه البسيطة والممتازة والرفيعة، والزبد والمسلق، وإنتاج اللبن الصفى النقى وبيعه فى المدن القريبة من القرى.

والغزل والنسيج على الأنوال اليدوية فى البيوت، والتقدم من هذا إلى صناعة التريكو، فلئنا نمارس فى البيوت ولا تحتاج إلى آلات وأجهزة كبيرة.

وصناعة السجاد والأكلمة.

وصناعة الحصر والمكائل (القفف والغلقان)، والسلال (جمع سلة)، والمقاعد (الكراسى)، والأرائك (الكنبات)، والأسرة (السراير)، والأثاث الريفى البسيط، والأقفاص، وأدوات النظافة، والدواسات، والمكانس، والخبال، والدوبارة.

وخصوص الطرايش، وقد نجحت هذه الصناعة فى السنوات الأخيرة، وصار

جدل خصوص الطرايش من الصناعات المنزلية الناجحة، وبخاصة في رشيد، ويجدل هذا الخوص من سعف النخل كما تجدل منه القبعات وحقائب اليد الجميلة، وبعض أنواع الأحذية الصيفية.

والتطريز بأنواعه.

والفخار ومشتقاته إلخ إلخ.

والمصنوعات الجلدية البسيطة.

كل هذا على سبيل المثال، وإن حسن التوجيه كفيلا باستحداث صناعات ريفية ومنزلية أخرى.

الثروة المعدنية والبترول

ليست مصر خصبة في أراضيها الزراعية فحسب، بل هي غنية بمعادنها المطمورة في جوف الأرض، في صحاريها ووهادها، وعلى شواطئها، وبين صخورها ورمالها، ولكن هذه الثروة المعدنية لا تزال البلاد محرومة من استثمارها والإفادة منها، ولو وجهت جهودها لاستثمارها لدرت عليها من الخير والحياة والثروة أكثر مما تدره القشرة الظاهرة من أراضيها، ولفتح لها موارد جديدة لزيادة دخل البلاد وأهلها، ولقد عرف حتى الآن أن في جوف الأرض المصرية معادن كثيرة، منها الحديد والذهب والرصاص والنيحاس والنيكل والكروم والولفرام والنطرون والاسبستوس والمنجنيز والفوسفات والكاولين والقصدير والزنك والكبريت والملح والشبة وغيرها، وكثير من الأملاح التي تستعمل في صناعة التلوين ومواد الدباغة، هذا إلى ما فيها من أحجار الجرانيت والرخام والمرمر والبورفير وغير ذلك، وبعض هذه الأحجار والمعادن قد استخرج وظهرت مزاياه ومنافعه، ولكن الجانب الأكبر من هذه الثروة لا يزال مطموراً في جوف الأرض، ومن الواجب أن توجه الحكومة والأثرياء جهودهم للتنقيب والكشف عن هذه الثروة واستثمارها.

وقد ثبت أن مصر غنية بمناجم البترول، وما اكتشف منها حتى الآن ينبيء

بذلك، وواجب على الحكومة أن ترسم سياسة بترولية ترمى إلى استثمار هذه المنايع، وتبعد عنها قدر استطاعتها النفوذ الأجنبي والاستغلال الاستعماري، وأن توجه جهودها لمسح المناطق الذى يدل تكوينها الجيولوجى على وجود المعادن فيها للوصول إلى استخراج كنوزها واستثمارها.

استثمار الثروة المائية وتنمية مصايد الأسماك

مضر من أغنى البلاد فى الأسماك، فسواحلها البحرية ممتدة وتقع على بحرين عامرين بشتى أنواع السمك، عدا ما بها من البحيرات والنيل الذى يجرى فيها وما يتفرع عنه من المجارى المائية الغنية بهذه الثروة، وهى تنتج فى الوقت الحاضر سنوياً ٥٣ ألف طن من الأسماك يقدر ثمنها بنحو مليونين من الجنيهات، وهذه الصناعة مصدر رزق لنحو سبعين ألفاً من الصيادين ومثل هذا العدد من العمال والوسطاء والتجار.

وهذه الثروة تتضاعف إذا وجدت من الحكومة عناية وجهداً فى سبيل تنميتها واستغلال مواردها وإمدادها بأدوات الصيد الحديثة والمعدات الصالحة، وإنشاء مزارع مائية لتجارب توالد الأسماك وتربيتها فى الجهات الصالحة لها. واستيراد الأنواع التى يمكن توطئها فى المياه المصرية، وإنشاء معاهد لتعليم فن الصيد على الأساليب المنتجة، وتشجيع البحوث العلمية عنها، واتباع الوسائل الفنية لحفظ الأسماك، وبخاصة السردين فى العلب، وتخفيف ما يصلح للتجفيف منها وتقليحه واستخراج الزيوت والجلود والأسمدة وبعض المصنوعات الصدفية منها، وحسن تصريف الأسماك ومنتجاتها فى الأسواق القريبة والبعيدة، والعناية باستخراج الإسفنج من المياه المصرية، فإنه من خير أنواع الإسفنج فى العالم، ولكن ليس للمصريين حتى الآن نصيب فى استثماره.

والواقع أن الحكومة مهملة هذه الناحية، ومن نتائج هذا الإهمال أن إنتاج الصيد لم يحرم من النمو فحسب، بل تراجع وتناقص إلى حد أن إنتاج بحيرة المنزلة وهى أكبر مورد للصيد قد نقص نقصاً هائلاً عما كان عليه سنة ١٩٢٥، إذ نزل إلى الثلث، ومن الواجب على الحكومة أن تهض بهذه الناحية الهامة، فإنها،

إلى جانب ما تدرّه على المحترفين للصيد من الأرباح والمكاسب، توفر للشعب غذاء من خير أنواع الأغذية الشعبية وأحسنها أثرًا في تحسين صحة الطبقات المحرومة منه.

البنوك الصناعية

إذا كان لبنك مصر الأثر الكبير في تمويل الصناعات بما أسسه من الشركات الصناعية، فكم يكون لبنك مخصص للصناعة من الأثر في نهوض الصناعات وإمدادها بالمال والمساعدات وتوجيهها التوجيه المؤسس على العلم والخبرة والتجارب.

هذا إلى أن عمل البنك الصناعى للصناع لا يقل ضرورة عن عمل بنك التسليف الزراعى للزراع، فهو يؤدى للصناع ما يؤديه بنك التسليف الزراعى للزراع؛ لأن البنوك الصناعية تمد الصناعات وبخاصة الزراعية منها بالقروض الموسمية التى تقرضها للصناع والزراع الصناعيين بضمان منتجاتهم المصنوعة، فهى وسيلة حيوية للنهضة الصناعية، وبغيرها يعجز الصناع فى الغالب عن متابعة إنتاجهم الصناعى، أو يصبحون تحت رحمة المرابين الذين يستغلونهم ويتسببون فى فقرهم ويوار صناعتهم.

ولقد أحسنت الحكومة صنعًا بإنشاء البنك الصناعى فى العام الماضى (١٩٤٨) فعسى أن يؤدى ما ينتظر منه من تمويل الصناعات الكبيرة والصغيرة وإمدادها بمختلف أنواع المساعدات.

وإن كثيرًا من المشروعات الصناعية العامة لمجديرة بمساهمة فيها، مثل توليد الكهرباء والغاز، والأسمدة الكيماوية، ومشروعات المياه، والنقل البرى والبحرى والجوى، واستغلال المعادن والصناعات الثقيلة، وما إلى ذلك.

الصناعات الحربية

على الحكومة إحياء الصناعات الحربية، واستكمال حاجات الدفاع من ذخيرة ومدافع وبنادق وسلاح ومهمات وعتاد من مصانع البلاد، فمن المحقق أنه

لا يمكن لأمة تريد أن تحافظ على كيائها أن تعتمد على الخارج في استيفاء حاجاتها من السلاح، إذ لا يتوافر لها ذلك أثناء الحروب، وقد تمتنع الدول المصدرة للسلاح عن إمدادها بما تطلب، لأسباب سياسية أو حربية، فالدولة التي تعتمد على الغير في إمدادها بالسلاح تحكم على نفسها مقدماً بالهزيمة، وهيئات أن تطمن على كيائها إلا إذا توافرت لديها الصناعات والمنتجات الحربية.

هذا إلى أن إنشاء المصانع الحربية ينهض بحركة العمران، ويفتح آفاقاً واسعة للنشاط الاقتصادي في البلاد وتشغيل العمال والفنيين والموظفين.

فالصناعات الحربية تقتضى إنشاء مصانع للسلاح والذخيرة، ومصانع للحديد والصلب والمدافع والبنادق والسيارات والدبابات والطائرات، ومصانع للنسيج، وأعمال الخشب والبناء، والصناعات الكيماوية، وما إلى ذلك.

والحكومة قد قصرت السنين الطويلة في إنشاء المصانع الحربية، وهذا التقصير من أهم أسباب ضعف البلاد الحربي والسياسي، وليس لها عذر في تقصيرها؛ لأن تاريخ مصر الحربي يشهد باستعدادها لهذه الصناعات إذا توافرت الهمة والإرادة القوية.

لقد أنشأت مصر في عهد محمد علي دار صناعة (ترسانة) كبرى في «القلعة» لصنع البنادق وصب المدافع، كان بها مصنع للبنادق يخرج كل شهر من ٦٠٠ إلى ٦٥٠ بندقية، وكان بها معمل لصب المدافع، يخرج كل شهر من ثلاثة إلى أربعة مدافع، وكانت تصنع فيه مدافع الهاون ذات الثماني بوصات، ومدافع قطرها ٢٤ بوصة.

وكان بهذه الترسانة قسم خاص لمصنع زناد البنادق، والسيوف والرماح للفرسان، وحقائب الجنود، ومخالب السيوف، وكل ما يلزم لتسليح الجنود من المشاة والفرسان، وحلية الخيل من اللجم والسروج وما إليها، وفيها مصنع واسع لعمل صنائيق البارود، ومواسير البنادق، ومصنع آخر لصنع ألواح النحاس التي تستخدم لوقاية السفن الحربية^(٨).

(٨) راجع في تفصيل ذلك كتابنا «عصر محمد علي» ص ٣٠٢ وما بعدها. (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

والى جانب مصنع البنادق بالقلعة، أنشأ محمد على معملًا آخر لصنعها بالحوض المرصود، كان يخرج في الشهر نحو ٩٠٠ بندقية، ومعملًا ثالثًا في ضواحي القاهرة^(٩)، وستة معامل للبارود أقيمت في القاهرة، والبدرشين، والأشمونيين، والفيوم، وأهناس، والطرانة، أنتجت في سنة واحدة وهى سنة ١٨٢٣ ما مقداره ١٥٧٨٤ قنطارًا من البارود.

وقد زار المارشال مارمون ترسانة القلعة سنة ١٨٣٤، فأعجب بنظامها وأعمالها، وكتب عنها ما يلى: «زرت دار الصناعة بالقلعة وعينت بها فحصًا وتقصيًا، فألفت البنادق التى تصنع فيها بالغة من الجودة مبلغ ما يصنع فى مصانعنا، وهى تصنع على الطراز الفرنسى، وتتخذ فيها الاحتياطات والوسائل التى نستعملها نحن لضمان جودة الأسلحة، وتتبع النظام نفسه الذى تتبعه نحن فى تصريف العمل وتوزيعه، والرقابة عليه، وكل ما يصنع فيها يعمل قطعة قطعة، ومعمل القلعة يضارع أحسن معامل الأسلحة فى فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير^(١٠)».

وزار المصانع الثلاثة للبنادق، وذكر أنها تصنع فى السنة ٣٦ ألف بندقية عدا الطينجات والسيوف^(١١).

فهذه الحقائق والمشاهدات تدلّ على أن مصر تستطيع إذا أرادت أن تنشئ المصانع الكفيلة بسد حاجتها من البنادق والذخائر والمدافع والعتاد، وإذا كانت الحكومة قد أنشأت هذه المصانع منذ ١٥٠ سنة، فهى ولا ريب أقدر على إنشائها بعد أن خطت الخطوات الواسعة فى التقدم الصناعى، ولا ينقصها لتحقيق هذا الغرض إلا العزيمة والإخلاص فى العمل.

صناعة النقل البحرى وإنشاء البحرية المصرية

ليس لنا إلى الآن (١٩٤٨) أسطول تجارى يذكر ولا خطوط للملاحة، مع أن

(٩) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر محمد على» ص ٣٠٢ وما بعدها (طبعة ثانية) وباطبعات التالية.

(١٠) رحلة البوق دى راجوز (المارشال مارمون) ج ٣ ص ٢٨٣.

(١١) رحلة البوق دى راجوز ج ٣ ص ٢٨٤ وكتابنا عصر محمد على ص ٣٠٦ (طبعة ثانية) وباطبعات

هذه الوسائل ضرورية لنشر تجارتنا وتمصيرها وزيادة موارد البلاد من التجارة والملاحة، وصادراتنا ووارداتنا تنقل في الغالب على سفن أجنبية، فتضيق على البلاد كل عام ملايين الجنيهات في أجور النقل ورسوم التأمين، وقد يتعطل نقل المتاجر التي نحتاج إلى تصديرها أو استيرادها، ولو توافر لمصر أسطول تجارى لما تسربت هذه الملايين إلى شركات النقل الأجنبية، ولصارت إلى الأهلين، وتفتحت آفاق العمل المثمر للمهندسين والضباط والبحارة والعمال ومن إليهم، فمن أوجب واجبات الحكومة إنشاء أسطول تجارى، وعليها أن تبادر ولو بابتياح بعض البواخر تكون ملكاً لها وتنقل عليها مبيعاتها إلى الخارج ومطلوباتها من الخارج أيضاً.

وعليها تقديم المساعدات المالية للبواخر والمنشآت البحرية المصرية كما تفعل الحكومات الأوروبية.

ومن واجباتها توسيع الموانئ المصرية الحالية واستكمالها وإنشاء موانئ جديدة كميناء دمياط، لكي تساعد على نمو التجارة والعمران.

ويجب عليها تأسيس دور الصناعة (الترسانات) لإنشاء البواخر التجارية والحربية، وإصلاحها، وتعليم طوائف الشباب فنون البحرية والعمل بالسفن.

ولا يستساغ القول بأن مصر ليست مستعدة لإنشاء السفن التجارية، والبوارج الحربية، فلقد أنشأت بالإسكندرية سنة ١٨٢٩ - ١٨٣١ الترسانة الكبرى التي كانت تبقى فيها البوارج الحربية وسفن النقل، وإليها يرجع الفضل في تشييد الأسطول المصرى الذى كان له الشأن الكبير فى عهد محمد على^(١٢).

ولقد زار المارشال مارمون هذه الترسانة سنة ١٨٣٤، فأثنى على نظامها وضخامتها، وبهرته دقة أعمالها وكفاءة عمالها المصريين، وكتب عنها ما يلى:

« زرت الترسانة والأسطول، وكنت شديد اللهفة لزيارة هذه المنشآت المدهشة التي لم يكن يتصور العقل تأسيسها، ففى سنة ١٨٢٨ لم يكن بالإسكندرية

(١٢) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا عصر محمد على الفصل الحادى عشر.

إلا ساحل مقفر، ولكن هذا الساحل أصبح في سنة ١٨٣٤ مغطى بترسانة كاملة بنيت على مساحة واسعة، وأحواض للسفن، ومخازن ومعامل لكل نوع، وبما استوقف نظري ورشة الحبال التي يبلغ طولها ١٠٤٠ أقدام، أى في طول ورشة الجبال بشفر طولون، وقد شاهدت في الترسانة عمالاً يعملون في مختلف معاملها، ولهم مهارة في كل ما يعهد إليهم من الأعمال البحرية، وهم جميعاً من المصريين، ويسود بينهم النظام والعمل والنشاط، وهذه الترسانة التي لم يمض على إنشائها أكثر من ست سنوات قد صنع فيها عشر بوارج، سلاح كل منها مائة مدفع، وقد تم تسليم سبع منها تمخر العباب الآن، أما الثلاث الأخرى فلا تزال بالحوض على وشك نزولها إلى الماء، هذا عدا السفن التي من نوع الفرقاطة والكورفت والأبريق، مما جعل عدد الأسطول يزيد على ثلاثين سفينة حربية، وقد تمت هذه المنشآت ووصلت البحرية المصرية إلى هذه النتائج المدهشة في ذلك الزمن القصير في بلاد ليس فيها أخشاب ولا حديد ولا نحاس، ولم يكن فيها عمال ولا بحارة ولا ضباط مجربون، أى أنها كانت مفتقرة إلى كل العناصر اللازمة لإنشاء أسطول، وهذه هبة لا نظير لها في التاريخ، والفضل في هذا العمل الجليل راجع إلى كفاية السيو سرى، وإلى عزيمة محمد على الحديدية التي تغلبت على كل الصعاب، وقد كان العمل يتولاه الرجال الفنيون، ولكن محمد على كان يقضى أياماً بأكملها وسط العمال فكان حضوره يبعث في نفوسهم روح النشاط والهمة، وبذلك العقبات التي تعترض العمل وتحمل كل واحد من العمل على بذل كل ما في طاقته من الجهود».

وقال عن كفاءة المصريين في الشؤون البحرية:

«إن العربى - يريد المصرى - له حظ عظيم من المقدرة على التقليد تبلغ درجة النبوغ، وهو متصف بالاستقامة والنشاط والغيرة مع المرونة والطاعة، وبهذه الصفات يمكنه الوصول إلى تحقيق كل ما يريده الإنسان، وبفضل هذه المزايا صار العمال الذين خرجوا من صفوف الفلاحين أخصائيين في الفروع والفنون التي توفروا عليها، كل فيما خصص له.

«ولم يقتصر الأمر على تدريبهم على أعمال الخشابين والتجارين والحدادين، بل

تخصص منهم كثيرون لأعمال بلغت غاية الدقة، فنجحوا في صنع آلات البحرية، كالوصلات والنظارات، وقد شاهدت بنفسى المعامل التى تصنع فيها هذه الآلات، والعمال الذين يصنعونها، ورأيت الإتقان فى صنعها، والعمال الفنيون الذين يصنعونها لم يُلحِصَ عليهم سنتان فى التمرن على تلك الأعمال، ومن الحق أن يقال إنه لا ينتظر الوصول إلى هذه النتيجة بمثل هذه السرعة من عمال أوروبيين يؤخذون من صفوف الفلاحين مهما كانت الأمة التى يختارون منها». وقال عن زيارته لبعض قطع الأسطول المصرى الذى أنشئ فى هذه الترسانة:

«نزلت إلى الميناء لزيارة البوارج المصرية الراسية بها، وكان عددها سبعة، عادت حديثاً من جولة فوق ظهر البحار على سواحل آسيا (سوريا والأناضول) قضت فيها ستة أشهر، وكل بارجة منها مسلحة بمائة مدفع ومدافعها كلها من عيار واحد، ولا شك أن وحدة العيار لها فائدة كبرى عندما تشتبك البوارج فى القتال ومن المدهش أن هذه الميزة السهلة فى ذاتها لم تلتفت لها الدول البحرية الكبرى وأن ابتكارها يجرى على يد دولة أجنبية تبدأ عهداً بالحضارة».

وقال عن زيارته لبارجة الأميرال مصطفى مطوس باشا قائد الدونمة: «استقبلنى مطوس باشا بالتعليم المعتاد وعلى قصف المدافع فوق ظهر بارجته (عكا) التى كان يركبها، وكان يصحبنى الأميرال بيسون، وقد تفقدت البارجة، وأمعنت النظر فيها بعناية خاصة، فلم أر إلا ما يستوجب الإعجاب بنظامها وترتيبها، وهذه البارجة كغيرها من البوارج الكبرى هى المنشآت البديعة التى أخرجتها ترسانة الإسكندرية، وقد اشتركت فى الحرب مرتين على ظهر البحر^(١٣)».

وكتب كلوت بك يصف ما يلفته البحرية المصرية من القوة والتقدم وقتئذ:

«حما لا ريب فيه أن إيجاد ترسانة وإنشاء أسطول على ذلك الوجه من السرعة لما يقضى بالعجب، ويدل على قوة العبقرية، فقد كان شاطئ البحر

(١٣) رحلة المارشال مارمون ج ٣ ص ١٧١ وكتابنا عصر محمد على ص ٤٢١. طبعة سابقة وبإطعام كلها.

بالإسكندرية كالصحراء الخالية من كل أثر لكائن، فلم تمض سنوات أربع حتى عمر بترسانة كاملة الأدوات، مستجمعة لشتات اللوازم والتجهيزات، فمن قواعد منحدر لإنشاء السفن عليها وتنزيلها إلى البحر، وورش ومحازن، ومصنع للحبال تمتد بنايته طولاً ألفاً وأربعين قلعماً، أى كطول مصنع الحبال في ثغر طولون، وأنشئت من خلال تلك المدة دونمة مؤلفة من ثلاثين سفينة، وسلّحت وجهّزت بالعدد والرجال، وجريت للمرة الأولى من إنشائها في مطاردة أحد الأساطيل العثمانية.

«وما هى إلا فترة قصيرة من الزمن حتى أدهشت البحرية المصرية أساطين علم البحر وثقافته، سواء بدقة حركات السفن وضبطها، أو بدرجة البحارة وحسن قيامهم على الأعمال المنوطة بهم، وقد أصبح المصريون، وهم شعب مفطور على الامتثال ومحامد الخصال، كأنهم خلقوا لممارسة البحر، ولقد سبق لنا ذكر فضائلهم الحربية ومناقبهم العسكرية، ونقول الآن إنه بالنظر إلى سكانهم شواطئ النيل وهو النهر الذى بلغ من السعة في نظرهم إلى تسميتهم إياه بالبحر، كانوا من أقدر الناس على السباحة وأميلهم إلى معاناة فنون الملاحة، ومن المناقب التى توافرت فيهم غير ما تقدم تأثرهم الشديد بعوامل المناظرة، وحجهم ألا يحرز قصب السبق سواهم، ومعلوم أن ثغر الإسكندرية تتردد عليه باسم الزيارة سفن كثيرة تحقّق عليها أعلام دول مختلفة، فكان منظر هذه السفن يبعث في نفوس الشبان المنتظمين منهم في سلك البحرية روح الغيرة والحماسة، ويستفزهم إلى الرغبة في إطلاع الخبيرين في السفن كل يوم على ما حذّوه من الحركات في المناورات، وبما بذلك في نفوسهم إحساس الشمم، وتنبّه الشعور بالكرامة، فكانت هذه المظاهر من أقوى العوامل على تنافسهم في إحراز أوفر قسط من العلوم والفنون، ويؤخذ من آراء الأخصائيين في حالة البحرية المصرية أن الفرق بينها وبين بحرية الأستانة كالفرق بين جيوش محمد على البرية وجيوش الباب العالى.

«وامتازت بحرية محمد على أول وهلة بالتفوق في شبه جزيرة (موره)، وكان من دلائل تفوقها العظيم أن الحراقات اليونانية التى طالما هلعت لمراها قلوب

أهل الآستانة وقبعت بسببها أساطيلهم، لم تخش بأسها السفن المصرية التي كان يقوم على أمرها في ذلك العهد ربان السفينة الفرنسي المسيو لوتليليه، ولقد شرف الأسطول المصرى الجديد مصر، ورفع ذكرها أثناء حملة سورية، إذ قامت سفنه بمراقبة سواحل الشام، ومنعت الأتراك من النزول إليها، وقبضت في أنحائها على بعض السفن العثمانية، وساعدت المصريين على حصار عكا، واقتفت أثر الدونمة العثمانية التي كانت أكثر منها عدداً وأوفر مدداً، حتى حضرته في مرسى (مرمريس)، ثم دفعتها أمامها حتى مضى الدردنيل التي أشرفت أن تجتازه لولا مداخله الدول الأوروبية التي حالت دون تحقيق هذه البغية، مدفوعة بما هو معروف من عوامل السياسة».

وكتب ما يلي عن كفاية العمال المصريين ومهارتهم وحسن استعدادهم:

«إن العمال المصريين هم الذين كانوا ينجزون أعمال إنشاء السفن، وقد أظهروا فيها من الأهلية والدراية ما يوجب الدهش، وكان يشتغل منهم بالترسانة من ستة آلاف عامل إلى ثمانية آلاف، أما العمال الأتراك فلم يبد منهم ما يستوجب ارتياح المسيو سريزي ورضاه عنهم؛ لأنهم كانوا من الأزدهاء بنفوسهم والنزوع إلى العصيان والتمرد بما يحول دون صلاحهم لإجادة ما يناط بهم من الأعمال، فكانوا من هذا الوجه على نقيض المصريين الذين كانوا يدركون بسهولة سر الصنعة مما كان ينجز أمامهم من الأعمال ويتفهمون دقائقها بما عهد فيهم من الذكاء ومائة الأخلاق والامتنان للرؤساء، هذا فضلاً على أنهم فطروا في فهم ما يجمع عليهم فهمه على تحكيم النظر أكثر منه على الذكاء والعقل، حتى أن الرسم البسيط يرشدكم إلى فهم حقائق الأشياء بمجرد النظر إليه قبل إمعان الفكر والرؤية فيه، إلا أن المصرى مع هذا سريع النسيان لما يتعلمه، فضلاً عن أنه إذا بلغ من التعلم درجة ما لا يرغب في تجاوزها إلى ما بعدها، وهذا النقص يحول بلا ريب دون سعيه إلى الكمال.

«وهم أميل إلى مزاوله هذه الصناعات التي أساسها تقليد الأشكال والنماذج الثابتة، ومن ثم تراهم يجيدون صناعة البكر وقماش الأشرطة والحبال، والبراميل والنجارة الدقيقة، ويحسنون ثقب الثقوب وقلفطة المراكب، وإنما لا يمكن

الاعتماد عليهم فيها إذا مست الحاجة إلى تغيير الأحجام واستنباط أشكال تخالف ما عهدوه عليه من المثل، كما يتفق أحياناً في مصانع الآلات والحدادة والسبك، ما لم يراقبهم أثناء أدائهم إياها الرؤساء الأوروبيون، فإنهم في هذه الحالة يقومون بما هو مطلوب منهم على خير ما يرام، وترسانة الإسكندرية، التي يصنع فيها كل شيء بأيدي المصريين، وتناظر لهذا السبب جميع ترسانات الدنيا، دليل على مبلغ ما يمكن الاستفادة به من العمال المصريين، ويقين أن عامة الشعب في أوروبا لا يستطيعون أن يؤديوا من جلائل الأعمال ما يؤديه العمال المصريون في مثل الوقت القصير الذي يقومون بها فيه»^(١٤).

فإذا كانت مصر قد استطاعت إنشاء تلك الترسنة العظيمة وهذا الأسطول الضخم منذ نصف ومائة عام فكيف يشك في إمكانها تجديد هذه المنشآت بعد أن بلغت ما بلغت من الوعي القومي ومن النهضة العلمية والصناعية؟ إن الأمر إنما يحتاج إلى شحذ العزائم لإدراك هذه الغاية.

هذا، وإن إحياء البحرية المصرية لا يقتصر الواجب فيه على الحكومة، بل إن السراة من المواطنين يستطيعون أن يساهموا في هذا المجال بقسط كبير، باقتناء البواخر والسفن التجارية، وإعدادها للملاحة والشحن، ونقل المسافرين، وإنشاء دور الصناعة لبناء هذه البواخر وإصلاحها واستكمال معداتها وتجهيزها بكل ما يلزمها، لقد كانت لمصر بواخر تجارية عديدة على الطراز الحديث في عهد الخديو إسماعيل، بلغت ستاً وعشرين باخرة^(١٥)، كان لها فضل كبير في نشاط حركة التجارة الخارجية لمصر وتسهيل مواصلاتها البحرية مع الأقطار الأخرى، وزاحمت شركات الملاحة الأجنبية في هذا الصدد، ونجحت في عملها، إذ كانت تجوب البحار رافعة العلم المصرى وتنقل الناس والمتاجر والبريد بين ثغور مصر وشواطئ البحر الأبيض المتوسط في سوريا والأناضول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبوسفور، وثغور البحر الأحمر كسواكن ومصوع وينبع وجدة

(١٤) كلوت بك. لمحة عامة إلى مصر ج ٢ ص ٣٧٨ (٢٤٦) من الأصل الفرنسي) وكتابتها «عصر محمد

على» (طبعة أولى) ٣٤٥ (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

(١٥) راجع في تفصيل ذلك كتابنا «عصر إسماعيل» ج ١ ص ١٩٩. وبالطبعات التالية.

والحديدية، وتحتاز بوغاز باب المندب إلى زيلغ وبربره، وبقيت هذه البواخر وملحقاتها من المنشآت البحرية إلى أن باعتهما الحكومة في أوائل عهد الاحتلال إلى شركة إنجليزية بأبخس الأثمان^(١٦). فمن واجب السراة في مصر أن يساهموا في تأسيس البحرية المصرية ويبعثوا النشاط والحياة في منشآتها، ولديهم كل الوسائل لتحقيق هذا الهدف القومي العظيم.

الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان

على الحكومة أن ترسم سياسة ثابتة تجعل من مصر والسودان وحدة اقتصادية واحدة.

إن وحدة وادى النيل ليست حقيقة جغرافية وسياسية فحسب، بل هي أيضاً قاعدة أساسية ضرورية لاقتصاديات مصر والسودان معاً، وهذه الناحية لا تقل شأنًا وأثرًا من الناحية السياسية؛ لأن كيان الوادى مرتبط بها، وكل من أجزائه مكمل بعضه لبعض، ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

ومن أول دعائم الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تعهد التبادل التجارى بينهما، وهذا التبادل لا يزال ضعيفاً ضئيلاً، ويرجع إلى صعوبة المواصلات وقلة العناية التى يجب أن تصدر عن الحكومة وعن الأفراد والهيئات والجماعات بهذه الناحية الهامة، ثم إلى العقبات التى تضعها الإدارة الاستعمارية فى السودان فى سبيل إثناء هذا التبادل، على أن هذه العقبات يمكن تذليلها بقوة العزيمة والعمل الجدى المتواصل.

إن السياسة الاستعمارية قد عملت على فصم عرى الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان، فأقامت العقبات والعراقيل فى طريق المواصلات بينهما، وحالت دون ربطهما بالسكك الحديدية التى تسهل نقل المتاجر بين البلدين، وأنشأت مدينة بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر والحيلولة بينهما اقتصادياً، وأحجمت الحكومة المصرية بتأثير الاحتلال حتى سنة ١٩٤٨ عن مد

(١٦) كتابنا - مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٧ من الطبعة الأولى وبالطبعات التالية.

الخط الحديدى إلى السودان، مع أن المسافة بين نهاية الخطوط الحديدية في أسوان وبدايتها في السودان لا تتجاوز ثلثمائة كيلو متر، ومنعت مده فيها إلى أسوان جنوباً أى في مديرية أسوان ذاتها، كما ظلت البواخر النيلية بين أسوان ووادى حلفا إلى الآن (١٩٤٨) تابعة للإدارة الاستعمارية في السودان، مع أن هذه البواخر تجرى في أرض مصرية بحث.

وأدت التفرقة في النظام الجمركى إلى ضعف التبادل التجارى بين البلدين، ومزاحمة المنتجات الأجنبية للمنتجات المصرية مزاحمة غير مشروعة، ذلك أن المادة السابعة من اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الباطلة تنص على أنت «لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت لآخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن».

فلما عدلت مصر نظامها الجمركى سنة ١٩٣٠ كما تقدم بيانه وأخذت بنظام الرسم النوعى بما يتفق مع مصلحة الإنتاج الأهلى بدلاً من نظام الرسم القيمى الذى كان معمولاً به من قبل، لم يسر هذا التعديل على السودان، وبقي النظام الجمركى فيه على حاله، وبقيت الرسوم على الواردات الأجنبية إليه وبخاصة المنسوجات والأحذية مخفضة لدرجة جعلت البضائع الأجنبية الرخيصة والرديئة تغمر الأسواق ولا تدع مجالاً لتصرف المنتجات المصرية فيه.

ولما شبت الحرب العالمية الأخيرة عمدت حكومة السودان إلى تقييد تصدير الحاصلات السودانية إلى مصر تقييداً أضرب بمصلحة البلدين وجعلت التصدير محتكراً في يد هيئة بريطانية، فأخذت هذه الهيئة تشتري حاصلات السودان بأسعار مخفضة، وتبيعها في مصر بأضعاف قيمتها، وعادت أرباح هذا الاحتكار على

الهيئة البريطانية، وحرّم منها المصريون والسودانيون على السواء.
فالوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تقتضى امتداد الخطوط الحديدية
بينهما، واتباعهما نظاماً جمركياً واحداً، وتيسير حرية التبادل التجارى بينهما، ومنع
القيود التى تعرقل هذا التبادل.

وغنى عن البيان أن هذه الوحدة لا تقوم مع وجود الاستعمار البريطانى فى
السودان، وإن جلاء هذا الاستعمار هو السبيل الفعال إلى تحقيق هذه الوحدة.

وقد وجه «المؤتمر الاقتصادى الأول» الذى انعقد بمصر فى أبريل سنة ١٩٤٦
جانباً من عنايته إلى هذه المسألة الهامة، فخصّص جلسة ١٩ أبريل لبحث روابط
مصر الاقتصادية بالسودان، وانتهى من بحثه إلى وضع قرارات سديدة ننشرها
هنا؛ لأن فيها معظم القواعد الجوهرية لتحقيق هذه الوحدة:

١ - نظراً للعلاقة الوثيقة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية يرى المؤتمر
التمسك بوحدة وادى النيل والجلاء حتى يمكن توجيه الاقتصاد القومى فى
شطرى الوادى وفق المصلحة الوطنية المشتركة.

٢ - استعادة حرية التعامل التجارى بين مصر والسودان وإزالة كل القيود
والموانع والحواجز الجمركية القائمة.

٣ - توحيد النظام الجمركى فى مصر والسودان على الأساس النوعى
والقيمى مع مراعاة القوة الشرائية لسكان السودان فى أسعار المنتجات المصرية
بأسواق السودان.

٤ - النهوض بالزراعة فى السودان عن طريق الاستفادة من الخبرة والدراية
والعمال والمال على أساس أن مصر والسودان مكملان لبعضهما البعض لا غنى
لأحدهما عن الآخر.

٥ - تنسيق وتنفيذ سياسة اقتصادية موحدة من مقتضاها أن ينتج كل من
شطرى الوادى ما يلائم استعداده من المنتجات اللازمة للوفاء بحاجة الوادى
بشطريه.

٦ - تنظيم وتيسير سبل المواصلات بين شمال الوادى وجنوبه مع البدء بتعبيد الطريق البرى الموصل بين حلفا والشلال (شلال أسوان) وإنشاء خط للسكك الحديدية بينها وتخفيض أجور النقل المتبادل على أن يعمل فى المستقبل على توحيد سعة الخطوط الحديدية فى كل من مصر والسودان.

٧ - إنشاء خطوط جوية مصرية تربط بين المدن المصرية والسودانية وتنظم رحلاتها بحيث ييسر انتقال الركاب وبخاصة رجال الأعمال من مدينة فى الشمال إلى أخرى فى الجنوب أو بالعكس فى ساعات محدودة.

٨ - النهوض بالصناعات الزراعية فى السودان وفى مقدمتها حفظ وتخفيف الخضر والفاكهة ومنتجات الألبان وتبريد اللحوم وحفظها.

٩ - إنشاء صناعات جديدة بالسودان لرفع مستوى معيشة سكانه بواسطة شركات سودانية أو مصرية سودانية.

١٠ - تعاون شطرى. الوادى على استغلال الثروة المعدنية التى تحتوىها أراضيه بإنشاء شركات مشتركة لهذا الغرض.

١١ - إنشاء شركات زراعية مصرية سودانية تتولى إصلاح الأراضى وإعدادها للزراعة وبيعها لصفار الملاك بشروط سهلة - مع استغلال جزء منها كمزارع نموذجية.

١٢ - إنشاء فروع للبنوك والهيئات العاملة المصرية فى السودان كبنك مصر وبعض شركاتها وبنك التسليف والجمعية الزراعية والجمعيات التعاونية وغيرها من الهيئات وذلك لتيسير تمويل المشروعات السودانية وتمكين إخواننا السودانيين من الاستفادة بجهود هذه الهيئات فى شتى نواحيها شأنهم فى ذلك شأن إخوانهم المصريين على قدم المساواة.

١٣ - تشجيع التعليم الزراعى والتجارى والصناعى فى ربوع السودان بمساعدة الحكومة المصرية والإكثار من البعثات العلمية والعلمية المتبادلة بين شطرى الوادى.

نظرة في الميزانيات

إن الميزانية هي مرآة الحياة الاقتصادية والمالية للدولة وللأمة، وهي ليست مجرد أرقام للدخل والمخرج، بل هي صورة لسياسة الحكومة الإنشائية وما تنفق في شق ضروب الإصلاح والتعمير.

فمن الواجب أن تكون الميزانية ميزانية إنتاج وإصلاح لا ميزانية أرقام وموظفين فحسب.

ما الذى ينفق من الميزانية على تنمية إنتاج البلاد واستثمار مواردها وزيادة ثروتها وتنمية دخلها ودخل الأهلى؟ ما الذى ينفق منها على إصلاح شئوننا الصحية والثقافية والاجتماعية؟ هذا هو الأساس الذى يجب أن يوضع للميزانية، أما أن يكون أساسها أن تكون ميزانية أرقام وموظفين فهذا ليس سبيل النهوض والتقدم.

من الممكن أن توضع الميزانية بحيث تتسع لمرتبات الموظفين، وفى الوقت نفسه تجعل منهم أداة إنتاج وعمران، وبهذه الطريقة تزيد من دخل البلاد وفى الوقت نفسه تزيد من عدد الموظفين المنتجين وترفع من مستواهم.

فالمشروعات العامة التى تتصل بإنتاج البلاد تزيد من عمرانها ودخلها، وتوجد مجالاً حيويًا لعدد أكبر من السكان وتوفر لهم أسباب اليسر والرخاء، وتستلزم عددًا أكبر من الموظفين، فهذه المشاريع هى العامل الحيوى الأكبر فى حل مشكلة الموظفين والعمال المتعطلين حلًا يوفق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة.

إن البلاد فى حاجة إلى مشاريع عديدة للإنتاج والعمران، فلتتفق عليها الحكومة ولتخصص لها فى الميزانية الجانب الأكبر من نفقاتها، فإنها بذلك تزيد من أبواب الدخل فى الميزانية وتزيد أيضًا من أبواب الدخل للبلاد عامة وللأفراد خاصة.

ويجب أن تتسم الميزانية بالطابع الشعبى، بحيث يخصص الجانب الأكبر فيها

لإصلاح حالة طبقات الشعب ورفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى والتخفيف عنهم، وتخصيص المبالغ الكافية للأعمال العمرانية، أو بعبارة أخرى يجب أن تكون الميزانية شعبية لا بيروقراطية (وظائفية)، يجب أن تكون منتجة فى ازدياد ثروة البلاد ورخائها، لا مقتصرة على إقرار الأمر الواقع «تسديد الخانات».

يوجد فى الحكومة موظفون زائدون عن حاجة العمل؛ لأن الحكومة لا توجد لهم عملاً منتجاً مثمرًا تستخدمهم فيه، ويتخرج كل عام أفواج من المتعلمين من مختلف الكليات والمعاهد يجدون أشق الصعوبات فى العمل والاستخدام، ويوجد أيضًا أفواج من العمال المتعطلين، وهذه المشكلة لا تحل إلا بالإقبال على المشروعات الإنتاجية العامة التى تضع الحكومة برامجها وتنفذها فتوجد مجالاً فسيحاً لاستخدام أولئك الأفواج من المتعلمين والعمال وتوفير لهم أسباب اليسر والرزق فى الوقت نفسه تزيد من عمران البلاد وتقدمها.

وفى ذلك تقول اللجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ :

«قد لجأت بعض الحكومات إثر الحرب الماضية إلى تشغيل العمال العاطلين وذلك بإنشاء الطرق التى كانت لازمة لها والتوسع فى ذلك، وكذا فى إصلاح الأراضى البور، وقد أسفرت هذه الوسيلة عن خير النتائج وحل جانب من مشكلة البطالة، ولا شك أن الحكومة وهى مدركة لكل هذه الحقائق ستعمل ما فى وسعها للقضاء على هذه المشكلة الاجتماعية، وفى مصر مشروعات إصلاحية واسعة المدى تنتظر الأيدى العاملة لإنجازها».

إصلاح النظام المالى .

لا سبيل إلى اطراد النهضة الاقتصادية ما لم يكن لها أساس وطيء سليم من النظام المالى.

وبما يؤسف له أن النظام المالى لا تزال تسير عليه البلاد يعطل نهضة البلاد الاقتصادية.

وأول عامل في فساد هذا النظام طريقة إصدار العملة الورق (البنكوت)، فإنه متروك للبنك الأهلي اسمًا، الأجنبي فعلاً، وهذا البنك هو الذى منح امتياز إصدار أوراق النقد، مما كان السبب في تراكم الأرصدة الاسترلينية وجعل منتجات البلاد ومبيعاتها تخرج من أيدي الأهلين بمقابل سندات على البنك، وقد كانت هذه الطريقة ولا تزال من أسباب غلاء المعيشة.

فإصلاح النظام المالى يقتضى استرداد الأرصدة الاسترلينية، وتغيير نظام إصدار العملة الورق، وجعل الإصدار بتوجيه الحكومة ورقابتها الفعلية، وأن يتولى إصدارها بنك مركزى مصرى اسمًا وفعلاً، وإلى أن يتم إنشاء هذا البنك يجب أن تستعمل الحكومة حقها في إلزام البنك الأهلي الحالى بجعل نصف غطاء أوراق النقد التى يصدرها ذهبًا والنصف الآخر من الأسهم والسندات التى تختارها الحكومة وتحددها وتعينها كما يقضى بذلك قانون تأسيسه، لا أن يترك الأمر لهواه وإرادته، ويجب لذلك إلغاء القرار الصادر من وزارة المالية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ (أثناء الحرب العالمية الأولى) بالترخيص مؤقتًا للبنك أن يستعير بسندان الخزانة البريطانية عن الغطاء الذهبى^(١٧) لأن هذا القرار هو مصدر الأرصدة الاسترلينية التى ناءت بها البلاد، ولا يمكن أن يتحقق استقلالنا النقدي قبل إلغاء هذا القرار^(١٨).

والبنك المركزى هو الأداة الفعالة لدعم استقلالنا النقدي وتنظيم سوقنا المالية.

واجبات المواطنين

إن واجبات المواطنين تدخل مبدئيًا ضمن واجبات الحكومة، لأن الوزراء

(١٧) انظر في تفصيل ذلك كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٥٧ وبالطبعات التالية.

(١٨) في سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١١٩ لتلك السنة، وهو يقضى بأن تضمن أية زيادة في إصدار البنكوت من تاريخ العمل به بسندات مصرية أو أدونات على الخزانة المصرية ولعل في تنفيذ هذا القانون بعض العلاج للنظام الذى تولد عن قرار ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ وما يجعل للحكومة بعض الرقابة على النظام وسد الباب في المستقبل على الأرصدة الاسترلينية.

ورؤساء المصالح والموظفين هم من المواطنين الذين عليهم أن يؤدوا واجباتهم بالذمة والصدق، تلك الواجبات التي تتطلبها منهم صفة المواطن قبل أن تقتضيها صفة موظف الدولة.

وعلى المواطنين عامة واجبات أخرى، وهى أن يوجهوا أفكارهم وعزائهم ونياتهم إلى المساهمة في نهضة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، لأن حركة التحرير السياسى لا تكتمل كما أسلفنا القول إلا إذا اقترنت بها حركة التحرير الاقتصادى والتقدم الاجتماعى.

ومن أول واجبات المواطن أن يشجع كل ما هو مصرى من المنتجات الزراعية والصناعية والتجارية، لأن هذا التشجيع هو عنوان الوطنية، فلا يشتري إلا من صانع مصرى، أو تاجر مصرى، ولا يأكل إلا طعاماً مصرياً، ولا يلبس إلا ملابس مصرية، ولا ينزل إلا في فندق مصرى، ولا يجلس إلا في مقهى مصرى، هذه دعوة قد يتأولها بعضنا بأنها دعوة الى التعصب الوطنى، وأنا أقول: فلتكن تعصباً وطنياً، فإن الوطن أحوج ما يكون الى التعصب له من أبنائه، ومهما قيل عن هذه الدعوة فإنها هى الحقيقة الواقعة لدى الشعوب التى تحتضنها فى الوطنية والتقدم، وهذه الشعوب ليست فى حاجة إلى مثل هذه الدعوة؛ لأنها تتبعها فعلاً فهى لا تحتاج إلى من ينهها إليها، إذ هى تدرك أنها من بدهيات الوطنية ومن أول مظاهرها العملية؛ لأن الوطنية عند الشعوب الحية ليست كلاماً أجوف، ولا عبارات ظنانية رخيصة، بل هى إيمان وإخلاص، وعمل وجهاد.

فتشجيع كل ما هو مصرى واجب على المواطنين، وإلى جانبه يجب على الصناع وأصحاب المصانع والتاجر من ناحيتهم أن يبذلوا أقصى جهودهم لإتقان عملهم وتحسين إنتاجهم ومسايرة التقدم الصناعى ومراعاة مصلحة الجمهور إلى جانب مصلحتهم، بحيث لا يقفون منه موقف الاستغلال، ولا يقتضون منه أكثر من الربح المشروع، فإن رعاية مصلحة الجمهور وسيلة ضرورية للتقدم الاقتصادى ومن شأنها تحبيب المواطنين فى الإنتاج المصرى دون الإنتاج الأجنبى.

واجبات الأثرياء

يجب عليهم استثمار أموالهم في المشروعات الاقتصادية القومية من صناعية ، وزراعية وتجارية وملاحية، كل بحسب مقدوره.

لقد هيات لهم الظروف مجال العمل في هذه النواحي، فعليهم أن يساهموا في ازدياد ثروة البلاد بالإقبال على إنشاء المؤسسات الاقتصادية التي تفيدهم، وفي الوقت نفسه تعود فائدتها على مواطنيهم وعلى البلاد عامة.

ولقد برهنت المنشآت التي أسسها الأثرياء المصريون أفراداً أو جماعات على نجاح عظيم، إذا أديرت بكفاية وحسن تدبير، وصدق عزيمة، ونال أصحابها منها الأرباح الوفيرة، فليكن هذا النجاح حافزاً لهم ولغيرهم على استثمار أموالهم وكفاياتهم في هذا المجال الفسيح.

واجبات المواطنين

وعلى المواطنين المصريين أن يساهموا في التقدم الاقتصادي، فيلتزموا أولاً حدود الاقتصاد في بيوتهم، ثم يتعاهدوا على تنشيط المنتجات والمصنوعات المصرية بدلاً من الأجنبية.

إنهم إن فعلوا ذلك ساعدوا على تحويل التجارة والصناعة إلى أيدي مصرية، أما أن يؤثرن المصنوعات والمتاجر والأزياء الأجنبية، ولا يلقين بالاً إلى وجوب تنشيط كل ما هو مصري، فهذا يتنافى مع واجبات المواطنين المثاليين.

إننا نشاهد الهنديين المثقفات المتخرجات من أرقى الجامعات الأوروبية والأمريكية يحرصن على أن يرتدين ملابسهن من مصنوعات بلادهن ويظهرن بها وبأزيائهن الوطنية في المحافل والمجتمعات في أرجاء العالم، فيكسبن بذلك احترام الناس، من مختلف الطبقات والأجناس، وإن ارتدائهن مصنوعات بلادهن ولو كانت أقل جودة أو أقل رونقاً وأناقة من المصنوعات الأجنبية ليزينهن أكثر من

أرقى الأزياء الأجنبية. فحبذا لو نهجت المصرية هذا النهج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وللنساء دور هام يقمن به في أوروبا وأمريكا في الحركة التعاونية، وبخاصة في التعاون المنزلى، فإنهن باشتراكهن في جمعيات التعاون للاستهلاك وبتشيطهن لها وقصر مشترياتهن عليها، وتعضيدهن للفكرة التعاونية عامة، ومساهمتهن الفعلية في القيام على شئونها، قد أصبحن من أقوى وأعظم دعائم الحركة التعاونية، فعلى المواطنين المثقفات أن يقمن بمثل هذا الدور في إحياء الحركة التعاونية في مصر.

وعليه أن يساهمن في الإنتاج المنزلى ويمارسن صنع بعض أنواعه من مأكّل وشراب وملبس، ففى المأكّل والمشرب يستطيعن أن يمارسن استخراج بعض أنواع الجبن، وحذق الطهى، وصنع الفطائر والحلوى وشراب الفاكهة، واستخراج ماء الزهر والورد وما إلى ذلك.

وفى الملابس وما إليه يستطيعن أن يمارسن التطريز والحيّاكة وأشغال الصوف والزخرفة فيما ينتجن لأنفسهن ولأهلهن، ويحذقن النسيج الرفيع الذى يزين بيوتهن فى الملابس والأثاث والمفارش، ويكون ذلك عنواناً لرقبتهن وتقديمهن وكفايتهن.

لقد شهدنا نساء أوروبا أثناء الحرب العالمية الأخيرة يساهمن فى بيوتهن فى نسيج الملابس وحيّاكتهن للجنود المقاتلين، ويقدمنها تبرعاً ومساهمة منهن فى الدفاع الوطنى، فحبذا لو سرت هذه الروح فى البيئة المصرية.

وحبذا لو تعاهد النساء المصريات على إمداد الجمعيات والمؤسسات الخيرية بما تحتاج إليه من نسيج وملبس للفقراء والمحتاجين من صنع أيديهن.

واجبات الشباب

وعلى الشباب من المصريين والمصريّات واجبات تنتظر البلاد أن يؤدوها فى الميادين الاقتصادية.

عليهم أن يكونوا رسل دعاية للاستقلال الاقتصادى فى مختلف مظاهره

ونواحيه، ولا يصرفهم عن العمل في هذا المجال أن يكونوا منهم غير الأثرياء، أو غير الفنيين، فإن جهود الشباب الاقتصادية لا تستلزم أن يكونوا أغنياء أو رأسماليين أو فنيين، بل تقتضى توافر العزيمة الصادقة في نفوسهم والإخلاص في العمل.

فعلیهم أن يؤلفوا المنظمات التي تدعو إلى تشجيع المنتجات والمصنوعات والمنشآت الوطنية وترقيتها والترويج لها وتعميمها.

لقد ساهم الشباب فيما مضى في حركات التحرير الاقتصادي، فكان لهم فضل كبير في بعث الحركة التعاونية سنة ١٩١٠ وما تلاها، وكان لهم عمل مشكور سنة ١٩٣٠ وما بعدها في الترويج للصناعات الوطنية على أثر الأزمة المالية والاقتصادية التي انتابت البلاد في ذلك العهد، فقد نهبت هذه الأزمة أذهان المواطنين إلى وجوب مضاعفة الجهود لإحياء الصناعات الوطنية، لكي تنمو موارد الثروة القومية، وتجذب البلاد في المشروعات الصناعية ما يدعم استقلالها الاقتصادي، فلا تعيش عالة على الأمم الأخرى في حاجاتها الحيوية، ولا تجعل كل اعتمادها على الزراعة، وبخاصة زراعة القطن وحده، لأن هذا الوضع يجعلها عرضة للأزمات التي تتسبب عن هبوط أسعاره في بعض السنين هبوطاً طارئاً لا إرادة لها فيه، ومن ثم اتجهت الأفكار في أثناء هذه الأزمة إلى تنويع مصادر الثروة؛ باستحداث أنواع جديدة من الزراعة، وإحياء الصناعات الوطنية، كانت هذه الفكرة موجودة من قبل، وإنما زاد الشعور بتنفيذها بعد أزمة سنة ١٩٣٠، واعتنتها كثير من أصحاب الأموال والأعمال، وأيدتها الشباب تأييداً رائعاً منتجعاً.

وجاء افتتاح المعرض الزراعي الصناعي العام في فبراير سنة ١٩٣١ حافزاً للنفوس إلى العمل في هذه الناحية، إذ تبين من معروضاته أن في البلاد استعداداً كبيراً للنهضة الصناعية، وجاء خير إعلان عن تقدم الصناعات المصرية وكفاءة الصناع المصريين، وبطلت الحرافة التي كان يروجها الاحتلال من أن مصر لا يمكن أن تكون قطراً صناعياً، وآمن المصريون أن البعث الصناعي ممكن إذا اتجهت العزائم إلى إحيائه وتنظيمه، وأخذ الشباب يتواصلون بوجوب تشجيع

الإنتاج المصرى والإقبال عليه، وتفضيله على الإنتاج الأجنبى، فهذه الروح تتجلى الوطنية في مظهرها العمل، وتقوى النهضة الصناعية، وتسترد البلاد استقلالها الاقتصادى.

كان الشباب في طليعة الدعوة إلى هذه النهضة والعمل فيها، فأثفروا اللجان في مختلف النواحي لتشجيع الصناعات الوطنية ومقاطعة البضائع الإنجليزية على غرار ما حدث في الهند حيث نجحت فكرة المقاطعة ووقفت هذه البلاد إلى الاستغناء عن البضائع الإنجليزية والاستعاضة عنها بالصناعات الهندية وبخاصة في المنسوجات.

وأخذت هذه اللجان تستحث الناس على تنشيط المصنوعات الوطنية، وتعلن عنها في الصحف وفي نشرات مطبوعة وزعتها في أرجاء البلاد وشرع الكثيرون من مختلف الطبقات يمرضون عن المصنوعات الأجنبية ويستبدلون بها مصنوعات البلاد، وبخاصة في الملابس ولوازم المسكن، فأقبلوا على منسوجات البلاد يقتنونها ويشجعونها ويستكملون بها حاجاتهم ويستغنون بها عن المنسوجات الأجنبية، وصار الشعار الوطنى الاقتصادى أن تشجيع الصناعة الوطنية فرض واجب على كل مصرى ومصرية، وصنع الشباب شارة لتشجيع الصناعة الوطنية توضع في عروة (الجاكطة)، وهى رقعة صغيرة من النحاس (أو من الصفيح) حليت باللون الأحمر ورسم في وسطها مغزل مصرى باللون الأبيض، والمراد من هذه الشارة أن متقلدها يلبس ملابس غزلت ونسجت في مصر، وقد اشترك كثير من المواطنين المثقفات في هذه الحركة المباركة، وتعاهدن على اقتناء ملابسهن ولوازمهن من المصنوعات المصرية.

وكان من أبرز جهود الشباب في هذا المجال ظهور الدعوة في أواخر سنة ١٩٣١ لمشروع اقتصادى سمي «مشروع القرش»، وقوامه جمع اكتتابات عامة أقلها قرش واحد لإقامة مؤسسة صناعية كلما اجتمع من أموال الاكتتابات ما يكفى لتأسيسها، وقام على هذا المشروع جماعة من الشباب، وعلى رأسهم الأستاذ أحمد حسين والأستاذ فتحى رضوان، ونشطت حركة الاكتتابات منذ تولى المرحوم الدكتور على إبراهيم باشا رئاسة لجنة المشروع، فكانت رئاسته خيراً وبركة وفألاً حسناً لنجاحه.

وأقيم مهرجان كبير له في حديقة الأزيكية يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٢، فكان مظهرًا لنجاحه وإقبال الناس عليه، وبلغت قيمة الاكتتابات له في عامه الأول نحو سبعة عشر ألف جنيه، فدلّ هذا الإقبال على حسن استعداد الأمة لتعضيد المشروعات الاقتصادية النافعة، وأسست اللجنة بهذا المال مصنعًا للطرايش في العباسية، تم إنشاؤه في أكتوبر سنة ١٩٣٣ وجهز بأحدث الآلات، وأخذ ينتج الطرايش، فكان تأسيسه ونجاحه دليلًا ملموسًا على استعداد البلاد للنهضة الصناعية إذا توافرت العزيمة الصادقة؛ فإن هؤلاء الشباب لم يكونوا فنيين ولا رأسماليين ولكنهم بقوة العزيمة وروح الوطنية نهضوا بهذا المصنع واستعانوا بخبرة الفنيين.

وقد نجح هذا المصنع فيما أنشئ له، فإن البلاد كانت قبل تأسيسه تستورد من الطرايش الأجنبية ما قيمته ٧٩٠٠٠ جنيه سنويًا، فأخذت تهبط تدريجيًا حتى وصلت إلى ٦٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩.

وضمّ المصنع إلى صناعة الطرايش صناعة غزل الصوف، واشترك في مدة الحرب العالمية الأخيرة في توريد غزل الصوف إلى إدارة الأسلحة والمهمات بوزارة الحربية وتوريد القلنسوات (البريمات) ل سلاح الفرسان والطرايش لجنود حرس الحدود.

لقد تحدثت بشيء من التوسع عن هذا المشروع بالذات، لأنه رمز لجهود الشباب المنظمة في سبيل نهضة البلاد الاقتصادية، ومثال يمكن أن يحتذيه شباب الجيل الحاضر والمستقبل؛ لأن النهضة لا تكون ارتجالاً، ولا تكون منتجة إذا هي اقتصرت على الكلام والقرارات، بل يجب أن تقوم على العمل المدروس المنظم، والمثابرة عليه.

ولم تتجدد فيها أعلم بعد هذا المشروع جهود منظمة للشباب في هذه الناحية، وهذا ولا ريب نقص يؤخذ على الشباب، وعليه أن يتلافاه ويتابع سيرته الأولى في الدأب والعمل، كما عليه أن يساهم في نهضة البلاد السياسية، ولا عذر للشباب إذا هو تراخى أو قصّر، في أية ناحية من هذه الميادين.

الفصل الثامن

النهضة الاجتماعية

نظرة عامة

إن المجتمع الراقى السليم هو ولا ريب أقدر من المجتمع المتأخر السقيم على تحقيق أهداف البلاد ، وأقدر منه أيضا على احتمال أعباء الدفاع الوطنى، ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية، تلك الأزمات التى لا تخلو منها الحياة الدولية والقومية، فالصلة وثيقة بين الدفاع والجهاد الوطنى عامة، وبين حالة البلاد الاجتماعية، ولا يمكن للحركة الوطنية أن تؤدى رسالتها، إلا إذا وجهت جانباً من جهودها لرفع المستوى الاجتماعى للشعب على اختلاف طبقاته. وقد لقيت الحركة الوطنية العقبات والمتاعب فى مختلف مراحلها من جراء تأخر حالة البلاد الاجتماعية، وكان هذا التأخر من أسباب ركودها حيناً، وضعفها وتخاذلها أحياناً.

الحالة الاجتماعية فى عهد الاحتلال

وإذا أردنا أن نرد هذا التأخر إلى أسبابه الرئيسية، وجب علينا أن نرجع إلى السنوات الأولى للاحتلال، نجد فيها القواعد التى رسمها وأدت إلى هذه الحال، فقد أهمل الإصلاح الاجتماعى إطلاقاً، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئاً على هذا الإصلاح، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهوراً بالغاً، ولا نزاع فى أن الاحتلال هو المسئول الأول عن عدم توجيه سياسة الحكومة نحو هذا الهدف؛ لأنها كانت خاضعة لسلطانها المطلق، فهو المسئول من الوجهة الاجتماعية، عن سوء حالة طبقات الشعب طيلة عهد الاحتلال.

فالطبقة الخاصة من الأغنياء والكبراء والمتقنين قد اتجهت في مجموعها في السنوات الأولى للاحتلال وجهة الولاء لسياسته، والانصراف إلى الحياة النفعية، فخلت الحياة الاجتماعية من المفاخر والعظائم، لأن الولاء للحكم الأجنبي يتولد عنه صغار في النفوس يتنافر مع كل ما هو عظيم ونبل، واجتمع إلى ذلك.. الإسراف في الترف والبذخ، والرغبة في الظهور الكاذب، واقتباس مفاصد المدنية الغربية، دون محاسنها، فصارت هذه الطبقة (في مجموعها) عنوان الانحلال في الوطنية والأخلاق، وأداة الاستغلال الأجنبي في البلاد، وتقطعت الروابط بين الطبقات، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية، دون الحياة القومية.

أما الطبقة المتوسطة في اليسار والعلم، فهذه اتجهت أيضاً إلى الحياة النفعية، تبغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة، ومحاكاتها في مظاهر الأبهة والبذخ، فلم يعد على البلاد من جهودها أية فائدة.

والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال، وهم أغلبية الشعب، قد ساءت حالتهم في عهد الاحتلال، فهو المسئول الأول عن انتشار الجهل والامية بينهم طوال أربعين سنة ونيف، وهو بسياسته التعليمية قد حال دون تعليمهم وتثقيبهم وتثقيفهم، فحرموا نور العلم والثروة الأخلاقية والدينية، وساءت حالتهم المادية والمعنوية، وأهل الاحتلال حالتهم المادية والصحية والمعنوية، وانتشرت فيهم الأمراض.

واجتمعت إلى ذلك رعاية الحكومة للآفات الاجتماعية التي جاءت من أوروبا، ورعاها الاحتلال وحماها، فعمت طبقات الشعب على السواء، كبيرها ومتوسطها وصغيرها، وأولى هذه الآفات الربا، فقد انتشر انتشاراً ذريعاً، وساعد على ذبوعه ما فطر عليه معظم الطبقات ففي بلادنا من قصر النظر، وعدم تقدير العواقب، وحب الظهور والإسراف، ووجد المرابون من هذا الضعف، ومن النظم والقوانين، ورعاية المحاكم المختلطة، ماجعلهم يتغلغلون في مختلف الأوساط، في العواصم والبنادر، والقرى القريبة والبعيدة، فكبّلوا الأهلين بالديون، مما أفضى إلى ضياع ثروات الكثيرين منهم، وانتشار الفقر والبؤس في الطبقات الكبيرة، ثم المتوسطة والصغيرة.

وانتشرت الخمور الفتاكة بين سكان المدن، ثم سكان الريف، وصارت محلات المسكرات تفتح علناً في القرى بين الفلاحين، وفي الأحياء الآهلة بالعمال في المدن، برعاية الحكومة وحمايتها، وفي كنف الامتيازات الأجنبية، ففتكت بهم فتكاً ذريعاً، وأفسدت عليهم صحتهم ودينهم وأخلاقهم، ونقصت مقدرتهم على العمل والإنتاج، وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام والإخلال بالأمن العام.

فبينما الحكومات الأوروبية والأمريكية التي لا تحرم الخمور تحاربها، وتمنع انتشارها، وبخاصة بين الفلاحين والعمال، وتعقد المؤتمرات الدولية، وتنشئ اللجان والنظم لمكافحةها والحد من أضرارها، كانت هذه الآفة تلقى من الحكومة الرعاية والتنشيط، وصار تجار الخمور في المدن والأرياف ذرائع للتسليف بالربا الفاحش واستلاب أموال الأهلين وإفساد أخلاقهم.

وانتشرت أيضاً آفة الميسر، إلى جانب آفة الخمر، فسمات حالة الشعب الاجتماعية تبعاً لذلك.

لم تتقدم إذن حالة الشعب الاجتماعية في عهد الاحتلال، بل ساءت وصارت وهالاً، وزادته هذه الآفات بؤساً وانحلالاً، وفي ذلك يقول الأمير (السلطان) حسين كامل في حديث له نشرته جريدة ذى إجبشيان استاندرد - اللواء المصرى - (عدد ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨) يصف بؤس الفلاح: «إن الفلاح يقضى حياته مثقلاً بالدين، لا يزيد إirاده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منه، وهو لكى يسد حاجات زراعته في مواعيدها مضطر دائماً إلى الاستدانة بالربا الفاحش، فلهذا العسر من جهة، ولخلوه من المال من جهة أخرى، ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة، قد بقى الفلاح غريباً في بحار الضنك، لا يعرف لنفسه مخلصاً منها»^(١).

وصفوة القول أن سياسة الاحتلال كانت من أهم أسباب تأخر البلاد الاجتماعى، وتشاركه في حمل هذه المسئولية الحكومات الأهلية والبيئات المصرية، كما سيجيء بيانه.

(١) عن كتابنا «مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال» ص ٢١٤. طبعة سابقة والطبعات التالية.

البعث الاجتماعي

استتبعت الحركة الوطنية ظهور نهضة اجتماعية تدرجت مع الزمن، وساعد على ظهورها نمو الروح الوطنية، وانتشار التعليم، وتطور الأفكار واتساع المدارك، وارتقاء أساليب الحياة، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية، والنهضة النسوية.

ومن مظاهر هذه النهضة اتجاه الأفكار إلى ترقية التعليم في مختلف درجاته، وتوسيع نطاقه، وإنشاء الجامعة المصرية، وتأسيس الجمعيات والنوادي، والتفكير في إصلاح حالة الفلاح والعامل، والعناية بالحالة الصحية للبلاد، وظهور الحركة التعاونية، والحركة العمالية والنقابية، والحركة الرياضية.

ولما شبت ثورة سنة ١٩١٩ كان لها أثرها في تطور هذه النهضة وازدياد عناصر النشاط فيها.

فالنهضة النسائية قد اتسع مداها خلال الثورة وفي أعقابها، ذلك أن اعتياد السيدات والآنسات تأليف المظاهرات، وإلقاءهن الخطب في المجتمعات، وتأليفهن الجمعيات، ونشر آرائهن وأبحاثهن في الصحف والمجلات، ومساهمتهن في تطور الحوادث عامة، واضطلاعهن بأعمال البر والإحسان، وبخاصة التي يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة، كما أن انتشار التعليم بين فتيات الجيل قد كون طبقة من المواطنات المهذبات، ساهمن بقسط موفور في ارتقاء الحياة العائلية، وفي النهضة الوطنية والاجتماعية.

الحركة التعاونية

إن الحركة التعاونية هي أثر من آثار التقدم الاجتماعي في كل أمة. ظهر التعاون في مصر سنة ١٩٠٨ على أثر الأزمة المالية التي انتابت البلاد سنة ١٩٠٧، وبدأت الدعوة إليه في نادى المدارس العليا، على يد المرحوم عمر بك لطفى، رئيس النادى، وأبى التعاون في مصر، فقد فكر رحمه الله في إيجاد علاج

دائم للأزمات الاقتصادية التي تستهدف لها البلاد، فاتجه فكره إلى اقتباس نظام التعاون عن أوروبا، وسافر صيف سنة ١٩٠٨ إلى إيطاليا، باعتبارها من البلاد التي اشتهرت بارتقاء نظمها في التسليف التعاوني، وهناك درس التعاون الزراعي في إيطاليا والتعاون في التسليف، واجتمع بالسنيور (لوزاتي) الملقب بأبي التعاون في إيطاليا فتوافقت آراؤهما ومبادئهما، وعاد إلى مصر محملاً يقيناً بحاجة مصر إلى النظام التعاوني، وألقى بنادي المدارس يوم أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ أولى محاضراته عن التعاون، شرح فيها مزاياه، وتكلم عن نظام التعاون في التسليف بألمانيا وإيطاليا، والقواعد التي تسير عليها جمعياته وشركوته في تلك البلاد، وختم محاضراته بالحث على إنشاء هذه الجمعيات والشركات، ونصح بالبدء بالتعاون في التسليف؛ لأنه الكفيل بإقناذ البلاد من آفة الربا الماحقة.

واستمر بعد هذه المحاضرة يدعو إلى التعاون في محاضرات ألقاها في النادي وفي نوادي الإسكندرية والمنصورة وطنطا ودمياط وغيرها، وأسس أول شركة تعاونية، وهي شركة التعاون المالي التجارية بالقاهرة (القائمة إلى الآن بعمارة بنك مصر)^(٢) وكان تأسيسها بمقتضى عقد ابتدائي في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩، وصدر بها الأمر العالي في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠، وأسس أول جمعية تعاون زراعية (وكانت تسمى نقابة زراعية) في أبريل سنة ١٩١٠ بشهر النملة مركز طنطا وألقى بالنادي يوم ٢٤ مايو سنة ١٩١٠ محاضرة عن إنشاء هذه النقابة، باعتبارها أول نقابة زراعية أنشئت في مصر، وكانت هذه المحاضرة بمثابة تجديد للدعوة إلى التعاون، قال:

«يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لا يكون إلا بجلب رؤوس المال من البلاد الأجنبية، وإقراضها للأهالي حتى تدور حركة الأعمال كما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٧، وفاتهم أن الديون التي على المصريين قد أثقلت عاتقهم، وأنه كلما كثر الدين زادت الفوائد التي تدفع سنوياً لأرباب رؤوس الأموال؛ فالتفريج من هذه الوجهة تفريج وقفي لا أساس له، ونتيجته في المستقبل ضارة وخيمة، وفي اعتقادي أن أهم أسباب المضاربات قبل سنة ١٩٠٧ إنما كانت من تهاطل

(٢) تطورت هذه الشركة إلى أن صارت بنك التضامن المالي فيما بعد.

الأموال الأجنبية على مصر، وإقراض بعض البنوك.. النقود.. دون التفات إلى أوجه استعمالها، وبعبارة أخرى لو استعملت تلك الأموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية، أى التجارة والصناعة والزراعة، لما وقعت مصر فى الأزمة المالية الحاضرة، بل كانت حال مصر تبدل من حسن إلى أحسن، وكان المصرى اليوم يرتع فى بحبوحة السعادة والهناء، وعندى أن أساس الاستقلال والحرية فى كل أمة هو الاستقلال الاقتصادى، فالواجب إذن لترقية شئوننا الاقتصادية أن يكون الماضى درساً مفيداً للمستقبل، وأن نوجه اليوم مجهوداتنا كافة لتقوية وتنمية مصادر الثروة المصرية الحقيقية، وعلى الأخص الزراعة، مع تحسين حالة المزارعين حتى تجود أراضينا السخية بالمحصولات الجيدة، فسيساعدنا ذلك على تسديد ما عليها وما علينا من الديون، وأن نسير فى هذا الطريق رويداً رويداً، حتى نحرر البلاد من عبودية الدائنين، وفى اعتقادى أن هذا لا يتم إلا بإنشاء نقابات زراعية، وشركات التعاون، والمصارف الأهلية، إن الفلاحة المصرية مصابة بآفات، منها نقص المحصول، ودودة القطن، وعدم جودة تيلة القطن، وعدم وجود المصارف الكافية فى بعض الجهات؛ وغير ذلك، والفلاح مصاب بكثرة الديون والاقتراض بالفوائد الفاحشة والاضطرار دوماً إلى بيع المحصولات قبل أوانها بأثمان بخسة، ولا يوجد علاج لهذه الأمراض المتعددة إلا بإيجاد النقابات الزراعية».

وبثَّ عمر بك لطفى الدعوة إلى التعاون فى أعضاء النادى، فتشبعوا بها، وناصروه وأيدوه فيها، وكانوا النواة الأولى للحركة التعاونية، وأخذ تأسيس شركات التعاون على اختلاف أنواعها ينمو ويطرد على توالى السنين.

فالتعاون إذن قد ظهر فى مصر أول ما ظهر سنة ١٩٠٨، وكان نادى المدارس العليا أول بيئة نشأت فيها هذه الدعوة الصالحة، من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر الحركة الوطنية الأولى، وهو قيس من نورها، وثمره من ثمراتها، ولا غرو فهو ركن من أركان النهضة الاقتصادية والاجتماعية، القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد، وتعاون الأفراد لمصلحة المجموع، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية كما أنه قوام الحركة الوطنية.

أثمرت دعوة المرحوم عمر بك لطفي، فتم على يده تأسيس عدة جمعيات تعاونية زراعية (نقابات زراعية)، ثم عاجلته المنية في نوفمبر سنة ١٩١١ وهو يجاهد في سبيل نشر التعاون في كافة نواحي البلاد، ولكن دعوته لم تمت، فقد استمر أنصاره وفي مقدمتهم شقيقه أحمد بك لطفي يدعون الأمة إلى تأسيس النقابات وشركات التعاون وجمعياته، فانتشرت الأفكار والمبادئ التعاونية في البلاد، وتعددت النقابات وجمعيات التعاون المنزلي ونقابات العمال والصناع.

قانون الخمسة الأفدنة

في أول مارس سنة ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً له علاقة كبيرة بالتسليف الزراعي والحركة التعاونية، ونعني به قانون الخمسة الأفدنة (القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣) وخلاصته عدم جواز نزع ملكية الأملاك الزراعية، التي يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأقطان إلا خمسة أفدنة، أو أقل، ويدخل فيما لا يجوز نزع ملكيته مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها، والآلات الزراعية التي يملكونها ويستخدمونها لاستثمار أرضهم، وكذلك دايتان من الدواب المستعملة للجر، والغرض من هذا القانون حماية الملكية الزراعية الصغيرة، وجعل صفار المزارعين بمنجاة من نزع ملكيتهم، على أنه قد وضع على عجل، فاشتمل على أوجه نقص عدة، منها أنه قصر حمايته على المالكين لخمس أفدنة أو أقل، ومعنى ذلك أن من يملك أكثر من خمسة أفدنة، ولو بقرائط واحد لا يحميه القانون، ولو نقصت أملاكه في المستقبل عن خمسة أفدنة، ولا يعتبر جديراً بأن يستبقى خمسة أفدنة يتعيش منها، وبذلك يصير أسوأ حالاً من الزارع الصغير، وهذا لا يتفق مع حكمة التشريع؛ لأنه مادام الغرض منه حماية الملكية الزراعية الصغيرة، فسيان أن يكون الزارع في الأصل مالكاً لما لا يزيد على نصاب هذه الملكية، أو لأكثر منه، وكان الواجب أن يضمن القانون لكل مالك حداً أدنى من الملكية، يخرج من التنفيذات العقارية، ليقوم بأوده، ويقيه غائلة السقوط في هذه الفقر والفاقة، ولا شك أن المالك لأكثر من خمسة أفدنة جدير بالاستفادة من هذه الحماية إذا هبط ملكه إلى خمسة أفدنة أو أقل، وصار بذلك من طبقة صفار الملاك المزارعين الذين تحجب حمايتهم.

ومن أوجه النقص في هذا القانون أنه لم ينص على عدم جواز التصرف في الخمسة الأفدنة، ولم يقيد التصرف فيها بقيود تحول دون خروجها من يد مالكيها بطريقة البيع، ومنها أن المشرع حين أصدر هذا القانون لم يوجد للزراع مصدراً صالحاً للتسليف الزراعى يجد فيه صغار الملاك المزارعين المال الذى يحتاجون إليه لاستثمار ملكيتهم الصغيرة، فلا يضطرون إلى بيع ملكهم.

فقانون الخمسة الأفدنة في ذاته ليس هو العلاج الناجع لحماية الملكية الصغيرة؛ لذلك ارتفعت الأصوات من كل جانب بعد صدور، طالبة من الحكومة أن تعضد الحركة التعاونية بإصدار تشريع يساعد على النهوض، ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعى.

مشروع قانون التعاون سنة ١٩١٤

تجسست الحكومة سنة ١٩١٤، فوضعت مشروع قانون للتعاون، ولكنه جاء مشروغاً رجعياً، كثير العيوب، خالياً من المزايا، يضع العقبات والعراقيل في سبيل الحركة التعاونية، وكان موضع جدل طويل في الجمعية التشريعية، ولكنه لم يصدر، وطويت صفحته، لقيام الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤.

وبالرغم من عدم صدور قانون صالح للتعاون، فإن الحركة التعاونية استمرت في النمو والاتساع، بفضل جهود أنصار التعاون والمؤمنين به.

التعاون خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقاب الثورة

ركدت الحركة التعاونية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، ولكنها بعثت بعثاً جديداً في أعقاب الثورة، فازدادت جمعياتها، واتجهت أفكار المتعاونين وعزائمهم إلى استئناف نشاطهم، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية إلى مكافحته بالتعاون، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، فأخذ التعاون شكلاً اجتماعياً إنسانياً بتأسيس منظمات سميت «جمعيات التموين الخيرية» التي قامت على المبادئ التعاونية، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ في العواصم والمدن والقرى، وكان لها فضل كبير في مكافحة الغلاء.

وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة، واستأنف التعاون نشاطه.

تشريع التعاون

وفي سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانوناً للتعاون، وأنشئ في تلك السنة قسم التعاون بوزارة الزراعة^(٣)، ولكن هذا القانون جعل النظام التعاوني حكومياً بحثاً، وهو ما لا يتفق والروح التعاونية؛ إذ هي في أصلها روح شعبية، ويجب أن تبقى كذلك، هذا إلى أنه كان مقصوراً على التعاون الزراعي، وقد ظهرت عيوبه مع الزمن، وارتفعت الأصوات بإصدار تشريع جديد يحقق مبادئ التعاون الحقيقية.

فصدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧، وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه وصالح في مجموعته؛ إذ جعل التعاون شعبياً حكومياً، ومن ثم أخذت الجهود تتضافر لإقامة صرح التعاون في الريف والحضر.

وقد ألقت وزارة الشؤون الاجتماعية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ لجنة من بعض المعنيين بالحركة التعاونية^(٤) لبحث كافة الوسائل التي تؤدي إلى النهوض بها. فبحثت اللجنة ملياً على ضوء التجارب الماضية في خير الوسائل العملية لتحقيق هذا الغرض، ورأت أنه يجب علاج هذه الحالة من نواح ثلاث:

١ - تمويل الجمعيات.

٢ - الإشراف عليها.

٣ - تعديل قانون التعاون، واقتרכת لتمويل الجمعيات إما إنشاء بنك تعاوني مستقل أو تحويل بنك التسليف الزراعي إلى بنك تعاوني، ومن ناحية الإشراف على الجمعيات اقترحت تدعيم مصلحة التعاون بزيادة ميزانيتها وزيادة

(٣) مصلحة التعاون الآن، وتتبع وزارة الشؤون الاجتماعية.

(٤) أعضاؤها الدكتور إبراهيم رشاد بك - عبد الرحمن الرافعي بك - محمد ذو الفقار بك - الدكتور أحمد حسين بك - الدكتور يحيى أحمد الدردري.

عدد موظفيها الفنيين، ورأت ضرورة إنشاء تفتيش للتعاون في كل مديرية، وزيادة عدد المراجعين والمنظمين للجمعيات؛ لأن القاعدة السليمة أن يكون لكل عشرين جمعية على الأكثر منظم واحد، وهو الموظف المختص بإرشاد أعضائها إلى حسن إدارتها وتوجيهها الوجهة الصالحة، ولكل سبعين جمعية على الأكثر مراجع واحد لحساباتها، وذلك لكي يتسنى للمنظم أن يزور كل جمعية تدخل في منطقته مرة في الشهر ويזור المراجع كل جمعية مرة كل ثلاثة أشهر لمراجعة حساباتها، وبذلك يكون إشراف مصلحة التعاون على الجمعيات إشرافاً عملياً منتجاً، وقد دلت التجارب على أنه إذا تراخى الإشراف أدى ذلك لا محالة إلى تقهقر الجمعيات وسريان الارتباك والفوضى إلى أعمالها وحساباتها.

قانون سنة ١٩٤٤

وقد أدت بحوث مختلف اللجان إلى وضع قانون جديد للتعاون أقره البرلمان في سنة ١٩٤٤ وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المعدل لأحكام قانون سنة ١٩٢٧، وقد دعا إلى وضعه ما ظهر من التجربة من وجوب إدخال تعديلات جوهرية على القانون الأول، قمشياً مع التطور الحديث وتيسيراً للجمعيات التعاونية، وتنظيماً لأعمالها، وتمضيدها في القيام بمهمتها، وأدبجت هذه التعديلات في نصوص القانون القديم بحيث صار قانون سنة ١٩٤٤ هو القانون الشامل لأحكام التعاون، وفيما يلي أهم التعديلات التي تضمنها وتميز بها على القانون القديم.

١ - أعيد تشكيل المجلس الاستشاري الأعلى للتعاون (مادة ٢٠) فأضيف إلى تشكيله تمثيل الحياة الدستورية فيه والانتفاع بخبرة بعض أعضاء مجلسي البرلمان وبعض العناصر التي لها صلة بشئون التعاون.

٢ - نص على تأليف مجالس استشارية للتعاون في المديريات (مادة ٢٣) لكي تستعين بها مصلحة التعاون في كل ما له علاقة بالنهوض بالحركة التعاونية في كل مديرية، وبذلك يسود التعاون مع الزمن نظام اللامركزية.

٣ - أجاز تقسيط الأسهم في الجمعيات التعاونية (مادة ٢٤) لكي يتمكن ذوو الموارد الضئيلة من الاشتراك فيها والانتفاع بخدماتها ومزاياها.

٤ - أعفى الجمعيات التعاونية من رسوم الدفعة على جميع العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات، وأعفاها من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، ونص على منحها إعانات مالية من الحكومة أو من مجالس المديريات أو المجالس البلدية مقابل ما تقوم به هذه الجمعيات من الخدمات الاجتماعية (مادة ٤٣)، وهذه الميزات الجديدة تساعد على نمو الجمعيات التعاونية وانتشارها والاستئانة بها في مواجهة كثير من مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - أجاز للأجانب أن يكونوا أعضاء في الجمعيات التعاونية غير الزراعية (مادة ٤٤ و ٤٥) تمييزاً للفائدة التي تعود من الجمعيات على جميع أعضائها دون تفرقة بين جنسياتهم وبخاصة جمعيات التعاون المنزلى التي توفر لأعضائها أصناف البقالة والمأكول والملبس، وقد اقتبس هذه القاعدة من نظام التعاون في مختلف البلدان، واستثنت الجمعيات التعاونية الزراعية بأن اشترط في عضويتها الجنسية المصرية (مادة ٤٥) وذلك لما تتناوله هذه الجمعيات من أعمال تيسر لأعضائها الحصول على القروض الإنتاجية وتوسيع قدرتهم على استغلال أموالهم في زراعة الأراضي وامتلاكها، وهو ما يجب أن يترك فيه المجال للمصريين دون غيرهم.

٦ - خول للجمعيات التعاونية حق الامتياز على المحاصيل ضماناً للقروض التي تعطى لأعضائها وتحصيل المبالغ المطلوبة لها بطريق الهجز الإدارى (مادة ٥٥ و ٥٦) وكان هذا التعديل واجباً لتشجيع الجمعيات على الإقراض وتسهيل إجراءات التحصيل مما يزيد في الضمان العام للجمعيات التعاونية ويوفر لها كثيراً من نفقات التقاضى.

٧ - نص على توسيع سلطة مصلحة التعاون في الإشراف على الجمعيات (مادة ٦٩، ٨٧) وقد أظهرت التجربة ضرورة ذلك لأن الإشراف على الجمعيات التعاونية من أهم عوامل نجاحها وانتظامها.

٨ - لأجل أن تقوم الجمعيات التعاونية بالخدمات الاجتماعية نص في

(المادة ٧٧) على استقطاع كافة الأرباح الناتجة من التعامل مع غير الأعضاء وإضافة هذه المبالغ إلى مخصصات الخدمات الاجتماعية، وإن الأمل لكبير في أن يكون للجمعيات التعاونية أثر كبير في الإصلاح الاجتماعى بعد العمل بهذه التعديلات.

٩ - أجاز للجمعيات التعاونية تأليف اتحادات (مادة ١٠٠ وما بعدها) تنشأ في كل مركز أو مديرية أو محافظة، ومهمة هذه الاتحادات هي الإشراف على أعمال الجمعيات المنتمية لها ومراجعة حساباتها وإرشادها إلى حسن إدارة أعمالها.

١٠ - نص على إنشاء بنك تعاونى تقوم بتأسيسه الجمعيات التعاونية (مادة ٩٧) والغرض من هذا البنك تسهيل للوسائل التى تكفل للجمعيات التعاونية القيام بأعمالها، وقد نفذت الحكومة هذه المادة بتحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى.

النهضة التعاونية خلال الحرب العالمية الثانية

ساعد هذا القانون على نشاط الحركة التعاونية، وجاءت الحرب العالمية الثانية حافزاً جديداً على اطراد هذا النشاط، وخطا خلال سنى الحرب خطوات واسعة موفقة، وتضاعف عدد منشآته ومنظماته، وبخاصة جمعيات التعاون المنزلى؛ إذ تبين من التجارب أنها وسيلة فعالة للحد من الغلاء الفاحش وحماية الجمهور من تلاعب التجار واستغلالهم حالة الحرب لرفع أسعار الحاجيات، وساعد على انتشار هذه الجمعيات تقدم الوعى القومى والشعور بالواجبات الاجتماعية، وإدراك الطبقة المثقفة فى المدن والقرى روح التعاون ومراميه، واضطلاع المثقفين بإدارة الجمعيات، فنجحت منشآت عديدة صار بعضها مضرب المثل فى الانتظام وحسن الإدارة، نعم إن هناك جمعيات تألفت على عجل أو قام عليها أشخاص لا يؤمنون بمبادئ التعاون والاستقامة والنزاهة، فلم تلبث أن سرى إليها الخلل والبوراء، ولكن الروح التعاونية سائرة فى الجملة فى سبيل التقدم والنمو، يدل على ذلك أن عدد الجمعيات التعاونية القائمة فى القطر على اختلاف أنواعها بلغ نيفا

و ٢٠٠٠ جمعية، وعدد أعضائها نيفاً و ٨٠٠,٠٠٠ عضو، وتبلغت قيمة معاملاتها في السنة نحو ثمانية ملايين جنيه، ومن مقارنة هذا الإحصاء بالإحصاءات القديمة يتضح أن الحركة التعاونية قد زادت إلى ما يقرب من عشرة أمثال ما كانت عليه قبل خمسة أعوام كما يتبين ذلك من الانحصاء الآتي:

إحصاءات عن المجموعات التعاونية في نهاية سنة ١٩٤٥

النسوع	عدد المجموعات	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم	المال الإجمالي	قيمة المساهلات
جميعات تعاونية للتوريد والاقراض الزراعي	١٦٣٢	٥٣,٠٠٠	٧٥٦,٧٠٠	٢١٥,٤٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
جميعات تعاونية لتوريد البترول والأدوية والمنتجات الصناعية	٤	٢,٣٥٠	٩٥,٨٢٠	١٥٠,٠٠٠	٤٨٢,٠٠٠
جميعات تعاونية لتصريف المخضر والفاكهة والعمل	٥	٢,٥٥٠	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢٤٦,٠٠٠
جميعات تعاونية منزلية	٣٥٨	٢٦٩,٦٠٠	٤٤٦,٧٠٠	٢١,٣٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
المسئلة	١٩٩٩	٨٠٤,٥٠٠	١,٣٠٦,٢٢٠	٣٩٣,٧٠٠	٥,٥٢٨,٠٠٠
جميعات تعاونية عامة للتوريد في عواصم المديريات	١٤	١,٨٤٦	١١٧,٨٥٠	٣٧,٥٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
جميعات تعاونية عامة منزلية بالقاهرة والإسكندرية	٢	١٥٣	٢١,٢٥٠	٦,٦٠٠	٨٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٠١٥		١,٤٤٥,٣٢٠	٤٣٧,٨٠٠	٨,٤٢٨,٠٠٠

النهضة العمالية

بدأ ظهور نقابات العمال في مصر سنة ١٩٠٩، وتكاد في ظهورها تكون معاصرة للحركة التعاونية^(٥).

أنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال المصريين باسم (نقابة عمال المصانع اليدوية) ووضع لها قانون من خير القوانين التي وضعت لنقابات الصنائع واتخذت لها نادياً بالسبتية تجاه مدرسة عباس، ومن ثم سرت فكرة تأسيس نقابات العمال في العواصم، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها، على غرار نقابة القاهرة.

ونشطت الحركة العمالية خلال ثورة سنة ١٩١٩ وفي أعقابها، فازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم، والمطالبة بحقوقهم، فألفت الحكومة في أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر في هذه المطالب وحل ما ينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه.

وتعددت نقابات العمال، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء والتجار وبعض الموظفين، فشرعوا في أعقاب الثورة في تأسيس نقابات لهم.

قوانين العمل

هي مجموعة القوانين المتصلة بالعمل والعمال والمنظمة لعلاقة هؤلاء بأصحاب الأعمال، وتسمى هذه المجموعة في أوروبا Code du travail وليس لدينا حتى الآن سوى النزر اليسير منها، ولا تزال في المرحلة الأولى من هذا التشريع. وإننا ذاكرون فيما يلي أهم القوانين الخاصة بالعمل والعمال التي صدرت حتى اليوم (١٩٤٨)^(٦).

(٥) في سنة ١٨٩٩ أنشئت نقابة «عمال السجائر المخططة» وفي سنة ١٩٠٨ أنشئت نقابة «عمال الترام المخططة» وكان لها صيغة مختلطة أما النقابات الوطنية فلم يبدأ ظهورها إلا سنة ١٩٠٩.

(٦) وقت ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

ظل التشريع المصرى ردحاً طويلاً من الزمن خلواً من القوانين الخاصة بالعمل والعمال، فمئذ صدر القانون المدنى سنة ١٨٨٣ لم يعن الشارع بهذه الناحية الهامة، والقانون المدنى (القديم) ذاته لم يتضمن من الأحكام الخاصة بالعمل والعمال سوى مواد يسيرة (من ٤٠١ إلى ٤٠٥) فى غاية الإيجاز والإيهام، حتى اضطرت المحاكم إلى وضع قواعد استلهمتها من روح العدل والإنصاف فى تحديد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وفى سنة ١٨٩١ صدر مرسوم فى ٨ مارس من تلك السنة أباح حرية العمل بآلنسبة للعمال ونص على أن لكل مصرى أن يحترف الحرفة التى يختارها سواء فى الصناعة أو التجارة وألغى نظام الطوائف القديم.

وفى سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ١٤ لتلك السنة، وهو أول قانون من قوانين العمل صدر فى العصر الحديث فى مصر، ويتضمن تنظيم تشغيل الأحداث فى بعض الأعمال الصناعية، وقد صدر تلافياً للحالة السيئة التى كانت سائدة فى محالج القطن من تشغيل الأطفال مما أدى إلى كثرة وفياتهم وإنهاك قواهم فى أعمال لا تتفق مع سنهم.

وعدلت أحكام هذا القانون وحل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام تشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة ووضع بعض الأحكام لمصلحتهم.

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أنشئ (مكتب العمل) الذى صار فيما بعد (مصلحة العمل) للاهتمام بمسائل العمال.

وصدر فى سنة ١٩٣٣ القانون رقم ٨٠ لتلك السنة بوضع نظام لتشغيل النساء فى الصناعة والتجارة لحمايةتهن فيما يتعلق بأعمالهن فى المصانع.

ثم تطور التشريع فيما بعد وشمل العمال من الجنسين إذ صدر فى سنة ١٩٣٥ القانون رقم ١٤٧ لتلك السنة بتحديد ساعات العمل فى بعض المحال الصناعية.

وفى سنة ١٩٣٦ صدر القانون رقم ٦٤ لتلك السنة بشأن التعويض عن إصابات العمل.

وفي سنة ١٩٤٢ صدر القانون رقم ٨٥ لتلك السنة بشأن نقابات العمال وقد اعترف بوجودها الذاتي والقانوني.

وفي ذات السنة (١٩٤٢) صدر القانون رقم ٨٦ بشأن التأمين الإجباري عن حوادث العمل، وقد فرض على أصحاب الأعمال أن يؤمنوا العمال ضد إصابات العمل في إحدى شركات التأمين ضماناً لمصالحهم.

وفي سنة ١٩٤٤ صدر قانون عقد العمل الفردي (رقم ٤١ لتلك السنة)، ويعتبر هذا القانون أساس التشريع العمالي، وليس بين القوانين العمالية ماله أهميته لأنه يتصل بحياة العامل في علاقته بصاحب العمل وينظم علاقتها ويرتب الالتزامات المفروضة على أصحاب الأعمال وعلى العمال معاً، وقد كفل حقوق العمال بمقدر المستطاع، وإذا كان فيه نقص أو فراغ فإن الزمن كفيل بإصلاحه.

هذه هي قوانين العمل التي صدرت حتى اليوم (١٩٤٨) وهي كما ترى جُذْ ضئيلة، ويحتاج تشريع العمل إلى توجيه وإصلاح وتجديد، لكي يسير نهضة العمال، ويكفل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

النهضة الرياضية

عاصرت النهضة الرياضية الحركة الوطنية الأولى. فلما أنشئ نادي المدارس العليا سنة ١٩٠٦^(٧) ظهرت فكرة إنشاء ناد خاص بالألعاب الرياضية، وتم إنشاء هذا النادي سنة ١٩٠٧، على قطعة أرض بالجزيرة تبلغ مساحتها نحو أربعة أفدنة أجرتها الحكومة إلى النادي بإيجار اسمي قدره قرش صاغ سنوياً، وألفت وقتئذ لجنة لإدارته من بين أعضائها: عمر لطفى بك، وحسين رشدي باشا، وعبد العزيز عزت باشا، وأمين سامي باشا، ومحمد شريف بك، ولا يزال هذا النادي قائماً إلى اليوم، وهو أقدم النوادي الرياضية في مصر، وكان لثورة سنة ١٩١٩ أثرها في ذبوع الروح الرياضية في الشباب وغير الشباب، وكانت من قبل محصورة في أضيق دائرة، فبدأ الشباب ومن إليهم

(٧) انظر الكلام عنه - كتابنا «مصطفى كامل»، وكتابنا «محمد فريد» ص ٣٢٤. طبعة سابقة.

يؤلفون الجماعات والنوادي الرياضية، وتألفت فرق الكشف المصرية في المدن والأقاليم، وتأسست في أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشف الأهلية لضم فرق الكشف والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها.

إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية

أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية بالمرسوم الصادر في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩، ويعد إنشاؤها بداية مرحلة من مراحل النهضة الاجتماعية في مصر. جاء في المرسوم الصادر بإنشائها ما يأتي بياناً لأغراضها: «بما أن تطور الحياة في البلاد يجعل من أمس الضرورات أن تخص الشؤون الاجتماعية بأقصى ما يستطيع من العناية اتقاء لخطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة، وعملاً على توجيه تلك الشؤون توجيهاً صحيحاً قوياً. وسعيًا لتحقيق أعلى مستوى لحياة الفرد والأسرة. وبما أن ذلك كان يقتضى إنشاء وزارة تقوم على تلك الشؤون تجمع شتاتها وتنسق وحداتها وتبلغ بها ما ترجوه البلاد من خير ورقى».

وقد أدت هذه الوزارة بعض الخدمات للبلاد في النواحي الاجتماعية. ويمكن أن تؤدي خدمات أجل وأعظم إذا وجهت توجيهها صالحاً نحو العمل الاجتماعى المنتج.

المنظمات والخدمات الاجتماعية

خطت البلاد في السنوات الأخيرة خطوات موفقة في تأليف المنظمات الاجتماعية، وفي ميدان الخدمات الاجتماعية.

ويراد بالخدمات الاجتماعية مجموع الجهود التى يقصد بها إصلاح حالة المجتمع ورفع مستوى المعيشة لأفراده، وتحسين حالة الأسر (العائلات)، وتخفيف الآلام التى تنشأ عن البؤس والمرض فى الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار.

وقد أنشئت مدرسة للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية سنة ١٩٣٦ ومدرسة

للخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٣٧، ثم تعددت مدارس ومعاهد الخدمة الاجتماعية، واعترفت الحكومة بها وبخريجيهـا.

وأنشئت عدة منظمات للخدمة الاجتماعية ولرعاية الطبقات الفقيرة والتخفيف من آلامها ورفع مستواها، ولا يزال العمل في هذا المجال في مرحلته البدائية.

واجبات الحكومة وواجبات المواطنين

برغم الخطوات التي خطتها البلاد من الناحية الاجتماعية، فإن حالة البلاد لا تزال من هذه الناحية في تأخر محزن بحيث تحتاج إلى جهود كبرى لإصلاحها. ويلزمنا أن نعترف بأنه إذا كان الاحتلال البريطاني هو المسئول قبل ثورة سنة ١٩١٩ عن تأخر البلاد من الوجهة الاجتماعية، فإنه في أعقاب هذه الثورة لا ينفرد بهذه المسئولية إذ أن قبضته قد تراخت كما أسلفنا في الفصل السابق، وآل قسط كبير من السلطة إلى الحكومة الأهلية، ومع ذلك استمر الإهمال والقصور في الناحية الاجتماعية كما كان ولم يزل في الناحية الاقتصادية، وهنا يقع جانب كبير من المسئولية على عاتق الحكومات المتعاقبة، وعلى المواطنين في الجملة.

وأود أن أنه إلى بعض ما يجب علينا عمله في هذه الناحية، وسأجعل الكلام في هذا الفصل جامعاً بين واجبات الحكومة وواجبات المواطنين معاً، للارتباط الوثيق بينهما، ولأن التعاون بين الحكومة والمواطنين في الإصلاح الاجتماعي ألزم منه في الميدان الاقتصادي، بل لا يمكن أن يتم إصلاح اجتماعي صحيح بغير هذا التعاون.

أهداف النهضة الاجتماعية

من واجب الحكومة والمواطنين أن يساهموا في النهوض بالمجتمع المصري من ناحية التعليم والصحة ورفع مستوى المعيشة، ليكون المصري في مختلف طبقاته مواطناً سليماً الجسم، سليماً الخلق والفكر، يتوافر له المسكن الصالح، والغذاء

الصالح، والكساء الصالح، والماء الصالح، وله من التعليم ومن الرزق واليسار ما يجعله في مستوى المواطنين العاديين من الأمم الراقية.

ويجب على وجه التخصيص النهوض بالقرية ليكون الفلاح أسعد حالاً وأسلم صحة وأرقى فكراً وأحسن غذاء وكساء وأوفر رزقاً مما هو الآن (١٩٤٨).

وإلى جانب النهوض بالفلاح والعامل يجب إرساخ قواعد العدالة الاجتماعية، بحيث تتم مزايا الحضارة طبقات الشعب كافة بالعدل والقسطاس المستقيم.

تلك هي أهداف النهضة الاجتماعية، والآن فلنتكلم عن بعض نواحيها.

في التعليم

يجب تعميم التعليم الابتدائي وجعله إجبارياً ومجانياً لكل مصري ومصرية، والسير حثيثاً في نشر هذا التعليم حتى تحمي وصمة الأمية عن مصر، وتحجب العناية بالتعليم بدرجةاته: الجامعي والثانوي والابتدائي والإلزامي، وأن يكون الغرض منه تكون جيل قوى محصن بالعلم والأخلاق لكي ينهض بالأعباء الوطنية والاجتماعية والفردية، فالشعب المسلح بالأخلاق والعلم أقدر على الإنتاج وعلى الذود عن الاستقلال من الشعب الجاهل المتحللة أخلاقه.

وتحجب العناية بالتربية الوطنية والخلقية والدينية والرياضية في مختلف مراحل التعليم.

ومن الواجب أن نعترف بأن نصيبنا من الأخلاق والوطنية ضئيل مع الأسف، وأن البلاد أحوج ما تكون إلى أن ترفع من مستواها في نفوسنا.

ومن الواجب أن تعنى الحكومة بالتعليم العمل الهندسي والزراعي والصناعي والتجاري والفني الذي يخرج الشباب الكفاء القادر على الاضطلاع بمشروعات الإصلاح والعمران والقيام بالأعمال الحرة في الميادين الاقتصادية، يجب أن تتضافر الجهود لتخريج شبان مجتدين وقادة مجريين في هذه الميادين، وإعداد الجيل للحياة الحرة لينشأ معتمداً على نفسه، وأن نربي فيه ملكة الاستقلال.

والاعتماد على النفس في حياته الخاصة، لأن الاستقلال الفردي ينمى في المجتمع روح الاستقلال السياسى والتعلق به والحرص عليه.

إن التعليم الجامعى فى حاجة قصوى إلى إصلاحه والنهوض به، ولا يمكن أن تؤدى الجامعات فى مصر رسالتها إلا إذا وطدنا استقلالها، فإن الاستقلال الجامعى هو عماد الرسالة التى تؤدىها الجامعة، وهو الذى ينشئ شباب الجيل نشأة استقلالية صحيحة تجمع بين العلم والأخلاق والفضيلة والمثل العليا فى الحياة العامة والخاصة.

ومن أوجب واجبات الحكومة بالنسبة للتعليم الجامعى توفير الأساتذة الأكفاء له، وهذا يقتضى ألا تقتصرهم الوزارات ولا تفرهم بالمزايا والمنافع فتنتزعهم من بيئة العلم والتعليم وتطوح بهم فى تيه الوظائف ولتوظيف، إن على الحكومة تقع تبعة حرمان الجامعة من طائفة من الأساتذة الأكفاء الذين أسندت إليهم وظائف غير جامعية، بعد أن تخصصوا للعلم والتعليم، فهذه الوسيلة فى الإغراء هى من أسباب تأخر التعليم الجامعى عندنا، فلتقلع الحكومة عن هذه الوسيلة التى تعد سلاحاً مصوباً إلى كيان الجامعة والتعليم العالى.

فى الصحة

تجب وقاية الشعب من الأمراض المختلفة بتعميم الوسائل الصحية الوقائية منها، ومن أولى هذه الوسائل إقامة المساكن الصحية وتوصيل المياه الصالحة للشرب للقرى القريبة والبعيدة، فإن المساكن والمياه غير الصحية هى من أقوى الأسباب فى انتشار الأمراض.

ومن الواجب إلى جانب ذلك الإكثار من المستشفيات وزيادة عدد الأطباء لتيسير علاج الأمراض فى كل نوحى المملكة، ويجب توزيع المستشفيات توزيعاً عادلاً على السكان بحيث لا يقل عددها عن مستشفى كبير لكل مركز من مراكز القطر، وكل بندر من بنادير، وكل قسم من أقسام العواصم، ومستشفى قروى لكل خمس قرى على الأكثر، عدا المستشفيات المخصصة لعلاج أمراض معينة والمستوصفات، وأن يوزع الأطباء أيضاً على البلاد والقرى توزيعاً إلزامياً

يراعى فيه تقريب الأطباء إلى جمهور السكان في مختلف أرجاء البلاد، وأن تنشأ عدة كليات للطب، وإلى أن يتم إنشاؤها يزداد عدد أعضاء البعثات في الخارج لتخريج العدد الكافي من الأطباء، وإنشاء معاهد للأبحاث الطبية ومبارس للمرضى والمرضات، وأن تزود البلاد بالمعامل الطبية الكافية للتحليل والكشف والفحص والأجهزة المخصصة لمعالجة جميع الأمراض في جميع المديرات والمحافظات.

وإذا كان تنفيذ هذا البرنامج يقتضى نفقات جسيمة لا تفى بها موارد الميزانية فعلى الحكومة أن تسنّ تشريعاً يلزم أصحاب الأملاك في المدن والأرياف أن يساهموا في نفقات إقامة هذه المنشآت وأن يخصصوا جزءاً من أملاكهم ومبانيهم لهذه الغاية النبيلة.

رعاية الأمومة والطفولة

ويجب أن تتعاون الحكومة والأفراد والجمعيات على رعاية الأمومة والطفولة في الطبقات المتوسطة والفقيرة، فإن هذه الرعاية من الوسائل الناجمة لتكوين جيل سليم كفء للإنتاج وللدفاع الوطنى.

في الرياضة البدنية

إن الجهود التى بذلتها الحكومة وبذلها المواطنون حتى الآن لنمو الروح الرياضية لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة لما يجب أن يعمل في هذا الصدد: لقد ثبت من الإحصاء أن أجسام الشباب سواء من المثقفين أو من الأميين هى في الجملة أجسام ضعيفة هزيلة تكتنفها العلل والأمراض.

فالمستوى الصحى للجيل الجديد أقل مما تحتاج إليه البلاد، وأقل مما يحتاج إليه الأفراد، وهذا المستوى لا يتناسب مع أعباء الحياة العامة، ولا مع أعباء الكفاح للحياة.

وهذه الناحية الخطيرة تقتضى المبادرة إلى علاجها، ومن أنجع الوسائل لهذا

العلاج توجيه الجهود المنظمة الواسعة المدى للنهوض بالتربية البدنية في معاهد العلم على اختلاف مراحلها، وألا تقتصر على فئة من الطلبة دون مجموعهم وألا يكون الغرض منها إعداد فريق ضئيل العدد للمباريات فحسب، بل يجب أن يكون هدفها النهوض بالمستوى الرياضى للطلبة جميعاً.

ويجب تعميم الروح الرياضية بين مختلف طبقات الشعب بإنشاء النوادى الرياضية التى تمارس فيها أنواع الرياضة، لا أن تكون مجرد مجتمعات للسمر، والترفيه والمرح، وأن تعمم هذه النوادى ومشتقاتها من ساحات شعبية وحمامات للسباحة ومعسكرات للتدريب وملاعب عامة للتنس وكررة القدم وما إلى ذلك، ويجب الاكثار من جمعيات الكشفاء، وتنظيم رحلات رياضية فى داخل البلاد وخارجها. وفى الجملة محاكاة الأمم الراقية فى العناية بالرياضة البدنية لطبقات الشعب كافة، فعامة الشعب أحوج من خاصته إلى الرياضة البدنية، وهذه التربية إلى جانب التربية الأخلاقية والوطنية والدينية كفيلة بأن تجعل منه شعباً صحيحاً قوياً، سليماً من الأمراض والعلل، مبرهاً من الضعف والتراخى والكسل، عامراً قلبه بالإيمان بالوطن.

العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هى إقرار الإنصاف والتوازن بين طبقات المجتمع، وهى مهمة من أعظم مهام الحكومات، لا تقل أهمية عن إقرار العدل بين الأفراد فكما أن من أوجب واجبات الحكومة تخصيص المحاكم لإقامة ميزان العدل بين الناس، فمن أعظم، وأهم واجباتها وضع النظم الكفيلة بإقامة العدل بين الطبقات. وأساس هذه المهمة ألا تتحيف طبقة على حقوق طبقة أخرى، وأن تقل الفروق الشاسعة بين الطبقات، وأن تعمل الدولة على تحسين حالة الطبقات الفقيرة ورفع مستواها من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة، وتتمكن الروابط بين الطبقات، فتقوى الأمة فى مجموعها وتزداد تكتلاً ومناعة.

فمن واجب المشرع أن يتدخل بين الطبقات لكى يقر العدل الاجتماعى

بينها، وهو واجب تقتضيه العدالة والإنصاف، إذ لا يخفى أن ثراء أصحاب الأموال والملكيات الكبيرة لا يرجع إلى جهد أصحابها فحسب، بل يدخله إلى حد كبير جهد المجتمع ذاته، وطبقاته المختلفة، وأفراد العديدين المجهولين، فمن العدل أن ينال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء؛ لأنهم لو استثمروا أموالهم في أرضٍ بلقع جرداء خالية من حكومة منتظمة وجميع متعدد الطبقات لما ربحوا شيئاً من هذا الثراء، وقدماً قال الشاعر:

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدَم

فعلى الأغنياء أن يؤدّوا للمجتمع بعض ما هم مدينون به له، وما يفرهم من خدمات، وعلى المشرّع أن ينظم علاقات الطبقات بعضها ببعض على هذا الأساس، ويمنع ظلم طبقة لأخرى، وعدوانها عليهم، ويقيم بينها جميعاً ميزان العدل والقسطاس.

هذا هو هدف العدالة الاجتماعية.

وسنذكر فيما يلي بعض الوسائل لتحقيق هذه العدالة، نذكرها على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر والتحديد؛ لأن قواعد العدالة الاجتماعية ومبادئها قابلة للتعديل والتطور، تبعاً لتقدم البشرية وارتقاء الفكر الإنساني شأنها في ذلك شأن القوانين والشرائع عامة، فإنها قابلة للإصلاح والتعديل.

تحديد الأرباح

على المشرّع أن يتدخل لتحديد الأرباح التي يجنيها التجار والشركات وأصحاب المؤسسات التجارية والصناعية، إذ ليس من حق هذه الطوائف أن تستغل جمهور المستهلكين برفع أسعار مبيعاتها ومنتجاتها إلى حدٍّ غير معتدل؛ لأن هذا الاستغلال فضلاً على ما يؤدي إليه من غلاء الأسعار وإرهاق الشعب، فإنه يتعارض مع العدالة الاجتماعية، فليس من العدل أن يستغل المنتج والتاجر طبقة المستهلكين إلى الحدِّ المرهق بهم، وعلى المشرّع أن يضع حداً للأرباح الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والتجار عامة، وأن يكون هذا الحد معتدلاً

ومعقولاً، بحيث لا يرهق المستهلك، ولا يفغن المنتج، وإذا كان من حق المشرع بل من واجبه التدخل بين الملاك والمستأجرين، فمن حقه ومن واجبه أيضاً أن يتدخل بين المنتجين والتجار والمستهلكين.

تحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين

ومن واجب المشرع أيضاً أن يتدخل لتحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين.

فعلية أن يحدد نسبة إيجارية للمنازل والمساكن عامة تنفذ في الأوقات العادية لا في الأحوال الاستثنائية فحسب، وأن تتبع هذه النسبة قيمة الضريبة بقدر الإمكان.

وعليه أيضاً أن يتدخل بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، ويحدد نسبة إيجارية ملزمة للمالك والمستأجر على حد سواء.

إن ضيق المساحة المزروعة في مصر، وكثرة الأيدي العاملة، والعناد بين المتنافسين، كل أولئك قد أدى إلى ازدياد التزامهم على استئجار الأراضي الزراعية، وبالتالي إلى رفع قيمها الإيجارية إلى أسعار مرتفعة ترهق المستأجرين ويعود ضررها عليهم وعلى المستهلكين عامة؛ لأن المستأجر الذي التزم بإيجار مرتفع مضطر إلى أن يزيد في السعر الذي يبيع به حاصلاته وخاصة التي يستهلكها الجمهور ويحتاج إليها كالحبوب والخضر والفواكه، وما إلى ذلك، وهذا ولا ريب سبب جوهرى من أسباب اشتداد الغلاء، فمن العدل أن يتدخل المشرع للحد من ارتفاع أسعار الإيجارات وتحديد قيمتها على أساس غلة الأطنان أو على أساس المزارعة (الأنصبة) تحديداً عادلاً لا غبن فيه على أى الفريقين، وعليه وضع فئات لأجور العمال الزراعيين على أساس حاجة العامل إلى ضرورات العيش دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالإنتاج.

ويجب أيضاً منع التأجير من الباطن، فإن هذا النوع من التأجير يوجد طيبة من الفضوليين تثرى على حساب الملاك والمستأجرين، وهم آفة من آفات الحياة.

الزراعية في مصر، وقد منع هذا التأجير في كثير من البلدان، فمن الواجب سن القوانين لمنع في مصر، وفرض عقوبات على من يخالفونها.

وضع حد لزيادة الملكية الزراعية

إن وضع حد لزيادة الملكيات الزراعية الكبيرة هو تشريع اجتماعي واقتصادي واجب لعلاج الفروق الهائلة بين أبناء الأمة وسوء توزيع ملكية الأراضي، وما يقتزن به من ظلم وإجحاف بالفقراء، وهذا التحديد هو أيضًا علاج ناجع للانخفاض الجسيم في مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الأهلين.

حقًا إن وجود الفروق في الثروة بين أبناء الأمة الواحدة أمر طبيعي ومشروع، ولكن الاتجاه الاجتماعي السليم هو تقليل الفوارق بين طبقات الشعب بقدر الإمكان، بشرط ألا يضر ذلك بكيان المجتمع؛ لأن تقليل الفوارق بين الطبقات هو تحقيق لهدف تنشده الأمم الراقية، وهو المساواة بين أفرادها في الحقوق والمزايا والواجبات، ولا مراء في أن المساواة - إلى جانب الحرية - من دعائم الهيئة الاجتماعية المتقدمة.

إن سوء توزيع الأراضي الزراعية في مصر ظاهر من إلقاء نظرة على عدد الملاك، ومقدار ما يملكون، ونسبة صفار الملاك لى كبارهم في مجموع هذه الأراضي، وهذا الإحصاء واضح في البيان الآتي: (٨).

(٨) تلقينا هذا البيان من مصلحة الإحصاء ضمن خطاب بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٨. ووارد فيه أن هذا آخر إحصاء لقاية ديسمبر سنة ١٩٤٦.

بيان ملكية الأراضي بالملكة المصرية موزعة على الملك
لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦

عدد الملك	مجموع ملكية كل فئة بالقدان	فئات الملك
١,٣٨٢,٦٣١	٣٩٧,١٨٥	لغاية نصف قدان
٤٩٢,٠٨٤	٣٥٥,٧٦٧	أكثر من نصف قدان لغاية قدان
٢٣٦,٣٥٦	٤٩١,٠٢٨	أكثر من قدان لغاية قدانين
١٧٣,٥٢٨	٣٨٩,٤٥٨	أكثر من قدانين لغاية ٣ أفدنة
٤٩,٣٠٧	١٦٣,٤٦٧	أكثر من ٣ أفدنة لغاية ٤ أفدنة
٣٩,٩٧٠	١٨٢,١٣٣	أكثر من ٤ أفدنة لغاية ٥ أفدنة
٨٣,٤٠٣	٥٦٤,١٤٣	أكثر من ٥ أفدنة لغاية ١٠ أفدنة
٢٧,٣١٩	٣٣٠,٢٥٣	أكثر من ١٠ أفدنة لغاية ١٥ قدانا
١٤,١٥٧	٢٤٠,٨٤١	أكثر من ١٥ قدانا لغاية ٢٠ قدانا
١١,٩١٩	٢٩٠,٩٦٥	أكثر من ٢٠ قدانا لغاية ٣٠ قدانا
٩,٢٠٠	٣٥٧,٠٦٣	أكثر من ٣٠ قدانا لغاية ٥٠ قدانا
٦,٨٥٨	٤٦٦,٤٥٦	أكثر من ٥٠ قدانا لغاية ١٠٠ قدان
٣,١٧١	٤٤٣,٩٨٨	أكثر من ١٠٠ قدان لغاية ٢٠٠ قدان
١,١٠٢	٣١٧,٥٧٥	أكثر من ٢٠٠ قدان لغاية ٤٠٠ قدان
٤٦٢	٢٣٧,٣٨٧	أكثر من ٤٠٠ قدان لغاية ٦٠٠ قدان
١٧٧	١١٧,٤٦٧	أكثر من ٦٠٠ قدان لغاية ٨٠٠ قدان
١٠١	٩١,٣٣١	أكثر من ٨٠٠ قدان لغاية ١٠٠٠ قدان
١٦٦	١٩٤,٧٦٨	أكثر من ١٠٠٠ قدان لغاية ١٥٠٠ قدان
٣٩	٦٨,٧٠٧	أكثر من ١٥٠٠ قدان لغاية ٢٠٠٠ قدان
٤٢	٢٠٢,٨٨١	أكثر من ٢٠٠٠ قدان
٢,٦٣٦,٠٩٦	٥,٩٠٣,١٤٣	مجموع التوزيع

واضح من هذا البيان أن الذين يملكون فداناً فأقل يبلغون ١,٨٧٤,٧١٥ مالكا أى نحو ثلاثة أرباع الملاك، ومع ذلك فهم لا يملكون إلا ٧٥٢,٩٥٢ فداناً أى نحو ١٢٪ من مجموع الأراضي المزروعة، مع أن عددهم يوازي ثلاثة أرباع الملاك، وأن الذين يملكون مائة فدان فأكثر لا يزيدون على ٥٢٦٠ مالكا ومع ذلك فإنهم يملكون ١,٦٧٤,١٠٤ أفدنة.

وثبت من إحصاء آخر أن أكبر مجموعة من الدخل وتبلغ ٣,٦٥٦,٨٨٠ جنيهاً تنحصر في فئة قليلة من السكان لا تزيد على ٧٣٣ فرداً، في حين أن أقل مجموعة من الدخل وتبلغ ٦٠٩٤٨٠ جنيهاً موزعة على ٢٧٣,٢٩٢ فرداً من صغار الملاك. فهذا التوزيع السيئ جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم ربع فدان، وهو مقدار لا يكفي لسد حاجة هذه الطبقة من السكان، إذ لا يزيد دخل الفرد في السنة على مبلغ ناهى لا يفي بالقوت الضروري للمالك وعائلته، أما غير الملاك وهم الغالبية العظمى من السكان فلا يجدون هم وعائلاتهم ما يكفي لقوتهم الضروري لأنهم لا يملكون شيئاً، وهذا ولا ريب من أسباب انتشار الفقر في البلاد، خصوصاً إذا لوحظ أن الملكية تنفتت بالتوريث فتبهط نسبة ملكية الفرد من هذه الطبقة تدريجياً على توالى السنين.

يذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن علاج هذه الحالة يكون باستصلاح الحكومة الأراضي البور وتوزيعها على صغار الملاك بأسعار وشرط سخية، وهذه الوسيلة مع نفعها لا يمكن أن تؤدي إلى علاج ناجع لحل مشكلة الفقر؛ لأنها محصورة في دائرة ضيقة لا تتجاوز بضع مئتين، ومع الزمن يضع آلاف، من الأفراد، في حين أن المشكلة تعم الملايين، ومن الواجب أن تعمل الدولة على خلق ملكيات صغيرة ومتوسطة في أوسع دائرة؛ لأن المجتمع يرقى بها مادياً وأدبياً، وما لم تتسع رقعة الملكيات المتوسطة والصغيرة فإن مشكلة الفقرة تبقى مضروبة على البلاد.

والعلاج الرئيسي لسوء توزيع الملكية الزراعية هو وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة ووقف هذه الزيادة، فهل السبيل لنشر الملكيات الصغيرة، ثم إنه الوسيلة الفعالة لمنع استمرار الارتفاع في أسعار الأقطان، فإن تهافت كبار الملاك على

زيادة ما يمتلكون من شأنه أن يرفع أسعار الأطنان ارتفاعاً لا يتناسب مع غلتها الحقيقية، وارتفاع أسعارها يؤدي إلى ارتفاع الإيجارات، وإلى غلاء المعيشة، وبالتالي إلى ازدياد الضيق في البلاد، وعلاج هذه الحال يكون بتحويل إجبارى لرءوس الأموال من استثمارها في شراء الأطنان إلى استثمارها في الصناعة، ولا يتم ذلك إلا بتحديد نصاب الملكية الزراعية، وبذلك يتحول استثمار الأموال إلى الميادين الصناعية، فتزداد ثروة البلاد ويرتفع تبعاً لذلك مستوى المعيشة بين الأهلىن.

ومن مزايا هذا النظام أنه يساعد على انتشار التعاون الزراعى؛ لأن التعاون لا ينجح إلا في وسط ملكيات صغيرة أو متوسطة، وقبلما يلقى نجاحاً بين أصحاب الملكيات الكبيرة لأنهم ليسوا في حاجة إليه، ولا جدال في أن التعاون هو من الوسائل الناجعة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى.

وقد يعترض بعضهم على تخصيص الملكية الزراعية بالتحديد دون الملكية الصناعية والتجارية مثلاً، ويتساءلون: إذا كان مبدأ تحديد الملكية عادلاً فلماذا لا يطبق على الصناعة والتجارة؟

والرد على ذلك أن الصناعة الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير، بخلاف الزراعة فإنها توجد في الملكيات المتوسطة التى يباشر أصحابها زراعتها بأنفسهم أكثر مما توجد في الملكيات الكبيرة، فالإنتاج القومى يزداد كلما كثرت الملكيات المتوسطة والصغيرة، على أن هذه لا تنفتح إلى الدرجة التى ترادف الفقر، بخلاف الإنتاج الصناعى، فإنه ينمو كلما اتسع مداه وزادت رءوس أمواله، وتوحد إدارته، أمن النظر في المصانع الكبرى، وقارن بين إنتاجها وإنتاج المصانع الصغيرة أو الصنائع اليدوية، فإنك ولا شك تجد أن الإنتاج يتضاعف في ظل الإنتاج الصناعى الكبير؛ لذلك لا يكون من مصلحة الإنتاج القومى ولا من العدل الاجتماعى تفتيت الملكية في الصناعة، وكذلك الشأن في التجارة وبخاصة التجارة الخارجية، وهذا هو الفارق بين الزراعة والصناعة أو التجارة. هذا إلى أن الأساس الاقتصادى السليم للحياة الزراعية أن الزراعة يجب أن تكون وسيلة للعيش الرغد، لا وسيلة لاستغلال المال، وإذا ازدادت رقعة الأرض

على حد معين انقلبت وسيلة لاستغلال المال تؤدي إلى استعباد السزراع، وهذا ما لا ينبغي أن يكون.

كل هذه التقديرات حدث بالأستاذ محمد خطاب بك العضو بمجلس الشيوخ إلى أن يتقدم في سنة ١٩٤٥ إلى المجلس بمشروع قانون بتحديد نصاب الملكية الزراعية، وقد أحيل إلى لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس، ففحصته فحصاً دقيقاً، ودرسته من جميع النواحي، وانتهت إلى إقراره في وضع يوفق بين حقوق الملاك وموجبات المصلحة العامة، فنصت المادة الأولى من المشروع كما عدلته اللجنة على أنه «ابتداءً من العمل بهذا القانون لا يجوز لأحد أن يمتلك أكثر من مائة فدان بما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضاً زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب ويستثنى من هذا الحكم الملاك الحاليون وورثتهم».

فالمشروع إذن لا يسرى على الماضي، ولا يمس الحقوق المكتسبة للملاك الحاليين، أي لا يمس ملكيتهم الحالية، بل لا يسرى أيضاً على ورثتهم، وفي هذا كل الضمان للملكية الملاك الحاليين، وورثتهم أيضاً، والغرض منه هو منع زيادة ملكيتهم عن النصاب الذي حدده المشروع، أي لا يكون لهم أن يشتروا أكثر مما يملكون زيادة على هذا النصاب، فملكيتهم مع ما فيها من زيادة تبقى لهم كما هي ولا تتأثر من القانون، وإنما يحظر عليهم أن يزيدوها في المستقبل، فليس لهم أن يشكوا من مثل هذا التحديد.

على أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، فقد قدمت لجنة الشؤون الاجتماعية تقريرها بقوله بعد تعديل الحد الأعلى للملكية من خمسين فداناً إلى مائة، ونظر بجلسته ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٥ بمجلس الشيوخ، ولكن الحكومة عارضته في هذه الجلسة، وقالت إنها معنية بتوزيع الأراضي الأميرية الصالحة للزراعة على صغار المزارعين، وأن هذا يغني عن المشروع، ووجد المشروع معارضة من أغلبية الشيوخ، مما دعا اللجنة إلى استرداده تفادياً من مواجهته برفض المجلس إياه، فتقررت إعادته إلى اللجنة بجلسته ٢ يوليو سنة ١٩٤٥ وضم إليها المجلس ممثلين عن لجان المالية والزراعة والأشغال والعدل لإعادة درسه، فقدمت اللجنة بجمعة تقريراً برفضه، مع الإهابة بالحكومة أن تعمل على إصلاح الأراضي البور.

وتوزيعها على صغار الملاك، وفرض الضرائب التصاعدية، وتحديد أجور العمال الزراعيين وغيرهم، وتحديد ساعات العمل، وسن القوانين لحماية صحتهم العامة وتقدير إيجار الأطنان على أساس يترك ربها محققا للمستأجر، وحمايته من عنت المؤجر، وقد أقر المجلس هذا التقرير وقرّر رفض المشروع بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٤٧، ومن يومها كتب عليه أن لا يرى حتى الآن وجه النهار، ولعل الزمن كفيل ببعثه من جديد، في يوم غير بعيد.؟؟

تشجيع ومراقبة الجمعيات التعاونية

إن الحركة التعاونية تحتاج إلى تعاون الحكومة والمواطنين في نشرها، وإصلاحها وتثبيتها وتعميمها، لأنها أداة فعالة في النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وهى فى حاجة إلى تشجيع من الحكومة وإلى تضامن وإخلاص من المتعاونين، وإلى جانب ذلك تحتاج إلى رقابة دقيقة ومراجعة لأعمالها وحساباتها، فقد ثبت من التجارب أن هذه الرقابة ضرورية لكفالة حسن إدارة الجمعيات التعاونية، وتجنبها استغلال بعض أعضائها الذين يتخذونها وسيلة للإثراء والكسب من طريق غير مشروع، فالتشجيع والرقابة أمران متلازمان وضروريان لسلامة الحركة التعاونية وتقدمها، ويطلب لى هنا أن أختتم هذه النبذة بقرارات المؤتمر الاقتصادى الأول الذى انعقد سنة ١٩٤٦ ومقترحاته فى شئون التعاون، فهى جديرة بأن تكون أساساً لسياستنا التعاونية، وهى:

١ - يجب أن يأخذ نظام التعاون مكانه فى الاقتصاد القومى وأن يحمل نصيبه كاملاً فى تنظيم وتنمية مراقفنا الاقتصادية وأن يكون أساساً لكل إصلاح اجتماعى وتنظيم قوى الشعب فى محاربة الفقر والجهل والمرض وأداة صالحة تستعين بها جميع الهيئات والمصالح التى تعمل لهذا الإصلاح.

٢ - من واجب الحكومة رعاية الجمعيات التعاونية والعمل على انتشارها والإشراف الكامل عليها بحيث تصبح هيئات صالحة للقيام بالتنظيم الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى وذلك بتهيئة العدد الكافى من الموظفين الفنيين الذين يقومون بهذه المهام بعد إعدادهم لها.

٣ - أن تهتم جميع الهيئات المختصة بالتعليم والثقافة كالجامعات ووزارة المعارف بتوجيه عناية خاصة إلى نشر الثقافة التعاونية بمستلزماتها لتزويد الحركة التعاونية بالرجال الأخصائيين وإعداد الجمهور لفهم النظم التعاونية.

٤ - من واجب الحكومة رعاية الاتحادات التعاونية وتقديم المعونة لها لتقوم بواجبها في الدفاع عن مصالح الجمعيات والإشراف عليها وتمكينها مع الوقت من حمل الأعباء الملقاة على عاتق مصلحة التعاون.

٥ - يجب أن يكون للتعاون برنامج شامل يعمل على تحقيقه بما يتفق مع حاجة الأهلين ورغبتهم في الانتفاع بالجمعيات التعاونية وقدرتهم على تأسيس هذه الجمعيات وإدارتها.

٦ - العمل على تعميم الجمعيات التعاونية للتوريد والإقراض الزراعى فى جميع القرى وبذل الجهود لاشتراك جميع المزارعين فيها وتوسيع هذه الجمعيات فى خدماتها والعمل على تدعيم الجمعيات التعاونية العامة للتوريد فى المديرية وتأسيس جمعية تعاونية رئيسية من هذه الجمعيات التعاونية العامة للإنتاج واستيراد كافة مستلزمات الإنتاج الزراعى.

٧ - العمل على تأسيس جمعيات تعاونية خاصة لتصريف المحصولات الزراعية وأن تكون هذه الجمعيات متسعة المناطق ويتخصص كل نوع منها فى تصريف المحصولات المتماثلة على نطاق واسع مع تكوين الجمعيات التعاونية العامة من هذه الجمعيات لتصدير المحصولات الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى واستيراد أدوات التعبئة والنقل والآلات اللازمة للصناعات الزراعية.

٨ - العمل على تعميم الجمعيات التعاونية المنزلية فى المدن وتوسع هذه الجمعيات فى الخدمات التى تؤديها لأعضائها وتأسيس جمعية تعاونية عامة من الجمعيات التعاونية المنزلية لإنتاج واستيراد السلع الاستهلاكية ومد الجمعيات التعاونية للتوريد المنزلى والزراعى بهذه السلع.

٩ - الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التى تؤسس بعضها للموظفين وبعضها للعمال وتكوين مجلس دائم لوضع السياسة الخاصة بإقامة -

المساكن للموظفين والعمال عن طريق التعاون والإشراف على التنفيذ.

١٠ - الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف من العمال والموظفين الذين تربطهم صلة العمل لتشجيع هذه الطبقات على الادخار وإنقاذها من مخالب المرايين وتطبيق القانون على الهيئات القائمة منها.

١١ - الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية الصناعية في الصناعات التي تحتم بطبيعتها العمل في حدود ضيقة والجمعيات التعاونية التي تؤلف من العمال لاستغلال خطوط نقل الأشخاص والبضائع.

١٢ - العمل على نشر الصناعات الريفية الصغرى في مناطق الجمعيات التعاونية الزراعية وتحت إشراف هذه الجمعيات.

١٣ - الأخذ بنظام المزارع التعاونية والجمعيات التعاونية لصيادى الأسماك والجمعيات التعاونية للتأمين حالما يكون ذلك ميسوراً ودراسة الجمعيات التعاونية لتشغيل العاطلين.

١٤ - قيام الحكومة بتقديم القروض اللازمة لبنك التعاون العام بشروط مناسبة وبالقدر الذى يسد حاجة الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها من قروض أو اعتمادات.

إصلاح القرية

على الحكومة أن تعمل على إصلاح القرية وتنهض بها لتكون في مستوى القرى في البلدان الراقية، عليها إلى جانب نشر التعليم وإلى جانب واجباتها الاقتصادية أن تنشئ المساكن الصحية للفلاحين، وتساهم في السراة في هذا الإصلاح، وأن تقدمها بمياه الشرب الصالحة، وتردم ما يتخللها من البرك والمستنقعات التي هي مصدر الأمراض الفتاكة بالأهلين، وتعمم المجموعات الصحية في القرى، وتنشئ فيها الحمامات الصحية للرجال والنساء، والمغاسل الشعبية للثياب، وتنشئ أو توسع دورات المياه للمساجد، وتتبع في بنائها الأساليب الصحية، وتعمم أسباب النظافة وتنتشر الدعاية إليها وتيسر على

الأهلين سبيلها، وتحارب الآفات والأمراض الاجتماعية كالخمر والميسر والمخدرات وما يلحق بها لكي يرتفع المستوى الصحى والاجتماعى فى القرى، فإن إصلاح القرى هو أساس الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى العام.

الفلاح والعامل

يجب على الحكومة رعاية العامل الزراعى والصناعى وتنظيم علاقته بأصحاب الأعمال والأراضى على أساس من العدل والعطف والإنسانية، والتدخل فى تحديد الأجور تحديدًا يراعى فيه رفع مستوى معيشتهم وضمان حد أدنى لهذا المستوى، وليس وضع حد أدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين تدخلًا غير مشروع، ولا افتئاتًا على حرية التعاقد، فإن علاقة العامل بصاحب العمل لا تختلف كثيرًا عن علاقة المستأجر بالمالك، فكما سوغنا تدخل المشرع بين هاتين الطائفتين وجب أيضًا تسوية تدخله بين العمال وأصحاب الأعمال تدخلًا أساسه إقرار العدل والإنصاف.

ويجب أن لا يقتصر تدخل الحكومة على وضع حد أدنى لأجر العامل، بل يجب أن تكتمل سلسلة التشريعات العمالية بتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل بحيث تكفل للعامل شروط العمل الملائمة للإنسانية داخل المصنع، وألا تدخر الحكومة والمنظمات الاجتماعية وسعًا فى تثقيف العامل وتدريبه ورفع مستواه الفكرى والمهنى، وعلى الحكومة أن تعنى العناية الكافية بالحالة الصحية فى المصانع فتراقبها مراقبة جدية وتفرض على أصحابها من الالتزامات ما يكفل حماية صحة العمال.

ويجب على الحكومة بوجه عام أن توفر العمل للعمال وتقيهم شر التعمل؛ لأنها مسئولة عن إيجاد أعمال لهم.

وأن توفر للعامل والفلاح المسكن والغذاء الصحيين، وتساهم هى وأصحاب الأعمال فى أداء هذا الواجب؛ وعليها أن تسنّ التشريعات الكفيلة بأدائه، وهو واجب لا يفيد العامل الزراعى أو الصناعى أو التجارى وحسب، بل يفيد المجتمع والدولة؛ لأن العامل أو الفلاح الذى يتغذى غذاءً صحياً كافياً ويسكن

مستكناً صحياً، يكون ولا ريب أكثر قدرة على الإنتاج من العامل أو الفلاح الذى ينتابه الجوع والمرض.

التأمين الاجتماعى

من حق العامل والفلاح على الحكومة أن تعنى بوضع نظام لتأمينها فى حالة المرض، والعوز، والعطل، والعجز، والشيخوخة.

إن المجتمع قد أوجد لموظفى الحكومة نظاماً للتأمين ضد العجز والشيخوخة، وهو نظام المعاشات، والمعاش حق للموظف، لأنه إذا بلغ من السن مرحلة يعجز فيها عن العمل، فمن الواجب على المجتمع وقد أفاد منه ومن عمله فى شبابه وكهولته، أن يعوضه عن جزء من مرتبه فى شيخوخته، فهذه الفكرة الإنسانية العادلة التى هى أساس نظم المعاشات لا يصح قصرها على موظفى الحكومة، بل يجب أن تشمل طبقة العمال والفلاحين؛ لأن هؤلاء يؤدون أيضاً بعملهم وكدهم خدمات كبرى للمجتمع، وهم دعامة من دعائم الثروة القومية والحياة الاجتماعية، فمن حقهم على المجتمع أن يؤمنهم من العوز والمرض، والعطل، والشيخوخة والعدالة الإنسانية والاجتماعية تقضى بذلك.

فعل الحكومة أن تقتبس من البلدان المتقدمة بعض النظم المعمول بها فى التأمين الاجتماعى، وهو تأمين يساهم فيه العامل والفلاح وصاحب العمل والحكومة أيضاً، فالعامل أو الفلاح يدفع اشتراكاً يسيراً يقدر بحسب طبقات العمال والفلاحين، ومبلغ كسبهم، وفى مقابل هذا الاشتراك يكون للمشاركين أن يعالجوا بواسطة الأطباء والمستشفيات التى تعدهم منظمات التأمين وتقدمهم بالعلاج والإعانة إلى أن يشفوا ويصودوا إلى العمل، وتؤمنهم هذه المنظمات من العطل وتؤدى لهم معاشات إذا بلغوا من العمر سن الشيخوخة وصاروا عاجزين عن العمل، وتؤدى إعانات، للورثة فى حالة وفاة عائلهم، ويفرض على أصحاب الأعمال أن يساهموا فى موارد التأمين بقسط ميسور، وعلى الحكومة أن تساهم فيها بقسط موفور؛ لأنه من الواجبات الاجتماعية التى يجب أن تخصص لها جزءاً من ميزانيتها، ويجب أن يكون التأمين الاجتماعى إجبارياً، ويصبح نظاماً أساسياً من نظم الدولة.

وهذا النوع من التأمين لا يصدر عن فكرة الإنسانية والعدالة، بل يقتضيه صالح المجتمع ذاته؛ لأن العامل والفلاح إذا تحررا من المرض والعوز كانا أكثر عملاً وإنتاجاً، وساهما بقسط أكبر في خدمة المجتمع. وإذا اطمأنا على مصيرهما في سن الشيخوخة زاد إقبالهما على العمل والإنتاج.

ولم يدخل نظام التأمين الاجتماعي الإجبارى مصر بعد، وهناك مشروع قانون به لا يزال موضع البحث والنظر، وفيه نقص كبير.

وقد سبق للمشروع أن اقتبس بعض الوسائل للتأمين في حالة واحدة وفي حدود ضيقة، وهى الإصابات التى تقع للعامل وتكون نتيجة العمل، فقد صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذى يقرر كما أسلفنا حق العامل في التعويض إذا وقعت له إصابة أثناء العمل وبسببه دون حاجة إلى إثبات خطأ من جانب صاحب العمل، على أن هذا القانون حدد تعويضاً ضئيلاً لا يجعله معادلاً للتأمين. ثم صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجبارى عن إصابات العمل، وهو يفرض على كل صاحب عمل يزاول صناعة ما أن يؤمن عماله من هذه الإصابات وبذلك يضمن كل عامل الحصول على التعويض الذى يستحقه.

وتلك وسائل بدائية محصورة في دائرة تافهة ضيقة، والتأمين الاجتماعى الصحيح هو الذى يؤمن العامل والفلاح لا ضد إصابات العمل فحسب، بل ضد المرض والعطل والعوز والمعز والشيخوخة والوفاة.

الملاجئ

من أوجب الواجبات إنشاء الملاجئ للمعزة والمقعدين والعاجزين عن العمل، وملاجئ أخرى للأرامل والعاجزات، ومثلها للأحداث والأيتام والأطفال الذين حرموا من أن ينفق عليهم أو عجز آباؤهم عن الإنفاق عليهم، وأن تعمم هذه الملاجئ في العواصم والمديريات والثغور، وأن يجعل من ملاجئ الأطفال شبه مدارس لتعليمهم وتنقيفهم وتدريبهم على المهن التى تساعد على أن يكسبوا قوتهم بكرامة وشرف.

وهذه الملاجئ هي نوع من أنواع التأمين الاجتماعى، وهى وسيلة فعالة لمنع التسول تلك الآفة التى تلحق بالمجتمع أضراراً كبيرة إذ تساعد على العطل والبطالة وانتشار الكسل والتواكل والنفاق فى فئة عديدة من المجتمع.

المطاعم الشعبية

ويجب الإكثار من المطاعم الشعبية، وجعل أقسام منها يدفع فيها مقابل يسير لوجبات الطعام يقل عن تكاليفه فى الجملة، وتساهم الحكومة والهيئات البلدية والقروية والمنظمات الخيرية فى باقى التكاليف، فإن أداء هذا المقابل يصون لرواد هذه المطاعم كرامتهم، ويجعل منها أداة لتحسين غذاء الشعب من مختلف الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وواجب على المجتمع أن يساهم فى النفقات اللازمة لتحسين غذاء الشعب، لأن الشعب هو الذى يتوافر له الغذاء الصالح يكون أوفر صحة وأقدر على الإنتاج من الشعب المحروم من التغذية.

الضريبة التصاعدية كعلاج اجتماعى

إن العدالة الاجتماعية تقتضى نسبة تصاعدية للضرائب بنسبة تصاعد الدخل، فترفع فئة الضريبة كلما ازداد الدخل ورأس المال، ومن هنا جاءت فكرة الضريبة التصاعدية على الإيراد العام للفرد إلى جانب الضرائب النوعية.

إن أصحاب رموس الأموال الكبيرة الثابتة أو المنقولة لم يصلوا إلى ثرواتهم الضخمة بمجرد جهودهم وعملهم، بل بمساهمة الهيئة الاجتماعية، فمن العدل أن يعود على الهيئة الاجتماعية جانب من ثمرة هذه الثروات، يزداد كلما اتسعت هذه الثروة، فالضريبة التصاعدية هى وسيلة عادلة لتحقيق هذه الفكرة، هذا إلى أنها مصدر عادل لزيادة الدخل فى ميزانية الدولة، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة نفقات الدفاع الوطنى ومشروعات الإصلاح والعمران التى تعود على البلاد وأهلها بالتقدم واليسر والرخاء.

والعدالة الاجتماعية تقتضى أيضاً إعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب، وأن يكون حد الإعفاء مرتفعاً فى الضرائب العقارية والمنقولة، والمشرع يحدد

مستوحياً العدل والإنسانية، ويجب أن يعفى الدخل الذى لا يتجاوز هذا الحد من أية ضريبة سواء أكان مصدر الدخل عقاراً أم منقولاً أم كسب عمل؛ لأن الهيئة الاجتماعية لا ينبغي أن ترهق الطبقات الفقيرة بالضرائب؛ ولأن الأساس العادل للضرائب هو المقدرة على الدفع.

والعدالة الاجتماعية تقتضى أيضاً التفرقة بين الدخل الناتج من جهد الفرد، والدخل الناتج من رأس المال من غير عناء أو من طريق الميراث، ومن حق المشرع بل من واجبه أن يرفع فئات الضريبة مفرقة بين هؤلاء وأولئك، وأن يزيد فئات الضريبة تصاعداً كلما ازداد نصاب الثروة والدخل، وليس يخفى أن ضريبة الموارث فى كثير من الدول قد تستغرق ثلاثة أرباع التركات الضخمة، فيلزمنا أن لا نتردد فى اتباع هذا السياسة فى تشريعنا الضرائبى.

وقد أقر البرلمان فى سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قانون الضريبة التصاعدية المعروف بقانون الضريبة العامة على الإيراد، وهو يضع نسباً تصاعدية للضريبة على إيراد كل شخص، تبدأ بخمسة فى المائة من الإيراد السنوى الذى يتراوح بين ١٠٠١ ج إلى ١٥٠٠ ج، وتزداد هذه النسبة كلما ازداد الإيراد، فتبلغ مثلاً ١٥٪ من الإيراد الذى يتراوح بين ٩٠٠١ ج إلى ١٠٠٠٠ ج و ٢٠٪ من الإيراد الذى يزيد على ١٤٠٠٠ ج، و ٢٢٪ من الإيراد الذى يزيد على ١٥٠٠٠ ج، وهلم جرا، ويصل إلى ٢٦٪ من الإيراد الذى يزيد على ٣٥٠٠٠ ج، و ٣٨٪ من الإيراد الذى يزيد على ٤٠٠٠٠ ج، و ٤٠٪ من الإيراد الذى يزيد على ٥٠٠٠٠ ج و ٥٠٪ من الإيراد الذى يزيد على مائة ألف جنيه.

ويقضى القانون بإعفاء من لا يزيد على إيراده السنوى على ألف جنيه من الضريبة، ولوحظ فى هذا الإعفاء وفى تحديد نصابه بألف جنيه أن الطبقة التى لا يزيد إيراد الفرد منها على هذا القدر تستحق الإعفاء من هذه الضريبة لأن اقتطاعها من دخلهم يحملهم عبئاً كبيراً ينوء به كاهل الممول.

ومعنى إعفاء الألف جنيه من الضريبة أن من يزيد إيراده على الألف لا يدفع شيئاً على الألف جنيه الأولى، وإنما يدفع فقط ٥٪ عن الخمسمائة جنيه إذا كان إيراده يزيد على ألف ويصل إلى ١٥٠٠ جنيه، وهلم جرا.

ونص القانون على أن يخضع للممول للأعباء العائلية خمسون جنيهًا عن كل ولد من أولاده الذين يعولهم، على ألا يتجاوز مجموع الإعفاءات مائتي جنيه. وجعل مبدأ سريان الضريبة من أول يناير سنة ١٩٥٠ على إيرادات سنة ١٩٤٩ حتى لا يكون للضريبة أثر رجعي.

وسعر الضريبة كما أقرها هذا القانون أقل بكثير من سعر الضريبة التصاعدية في الدول الأخرى، ونصاب الإعفاء مرتفع عن الحد المقرر في معظم الدول.

ففي إنجلترا مثلاً يفرض على الدخل ضريبة عادية، وضريبة إضافية فالضريبة العادية سعرها ٩ شلنات عن كل جنيه (الجنيه عشرون شلنًا) وإذا زاد الدخل عن ألفي جنيه فرض عليه سعر إضافي طبقاً لنسبة تصاعدية كما يأتي:

السعر عن الجنيه الواحد		الدخل
شلن	بنس	
٢	—	ج ٢٥٠٠ - ٢٠٠٠
٢	٦	ج ٣٠٠٠ - ٢٥٠٠
٣	٦	ج ٤٠٠٠ - ٣٠٠٠
٤	٦	ج ٥٠٠٠ - ٤٠٠٠
٥	٦	ج ٦٠٠٠ - ٥٠٠٠
٦	٦	ج ٨٠٠٠ - ٦٠٠٠
٧	٦	ج ١٠٠٠٠ - ٨٠٠٠
٨	٦	ج ١٢٠٠٠ - ١٠٠٠٠
٩	٦	ج ١٥٠٠٠ - ١٢٠٠٠
١٠	—	ج ٢٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠
١٠	٦	ج أكثر من ٢٠٠٠٠

وعلى ذلك يكون سعر الضريبة العادى والإضافى بعد ٢٠٠٠٠ جنيه مبلغ ١٩ شلن وستة بنسات عن كل جنيه (أى لا يبقى لصاحب الإيراد من إيراده سوى نصف شلن تقريباً من كل جنيه) ومن كان دخله مائة ألف جنيه مثلاً يدفع ضريبة تصل إلى خمسة وتسعين ألف جنيه تقريباً.

فالمول البريطانى يدفع فى الضريبة التصاعدية أضعاف أضعاف ما يفرضه قانون الضريبة العامة على الإيراد عندنا، ولا بد أن نلاحظ أن للضرائب أساساً نفسياً إلى جانب الأساس التشريعى، وهو نمو الشعور بالواجبات الوطنية والاجتماعية فى نفوس المولدين، ففى إنجلترا حيث بلغ هذا الشعور ذروته، لا يجيد المولون غضاظة ولا يتململون ولا يتذمرون من فداحة الضريبة التصاعدية؛ لأن عندهم من الشعور القومى ما يجعلهم يعتقدون أن كل مواطن مكلف بأن يبذل لبلاده من التضحيات المالية ما يكفل لها العظمة والمجد، والرخاء والتقدم، ويحقق العدالة الاجتماعية بين طبقاتها أجمعين، وأظن أننا فى حاجة إلى زمن أرجو ألا يكون طويلاً لكى تنمو الروح الوطنية عندنا فيقبل المولون وخاصة الأغنياء منهم أعباء الضرائب بنفوس راضية، ويرون فيها جزءاً من واجبات الفرد نحو المجموع، ويشعرون بنفس الشعور الذى يشعر به المواطن الصالح فى البلدان الراقية، عسى أن يكون ذلك اليوم قريباً!

واجب الأثرياء

يجب على الأثرياء ومتوسطى الحال أن يساهموا فى التخفيف عن الفقراء والمحتاجين، (والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم).
يجب إنشاء منظمات للبر والإحسان فى كل مدينة وكل قسم من أقسام المدن، وفى كل قرية.

وعلى الأثرياء أن يساهموا فى النهوض الاجتماعى للفلاحين والعمال ويبدلوا جزءاً مما أفاء الله به عليهم من بسطة فى الرزق، فى سبيل رفع مستوى الفلاح والعامل، بإقامة المستشفيات والعيادات المتنقلة لهم، وإقامة المساكن الصحية

لسكانهم، والمساعدة في تعليمهم وتنقيفهم، وإعانة المرضى والعجزة والمحتاجين منهم.

فإذا لم يتم الأثرىء بهذه الواجبات فعلى الحكومة أن تسنّ التشريعات التى تلزمهم بأدائها.

واجبات المواطنين

إن المرأة بطبيعتها مفضورة على الشفقة والرحمة، وحب الخير والإنسانية، والعطف على البؤساء والمرضى والفقراء، ففى ميدان الخدمة الاجتماعية متسع لجهودها وأعمالها، ولقد ساهمت المرأة المصرية بقسط محدود فى المنظمات والجمعيات الخيرية التى تعمل على رعاية الأمومة والطفولة وتربية أولاد الفقراء وتخفيف آلام المرضى وعلاجهم، ومساعدة المعوزين والعجزة والمحتاجين، وإن المجتمع لينتظر من المواطنين المصريات جهوداً أكبر فى هذه الناحية، فإن آلام المجتمع وما ينطوى عليه من بؤس وشقاء ومرض وجهل لىحتاج إلى مضاعفة الجهود للتخفيف من هذه الآلام، فعلى كل مواطنة فى بيتها أن تساهم بمجمعة أو منفردة بالقسط الذى تستطيعه فى غذاء الفقراء والمحرومين وكسائهم وقرىضهم وتحسين أحوالهم المعيشية وترقية مستواهم ورعاية الأمومة والطفولة.

إن هذه الناحية تحتاج إلى المنظمات والجمعيات الخيرية فى كل عاصمة وفى كل قسم، وفى كل بلدة، وكل قرية، فى الريف قبل الحضر، ومن أجدر من النساء بالشعور بالآلام الإنسانية والعمل على التخفيف منها؟

واجبات الشباب

يجب على الشباب أن ينتظموا جماعات تعمل على الرقى الاجتماعى ويؤسسوا هذه المنظمات إن لم تكن موجودة.

وعلى الشيوخ أن يراعوا هذه المنظمات ويدوها بالعون والمساعدة، لقد رعى المرحوم الدكتور على إبراهيم باشا جهود الشباب فى مشروع القرش كما أسلفنا؛ فكان لرأسته للجنة هذا المشروع فضل كبير فى حسن توجيهها

وما نالته من مكانة في المجتمع، كذلك يجب أن يفعل الشيوخ بالنسبة لمنظمات الشباب.

على هذه المنظمات واجب كبير وهو أن يساهموا قدر ما يستطيعون في إصلاح حالة المجتمع من الوجهة الاجتماعية والأخلاقية والصحية والرياضية..

ولعل في وجود هذه المنظمات ما يصون أخلاق الجيل الجديد من التبذل ويجنبه الخروج على أوضاع الفضيلة والآداب، إلى أن يرى ظواهر وبوادر يؤسف لها تدل على هذا الخروج، وتبدو هذه الظواهر في تفكير بعض الشباب ومسلكهم وأدائهم في المجتمعات، وفي حياتهم الخاصة والعامة. فلو وجدت هذه المنظمات فقد تكون وسيلة لرد هؤلاء الشباب إلى الأخلاق القوية، وهي أيضاً وسيلة تصرفهم عن النظريات الهدامة للشيوعية التي تهدف إلى تفويض دعائم القومية والأخلاق في نفوس المواطنين.

إن جهود الشباب في المنظمات الاجتماعية والاقتصادية هي بلا مرأى أجدى على البلاد من المنظمات والأعمال الإرهابية التي اجتذبت في فترات متقطعة بعض الشباب وغرست فيهم نزعة الإجرام والاعتقال، تلك النزعة التي تتملك النفوس الضعيفة الخالية من العلم والأخلاق والإيمان والوطنية.

ولا مرأى في أن ميدان العمل الاجتماعي فسيح أمام الشباب، ولست في حاجة إلى أن أدلهم إلى نواحي هذا العمل، فكل ناحية من النواحي الاجتماعية تحتاج إلى جهود الشباب متعاونين فيه أو منفردين، وكل شاب مطالب بأن يساهم في هذا النهوض في البيئة التي يعيش فيها، في العاصمة أو المدينة أو القرية أو البندر أو القرية أو العزبة أو الكفر الذي نشأ أو يعيش فيه.

على كل شاب أن يساهم في بيئته أو قريته في الحركة التعاونية، وفي مكافحة الأمراض والوقاية منها وفي محاربة الأمية، ونشر التعليم والثقافة، وأن يعمل على بث الدعوة إلى التخفيف عن البؤساء والأرامل والعجزة والمرضى وإمدادهم بالمساعدات المختلفة، ويساهم في المنظمات التي تعمل لهذا الغرض النبيل، وإن لم توجد في بيئته فعليه أن ينشئها ويدعو إليها ويكون عماداً لها، فإذا اتجه الشباب

إلى هذه الغاية أدوا لبلادهم أجل الخدمات ورسخت في نفوسهم الروح الاجتماعية وجعلت منهم مواطنين مؤمنين بالواجب يعيشون لأمتهم لا لأنفسهم فحسب، وفي هذا معنى التسامى في الوطنية.

وعلى الشباب أن يتعمقوا في الدرس والبحث والاستقصاء، وعليهم أن يدرسوا مشاكلنا وأحوالنا الاجتماعية، وما فيها من نقص وانحلال، وأن يعالجوا هذه المشاكل بالدراسة والبحوث العميقة، لا بالنظرات السطحية المبثورة، عليهم أن يقرءوا وأن يعدوا أنفسهم القراءة والدراسة وأن يتعرفوا أحوال مواطنيهم ليفهموا حالة المجتمع وأوجه الضعف والنقص فيه ووسائل علاجها.

إذا تكونت فئة من الشباب المزودين بالعلم والأخلاق وتوافروا على المساهمة في النهضة الاجتماعية وجدت منهم البلاد مواطنين صادقين مخلصين وجنوداً مجاهدين في سبيل تقدم المجتمع وتحريره مما ينتابه من العلل والآفات.

وجوب العناية بالناحية الأخلاقية

إن هذه الناحية هي في حاجة كبرى إلى مزيد من الجهد والعناية، لأن فيها مع الأسف عوامل ضعف وفساد عديدة، والأخلاق هي أساس كل تقدم اجتماعي سليم.

إننا حقا في حاجة إلى أن نرفع مستوى الوطنية والأخلاق في نفوسنا، وبخاصة في نفوس الجيل الجديد؛ لأن هذا المستوى هو علة العلل والسبب الجوهري لما نحن فيه من ضعف ونقص.

فكل إصلاح ونهوض يجب أن يقترن به تقويم الأخلاق في النفوس، لأن الأخلاق إذا فسدت وتحللت فلا أمل في أن يتم إصلاح أو تقدم، وسبيلنا إلى تقويم الأخلاق أن نغنى بهذه الناحية في التربية المنزلية، ثم في معاهد العلم على اختلاف مراحلها، لينشأ الشاب نشأة أخلاقية قوية تجعل منه مواطنا صالحا يعتمد عليه في الكفاح الوطني العام وفي الكفاح الخاص للحياة الشريفة. وعلينا أيضا أن نعمل على تقويم الأخلاق بالقُدوة الصالحة والأسوة الحسنة، فالقُدوة الصالحة تفعل في النفوس أكثر مما تفعله الدروس والمحطبات والمقالات.

أعلى أننا أيضاً في حاجة إلى الدروس والخطب والمقالات والكتب لتساهم في النهضة الأخلاقية، فالأدب الأخلاقي له بلا مرأى الأثر الذي لا ينكر في تهذيب النفوس والسمو بها إلى المثل العليا، والكتاب والأدباء يستطيعون أن يؤدوا للبلاد أجل الخدمات في هذه الناحية، بتوجيه الأدب إلى تمجيد الأخلاق واجتناب الكتابات التي تنشر الضعف في النفوس وتشيع فيها الأثرة والأنانية، وتحبب إليها التماس اللذة والنفعية، وليس يخفى أن مثل هذه الكتابات مهما بدا عليها من طابع الأدب كان لها أثرها السيء في الانحدار الأخلاقي الذي ظهر في بعض الأمم الأوروبية، وهي أشد خطراً على الأمن الضعيفة.

وصفة القول أن علينا أن نتعهد أنفسنا، ونرقى بوطينتنا وأخلاقنا، فالوطنية والأخلاق هما الأساس الأول الذي تستقيم به نهضتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فهرس الكتاب

صفحة	
٣	صورة المؤلف
٥	مقدمة الطبعة الثالثة
٧	تقديم الكتاب
١٣	مقدمة الطبعة الثانية
١٥	مقدمة الطبعة الأولى
١٧	خلاصة الجزء الأول
٢٣	فصول الجزء الثاني

الفصل الأول

استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول

٢٥	انتخاب مصطفى النحاس رئيسا للوفد
٢٦	مفاوضات ثروت - تشمبرلن
٢٦	خلاصة مشروع تشمبرلن
٣٠	خطاب العرش والمفاوضات
٣١	رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة
٣٤	استقالة وزارة ثروت
٣٥	بعض أعمال العمران في عهد وزارة ثروت باشا
٣٥	وضع الحجر الأساسى للجامعة
٣٥	قناطر نجع حمادى
٣٦	مصحة فؤاد بحلوان
٣٦	وفاة المرحوم أمين الرافعى
٤٥	تأليف وزارة النحاس الأولى
٤٦	المذكرة البريطانية - ٤ مارس سنة ١٩٢٨

صفحة

٤٧	رد الوزارة
٤٩	رد المندوب السامي البريطاني
٥١	أزمة قانون الاجتماعات
٥٧	معاهدة الصداقة بين مصر وأفغان

الفصل الثاني

نقض الائتلاف وتعطيل الدستور - الانقلاب الثاني

٥٩	مقدمات الانقلاب
٦١	قضية الأمير سيف الدين
٦٢	إقالة وزارة النحاس
٦٣	نظرة في الإقالة من الوجهة الدستورية
٦٤	تأليف وزارة محمد محمود
٦٥	تأجيل انعقاد البرلمان
٦٦	حل البرلمان وتعطيل الدستور
٦٧	تصريح وزير الخارجية البريطانية
٦٨	استنكار الانقلاب
٦٨	بيان الحزب الوطني
٧٢	احتجاج الوفد المصرى
٧٢	نداء الوفد
٧٥	منع انعقاد البرلمان - اجتماعه بدار مراد بك الشريعى
٨١	مصر في المؤتمر البرلماني الدولي
٨٣	مصر وميثاق السلام
٨٤	سياسة الاضطهاد واليد الحديدية
٨٦	تجديد عقود الموظفين البريطانيين
٨٧	إصلاحات داخلية
٨٧	اجتماع البرلمان المنحل

صفحة

٨٩	معاهدة الصداقة بين مصر وإيران
٨٩	محاكمة النحاس وبرائه
٩٠	تعديل لائحة المحاماة
٩١	حماية نظام الانقلاب
٩١	اتفاقية مياه النيل
٩٦	رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا

الفصل الثالث

مفاوضات محمد محمود - هندرسون

٩٧	وزارة العمال والقضية المصرية
٩٧	إقالة اللورد جورج لويد
٩٨	المفاوضات بين محمد محمود وهندرسون
٩٩	نصوص مشروع المعاهدة
١١٠	استقالة وزارة محمد محمود وتأليف وزارة عدلى يكن
١١٢	عودة الحياة الدستورية
١١٢	انتخابات ديسمبر سنة ١٩٢٩
١١٣	موقف الحزب الوطنى
١١٣	بيان الحزب الوطنى
١١٥	استقالة وزارة عدلى وتأليف وزارة النحاس الثانية
١١٧	أهم أعمال البرلمان والوزارة
١١٨	الاحتفال بجمعى أول طيار مصرى محمد صدقى
١١٩	مفاوضات النحاس - هندرسون
١٢٣	استقالة وزارة النحاس

الفصل الرابع

وزارة إسماعيل صدقى وإلغاء الدستور

١٢٥ الانقلاب الثالث
١٢٥ تأليف وزارة إسماعيل صدقى
١٢٨ اجتماع البرلمان
١٢٩ كتاب صدقى باشا إلى الأستاذ ويصا واصف
١٣٠ جواب الأستاذ ويصا واصف
١٣١ تحطيم السلاسل
١٣٢ احتجاج عدلى باشا
١٣٣ مؤتمر من الشيوخ والنواب
١٣٤ الحوادث الدموية فى عهد صدقى باشا
١٣٥ فى بلبيس
١٣٥ فى المنصورة
١٣٦ فى بورسعيد
١٣٦ فى الإسماعيلية والسويس
١٣٦ فى طنطا
١٣٦ فى الإسكندرية
١٣٦ فى القاهرة
١٣٧ تبليغ رئيس الوزارة البريطانية
١٣٨ رد رئيس الحكومة
١٤١ رد رئيس الوفد
١٤٢ فض الدورة البرلمانية
١٤٢ احتجاج عدلى باشا
١٤٣ اجتماع أعضاء البرلمان
١٤٤ احتجاج بعض المجالس الإقليمية

صفحة

١٤٤ محاولة اغتيال صدقي باشا
١٤٥ إلغاء الدستور وإعلان دستور آخر
١٤٨ قواعد دستور صدقي باشا
١٥٢ قانون الانتخابات
١٥٣ احتجاج الهيئات السياسية
١٥٥ استقالة عدلى باشا من رئاسة الشيوخ
١٥٥ مقاطعة الانتخابات
١٥٧ تأليف حزب الشعب
١٥٨ استقالة بعض العمد والمشايخ
١٥٩ ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين والميثاقى القومى
١٦٢ زيارة الأقاليم
١٦٣ المؤتمر الوطنى وقراراته
١٦٥ تأييد الأمراء
١٦٥ انتخابات يونيه سنة ١٩٣١
١٦٧ اجتماع البرلمان
١٦٧ تنازل الخديو عباس الثانى عن العرش
١٦٩ حوادث جنائية
١٧٠ اضطهاد الصحافة
١٧٢ صوت الشعر - حافظ إبراهيم يهاجم الإنجليز وصدقي باشا
١٧٦ الانتخابات البريطانية
١٧٧ السنوات العجاف - الأزمة الاقتصادية
١٨٢ محادثة سيمون - صدقي
١٨٥ انشقاق فى الوفد
١٨٧ تعديل فى هيئة الوفد
١٨٧ فساد أداة الحكم وما أثبتته أحكام القضاء
١٩٠ انفصال على ماهر وعبد الفتاح يحيى

صفحة

١٩١	استمرار العسف والتفكيك - حادثة الحصانة
١٩٢	نقل السير برسى لورين وتعيين السير مايلز لامبسون مندوبا ساميا
١٩٣	استقالة صدقي باشا
١٩٥	تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى
١٩٧	الوزارة والمحاماة - حل مجلس نقابة المحامين
٢٠٢	يعين الوزراء
٢٠٢	إهانات ولطمات
٢٠٣	استقالة وزارة يحيى باشا وتأليف وزارة نسيم باشا

الفصل الخامس

الجبهة الوطنية وعودة الحياة الدستورية

٢٠٥	إلغاء دستور صدقي باشا
٢٠٧	الأمر الملكي بإلغاء دستور صدقي باشا
٢٠٨	إنشاء وزار التجارة والصناعة
٢٠٨	المآخذ على وزارة نسيم باشا
٢٠٩	المؤتمر العام للوفد المصرى
٢١١	عودة الحياة الدستورية
٢١٤	التدخل البريطانى
٢١٤	تصريح هور والاحتجاج عليه
٢١٥	المظاهرات الدامية
٢١٧	التاريخ يعيد نفسه
٢١٧	ائتلاف ١٩٢٥ وائتلاف ١٩٣٥
٢١٨	كتاب الجبهة الوطنية إلى الملك فؤاد فى شأن الدستور
٢٢٠	خطاب الجبهة إلى المندوب السامى البريطانى
٢٢٣	رد الحكومة البريطانية
٢٢٣	المذكرة

صفحة	
٢٢٤	التبليغ الشفوى
٢٢٤	عودة الدستور
٢٢٦	استقالة وزارة نسيم
٢٢٧	الحديث عن الوزارة الائتلافية
٢٢٧	وزارة على ماهر الأولى
٢٢٨	وفد المفاوضة
٢٢٨	موقف الحزب الوطنى
٢٣١	الانتخابات لمجلسى النواب والشيوخ
٢٣٢	مرض الملك فؤاد
٢٣٢	وفساته
٢٣٥	المناداة بالملك فاروق

الفصل السادس

شخصية الملك فؤاد

٢٣٧	لمحة من تاريخ حياته قبل ولايته العرش
٢٣٨	زواجه الأول
٢٣٩	القران السلطانى
٢٣٩	صفاته وأخلاقه
٢٣٩	مساهمته فى مشروعات النهضة قبل ولايته العرش
٢٤٠	طموحه إلى الملك
٢٤١	ولايته العرش
٢٤٢	المراحل الثلاث فى حياة الملك فؤاد
٢٤٢	المرحلة الأولى
٢٤٤	المرحلة الثانية - من الثورة إلى إعلان الاستقلال
٢٥٠	المرحلة الثالثة - من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك
٢٥٧	إصلاحات الملك فؤاد
٢٦٠	الجامعة المصرية

صفحة

٢٦٢	الجامعة الأزهرية
٢٦٢	إصلاحاته الأخرى
٢٦٣	مقارنة تاريخية
٢٦٩	كلمة ختامية

الفصل السابع

النهضة الاقتصادية

٢٧١	عناصر التاريخ القومى
٢٧١	السياسة والاقتصاد
٢٧٣	الحالة الاقتصادية في عهد الاحتلال
٢٧٥	في الحالة المالية
٢٨٠	الجهاد الاقتصادى
٢٨٠	مرحلة جديدة للنهضة الاقتصادية في الحرب العالمية الأولى
٢٨١	ثورة سنة ١٩١٩ وأثرها في البعث الاقتصادى
٢٨١	طلعت حرب وتأسيس بنك مصر
٢٨٢	فضل بنك مصر على النهضة الصناعية
٢٨٤	عوامل النهضة الاقتصادية
٢٨٤	التعليم الصناعى والتجارى والزراعى
٢٨٤	مصلحة ثم وزارة التجارة والصناعة
٢٨٤	وزارة الزراعة
٢٨٥	المعارض العامة
٢٨٥	تعديل النظام الجمركى سنة ١٩٣٠
٢٨٦	معاهدة مونثرو سنة ١٩٣٧
٢٨٦	بنكان وطنيان آخران
٢٨٧	منشآت مصرية أخرى
٢٨٧	الحرب العالمية الثانية

٢٨٧	مدى التقدم الصناعى
٢٨٨	مصانع المحلة الكبرى
٢٩٠	مصانع كفر الدوار
٢٩١	المصانع الأخرى
٢٩٣	الحاضر والمستقبل
٢٩٣	وجوب زيادة الثروة القومية
٢٩٤	البرامج العلمية والبرامج الهدامة
٢٩٦	واجبات الحكومة وواجبات المواطنين
٢٩٧	واجبات الحكومة
٢٩٨	تنمية الثروة الزراعية
٢٩٩	زيادة مساحة الأراضى المزروعة
٣٠١	تنمية الثروة الحيوانية
٣٠١	جعل ملكية الأراضى الزراعية مقصورة على المواطنين
٣٠٥	تحسين غذاء الشعب
٣٠٦	حماية أسعار المحاصيل الزراعية
٣٠٧	زيادة طرق المواصلات
٣٠٧	فى التجارة الخارجية
٣٠٨	تنمية الثروة الصناعية
٣١٠	ترقية التعليم الاقتصادى وتشجيع البحوث العلمية
٣١١	التوسع الصناعى فى مختلف النواحى فى الغزل والنسيج
٣١١	فى الصناعات الأخرى
٣١٣	تخصير الصناعات
٣١٣	مقترحات لجنة الصناعات
٣١٦	توسيع عمران المدن وتفريج أزمة المساكن
٣١٧	الصناعات الريفية والمنزلية
٣١٩	الثروة المعدنية والبترولية

صفحة

٣٢٠	استثمار الثروة المائية وتنمية مصايد الأسماك
٣٢١	البنوك الصناعية
٣٢١	الصناعات الحربية
٣٢٣	صناعة النقل البحرى، وإنشاء البحرية المصرية
٣٣٠	الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان
٣٣٤	نظرة في الميزانيات
٣٣٥	إصلاح النظام المالى
٣٣٦	واجبات المواطنين
٣٣٨	واجبات الأثرياء
٣٣٨	واجبات المواطنين
٣٣٩	واجبات الشباب

الفصل الثامن

النهضة الاجتماعية

٣٤٣	نظرة عامة
٣٤٣	الحالة الاجتماعية في عهد الاحتلال
٣٤٦	البعث الاجتماعى
٣٤٦	الحركة التعاونية
٣٤٩	قانون الخمسة الأقدنة
٣٥٠	مشروع قانون التعاون ١٩١٤
٣٥٠	التعاون خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقاب الثورة
٣٥١	تشريع التعاون
٣٥٢	قانون التعاون سنة ١٩٤٤
٣٥٤	النهضة التعاونية خلال الحرب العالمية الثانية
٣٥٦	إحصاءات عن الجمعيات التعاونية سنة ١٩٤٥
٣٥٦	النهضة العالمية

٣٥٦	قوانين العمل
٣٥٩	النهضة الرياضية
٣٦٠	إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية
٣٦٠	المنظمات والخدمات الاجتماعية
٣٦١	واجبات الحكومة وواجبات المواطنين
٣٦١	أهداف النهضة الاجتماعية
٣٦٢	في التعليم
٣٦٣	في الصحة
٣٦٤	رعاية الأمومة والطفولة
٣٦٤	في الرياضة البدنية
٣٦٥	العدالة الاجتماعية
٣٦٦	تحديد الأرباح
٣٦٧	تحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين
٣٦٨	وضع حد لزيادة الملكية الزراعية
٣٦٩	بيان ملكية الأراضي الزراعية لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦
٣٧٣	تشجيع ومراقبة الجمعيات التعاونية
٣٧٥	إصلاح القرية
٣٧٦	الفلاح والعامل
٣٧٧	التأمين الاجتماعي
٣٧٨	المساجي
٣٧٩	المطاعم الشعبية
٣٧٩	الضريبة التصاعدية كملاج اجتماعي
٣٨٢	واجب الأثرياء
٣٨٣	واجبات المواطنين
٣٨٣	واجبات الشباب
٣٨٥	وجول العناية بالناحية الأخلاقية

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

للقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشأته في أوروبا ، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضة القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (١ جزئين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر . وتاريخ مصر القومي في هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد علي :

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (١ جزئين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العربية والاحلال الإنجليزي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان في أوائل عهد الاحلال :

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١).

ثورة سنة ١٩١٩ في جزأين :

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (في جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شيوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم .
الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاکمات الثورة ولجنة ملز . والحوادث التي لابسها ومفاوضات ملز واستشارة الأمة في مشروع ملز . والتبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة في حياة مصر القومية .

في أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : في ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)

الجزء الثاني : تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فراد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومي من ولاية فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقتل ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح في القتال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢

وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يمهّد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى الفتح العربي (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومي .

من الفتح العربي حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطري ومشاهداتي في الحياة (طبع سنة ١٩٥٢) .

شعراء الوطنية في مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطني . والمناسبات التي نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقراني وأقراني في البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا في البرلمان :

في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :

باعت النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثالث أحمد عرابي :

(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الألفي : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :

استقلال أم حياة (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :

(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة في العصر الحديث :

في ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)

مختاراتي من دواوين الشعراء في الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع	١٩٨٧/٩٠٣٨
الترقيم الدولي	٩٧٧-٠٢-٢٣٦٤-٦
ISBN	

١ / ٨٦ / ٢٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذه الأعمال الكاملة

بنظر إلى عبد الرحمن الرافعي على أنه جبرئيل مصر الحديث .
فقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصري فبدأه بتاريخ
الحركة القومية في عصر المماليك والحملة الفرنسية . . حتى ثورة
٢٣ يوليو في سبع سنوات . وإلى جانب هذه الحقبة التاريخية
مجدده يكتب أيضاً مؤلفات أخرى هامة .
وكتابات الرافعي تتسم بالصدق والدقة والحيدة . فهو يبدأ
بذكر أسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه . . ومن ثم فإن فكر
الرافعي يسود هذه المؤلفات ويعبر عن كفاح الشعب المصري في
مواجهة القوى المختلفة والملاسات التي أحاطته .
ودار المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العرف .
حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم . . وكفاحه المشرف .
ومطالبته الدائمة بالحرية والحق والديمقراطية .